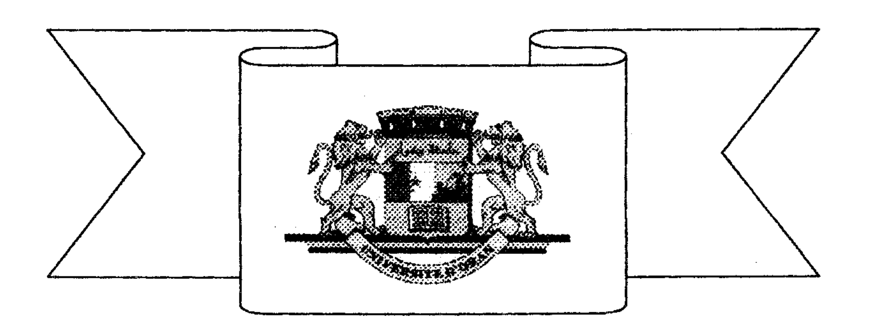
عصور

مجلة علمية محكمة يصدرها مخبر البحث التاريخي مصادر وتراجم

جامعة وهران-الجزائر



المراسلات:

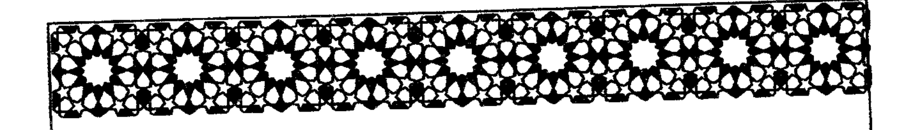
ترسل البحوث والدراسات باسم: أ.د.بوعلام بلقاسمي

مخبر مصادر وتراجم - قسم التاريخ وعلم الآثار

جامعة وهران-السانية. - الجمهورية الجزائرية

هاتف/فاكس: 83 91 41-41 (0) -213

البريد الإلكتروني: rev_ oussour@yahoo.fr

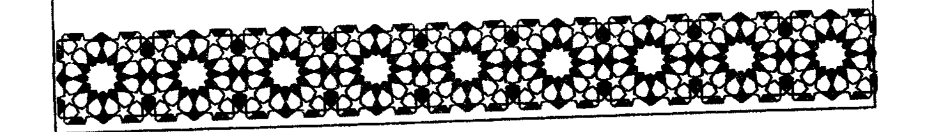


بسم الله الرحمن الرحيم

"وتلك الأيام نداولها بين الناس وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء والله لا يحب الظالمين"

صدق الله العظيم

سورة آل عمران– الآية 140.





هيئة المجلة



شروط النشر بالمجلة

ترحب المجلة بمشاركة الباحثين المتخصصين وتقبل للنشر الدراسات والبحوث المستوفية للشروط الأكاديمية التالية:

1- أن يكون البحث مبتكرا أصيلا و لم يسبق نشره.

2- أن يتبع الباحث الأصول العلمية المتعارف عليها وبخاصة فيما يتعلق بتوثيق المصادر، مع إلحاق كشف المصادر والمراجع في آخر البحث.

3- تقدم الأعمال في قرص مرن ونسخة مطبوعة على وجه واحد.

4- يتراوح البحث ما بين 10 إلى 15 صفحة مكتوبة بخط Traditional Arabic مقاس 14 وتباعد 1. وتكتب الهوامش بطريقة عادية وبمقاس12 وتباعد فردي.

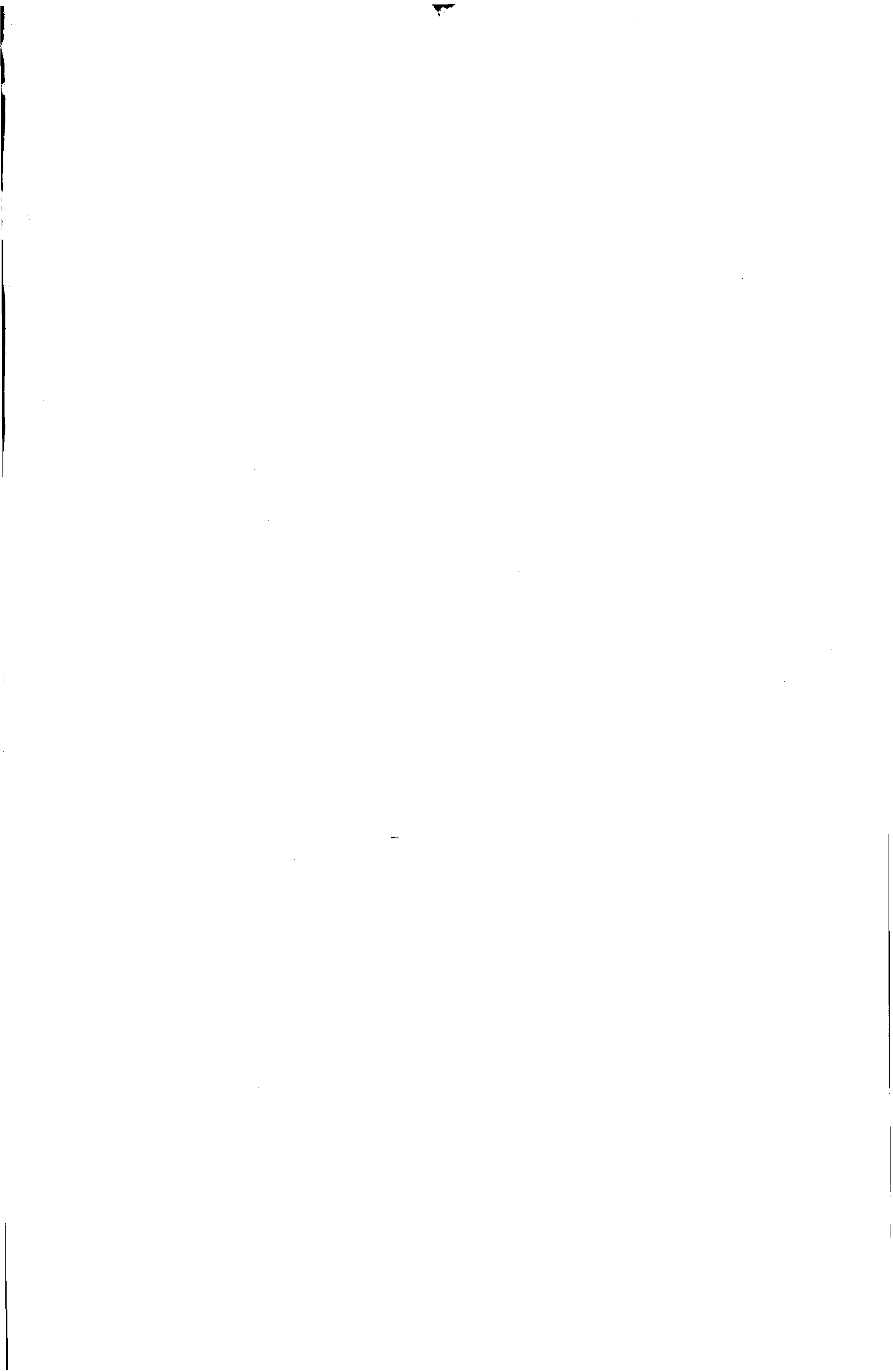
5- تخضع كل البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي.

6- لا ترد الدراسات والبحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

7- الدراسات والبحوث المنشورة في المجلة لا تعبر إلا عن رأي أصحابها.







فهرس الموضوعات

•شروط النشر بالمجلة..ص09

•د. إبراهيم مهديد- الصراع حول الهوية والانتماء العربي الإسلامي من خلال الصحافة الجزائرية: "الحق الوهراني" نموذجا (1911-1912م)..............................ص15

•د.رابح لونيسي-منهج التعامل مع الشهادات والمذكرات عند كتابة تاريخ الثورة الجزائرية (شهادات بن يوسف بن خدة نموذجا)..............................ص29

•د.يوسف مناصرية-تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية (1956-1960م)..............................ص51

•أ.ودان بوغوفالة-سيدي بلمرسلي وقبيلة الجبلية من خلال ذاكرة العائلات وأرشيفها..ص65

•د.إبراهيم لونيسي الاستيطاني في الجزائر خلال القرن 19م-منطقة سيدي بلعباس نموذجا ص73

• أ. بن عتو بلبروات- الداي محمد بن عثمان باشا وسياسته..............ص89

• أ.محمد بوشنافي- الداي حسين وسقوط الأيالة الجزائرية(1818-1830م) ص109

• د. محمد موفق- السياسة الاستعمارية في الجزائر من الاحتلال الجزئي إلى الاحتلال الشامل..ص121

• أ. عبد الله مقلاتي- الأطروحات الجامعية حول الثورة الجزائرية..............ص131

•أ.بـــراهمة بلوزاع- لمحة عن المجتمع الجزائري برؤية جزائرية في الجرائد التونسية (1947-1954م)..ص143

• أ.عدة بن داهة- معركة جبل المناور (05-06 سبتمبر 1957م)..............ص155

• دة.سلوى الزاهري– المناقب المرزوقية لابن مرزوق التلمساني..................ص167

• أ.كرراز فوزية –دور زينب النفزاوية في قيام الدولة المرابطية...................ص179

•د.عبد القادر بوباية– مكانة تاريخ الأندلس في الدراسات العليا بالجامعات الجزائرية...ص189

•أ.عبيد بوداود– تلمسان في مواجهة الحملات الحفصية والمرينية..................ص203

• د. غازي جاسم الشمري– أثر الحركة النكارية على الدولتين الرستمية والفاطمية من خلال المصادر التاريخية والجغرافية...ص213

•د.بن مزيان بن شرقي– تصنيف العلوم عند العرب بين البعد المعرفي وقلق المصير...ص223

• أ.عمر بلبشير– أبو العباس الغبريني وكتابه عنوان الدراية.......................ص235

•دة. فاطمة بلهواري– الصناعة في المنظور المغربي بين التنظير والواقع التاريخي.....ص251

• د.عبد القادر بوعزم– التوسع الروماني والمقاومة المغاربية (مقتل بطليموس وردّ فعل الموريين)..ص269

• أ.محمد بن عبد المؤمن– المعالم الأثرية ببطيوة.................................ص283

• د. عبد القادر بوباية – التعريف بالخزانة الزيانية القندوسية ومحتوياتها...........ص295

• الإصدارات الجديدة...ص301

التاريخ الحديث والمعاصر



الصراع حول الهوية والانتماء العربي الإسلامي من خلال الصحافة الجزائرية: جريدة "الحق الوهراني" نموذج(*) (1912-1911)

د./ إبراهيم مهديد(**)

تمهيـــد:

إن محفوظات الأرشيف المنوطة بميلاد النهضة الوطنية –أو فجر نهضة- قبيل الحرب العالمية الأولى، وخلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين (والتي هي بصدد الترتيب النهائي-بفرنسا- لوضعها بين أيدي الباحثين[1] تؤكد مدى اتساع انتشار هذه النهضة مع مطلع القرن العشرين، إن في مجاله الثقافي السياسي، الاجتماعي، الرياضي أو الديني (Les cultuelles) وذلك عبر نواحي ومناطق الجزائر كلها وعلى المستويين الجزائري والأوربي. ولقد ارتكز ذلك من ناحية فكرية على نخبة (أنتيليجانسيا) حضرية انحدرت من طبقة برجوازية من المدن، ومن علماء ومثقفين تقليديين انحدروا هم الآخرون من أرستقراطية ريفية تمثلت في الزوايا والمعاهد العلمية والمدارس القرآنية.

(*) الحق الوهراني هي جريدة سياسية كانت تصدر أسبوعيا بمدينة وهران بالغرب الجزائري. استعملت هيئة تحريرها اللغة الفرنسية في بداية الأمر ثم اللغتين الفرنسية والعربية في مرحلة ثانية. تألفت لجنة تأسيسها من السادة "بوعياد" و "ابن عيسى" و "ابن عواد" و "ابن عبد الله" و "ابن سعد" و "رزمة" و "الإدريسي". وأشرف على تسييرها إداريا "شارل تابييه ". أما لجنة تحرير "الحق الوهراني" فلقد ضمت كل من "رحال" و "صلاح" و "ثابتي" و "بوري" وكان يتم إخراج الجريدة في حجم 55سم بخمس أعمدة وسط مساحة 47,5سم طولا على 33سم عرضا، وكان يتم توزيعها عبر مدن القطاع الوهراني والجزائر العاصمة حيث يوجد مكتب لها.

(**) - *أستاذ محاضر في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- جامعة وهران*

شهدت مدينة وهران ميلاد "النادي الوهراني" المسلم عام 1911 من طرف اللجنة المشرفة على صدور جريدة "الحق الوهراني" وهو النادي الذي كانت تتردد عليه وتجتمع فيه أنتيليجانسيا القطاع الوهراني كأمحمد بن رحال الندرومي (الممثل النيابي والمفكر الجزائري) وغيره. كما عرفت هذه المدينة -الأوربية المسلمة- مع مطلع القرن العشرين بداية النضال والصراع الاجتماعي الذي كان يأطره مثقفو وبورجوازيو أنديتها بتوجههم نحو الشغيلة الجزائرية لتنظيمها، كما حصل مع الشاب "ابن سعد" (وهو من أعضاء لجنة جريدة "الحق الوهراني")، المنشط الرئيسي بالنسبة "لجمعية التضامن الخيري الأهلية" من 1900 إلى 1930، و"العربي فخار" الذي ترأس "نقابة الشحّانين الوهرانيين" وهي النقابة التي تأسست بين 1903 و1904. وعندما ترعرعت جريدة "الحق الوهراني" أسس الشبان الجزائريون المنتمون لها "جمعية المدرسين الأهالي لعمالة وهران" في مايو 1912، عرفت باسم "جمعية الصداقة" وكان على رأسها "معبد بن عودة".

"الحق الوهراني" والهوية الوطنية الجزائرية:

استطاعت نخبة من الشباب الجزائري أن تعبر عن اندفاعها الوطني الكبير، أكثر من أي قوة سياسية أخرى عندما لجأت إلى وسيلة الصحافة باللغتين العربية والفرنسية، مما جعلها تلعب دورها كاملا للدفاع عن مصالح الجزائريين وتوعيتهم. وقد ساهمت فعليا في إيقاظ الرأي العام المسلم، فأعطت ثانية لتلك الفئة المثقفة ثقة الجماهير المطلقة والرسمية.

وسوف تتحول كل من جريدتي "المصباح" (1904-1905) و"الحق الوهراني" رسميا إلى لسانيين مسلمين ووطنيين على مستوى إقليم وهران بالغرب الجزائري للدفاع عن مصالح المجتمع الجزائري مع بداية القرن العشرين وقبل الحرب العالمية الأولى، وستكشف أقلامها النخبوية عن قضاياه السياسية والاجتماعية من حقوق وتمثيل سياسي لائق له؛ كما أنهما ستطرحان بعمق مسألة التجنيد الإجباري العسكري بالنسبة للشباب الجزائري وقضية "التجنيس مع البقاء على الأحوال الشخصية الإسلامية"، رفقة المطالبة بالإصلاحات الضرورية للجزائريين حينئذ.

على مستـــوى الغربي الجزائري هناك إذا "الحق الوهراني" (1911-1912)[2] وهي الجريدة التي صدرت بمدينة وهران وحررت في أول الأمر باللغة الفرنسية، وبداية من عددها الواحد والثلاثين أضيفت صفحتان بالعربية. وهذه الصحيفة ألحقت عنوانها الرئيسي بـــ"الفتى المصري"، واعتبرت هي الأخرى محمد عبده مديرا روحيا لها. والمحلل لهذه الجريدة الوهرانية يبدو له جليا أن أعمدتها وطروحاتها كانت تدافع عن حقوق المسلمين الجزائريين، رافضة لتجنيد الشباب الجزائري بكل وضوح، موضحة ما في هذه العملية من خطر عليه، بل أنها كانت تحرض الجزائريين إلى الوقوف ضده، حتى لا تسمح للسلطات الإستعمارية بتطبيقه، كما كانت تعالج وتطرح على بساط النقاش نوايا المبشرين من الآباء البيض المسيحيين ضد الإسلام. أما فيما يخص "التجنيس" فقد أوضحت خطها المعادي له وأنذرت المجتمع الجزائري بفطانة "من فخ تقسيم الجزائريين" وتمييز مسلمي المدن.

«عن مسلمي الأرياف والجبال وقبول أنصاف الحلول مما سيرضي قسما من مواطنينا وهذه هي التجزئة الخطيرة بخلق فئات [متشتتة] من المسلمين، مما يعني إقامة الحواجز التي يصعب اختراقها في المستقبل، لا تسقطوا في هذا الفخ» [3].

ولقد قامت صحيفة "الحق الوهراني" في هذا الإطار بتضمين صفحاتها العربية بفصول في الوعظ و"نصيحة الأخ ودعوة الإصلاح" داخل المجتمع الجزائري قصد استقامة وتصحيح ما لحق به من الشوائب:

«إننا معشر الجزائريين قد قام بيننا أناس تخلفوا بمفاسد التمدن الحديث وشرور الحضارة الجديدة...والتقاليد المضرة بالدين والوطن والاقتداء بسياسة العدو والتقلب التي يأباها الشرف والهمة، فلا غرابة قلنا أن هؤلاء الناس هم تماثيل عيوب قاتلة وسهام على الآداب الإسلامية قاطبة» [4].

وللحفاظ على هوية الجزائريين الوطنية ضمنت صحيفة "الحق الوهراني" أعدادها بمقالات ضد "سياسة التجنيس" وما لحق بها من مزاعم حقوق لبعض الجزائريين من النخبة فأنذرت وحذرت واستمرت في انتقاداتها لها:

«إخواني لا تتكلوا على من يريد تغريركم بقوله ولا تطمعوا في شربة ماء من سراب. وليس لكم في هذا المقام إلا تبصير إخوانكم [المتحمسين للتجنيس والاندماج] في عواقب الأمور والاحتراز من الوقوع في حبائل الغرور»[5] .

وكانت تأتي النصيحة في أمور السياسة للجزائريين من طرف صحيفة "الحق" صحيفة بالعمل.

"على اقتسام كل عقبة كؤود تقف في وجوهكم ابذلوا قصارى الجهد في نشر وإعلاء الأفكار الهائلة لإنعاش كبوة الوطنيين والعروج لهم إلى معالي الأمور".

وتغذّت "الحق الوهراني" فكريا بما عولج عن "الجامعة الإسلامية"، ودورها للدعوة الإسلامية التي قامت على الحج إلى بيت الله الحرام في "مكة" و"المدينة" والالتفاف حول الخلافة.

وكما نعلم لازالت الخلافة قائمة بيد آل عثمان (السلطان عبد الحميد) خلال العشرية الأولى من القرن العشرين باعتراف العالم السني. ولذلك فقد عمل السلطان عبد الحميد في هذين المجالين؛ من جهة على إحياء عظمة الخلافة الدينية واسترداد ما كان لها من الخلافة والهيبة والخطورة في العالم الإسلامي، كما عمد إلى استصراخ المسلمين إلى نصرته والالتفاف حوله وأخذ يهدد الدول الغربية بتحريك المسلمين في البلاد الخاضعة لها. «فالمسلمون في ألبانيا يهدد بهم النمسا والمسلمون التتر والأكراد يهدد بهم فرنسا»[6]

وقد كان السلطان عبد الحميد محبوبا في الجزائر ومنتظرا من الجماهير "كرجل الساعة"، والمنقذ، حتى أن السلطات الفرنسية قد لامت القومية الإسلامية على ثورتي عين التركي عام 1901 وعين بسام عام 1906 بالجزائر، وشددت رقابتها على الصحافة الواردة من المشرق العربي ومنعتها رسميا[7]، حيث أن هذه الصحافة كانت تدعو الجزائريين باستمرار إلى رفض التغريب، وإلى الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية كمسلمين في وجه سياسة التجنيس ومغرياته.

فـ"الحق الوهراني" كلسان معبر عن شريحة من الطبقة البرجوازية المتوسطة والمحافظة في القطاع الوهراني- كما ذكر- ثبتت إلى حد ما مرجعية "الجامعة الإسلامية" و"الحركة

الإصلاحية" العربية قبيل الحرب العالمية الأولى، فرأت ‹‹أنه من الواجب المحتم على عقلاء المسلمين في جميع أقطار العالم عقد المؤتمرات العديدة التي تكون فروعا من المؤتمر العالمي (الحج) الذي وضع دعائمه المولى سبحانه وتعالى وإنشاء الصحف والمجلات وإرسال المبشرين لهذه الغاية الشريفة عملا بأوامر دينهم وأكثر المسلمين مسؤولية بالقيام بهذا الواجب...›› [8]

بل الدعوة إلى الجهاد و‹‹المجاهدة في سبيل الله ورسوله بالمال والأرواح...أيها المسلمون ماذا انتم فاعلون...ها هي [دول أوربا] اليوم قد قامت تهدد كيان الإسلام بالتعرض إلى معابده المقدسة بينما نحن نيام، ها هي دولة القرصان الباغية إيطاليا الوحشية السافلة تحدثها نفسها بمهاجمة الحرمين الشريفين والعبث بكرامتها...›› [9].

وترى "الحق الوهراني" بكل تفاؤل أن إيطاليا ‹‹لم تجد نفعا ما لـــ[غزوها] سواحل طرابلس ولمهاجمتها الأماكن المقدسة...وهو ما لا نتوقع حدوثه، وإلا رأينا مسلمي البلاد العثمانية لا يلوون على محبة أو إخاء أو مدينة بل يهبون عن بكرة أبيهم كالأسود الكاسرة للانتقام لدينهم وسرعان ما تتبعهم جميع الممالك الإسلامية... لاشك ولا شبهة قط في أن الظفر سيكون حليف العثمانيين لأنهم على أقل تقدير ببلادهم من الكنائس وأربابها عشرات آلاف مرات ما قد يوجد من المساجد بالمماليك الأجنبية...›› [10].

فمن المنظور العقائدي الذي كان يعزز هوية الجزائريين العميقة، لحت "الحق الوهراني" على مرجعية "الجامعة الإسلامية" و"الاتحاد الإسلامي": ‹‹لأن كل مسلم في أي قطر كان في العالم شرقا وغربا لا تفصله أية قوة عن الارتباط بهذه الوحدة المذهبية الدينية إن تمسك بدينه، أما إذا انصرف عن شريعة وسنن هداية الرسول الأكرم وترك الارتباط بهذه الوحدة لا يبقى للإسلام أثر ولا تبقى لكلمة "الاتحاد الإسلامي" معنى الشمول والتعميم›› [11].

ولعل الاتجاه المخلص لـــ"الحق" هو الذي شجع بعض الكتاب الجزائريين الوطنيين مثل عمر راسم فراحوا يشاركون فيها بأقلامهم، داعين إلى التمسك بالشخصية الجزائرية العربية والإسلامية. ولم يكن عجيبا أن تبرز هذه الصحيفة بمثل هذه الروح في وقت نشط فيه من الناحية السياسية تيار "الشبان الجزائريين" المتفرنس والداعي إلى المساواة

بالفرنسيين عن طريق الاندماج والتجنيس؛ "فالحق الوهراني" ظلت مقاومة في خطها الوطني، داعية إلى الإصلاح من منظوره الإيجابي :"كالإصلاح الإداري" و"المطالبة بالتعليم للجزائريين وحقوقهم المادية والمعنوية والابتعاد عن زخرف المدينة الأوربية"[12] السلبي.

فمن الأمور التي كسبت دلالتها بالنسبة للهوية الوطنية أن دعوة "الجامعة الإسلامية" لقيت نجاحا في الجزائر بالذات ذلك أن الحركة الوطنية في الجزائر كانت تصارع السيطرة الاستعمارية الفرنسية، ومن الطبيعي أن تتطلع إلى تأييد دولة إسلامية كبرى كالدولة العثمانية، وأن تقاسم مآسي وتتطلع بلدان المغرب العربي، تونس مراكش وليبيا. فالهوية الوطنية الجزائرية كانت حتى الحرب العالمية الأولى تعمل في محتوى ديني— ثقافي وسياسي واضح.

وعلى مستوى الغرب الجزائري فإن دعوة "الجامعية الإسلامية" قد لقت صداها في مدن كثيرة كمستغانم وتلمسان -على غرار بعض مدن الشرق الجزائري، كعنابة وقسنطينة ووسطه كالجزائر العاصمة- خصوصا بعد احتلال تونس من طرف فرنسا وغزو طرابلس الليبية من طرف إيطاليا عام 1900 [13]. فمن جهة وخلال أكتوبر 1911 تركت الحرب الإيطالية العثمانية في طرابلس أثرا على المواطني أن الجزائريين الذين كانوا يتبعون الأحداث باهتمام وحماس[14]، مما حمل إدارة "الحق الوهراني" مع المتعاطفين عبر القطاع الغربي من الجزائر لتأسيس لجانا "للهلال الأحمر" عبر العمالة قصد الاكتتاب لصالح المسلمين المتضررين من جراء الحرب وهذا على منوال اللجان الجزائرية المتوزعة في الوسط والشرق.

واعتبرت لجنة مدينة مستغانم التي جمعت أزيد من 3000 فرنك فرنسي خلال أسبوعين بعد تأسيسها أنشط اللجان غربا، تلتها مدينة وهران فتلمسان. وفي 28 جانفي 1912 اجتمع شبه مؤتمر حقيقي في وهران حضره حوالي أربعين عضوا من مسؤولي تلك اللجان التي كانت تحت رئاسة النائب العام "ابن حميدة" والذي قدم عرضا عن هذا الاكتتاب الذي بلغ 36.1999 فرنك؛ أقتطع منه 1000 فرنك لصالح صحيفة "الحق الوهراني". أما عملية الاكتتاب العام هذه فقد حصلت على حوالي 410.000 فرنك[15]،

واعتبرت نموذجا في "التضامن الداخلي للجامعة الإسلامية" الأمر الذي أقلق الحاكم العام في الجزائر و لم يستطع منعها.

على أن التضامن الإسلامي العربي والمغاربي ظل قائما في الجزائر شرقه وغربه، إذ تتبع الجزائريون أحداث "الجلاز" في تونس باهتمام كبير مع أحداث مراكش من طرف الندروميين والتلمسانيين[16] وأهل الجنوب الغربي. وحسُّ التضامن الإسلامي هذا سنلقاه سواء مع "الهجرة التلمسانية" عام 1911 إلى الديار الإسلامية أو مع عملية رفض التجنيد العسكري من طرف الأسر الجزائرية الذي مس أبناءها في الغرب الجزائري. ونموذج ذلك الرفض لوحظ في ندرومة وضواحيها بهروب الشباب الجزائري المعني ولجوئه عند قبائل بني زناسن وكبدانة[17] وسط المغرب الأقصى، سواء للحماية الظرفية من محاصرة الإدارة الاستعمارية لهم، أو لالتحاق كثير من طلبة هذه المنطقة –مستغلة ظروف الحرب العالمية الأولى– للدراسة والتحصيل في المعاهد المغربية.

ومن الجدير ذكره بالنسبة للشباب الجزائري خلال هذه الفترة وداخل هذه الظروف التي يعيشها المجتمع الجزائري دينيا وثقافيا وسياسيا، هو حصول إتجاهات مختلفة عند هذا الشباب المثقف. فإلى جانب جماعة النخبة المتجنسة والليبرالية "الفرونكوفيلية" (Francophile) والتي رددت نغمتها في العاصمة، هناك قسم من هذا الشباب الجزائري في القطاع القسنطيني والقطاع الوهراني برز باتجاه مختلف[18] اتخذ موقفا معاديا للسياسة الفرنسية بالجزائر رافضا للتجنيس و"للواقع الاجتماعي" السيئ والمؤلم الذي يعيشه الجزائريون. وهذا الشباب هو صنف من المتعلمين والمتشبعين بالثقافة العربية الإسلامية[19] ومزدوج اللغة ذي مستوى عال[20] وواع بهويته الوطنية؛ استفاد من فرص التعليم بدرجات متفاوتة ولكنه ظل متشبثا بمظاهر الشخصية الوطنية الجزائرية وحريصا على عدم الانفصال عن قاعدته الاجتماعية.

ويشمل هذا التمسك بالشخصية العربية الإسلامية مظاهر مختلفة من الناحية الفكرية والاجتماعية والدينية كالحفاظ على طابع اللباس والسلوك العربي الإسلامي، وتأييد الحركات الإصلاحية السياسية والدينية، أي تأييد لأي حزب، جمعية أو تجمع سياسي وطني يأتي في المستقبل –مثل حركة الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر أو جمعية العلماء

المسلمين الجزائريين" أو تجمع "المؤتمر الإسلامي" أو جمعية نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري "المصالي"– وهذا الشباب المثقف الواعي سيعبر باندفاعه الوطني ولجوئه إلى "الحق الوهراني" ذي الانتماء العربي– الإسلامي"، وهو الذي سيعمل على يقظة الرأي العام الجزائري لما كان يملك من شعور تام بقضايا الجزائريين وبصفتهم جزء من الأمة العربية، مسلما ومستعمَرا. ومن أهم اهتمامات صحيفة "الحق" خلال هذه الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، هو "التصدي للتجنيس" ومن يقف وراء "أصدقاء ابن التهامي" كما تنعتهم من شباب جزائري متفرنس من ناحية و"لم شمل الجزائريين"، ومقاومة "التجنيد العسكري الإجباري"، و"هجرة الجزائريين"، من الناحية الأخرى.

فأمام خطر "سياسة التجنيس"(La naturalisation) على المجتمع الجزائري، وما ارتبط به من الزواج من الفرنسيات، رأت "الحق الوهراني" في ذلك سهاما مصوبة نحو مقومات الشخصية الجزائرية، العربية والإسلامية، على الرغم أن عدد الذين تقدموا لطلب التجنيس لم يتعدى 1131 شخصا من الجزائريين منذ تشريع قانون سيناتوس– كونسلت (Sinatus-Consulte) عام 1865 وحتى1899 [21]. فصفيحة "الحق الوهراني" استنكرت مرارا ما كانت تدعو إليه صحيفة "الإسلام" الحكومية ومسؤولوها ومنشطوها من الشباب المتفرنس، "أنصاف الفرنسيين"، وحذرت "الحق" من الأخطار الماحقة التي تهدد المجتمع الجزائري المسلم من "فخ التقسيم" : «ففيما يتعلق بالتجنيس، لا نريد إضافة أي رأي، وإذا رغبته أقلية من الأهالي، فإن القوانين التي تديره حاليا هي كافية لنا» [22].

تخوفت "الحق" كثيرا من "مشروع" الانقسام بين الجزائريين وبداية فقدان هويتهم الأصلية، فهي ترى أن تطور الفرد الجزائري، ومن ثم تطور الشعب الجزائري، يتم – بالتوازي مع تطور المجتمع الأوربي– عندما يرفض هذه المحاولات التجنيسية أولا، وكل أشكال "الحريات الفرنسية" من مجالس سياسية وأساليب برلمانية متحضرة؛ ترى فيها "الحق" «عوامل تفرقة وانقسام ومحو سلالة –قومية– همبها كل قوانا وجهودنا للحفاظ عليها» [23].

فالكتاب الوطنيون من خلال "الحق الوهراني" ظلوا مقاومين لحركة الفرنسة، ورفضوا كل محاولات الاندماج بالعنصر الغالب والامتزاج به. فتشبتهم القوي بمقومات الشعب الجزائري الأصلية عُدت بحق من الإرهاصات الفكرية التي حاربت الاندماج والتجنس ما بين 1911 و 1920-وما بعدها- من طرف الصحافة الجزائرية الإصلاحية، من بينها صحيفة "الفاروق" لابن منصور الصنهاجي التي بشرت "الحق الوهراني" في عددها 39 (من السادس إلى الثالث عشر جويلية 1912) بقرب صدورها؛ وبأنها «جريدة إسلامية سياسية علمية...والتي يحررها جمع من نوابغ كتاب العربية...نحث إخواننا قراء العربية ومن يهم حال المسلمين أن يساعدونها ويسعوا في نشرها حتى تعم فائدتها بين جميع طبقات "الأمة الجزائرية" المحتاجة للتربية والإرشاد وعلى الله الاتكال»

شاطرت صحيفة "الفاروق" طروحات "الحق الوهراني" بقلم عمر بن قدور الجزائري الذي اهتم بنفس القضايا وبروح وطنية صادقة ونفس مؤمنة قوية، إذ نجده في مقال له تحت عنوان "طور جديد للجزائر والجزائريين" —الفاروق عدد 20 فبراير 1914- يحذر المسلمين من الخطر الماحق الذي هددهم من جراء بعض الدعوات الجديدة التي تريد الأمة الإسلامية الجزائرية أن تمتزج "بالعائلة الفرنسوية" ويرى أنه على «"الشباب المفرنج" إن كان يرد صلاح أمته بحق أن يدعوها إلى التشبث بملتها وقوميتها.. فإن الاعتزاز بهما درجة أولى في سلم السعادة والرفاهية»[24].

كان موقف "الحق الوهراني" من سياسة التجنيس والاندماج، يتماشى مع ما دافعت عنه كتلة المحافظين ومثقفيها، إذ سعت إلى لم شمل الأمة الجزائرية من شباب وطبقة المحافظين، فاعتنت كثيرا بطلاب "المدارس الإسلامية"(Medersas) ومدرسيهم، نابذة للتفرقة، ساعية للمصالحة بين فئات المجتمع المتقفة: «ما من قوم تمسكوا بحبل الوفاق واعتصموا به إلا وسادوا على غيرهم. وما من فئة اتخذت الحق سلما لها إلا وصلت إلى غاية محمودة. وما من جماعة سارت إلى طريق الرشاد إلا واهتدت. وما سبب انحطاطنا إلا بمخالفة ديننا. فإن الأقدمين من الأمة المحمدية كانت أعلام العز تخفق على ديارهم وبلادهم أمام راية العدل، ولا نطيع إلا من أعدل وأحسن إلينا. ويلزمنا أيضا التجنب والوفاق بيننا وأن ينظر كل منا لنفع أخيه المسلم... »[25].

والسعي الوطني "للحق الوهراني" من أجل التوفيق والمصالحة بين تيار "الشباب الجزائري" الليبرالي وتيار كتلة المحافظين السياسيـــة هو الذي دفع الصحيفة إلى المطالبة بدعـــوة -الشباب العاصمي- "لمناقشة ميثاق مطالب مشتركة"[26] بين الأطراف تكون في صالح "الأمة الجزائرية"، قوامه إصلاح النظام التمثيلي وتوسيع القاعدة الانتخابية وإصلاح "الضرائب العربية" جذريا، مع إصلاح النظام القمعي. فالتيار السياسي الذي تزعمته "الحق الوهراني"، طالب في هذه الظروف الصعبة بالإلغاء الكامل لقانون "الأندجينا" والمحاكم الردعية، على نقيض تيار صحيفة "الإسلام" الليبرالية، الذي اكتفى مطالبة بإصلاحها فقط. أما بالنسبة لمسألة التمثيل السياسي لصالح الجزائريين، فصحيفة "الحق" على عكس صحيفة "الإسلام" لم تعره اهتماما، إلا أنها تخوفت من احتمال تمثيل الشعب الجزائري من طرف "المتجنسين" الجدد، والذين لم تلمس فيهم أي صفة وأي حق لكي يتزعموا هذا بهذا الطرح.

تتأكد لنا ملامح الهوية الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني — مع بقية المناطق الجزائرية الأخرى- خلال هذه الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى. فالعوامل التي أفضت إلى بلورة وصيرورة هذه "الهوية" هي كثيرة؛ فمنها العوامل التاريخية—الثقافية التي تتصل بطبيعة الحس الزمني والحرص على وصل الحاضر بالماضي واعتبارها جزءا من الذخيرة الروحية الواحدة للأمة. ومنها العوامل القومية والسياسية التي تتصل باستتباب الوعي القومي والشعور العارم بهوية قومية واحدة، ذات جوانب عرقية ولغوية وثقافية معينة.

ومن الناحية "الدلالية" (Sémantique) فمرادفات "الأمة" و"الأمة المحمدية" و"الشعب" و"الوطن" و"القوم" و"الجزائريين" أصبحت متداولة داخل صحف الجزائريين. فابتداء من 1904 مثلا طالبت صحيفة "المصباح" أن لا يلقب المسلمون الجزائريون إلا "بالجزائريين"، وأن تلغى النعوت الجهوية بسبب المناطق الأصلية لفئات المجتمع، باعتبار أن "الجميع هم جزائريون"[27] فشعور الانتماء إلى وحدة قومية أصبح يتأكد أكثر فأكثر وهو الشعور الذي سيميه المثقفون الجزائريون L'intelligentsia من مفكرين وسياسيين مع مطلع القرن العشرين، بعد أن احتضنه الأدب الشعبي من شعر ملحون خلال القرن التاسع عشر كله وحتى نهاية الحرب العالمية الكبرى عام 1918 هو الآخر؛ «فقام أولئك الشعراء والمداحين و"كمبشرين"، بتبليغ رسالتهم السياسية والوطنية وسط مواطنيهم»[28].

خاتمـــة:

إن الانتماء "العربي الإسلامي" الذي عبرت عنه صحيفة "الحق الوهراني" بدوره صقل الهوية الوطنية "بطابعها العربي الإسلامي"، بالارتباط بالدولة العثمانية والجامعة الإسلامية والمشرق والمغرب العربيين. فالرفض -أي رفض الطبقة البرجوازية الصغيرة إدارية كانت، تجارية أم مالكة- للواقع الاستعماري المفروض على الجزائريين، ونبذها لسياسة "التجنيس"و"الفرنسة" و"الإدماج"، ومقاومتها "للخدمة العسكرية" في الصفوف الفرنسية من جهة، والمطالبة بعودة القضاء والمحاكم الإسلامية وإلغاء "قانون الاندجينا"و"محاكم الردع"، بالإضافة إلى عمليات" الهجرة إلى الديار الإسلامية كتعبير عن رفض واقع معاش في الجزائر، سجل (كل هذا) مرحلة من النضج والوعي الوطنيين، خصوصا عندما ربط الجزائريون مطالبهم وحقوقهم السياسية بالمحافظة على أحوالهم الشخصية كمسلمين. وكل هذه المميزات التي اتسم بها الجزائريون والأسلوب والأشكال التي قاوموا بها في هذه المرحلة، أسهمت كلها في بلورة القومية الجزائرية الحديثة.

الهوامش:

1) إن الانطلاق الصحيح للصحافة الجزائرية ذات الهوية العربية- الإسلامية سواء كان ذلك باللغة الفرنسية أو العربية بدأ عشية الحرب العالمية الأولى (1911-1914) وفعلا فبين 1900 و 1911 لا يذكر غير وجود جريدتين منها للجزائريين هما "المغرب" (1903-1913) الصادرة بالعاصمة و"المصباح" وهي جريدة فرنسية-عربية كان يصدرها بمدينة وهران العربي فخار (1904-1905)- أستاذ للغة الفرنسية بالمدارس الحكومية- بمساعدة أخيه ابن علي فخار -أستاذ الدراسات العربية بكلية ليون الفرنسية- رفقة بعض الشباب من المدرسين في الغرب الجزائري من مدن وهران وتلمسان ومستغانم ومعسكر، استجابة لذلك التيار السياسي المعروف بالشباب الجزائري (Les Jeunes Algériens) المطالب بالمساواة في الحقوق مع الفرنسيين طالع:

2) MERAD (Ali), «La Formation de la presse musulmane en Algérie 1919-1939 » ; in I.B.L.A, Tunis N°105, 1964, pp 9-29.

"الحق الوهراني" هي ذات الانطباع الإسلامي والنهضة العربية الإسلامية، ظهر أول عدد لها يوم 14 أكتوبر 1911 وكان آخر عدد لها -السادس والأربعون- بتاريخ 24 أوت 1912. دعمت الصحيفة من طرف بعض الملاك الجزائريين وتاجرين في المجوهرات وصيدلي، كان جل المحررين في الصحيفة يمضون مقالاتهم بأسماء مستعارة كـ"أحمد ريسا" و "بربروس" و"صال". ساهم في تحريرها من العاصمة ابن منصور الصنهاجي ("صحيفة الفاروق") والتاجر دريسي من مدينة "سلا" من المغرب الأقصى.

3) جريدة "الحق الوهراني" عدد 28 أكتوبر 1911.

4) "الحق الوهراني" عدد 11-18 أوت 1911.

5) "الحق الوهراني" عدد 11-18 أوت 1911.

6) أنيس (محمد) "الدولة العثمانية والمشرق العربي(1514-1914)"، القاهرة، مكتبة الأنجلومصرية (بدون تاريخ) ص243، قارن أنطونيوس (جورج) "يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية " بيروت- الطبعة الرابعة 1974، ص ص 168-175.

7) AGERON (Charles Robert), « Politique libérale en Algérie » ; In Revue d'Histoire Moderne et Contemporaines, N°Avril juin 1959, p128.

8) "الحق الوهراني"، عدد 39، من 6 إلى 13 جويلية 1912.

9) "الحق الوهراني"، عدد 39، من 6 إلى 13 جويلية 1912.

10) الحق الوهراني"، نفس العدد أعلاه.

11) "الحق الوهراني"، عدد 38، من 29 إلى 6 جويلية 1912.

12) هي عنوان مقالات "الحق الوهراني" في عدة أعداد، تنتقد فيها السلوكات السلبية الدخيلة على المجتمع الجزائري.

13) طالع صحيفة "الأخبار"، عدد 14 أفريل 1912.

14) ARCHIVES de la wilaya d'Oran (Direction des), carton 4471, rapport du gouvernements général de mars 1913.

15) مَثل من بينها مبلغ حوالي 344000 فرنك من القطاع القسنطيني وحده.

16) طالع مختلف تقارير الحاكم العام عن "حالة الرأي العام عند المسلمين"، فترة 1911-1912 "، مديرية الأرشيف بولاية وهران، علبة 4471.

17) نفس المصدر أعلاه، فترة "1912-1914"، قارن أيضا أرشيف ما وراء البحار بآكس أون بروفانس، فرنسا، علبة 3331- وهران.

18) AGERON (CH.R), « les Algériens musulmans et la France (1871-1919) », 2 tomes 1308p, P.U.F, Paris 1968, tome 2, p1043.

19) ابتداء من العشرية الأولى من القرن العشرين عرفت النهضة الثقافية الجزائرية بروز وإعادة طبع كثير من المؤلفات التاريخية مثل إنجازات أبي العباس أحمد بن عمار ("رحلة اللبيب"، العاصمة 1904) وأبي عبد الله محمد ابن مريم

("البستان"، مطبعة الثعالبية، العاصمة 1908)، وأبي العباس الغبريني ("عنوان الدراية"، مطبعة الثعالبية العاصمة 1908)، وأبي رأس الناصري ("الحلل السندسية وعجائب الأسفار") وابن هطال ("رحلة الباي محمد الكبير")، وحمدان خوجا (مذكرات...)، والتنيسي ("تاريخ بني زيان")، والتلمساني ("الزهرة النيرة")، إضافة إلى هذا هناك صدور العديد من الوثائق والرسائل والشعر الملحون، وكتب الفقه والنحو والأصول. وخلال عام 1907 نشر المثقف أبو القاسم الحفناوي موسوعته ("تعريف الخلف برجال السلف") وذلك في مجلدين حوت تراجم الشخصيات الوطنية التي ساهمت سياسيا واجتماعيا وثقافيا في تاريخ الأمة الجزائرية. وفي عام 1903 نشر الأمير محمد باشا (ابن الأمير عبد القادر) مؤلفه بمدينة الإسكندرية، عن حياة وتراث الأمير عبد القادر تحت عنوان "تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر".

20) 20-C.A.O.M (Aix-en Provence), carton 11H47 sur "les enseignants dans le département d'Oran", cf. l'étude d'Alfred bel: "L'enseignement dans les grandes mosquées" :
وهي عبارة عن تقارير ودراسات عن المساجد الكبرى بين 1905 و 1912، بصفته مفتشا عاما؛ هناك إشارات مهمة عن محتوى التعليم الذي يمنح إلى الحضور من الجزائريين داخل المساجد الكبرى بمدن الغرب الجزائري كمعسكر ومستغانم، وهران وتلمسان وندرومة. إن هذه التقارير تطلعنا عن إقبال المثقفين المتنورين(les plus évolués) لحضور الدروس والجلسات العلمية إلى جانب موظفي السلك الديني. فإلى جانب "العدد المتزايد للحضور" –كما لمسنا داخل هذه التقارير– هناك ما يدل على مكانة اللغة العربية ومستواها الراقي من الجانب التربوي، بما يوحي عن المحيط والبيئة الثقافية الكبيرة في الجزائر. فمرجعية التدريس تناولت عمـــوما– "رسالة ابن أبي زيد القيرواني" و"إحياء علوم الدين للغزالي" و"نفح الطيب للمقري" و"ابن عشير" و"مقدمة عبد الرحمن ابن خلدون" وغيرهـــا كـــ"ألفية مالك" و "تاريخ ابن الأثير" و"صحيح البخاري"،...وغيرها.

21) 21-MERAD (Ali)- Le réformisme musulman en Algérie (1925-1940) essai d'histoire religieuse et sociale, thèse de doctorat d'état, édition, Paris, 1967, p.406.

22) "الحق الوهراني"، عدد 10 أوت 1912.

23) نفس المصدر أعلاه، عدد 4 مايو 1912.

24) ناصر محمد، "المقالة الصحفية الجزائرية، نشأتها، تطورها، أعلامها من 1903إلى1931"، الجزائر 1398هـ– 1978م، صفحة 366.

25) "الحق الوهراني"، عدد 18 أوت 1912.

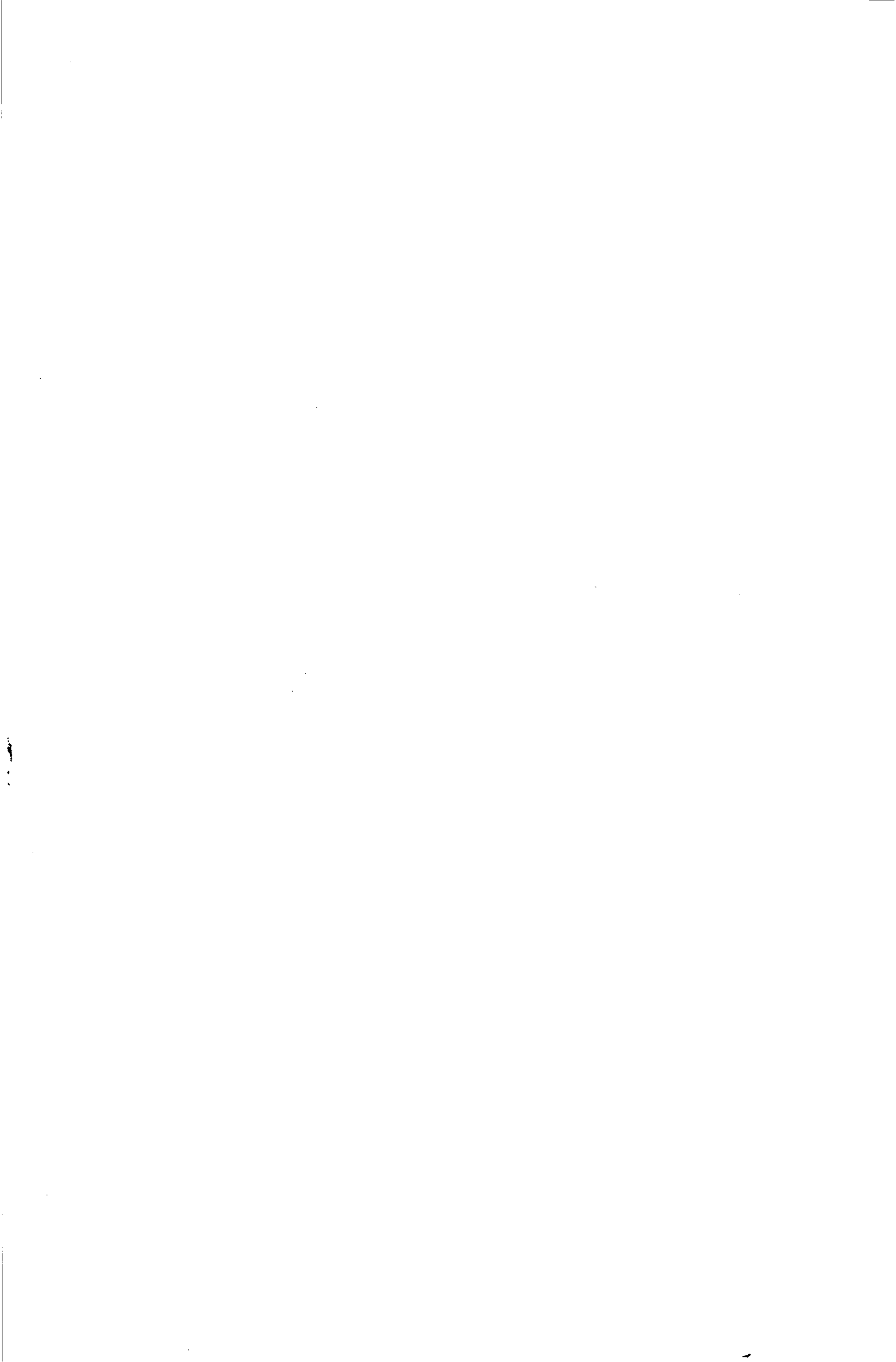
26) نفس المصدر، عدد 17 فبراير 1912 (وغيره).

27) جريدة "المصباح"، عدد 22 جويلية 1904.

28) 28-MEYNIER(Gilbert)-L'Algérie révelée, la guerre de 1914-1918 et le premier quart du xxe siècle, thèse, imprimerie Genève (Suisse) 1981, p253; المؤلف مينييه (ج)، يستعين كثيرا

29) بمقالات المستشرق ديسبارمي (Desparmet) الذي يعالج دور المداحين الوطني بين 1914 و1930 ضمن نشرة "إفريقيا الفرنسية" المشهورة:

("Afrique (L') Française" -Bulletin du Comité-, Edition de Gouvernement Général de l' Algérie).



منهج التعامل مع الشهادات والمذكرات عند كتابة تاريخ الثورة الجزائرية (شهادات بن يوسف بن خدة نموذجا).

د./ رابح لونيسي (*)

1- تمهيد في المنهج:

من الخطأ الإعتقاد، أنه بالإمكان الإكتفاء بتطبيق المنهج التاريخي الكلاسيكي، الذي يعتمد أساسا على الأرشيف الوثائقي، وذلك عند البحث في تاريخ الثورة الجزائرية، فالواقع يؤكد لنا يوميا، مدى الصعوبة التي يجدها الباحث في العثور على وثائق، تخص البحث في بعض المواضيع، ومنها بشكل خاص الأحداث التي عرفتها الثورة الجزائرية بداخل البلاد، ويعود هذا النقص الفادح في الوثائق الخاصة بالثورة الجزائرية إلى عدة عوامل، ومنها مبدأ السرية المطلقة التي اعتمدتها الثورة الجزائرية، مما يتطلب عدم الإبقاء على أية وثيقة مكتوبة، خشية من وقوعها في أيدي السلطات الفرنسية، وما ينجر عن ذلك من تفكيك لهياكل الثورة وأجهزتها، بالإضافة إلى كشف مخططات وأهداف العمل الثوري، وقد امتدت عملية إتلاف الأرشيف حتى إلى داخل الحزب الإستقلالي قبل إندلاع الثورة بسنوات، فمثلا يقول بن يوسف بن خدة، أنه في مؤتمر اللجنة المركزية للحركة من أجل الإنتصار للحريات الديمقراطية الذي انعقد بزدين عام 1948، اضطر المجتمعون إلى إتلاف الوثائق كلها التي كانت بحوزتهم، وذلك بعد أن وصلتهم معلومات أن البوليس الإستعماري قد اكتشف مكان الإجتماع، فضاعت بذلك الكثير من

(*) -أستاذ محاضر في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- جامعة وهران.

المعلومات حول هذا المؤتمر، الذي درس بالتفصيل مسألة المنظمة الخاصة[1]، أما بشأن فترة الثورة، فإن بن خدة يذكر مثلا كيف اضطر إلى إتلاف أكثر من عشر كيلوغرامات من الوثائق، التي تخص كل من لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى والمنطقة الحرة في العاصمة، وذلك أثناء التفتيشات التي كانت تقوم بها قوات المظليين في العاصمة عشية إضراب الثمانية إيام عام1957[2].

ليس هذا معناه الإنعدام التام للوثائق حول أحداث الثورة في داخل البلاد، بل هناك عدد كبير منها موجود لدى المصلحة التاريخية للجيش البري الفرنسي، وقد وضعت العديد من الدراسات إنطلاقا منها، ويأتي على رأسها كتاب جيلبر مينيه Gilbert Meynier حول التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني 1954-1962[3]، بل ظهرت كتابات صحفية أثناء الثورة ذاتها، وقد استندت هذه الكتابات على العديد من الوثائق التي استولى عليها الجيش الفرنسي، عند إلقائه القبض أو القضاء على بعض القادة الكبار للثورة، ومنها الوثائق التي وجدت مثلا بحوزة العقيدين عميروش وسي الحواس، وكذلك زيغود يوسف عند إستشهادهم[4].

أما بشأن أرشيف الثورة الموجود بالمركز الوطني للأرشيف بالجزائر، فإنه محدود جدا بالنسبة للأحداث التي عرفتها الثورة داخل الجزائر، على عكس الأحداث في الخارج، فمثلا نجد تسجيلات صوتية لمختلف مؤتمرات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وكذلك العديد من الوثائق التي تخص الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بالإضافة إلى وثائق مختلف بعثات جبهة التحرير الوطني بالخارج5، كما توجد أيضا العديد من الوثائق لدى الكثير من إطارات الثورة، خاصة بالخارج مثل محمد حربي ومبروك بلحسين وعلي هارون وغيرهم .

أمام هذا النقص الفادح للوثائق، خاصة التي تخص أحداث الثورة بالداخل، من المفروض أن تدفع الباحث في تاريخ الثورة إلى إيجاد منهج آخر في عملية البحث، وأنه من الخطأ القول بالإعتماد فقط على الأرشيف الموجود في فرنسا مثلا، ونحن نعلم جيدا كيف يمكن التلاعب بهذا الأرشيف لدرجة إعطاء صورة أخرى للواقعة غير التي حدثت

بالفعل، وهذا التلاعب يمكن أن يمس حتى الأرشيف الموجود في الجزائر، بفعل الثقل التاريخي على الصراع السياسي السائد في البلاد منذ عام 1962.

وتبرز لنا هذه الأسباب كلها، مدى حاجة الباحث في تاريخ الثورة الجزائرية إلى مختلف الشهادات الشفوية والمكتوبة، التي يجب عليه جمعها من صناع الحدث، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يجب على الباحث أيضا، أن يمتلك القدرة الفائقة على التعامل مع هذه الشهادات وفق منهج علمي صارم ودقيق.

فمثلا يجب عليه التمييز بين الشهادة المكتوبة والشهادة الشفوية، ويضع في ذهنه أن الثانية أكثر مصداقية من الأولى، لأنها تأتي بعفوية، بالإضافة إلى صعوبة مراقبة ما يصرح به صاحبها، إلا أنها شحيحة من ناحية المعلومات عكس المكتوبة منها.

كما أن جمع الشهادات تحددها طبيعة الموضوع، فإن كنا نكتب تاريخ الثورة إنطلاقا من القاعدة ودور مختلف الشرائح الإجتماعية فيها، فإنه يتوجب علينا اللجوء إلى هذه الشرائح البسيطة، والتي تتميز بالعفوية، وإنعدام القدرة الكافية لديها على إخفاء الحقائق، ونجد العكس تماما، في حالة رغبتنا في البحث إنطلاقا من القمة أي القيادات، فإننا في هذه الحالة سنصطدم بالعديد من الصعوبات والعراقيل، لأن هناك العديد من الأسرار والخفايا، كما أن لأصحاب هذا النوع من الشهادات أي القيادات قدرة فائقة على المناورة والمغالطة، وتتحكم في شهاداتهم العديد من العوامل، التي يجب على مستخدمها أن يعرفها بدقة، ويتعامل معها بحذر وفق منهج سنحاول تبيانه فيما بعد، ونقوم بتطبيقه على شهادات بن يوسف بن خدة.

وكي يقترب الباحث بأكبر قدر ممكن من الحقيقة التاريخية، يجب عليه جمع أكبر عدد ممكن من الشهادات حول الحدث، ومن أطراف متناقضة، مع القيام بعملية نقد كل واحدة من الشهادات التي بحوزته، ثم القيام بالمقارنة بينها، وإبراز أوجه الإتفاق وأوجه الإختلاف بين أصحاب هذه الشهادات حول الحدث الذي نقوم بالبحث حوله، ثم محاولة مقارنة هذه الشهادات بوثائق خاصة بالحدث أو قريبة منه إن وجدت، وفي الأخير نحاول إستخراج مدى الإجماع على الواقعة أو تفسيرها، فإن تم الإجماع من الأطراف المتصارعة والمتناقضة حولها، يكون الباحث قد اقترب من الحقيقة، وإلا يخضع أصحاب

هذه الشهادات لنقد صارم، كي يتبين له الذين هم أقرب إلى الموضوعية من عدمها، ولايكتفي بذلك، بل يقوم بعملية نقد لذاته، لأنه من الممكن جدا أن تكون للباحث نفسه ميولات إلى تفسيرات وقراءات محددة، بفعل عوامل أيديولوجية أو جهوية أو ثقافية أو طبقية، مثلما حدث مثلا مع بعض الباحثين في الغرب الجزائري، الذين تعاطفوا مع شهادات الرئيس أحمد بن بللة لقناة الجزيرة لأسباب جهوية بحتة، بالرغم من أن البحث الموضوعي ومعرفة بسيطة بمختلف الصراعات أثناء الثورة، يثبت أن الكثير من أقوال بن بللة هي مجرد تصفية حسابات مثلا مع عبان رمضان ومركزيي الحركة من أجل الإنتصار للحريات الديمقراطية، كما نجد أيضا تعاطفا من بعض العروبيين مع شهادات بن بللة لأسباب أيديولوجية بحتة، هذا إن لم نقل عنصرية ضد عبان لأنه قبائلي، وهذا ما يقوله بن خدة صراحة عن شهادة علي كافي عن عبان وكريم بلقاسم وعميروش، كما سنرى فيما بعد.

يجب على الباحث في تاريخ الثورة الجزائرية، الذي يضطر إلى التعامل مع الشهادات والمذكرات، أن يستخرج العوامل والقواعد التي تتحكم في صاحب تلك الشهادات أو المذكرات، وذلك قبل التعامل معها، لأن معرفة هذه القواعد هي التي تسمح له بتبيان مدى الذاتية والموضوعية في هذه الشهادات، بالإضافة إلى مساعدته في إستخراج القضايا التي يمكن أن يكون صاحب الشهادات قد سكت عنها لأسباب ما، مما يفتح للباحث المجال بمحاولة إستخراج المسكوت عنه إما من أفواه آخرين، أو بإستخدام المناهج العلمية، التي تسمح لنا بقراءة المسكوت عنه في مختلف النصوص والشهادات.

وسنحاول فيما بعد تطبيق هذا المنهج على شهادات بن يوسف بن خدة، وذلك بإستخراج القواعد التي تتحكم فيها، والتي يجب أخذها بعين الإعتبار عند تعاملنا مع هذه الشهادات، وعلينا الإشارة إلى أن هذه القواعد تختلف من شاهد إلى آخر، وتتحدد حسب قدرة وكفاءة الباحث في إستخراجها.

مادام قد تبين لنا أنه من الصعب على الباحث في تاريخ الثورة الجزائرية تجاوز الشهادات والمذكرات، خاصة في بعض المواضيع، إلا أن السؤال المطروح أمامنا هو كم

من شهادات ومذكرات لجزائريين تتوفر لدينا من صناع أحداث الثورة التحريرية ؟، وبتعبير آخر نتساءل إلى أي مدى أدلى الجزائريون بشهاداتهم حول أحداث الثورة ؟.

2- مدى إدلاء الجزائريين بشهاداتهم:

إن طرح هذا السؤال يدفعنا إلى إستحضار ظاهرة قد أشار إليها الدكتور أبو القاسم سعدالله، مفادها أن الجزائري قليل الكتابة والتدوين عبر تاريخه، وبخاصة فيما يخص كتابة المذكرات أو الإدلاء بالشهادات المكتوبة[6]، ونرى أنه من الواجب أن تتظافر جهود علماء الإجتماع وعلماء النفس والمؤرخين وغيرهم لتفسير هذ الظاهرة، التي أضرت كثيرا بتاريخنا الوطني عبر كل العصور، سواء كان ذلك في فترة ما قبل الإسلام أو بعده، فأصبحت مصادرنا هي إما مصادر رومانية أو مشرقية أو فرنسية وغيرها، وعادة ما تحمل هذه المصادر الكثير من التشويه والتزييف لتاريخنا إلى الدرجة التي جعلت الكثير من المتأثرين بها يحتقرون ذواتهم، مثلما يحدث مثلا مع فترة قبل دخولنا الإسلام، أين أصبح بعض الجزائريين يتهربون من الإشارة إلى أصولهم البربرية مثلا، وسعى البعض منهم إلى إختلاق أصول لهم بردها إلى شبه الجزيرة العربية بصفتها مهبط الوحي على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، ويعود ذلك إلى ما رسخته الكتابات العربية السابقة في أذهان هؤلاء البربر، ومنها أن العرب أشراف والبربر متوحشون وجهلة، وكأن الفترة الجاهلية خاصة فقط بالبربر، وليس بكل الشعوب الإسلامية قبل دخولها الدين الإسلامي، بما فيها العرب أنفسهم.

بقيت ظاهرة ضعف التدوين والإدلاء بالشهادات سائدة لدى الجزائريين، حتى بالنسبة لتاريخ الثورة المسلحة، ويتطلب ذلك من الباحث في هذا التاريخ الإنتقال بنفسه إلى صناع هذه الأحداث ومحاولة إستنطاقهم، لكن هذا ليس معناه الإنعدام التام للشهادات والمذكرات، بل ظهر البعض منها، خاصة في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك إلى عدة عوامل، ومنها وفرة جو من الحريات منذ عام 1988م، وبروز الثقل التاريخي للثورة التحريرية على الصراع السياسي الذي عرفته البلاد، خاصة منذ هذا التاريخ.

لكن هذا ليس معناه الإنعدام التام للشهادات والمذكرات قبل عام 1988م، بل نجد مثلا الرئيس أحمد بن بللة، قد أدلى بشهاداته للصحفي الفرنسي روبرت مرل Robert

Merle، إلا أنه يبدو لنا أنه استهدف من خلالها الدعاية لنفسه، ويظهر لنا ذلك من خلال مبالغته في إعتبار نفسه أنه المفجر الوحيد للثورة المسلحة، وأنه زعيمها الأوحد، بل يقول أنه المؤسس والقائد الأول للمنظمة الخاصة متجاهلا بذلك كل من محمد بلوزداد وآيت أحمد، وغيرها من المغالطات الموجودة في هذه الشهادات، وقد نشرت هذه الشهادات بباريس في نهاية عام 1965م[7]، أي بعد انقلاب الرئيس هواري بومدين عليه، ولهذا لم تدخل السوق الجزائرية إلا في عام 2003م، أي في نفس الفترة تقريبا التي أدلى بها الرئيس بن بللة بشهاداته لقناة الجزيرة، والتي تحتاج حتى هي إلى عملية نقدية، لأنها تحكمت فيها عدة عوامل سياسية ظرفية وذاتية، ليس هنا موضوعها.

يلاحظ الباحث في تاريخ الثورة الجزائرية، أن أغلب الشهادات والمذكرات، التي ظهرت قبل عام 1988م، كانت على يد المعارضين للنظام السائد آنذاك، سواء كان نظام بن بللة أو بومدين، وبشكل أقل نظام الشاذلي بن جديد، ويعود ذلك إلى أن هؤلاء المعارضين أرادوا ضرب النظام السائد وتصفية حساباتهم معه بواسطة الكتابة حول تاريخ الثورة التحريرية.

ويعد الكومندان محند أعراب بوسعود أول من كتب بعض شهاداته حول الثورة، وذلك في صيف عام 1962م، ويعد محند أعراب بوسعود أحد قياديي الولاية التاريخية الرابعة، ثم انتقل إلى الولاية الخامسة، وكان أحد العناصر الرئيسية، التي كانت لها يد فيما يعرف بقضية الملازمين، التي عرفتها الولاية الخامسة، وهو تمرد لعدد كبير من الضباط والقادة ضد هواري بومدين قائد هذه الولاية، وهذا الكتاب المعنون بـــ"سعداء الشهداء الذين لم يروا شيئا"، هو في الحقيقة محاكمة لكل من بومدين وبوصوف اللذين أتهمهما صاحب الشهادة بتصفية كل من عبان رمضان وعميروش وسي الحواس لأهداف سلطوية بحتة[8].

وقد ظهرت فيما بعد العديد من المذكرات والشهادات، وكانت في أغلبها عبارة عن محاكمات مباشرة وغير مباشرة للعناصر التي حكمت الجزائر منذ عام 1962م، خاصة بومدين منهم، ونذكر من ضمنها كتابات محمد لبجاوي[9]، وفرحات عباس[10]، ولخضر بورقعة[11]، ومحمد بوضياف في صحيفة «الجريدة» لسان حال حزب الثورة الإشتراكية

إلى جانب كل من عبان رمضان الذي كلف بالتنسيق، والعربي بن مهيدي المكلف بالعمل الفدائي في المدن، وكريم بلقاسم المكلف بالعمل المسلح في الأرياف والجبال، وسعد دحلب المكلف بالدعاية والإعلام، أما بن خدة فقد كلف بالإتصالات .

وبقي بن خدة عضوا في لجنة التنسيق والتنفيد حتى صيف عام 1957م، حيث أبعد من لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة المنبثقة عن مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد بالقاهرة في أوت عام 1957م، وكان سبب إبعاده، هو محاولة العسكريين محاصرة عبان رمضان الذي دخل في صراع مع البعض من القادة العسكريين.

لكن بعد إغتيال حليفه عبان رمضان في نهاية عام 1957م، ثم تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م، تولى بن خدة وزارة الشؤون الإجتماعية، وبقي في هذا المنصب في الحكومة الثانية التي أنشأت في جانفي من عام 1960م، وفي صيف عام 1961م، يعينه المجلس الوطني للثورة الجزائرية رئيسا للحكومة المؤقتة بدلا من فرحات عباس، ووقعت على عاتقه الكثير من المهام، ومنها المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وكذلك مسألة قيادة الأركان بقيادة هواري بومدين، التي ازداد نفوذها، والتي سبق لها أن دخلت في صراع مع حكومة فرحات عباس، واستمرت على نفس المنوال مع حكومة بن خدة، ونتج عن هذا الصراع ما يعرف بأزمة صيف 1962م، والتي كادت أن تدخل الجزائر المستقلة في حرب أهلية، خاصة بعد ما فشل المؤتمر الوطني للثورة الجزائرية في تعيين مكتب سياسي يسير البلاد قبل إنتخاب المجلس التأسيسي للجمهورية الجزائرية، فكان بن خدة عنصرا رئيسيا في هذه الأحداث بحكم منصبه كرئيس للحكومة المؤقتة، التي دخلت في صراع مع مجموعة تلمسان التي يقودها كل من بن بللة وبومدين، والتي كانت تسعى للإستيلاء على السلطة بالقوة .

انسحب بن خدة من العمل السياسي منذ إستيلاء مجموعة تلمسان على السلطة في الجزائر في صيف عام 1962م، وبقي ينتقد نظام الحكم سرا، ولم يخرج إلى العلنية إلا في عام 1976م، عندما وقع بيانا إلى جانب كل من فرحات عباس ومحمد خير الدين وحسين لحول، ينددون فيه بالنظام الذي يريد بومدين أن يفرضه على الجزائريين من خلال الميثاق الوطني الذي كان يناقش شعبيا، كي تعطى له شرعية شعبية .

وقد كلفه هذا البيان الوضع تحت الإقامة الجبرية حتى عام 1980م، عندما أعاد له الرئيس الشاذلي بن جديد حريته، وبعد سنوات من ذلك، شرع بن خدة في الكتابة في تاريخ الجزائر المعاصرة، مع إبراز تعاطفه مع الحركة الإسلامية، ووقع الكثير من البيانات التي تساند ضمنيا الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، ونشير إلى إنشائه حزب الأمة عام 1990م، أين حاول المزج بين التيارين الوطني والإسلامي مستندا في ذلك على بيان أول نوفمبر 1954م كمرجعية له.

ألف بن خدة العديد من الكتب، التي يمزج فيها بين الكتابة والشهادة التاريخيتين، ومنها "جذور أول نوفمبر1954" عام 1986[18]، وأعيد طبعه مع زيادة وتنقيح عام 2003م، وسنعتمد في دراستنا هذه على هذه الطبعة الأخيرة، وكذلك نشر كل من كتاب "نهاية حرب الجزائر- إتفاقيات أيفيان-" عام 1986[19]، و"الجزائر عند الإستقلال-أزمة 1962-" عام 1997[20]، وهو رد على ماورد على لسان البعض في حصة "الجزائر في إيفيان"، التي بثها التلفزيون الجزائري على حلقات عام 1992م، ثم كتاب "عبان-بن مهيدي ومساهمتهما في الثورة الجزائرية" عام 2000م[21]، وهو رد مطول على ما أورده علي كافي في مذكراته من إتهامات لهاتين الشخصيتين البارزتين في الثورة[22]، ثم كتاب "الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957م" عام 2002[23]، كما صدرت مجموعة شهاداته ومواقفه باللغة العربية[24]، وهو في الحقيقة ترجمة من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية للكثير مما ورد في الكتب التي ذكرناها آنفا، بالإضافة إلى بعض البيانات التي أصدرها أثناء أحداث التسعينيات، ويوجد تحت الطبع كتاب حول مصالي الحاج بعنوان"محاكمة مصالي من رفاقه"، لكن لم ير هذا الكتاب النور إلى حد الآن، ولانعلم مصيره، خاصة بعد ان انتقل بن خدة إلى رحمة الله عام 2004م.

يتبين لنا من خلال المسار النضالي الطويل والمناصب التي تولاها بن خدة عبر هذا المسار، بأنه لا يمكن للباحث في الثورة الجزائرية إهمال هذه الشهادات، فلا يمكن لنا البحث عن الكثير من القضايا دون العودة إليها، ومنها بالخصوص أزمة الحركة من أجل الإنتصار للحريات الديمقراطية عام 1953م، وإنشاء المنظمة الخاصة عام 1947م، وما حدث في معركة الجزائر، وبالأخص إضراب ثمانية أيام، وكذلك أساليب عمل لجنة

التنسيق والتنفيذ الأولى الذي كان عضوا فيها، ثم أساليب عمل مختلف الحكومات المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ومختلف مؤتمرات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، والصراع بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وما انبثق عنها مما يعرف بأزمة صيف 1962م وتطوراتها، وبالإضافة إلى هذا كله، فاننا نجد في كتابات بن خدة وشهاداته الكثير من المعلومات عن العديد من الشخصيات البارزة في الحركة الوطنية أو الثورة المسلحة، بالإضافة إلى شخصيات أخرى أهملتها وسكتت عنها الذاكرة التاريخية، بفعل إقصائها العمدي من هذه الذاكرة بسبب مواقفها السياسية ضد النظام القائم في البلاد.

لكن على الباحث أن يضع في حسابه عند العودة إلى هذه الشهادات من أن صاحبها طرف فيها، وأن شهاداته تتحكم فيها عدة عوامل عليه أن يعرفها بدقة، وبتعبير آخر يجب على الباحث قبل الإستعانة بهذه الشهادات، أن يستخرج ما أسميناه بقواعد التعامل مع شهادات بن يوسف بن خدة، والتي هي ضرورية إذا أراد الباحث الإقتراب من الحقيقة التاريخية، وسنحاول الآن إستخراج هذه القواعد بالنسبة لشهادات بن خدة .

4- قواعد التعامل مع شهادات بن خدة:

يجب على الباحث أن يضع في حسابه عدة قواعد وعوامل عند تعامله مع شهادات بن خدة، وتأتي على رأسها الدوافع التي جعلته يلجأ إلى الكتابة والإدلاء بشهاداته، بالإضافة إلى موقفه المعارض للنظام القائم في البلاد منذ عام 1962م، لكن مع وضعنا في الحساب أنه يتفق مع هذا النظام في الحفاظ على قداسة الثورة، دون أن نهمل التوجه الأيديولوجي الإسلامي لصاحب هذه الشهادات، وسنبين الآن كيف أثرت هذه العوامل كلها في العديد من شهادات وطروحات بن خدة.

أ—دوافع كتاباته: يحاول بن خدة دائما التأكيد أن الدافع الذي جعله يكتب حول تاريخ الثورة التحريرية، هو تصحيح تاريخها، ومما وقع لها من تشويه وتزوير في الإعلام والمدرسة[25]، وإن كنا لا ننكر ذلك، فإنه يجب على الباحث أنه يدرك أيضا، أن بقدر ما حاول بن خدة تصحيح ذلك، بقدر ما كان يدافع عن نفسه في مختلف كتاباته، ولهذا

نجده يركز على دور المركزيين في الثورة، إلى درجة ذكره كل مجاهد منهم بالتركيز على هذا الإنتماء مثل الهاشمي حمود وإبراهيم شرقي وغيرهما ودورهم في معركة الجزائر بشكل خاص وفي الثورة كلها بشكل عام[26]، وحتى عندما ألف كتابه "جذور أول نوفمبر 1954م"، فإنه في حقيقة الأمر أراد البرهنة من خلاله على أن الثورة لم تولد على يد المجموعة التي تسمى بالتاريخيين، بل أن هؤلاء كانوا نتاج الحزب، الذي كان أمينه العام، وكان يحاول دائما إبراز أن إدارة الحركة من أجل الإنتصار للحريات الديمقراطية التي كان على رأسها، كانت تخطط للعمل المسلح، بفعل الإهتمام الكبير الذي أولته للمنظمة الخاصة[27]، وعمل على تكذيب الإتهامات التي انتشرت فيما بعد حول تخلي الإدارة عن أعضاء المنظمة بعد إكتشافها عام 1950[28]، كما حاول قدر الإمكان إبراز العلاقة بين المركزيين و إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، التي انبثقت عنها جبهة التحرير الوطني[29]، ويحصر الخلاف بين المركزيين ومؤسسي جبهة وجيش التحرير الوطنيين في إختيار الظرف الملائم لإشعال فتيل الثورة، فالمركزيون-في نظره- كانوا يرون ضرورة تأخير ذلك لبضعة أشهر، حتى توضع الهياكل والقواعد السليمة لضمان نجاحها، على عكس الذين أسرعوا في إشعالها[30]، ولم يكتف بذلك، بل عمل على إثبات أن طرح المركزيين قد أثبت صحته، وذلك بالإستناد على ما وقع في الجزائر بعد إسترجاع إستقلالها[31]، وفي الوقت الذي عمل فيه بن خدة على إبراز ما يعتبره حقائق، فإنه نفى عن المصاليين، وعلى رأسهم مصالي الحاج أية نية في الشروع في العمل المسلح، وحاول إظهار مصالي كأنه معرقل لعملية إعادة إنشاء المنظمة الخاصة، عندما كان بن خدة أمينا عاما للحزب، ويفسر ذلك بتأثير أساليب العمل اليساري الفرنسي على مصالي، والذي يعتمد على الإضرابات والمظاهرات والتهييج الجماهيري-حسب بن خدة-[32].

كما تبرز كتاباته أيضا مدى رغبته في الدفاع عن نفسه أولا والمركزيين ثانيا، وذلك من خلال دفاعه عن عبان رمضان وبن مهيدي، وإبراز دورهما في توحيد مختلف القوى الجزائرية ودفعها إلى الإنخراط في جبهة التحرير الوطني، ويأتي على رأسها المركزيون، وأنه لولا ذلك العمل لما نجحت الثورة في إسترجاع الإستقلال-حسبه-[33]، فهو بذلك

يرد بشكل غير مباشر على بعض المؤسسين التاريخيين الذين لاموا عبان على إعطاء المركزيين وآخرين دورا في الثورة.

كما كان يدافع عن نفسه من خلال إبراز النتائج الكبرى لإضراب الثمانية إيام، رغم إعترافه ببعض الإنعكاسات السلبية لهذا الإضراب[34]، فكان بن خدة في الحقيقة، يرد على الإنتقادات التي وجهت للجنة التنسيق والتنفيذ في مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذي انعقد في القاهرة في صيف عام 1957م، أين أبعد بن خدة من عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة، تمهيدا لمحاصرة حليفه عبان رمضان.

ونشير أيضا أن كتابته عن إتفاقيات إيفيان، تستهدف إبراز دور الحكومة المؤقتة التي كان يقودها في تلك المفاوضات، وحتى عند حديثه عن أزمة صيف 1962م، كان كثيرا ما يبرز أنه كان له موقف حكيم، وأن مصلحة الجزائر كانت أولى من المصالح الفردية، على عكس خصومه[35]، ويرد بنفس الأسلوب على بعض حلفائه الذين حملوه مسؤولية عدم إتخاذ إجراءات رادعة ضد قيادة الأركان في الوقت المناسب، بالقول أنه لم يرد إضعاف الموقف الجزائري في المفاوضات من خلال ظهوره متفككا وغير متماسك، ففضل تأجيل مواجهة قيادة الأركان وإعطاء الأولوية للخصم الرئيسي المتمثل في العدو الإستعماري[36].

يعترف بن خدة أنه كان طرفا في مختلف الأحداث والصراعات التي عرفتها الثورة الجزائرية، فيقول أنه من الصعب أن يكون المشارك في أحداثها موضوعيا، وليس من السهل الكتابة فيها لأنه "من الممكن أن تتحول هذه الكتابة إلى تصفية حسابات مع أشخاص لا نحبهم، أو كانوا خصوما سياسيين داخل نفس التنظيم، أو تنظيمات منافسة"[37]، ويؤكد لنا أنه كي لا يقع في هذه الذاتية، فإنه استعان بوثائق توفرت لديه، بالإضافة إلى شهادات وأقوال الكثير من الذين شاركوه في صناعة تلك الأحداث، كي ينبهوه ويصححوا له في حالة وقوعه في الخطأ أو خانته الذاكرة، أو تجنى على أحد[38]، لكن لم يدرك بن خدة أن هذا التأكيد منه ينم في الحقيقة عن رغبة في إعطاء مصداقية أكثر لشهاداته، وليس تحريا للحقيقة والموضوعية، و لم يعلم أنه كلما حاولنا الإبراز أننا

موضوعيين في طروحاتنا وأقوالنا، هو في الحقيقة نقوم بعملية إيهام للقاريء وتغطية للذاتية، وأن محاولة التأكيد على موضوعيتنا هو خطاب إيديولوجي لإقناع القاريء .

فبالرغم من تأكيد بن خدة على الموضوعية، وعدم التجريح في الخصوم، إلا أن القاريء لكتاباته وشهاداته، يلاحظ أن بن خدة كان يعطي صفات سلبية لخصومه مع التركيز عليها وتكرارها عند كل حديث عنهم، فمثلا بومدين "فاشي وديكتاتوري"[39]، أما بن بللة فلم يستطع الصمود أمام المحقق الإستعماري، فكشف له عن كل المعلومات المتعلقة بالمنظمة الخاصة[40]، أما بشأن المصاليين، فمصالي لا يقبل النقد ومتسلط[41]، ومزغنة غير كفؤ[42]، أما مولاي مرباح فمجرد قاريء لرسائل مصالي ومذكراته إلى اللجنة المركزية[43].

ولهذا فعلى الباحث أن يكون حذرا، ولاينساق مع صاحب الشهادة في المعلومات التي يوردها عن خصومه ودورهم في العديد من الأحداث، ويضع في حسابه أن بن خدة ليس حكما أو مؤرخا، بل هو خصم لهؤلاء، حتى ولو حاول إظهار نفسه في ثوب الأخلاق والتقوى وتحري الصدق والموضوعية، لكن هذا ليس معناه أنه بعيد عن كل الحقيقة، بل على الباحث أن يتأكد من هذه المعلومات من مصادر وأطراف عديدة ومتناقضة .

ب–معارضته للنظام القائم: تحول بن خدة إلى معارض للنظام القائم في الجزائر منذ إسترجاع الإستقلال، لأن هذا النظام هو الذي أبعده عن السلطة في أزمة صيف1962م، لتستولي مجموعة بومدين–بن بللة عليها قبل أن يحتكرها بومدين ومجموعة وجدة منذ إنقلاب 1965م، وهذا الوضع هو الذي أسس للنظام السياسي القائم في الجزائر إلى حد اليوم.

أن هذه المعارضة للنظام القائم هي أحد الدوافع التي أملت عليه الكتابة حول أزمة صيف1962م، لينتهي في آخر الكتاب إلى القول أن المشاكل والأزمات الحادة التي عرفتها الجزائر في التسعينيات، تعود في جذورها إلى عام 1962م، وتتحمل مسؤوليتها المجموعة التي استولت على السلطة بالقوة آنذاك[44].

وحتى كتابته حول مفاوضات إيفيان، لم يكن الهدف منها فقط إبراز دور الحكومة المؤقتة التي ترأسها في إنجاح تلك المفاوضات، بل أيضا دحض أي إعتقاد بأن هناك جانبا سريا في إتفاقيات إيفيان، وهدفه من ذلك نزع أي مبرر يمكن أن يستند عليه النظام القائم في فشله في الكثير من السياسات، ومنها إستمرار سيادة الثقافة الفرنسية خاصة لغتها في البلاد، بالإضافة إلى فشل هذا النظام في التخلص من التبعية الإقتصادية[45]

كما أن معارضته للنظام القائم، وإدراكه لأساليبه، التي يراها نفس أساليب النظام الإستعماري في الماضي، جعلت بن خدة ينبه ويحذر الشعب الجزائري من الوقوع في سياسة فرق تسد التي مارسها النظام الإستعماري سابقا، ويمارسها النظام القائم اليوم، ولهذا نجده يشير إلى السياسة الإستعمارية التي "كانت تحرض الناطقين بالعربية ضد الناطقين بالبربرية"[46]، وبنفس الطريقة يفسر التهجمات التي تعرض لها عبان رمضان في الفترة الأخيرة، بداية من علي كافي ونهاية ببن بللة، فيقول ملمحا أن ذلك يدخل ضمن سياسة دنيئة تمارسها أطراف عدة، هدفها "إثارة الناطقين بالعربية ضد الناطقين بالبربرية، وفي بعض الأحيان إثارة الأحقاد بين الناطقين بالبربرية أنفسهم"[47]، ويبدو أنه يقصد بذلك بين الشاوية وزواوة .

لكن ما لفت إنتباهنا هو عدم نقل أحمد بن نعمان لهذه الفقرات عند إشرافه على جمع وترجمة هذه الكتابات إلى اللغة العربية في كتاب "مواقف وشهادات"، وقفز على هذه الفقرات كلها[48]، مما يدل على مدى التشويه والتزوير والإنتقاء التاريخي، الذي يمارسه الكثير من العروبيين، سواء في الكتابات التي تخص التاريخ الحديث والمعاصر أو التاريخ القديم والوسيط، ونشير إلى أن الكثير من هؤلاء العروبيين أنفسهم يساهمون في هذه الإثارة التي تحدث عنها بن خدة، لكنهم يتهمون الناطقين بالبربرية بذلك، خاصة زواوة منهم[49].

إن إلحاح بن خدة على الحفاظ على وحدة الشعب ومعارضة النظام، هي التي جعلته ينبه إلى هذه المحاولات التفتيتية، ومنها حرصه على عدم الوقوع في اللعبة التي كان يمارسها النظام الإستعماري بالأمس، والتي مازالت مستمرة إلى حد اليوم بعدة أشكال، فحذر مجاهدي المنطقة الحرة للعاصمة من الوقوع في هذه الحبائل، وذلك بعد أن قال

أوساريس أن بن مهيدي كان ضحية وشاية من عناصر في العاصمة، وعلى رأسها إبراهيم شرقي[50]، ولم يكتف بن خدة بهذا التحذير، بل نقل شهادة إبراهيم شرقي كاملة لدحض هذه التهمة عنه[51]، كما يجب أن نضع في حسابنا، أن تهمة مثل هذه يمكن أن تمس بن خدة نفسه، لكن من بعيد، وبشكل غير مباشر، ويبدو لنا أيضا أن رغبة بن خدة في الحفاظ على قداسة الثورة، تختفي وراء تحذيره من الإنسياق وراء هذه التهم والمناقشات، فإلى أي مدى أثر هذا العامل على شهاداته ؟

ج-**الحفاظ على قداسة الثورة:** يشترك بن خدة مع أغلب المجاهدين في ضرورة الحفاظ على قداسة الثورة، وعدم المساس بالمجاهدين، مادام أن ذلك ينتقص من هيبتها في نفسية الشباب الجزائري، ولهذا حرص على عدم ذكر سيئات المجاهدين أو مراحل ضعف لهم، ويحذر علي كافي وآخرين من مغبة المساس بذكرى مجاهدين وقادة كبار كعبان وبن مهيدي وزيغود وغيرهم من المجاهدين الذين بذلوا النفس والنفيس من أجل تحرير الجزائر، وأن ذلك سيؤدي-في نظره- إلى فتح المجال لإتهامات متبادلة وغير مؤسسة وبعيدة كل البعد عن الحقيقة مثل إتهامات كافي لبن مهيدي وعبان وعميروش وكريم، مما سيؤدي إلى الإنتقاص من هيبة الثورة والمجاهدين في نفسية الجزائريين، الذين ما فتئو ينظرون بعين القداسة إليهم[52].

إن هذا العامل يجب أن يدفع الباحث إلى الوضع في حسابه، أن هناك الكثير من المسكوت عنه في شهادات بن خدة، مما يتطلب من الباحث التعمق لإستخراج الكثير من المعلومات من أطراف أخرى، وذلك بعد أن يضع مختلف الفرضيات التي بإمكانه أن يستخرجها من شهادات بن خدة ذاتها، إذا كان يعرف كيف يقرأ المسكوت عنه في أي نص كان، وذلك بإستخدام المناهج البنيوية .

د-**توجهه الأيديولوجي:** لم يخف بن خدة تماما توجهه الأيديولوجي الإسلامي، ومدى تعاطفه مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، وعلى هذا الأساس، فإننا نلاحظ عدة محاولات منه لإعطاء شرعية تاريخية للتيار الإسلامي، ومحاولة إظهاره كإستمرارية للإتجاه الإستقلالي قبل الثورة ولجبهة التحرير الوطني أثناء الثورة، لكنه يشترط على هذا التيار إعادة النظر في بعض القضايا، وبخاصة أساليب عمله[53].

ويظهر لنا كل ذلك جليا، عندما يتحدث عن رغبة المناضلين في المؤتمر الثاني للحركة من أجل الإنتصار للحريات الديمقراطية في إقامة "جمهورية إسلامية" في الجزائر بعد إسترجاع الإستقلال، وكيف رفض بعض علماء الدين ذلك، خوفا من إثارة فرنسا لأوروبا المسيحية ضد الشعب الجزائري[54]، ولو أننا لا نقول أن بن خدة يكون قد أختلق هذا الأمر، كي يعطي شرعية لما كانت تطالب به بعض عناصر التيارات الإسلامية في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، إلا اننا نعتقد أنه قد بالغ في الأمر، لأن بن العقون أحد المشاركين في هذا المؤتمر، يروي نفس الحادثة، لكن بقوله أن المؤتمرين طالبوا بدولة " يكون دينها الإسلام" ليصلوا إلى توافق بينهم يتمثل في دولة "في نطاق المباديء الإسلامية"[55]، وهو نفس ما أعلن عنه بيان أول نوفمبر 1954م، ونشير أيضا أن مفهوم"جمهورية إسلامية" آنذاك لا يحمل نفس المفهوم الذي كانت تطرحه بعض عناصر التيارات الإسلامية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ونعتقد أنه كان بنفس المفهوم للجمهورية الإسلامية الباكستانية التي ولدت عام 1947م، بالإضافة إلى أن أفكار وممارسات بعض هذه التيارات الإسلامية، لم تكن موجودة آنذاك بهذا الشكل في صفوف تنظيمات الإتجاه الإستقلالي، ولا نخبها القيادية التي يعترف بن خدة ذاته، أن الكثير منها كانت متأثرة بالأفكار الأوروبية، ويركز بشكل أخص على قيادات الثورة الجزائرية بالخارج[56].

وفي نفس المنوال دائما فإنه كثيرا ما كان يشير في شهاداته إلى الأخلاق والسلوكات الإسلامية لمناضلي الإتجاه الإستقلالي، أو المجاهدين أثناء الثورة، فمثلا يورد رواية عن الهاشمي حمود عضو اللجنة المركزية للحركة من أجل الإنتصار للحريات الديمقراطية قبل الثورة ثم مجاهد بالمنطقة الحرة بالعاصمة، وكيف داهم المظليون أحد البيوت التي ينشط فيها المجاهدون، وكان الهاشمي حمود يصلي في إحدى الغرف، التي كانت تحتوي على العديد من الوثائق المتعلقة بالعمل الثوري، لكنه لم يتوقف عن الصلاة، و لم يخطر ببال أي أحد من المظليين دخول هذه الغرفة[57]، ونجد في شهاداته العديد من هذه الروايات التي توحي لنا بأن المجاهدين كانوا على شكل قديسين بفعل إيمانهم الشديد.

نعتقد أن تركيزه على ذلك كله، يعود إلى توجهه الإيديولوجي الإسلامي، ولهذا على الباحث أن يأخذ العديد من هذه المعلومات بحذر، ويعمل من أجل التأكد منها، وهذا ليس معناه، أننا ننفي هذه الصفات عن الكثير من المجاهدين، لكننا نعتقد أن هناك مبالغة نوعا ما من بن يوسف بن خدة بفعل توجهه الإسلامي.

وعلينا أيضا التنبيه إلى أن بن خدة يبحث عن شرعية للتيار الإسلامي في تنظيمات الإتجاه الإستقلالي، وليس في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كما تفعل العديد من التيارات الإسلامية في الجزائر، بل نجد العكس لدى بن خدة، الذي قام بإنتقادات حادة لجمعية العلماء، التي لم تطالب قط بإسترجاع الإستقلال في نظره، ويضيف أن بن باديس طالب بإلحاق الجزائر بفرنسا في المؤتمر الإسلامي عام 1936[58]، وآلمه كثيرا ما ينشر في المدارس الجزائرية، وما تنشره وسائل الإعلام بعد إسترجاع الجزائر إستقلالها من أن لجمعية العلماء دور في إندلاع الثورة المسلحة، ويعتبر بن خدة ذلك تزويرا كبيرا للتاريخ الوطني وتجنيا عليه..ل جعل الرد على هذا التزوير أحد الأسباب التي دفعته لتأليف كتابه "جذور أول نوفمبر1954"، وكل ذلك بهدف إعادة الحق إلى أصحابه الممثلين في كل من نجم شمال أفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري، الذي جاءت مكانه الحركة من أجل الإنتصار للحريات الديمقراطية[59].

الخاتمــة:

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أهمية التعامل مع الشهادات عند الكتابة حول الثورة الجزائرية، خاصة في الداخل، وذلك بفعل ما لحق الوثائق من إتلاف، لكن التعامل مع هذه الشهادات، يجب أن يتم وفق منهج علمي صارم، يتطلب المقارنة بين شهادات عدة أطراف متناقضة ومتصارعة، ثم محاولة إيجاد مكان لها في بعض الوثائق التي تكون قد أشارت إلى بعض الأحداث، ولو بشكل غير مباشر.

وحاولنا إبراز كيفية وضع قواعد تسمح لنا بإستخدام الشهادات وفق أسس علمية، وقمنا بعمل تطبيقي على شهادات بن يوسف بن خدة، وقلنا بضرورة أن يضع الباحث في حسابه عند التعامل معها عدة عوامل، ومنها أنه مشارك في الأحداث بشكل كبير،

وكان طرفا رئيسيا في العديد من الصراعات الداخلية، التي عرفتها الحركة من أجل الإنتصار للحريات الديمقراطية والثورة المسلحة، كما يجب على الباحث أن يضع في حسابه أيضا أن بن خدة كان معارضا للنظام القائم، ويحمل توجها إسلاميا، كما أنه يؤمن بقداسة الثورة مثل النظام الذي يعارضه، كما لا ننسى أن هناك عدة دوافع كانت وراء الإدلاء بشهاداته، ومنها الدفاع عن نفسه في وجه العديد من التهم الموجهة إليه بشكل أو بآخر، بالإضافة إلى رغبته الملحة في إبراز دور المركزيين في الثورة.

ونشير في الأخير أن لكل صاحب شهادات قواعد خاصة به، يجب على الباحث إستخراجها قبل التعامل مع هذه الشهادات، كما فعلنا نحن مع شهادات بن يوسف بن خدة.





تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية

(1956-1960م).

د./ يوسف مناصرية(*)

1- تقديـــم:

يعتبر موضوع جيش التحرير الوطني من أهم الموضوعات في تاريخ الثورة التحريرية 1954-1962 ذلك كونه العمود الفقري للثورة فهو الذي فرض وجودها في المعارك والكمائن وحرب المواجهة والمتحركة معا ومواجهة الاستراتيجية العسكرية الاستعمارية[1]، وفرض فتح أبواب التفاوض الند للند بين الفرنسيين والجزائريين.

ولدراسة مثل هذا الموضوع وإيفائه حقه والإلمام بجوانبه المختلفة لا بد من التعمق في عدة مجالات عسكرية منها القوة البشرية (الجيش النظامي)، والمدني مثل الفدائيين والمسبلين، ومجالات التسليح ومراكزه ومصادره ومخازنه وكيفية جمعه وتوزيعه وأنواعه وأصنافه المختلفة، بالإضافة إلى دراسة أوضاع جيش التحرير في الداخل عبر مختلف الولايات التاريخية بحسب التقسيم الهيكلي المتطور، وفي الخارج على الحدود الشرقية الجزائرية -التونسية، والغربية الجزائرية- المغربية، وكذلك التعمق في دراسة هيكلة قيادة الجيش من وزارة الحربية إلى هيئة الأركان العامة، إلى مختلف الوزارات وأهمها وزارة التسليح والاستعلامات إلى لجنة العمليات العسكرية إلى بناء الجيش بنـــاءا عصريا من

(*) - *أستاذ محاضر في التاريخ الحديث والمعاصر - قسم التاريخ- جامعة باتنة.*

فيالق وكتائب وفصائل وأفواج ومكاتب دراسات طبوغرافية، وعبور، وصحة وتدريب وتكوين وغير ذلك من الجوانب المتعددة والمتشعبة التي تعتمد دراستهاولا شك على مختلف الوثائق الجزائرية والفرنسية بالأساس.

ونتناول في هذه الدراسة المتواضعة موضوعا مهما يعتبر جانبا أساسيا في تسليح وهيكلة وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية الجزائرية المغربية 1956-1960 معتمدين علىما توفر لدينا من وثائق عسكرية فرنسية بالأساس من محفوظات وزارة الحربية الفرنسية بأرشيف قصر فانسان بباريس.

واستخلصنا بعض الجداول من مختلف النصوص تسهيلا للقارئ الكريم والباحث المهتم لعلنا نسد ثغرة مازالت مفتوحة في موضوع التاريخ الفكري للثورة الجزائرية المباركة.

2-التسليح:

عملت الثورة على تسليح جيشها المتمركز في غرب البلاد عن طريق مراكز تموينها بالسلاح الحربي التي أحدثتها منذ صيف 1956 في كل من اسبانيا والمغرب الشقيق وكان أبرزها منطقة الريف المغربي التي كان للثورة مركز تموين بها.

وإلى جانب هذه المراكز فإن الثورة كانت قد استفادت من العمليات الجوية الكبيرة التي كانت واقعة بين اسبانيا ومدينة الناظور بالقطر المغربي، ومن وجود الجسر الجوي بينهما والذي كان مستعملا لتمرير الأسلحة والأشخاص، المدربين وأصلهم من الضباط المصريين الذين كانوا متمركزين في رأس الماء بالقطر المغربي.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الثورة كانت تملك داخل التراب المغربي مراكز تدريب وقواعد حربية، وتحصلت على بعض التسهيلات لتمرير الأسلحة إلى القطر الجزائري. مع العلم أن السلطان المغربي، والسيد علال الفاسي، قائد جيش التحرير الوطني المغربي، كانا يعملان على منع السلطات الفرنسية من مراقبة الحدود الجزائرية المغربية بصفة دقيقة وقد استغلت الثورة الجزائرية هذا الموقف واعتبرته دعما معنويا لها[2].

وكان جيش التحرير الوطني الجزائري سنة 1958-1959 يملك على الحدود الجزائرية المغربية قدرة عسكرية هائلة تمثلت في 700 مجاهد مسلحين سلاحا حربيا، وكثير من المجاهدين الآخرين -لم تحدد المصادر عددهم-كانوا موزعين على مراكز الثورة في الحدود المغربية.

ونعرف مبالغة القوات الاستعمارية في محاولة خنق الثورة عن طريق السد الشائك والمكهرب والملغم، وماله من قوات استعمارية فاق تعدادها 12000 جندي مدعومة بالطائرات والمزمجرات ووسائل الرقابة المختلفة ، ولكن تصميم المجاهدين بالتعاون مع الشعب مكنهم من تجاوز هذا الحاجز الخطير، الذي كان يعرف بسد الموت، وكانت عمليات اجتياز السد تتم إما عن طريق تحديه مباشرة وقطع أسلاكه وإبطال مفعوله ولو جزئيا، وأما عن طريق تجنبه والتوغل في أعماق الصحراء والمرور عن طريق منطقة تندوف وبشار وأدرار، ابتداء من منطقة بودنين الصحراوية، وتوصل بعد كل تلك المعاناة من إغاثة إخوانهم داخل القطر الجزائري بالأسلحة الحربية والذخيرة[3].

وسجلت المصادر أن المجاهدين استطاعوا أن يدخلوا إلى القطر الجزائري في الفترة بين أول جانفي و 20 نوفمبر 1959، 450 قطعة سلاح و 250.000 خرطوشة، و2500 قنبلة يدوية.

ومما يدل على أن الجهود المضنية التي كانت تبذلها جبهة التحرير الوطني في تموين بالسلاح، ولكن الحظ لم يسعف المجاهدين على الحدود الغربية إرسالها للسلاح ولكن تمكنت السلطات الاستعمارية من اكتشاف باخرة (LICIDE) التي كانت 12000 بندقية حربية، و 2000 رشاش (MITRAILLEUSES)، وكانت في طريقها إلى جيش التحرير الوطني الجزائري المتمركز على الأرض المغربية.

ولم ينل ذلك من عزيمة ممثلي جبهة التحرير في الخارج المكلفين بالتموين الحربي، فقاموا بإرسال طائرتين محملتين بالسلاح الحربي من ألمانيا الغربية عبر بروكسل إلى مراكز جيش التحرير الوطني بالدار البيضاء. ولكن الحظ لم يسعف الثورة هذه المرة أيضا، فقامت القوات الاستعمارية بحجزهما في أكتوبر 1959.

وازدادت الثورة قوة وثباتا -على الرغم من كل ذلك- واستطاع جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية أن يتحصل سنة 1959 على 4500 قطعة سلاح حربية، و2000 بندقية إسبانية، و2000 بندقية نوع موسكوتون فرنسية، وادعت المصادر الاستعمارية أن ذلك كان مساعدة من جيش التحرير الوطني المغربي أو من قوات الجيش الملكي؟ ومع أننا لا ننفي المساعدة المغربية ولكننا نؤكد على جهود رجال الثورة في تأسيس جيش التحرير المغاربي وتمويله وتاطيره وخاصة ما بذله قادة الثورة ألا وائل احمد بن بلة ومحمد بوضياف والعربي بن مهيدي وان الثورة كانت مصممة على تسليح جيشها بنفسها معتمدة على سواعد أبنائها، ويدعم رأينا شهادة المصادر الفرنسية نفسها التي أكدت أن جبهة التحرير الوطني تمكنت في نفس الفترة من إيصال 2000 مسدس رشاش (PM) إلى جيش التحرير الوطني من ألمانيا الغربية عبر الحدود[4].

وكانت جهود ممثلي جبهة التحرير الوطني المكلفين بتموين الثورة بالسلاح بارزة إذ كانوا يعقدون الصفقات التجارية، وتمكنوا خلال سنة 1959 من عقد بعضها مع الصين الشعبية، وروسيا، والفيتنام. ونذكر منها تلك التي بلغت قيمتها 3000 قطعة سلاح حربية، و5000000 خرطوشة وصلت كلها إلى مراكز جيش التحرير الوطني بالمغرب.

ومادمنا قد ذكرنا الصفقات التي كانت تعقدها جبهة التحرير الوطني على المستوى الدولي لتموين الثورة بالسلاح، فإنه من الواجب ذكر بعض مصادرها المالية حتى يكون الأمر واضحا، فقد تلقت جبهة التحرير سنة 1959 مبلغ 13 مليار فرنك فرنسي وصلها ثمرة لنشاطها عبر الدول، و8 مليارات فرنك فرنسي وصلتها كتبرعات من داخل الجزائر، ومبلغ 4 ملايير فرنك فرنسي عن طريق التبرعات التي جمعت داخل فرنسا[5]. مع العلم أن الجزائريين في الداخل كانوا يمولون جميع نشاطات الثورة العسكرية والمدنية وذلك على الرغم من ضعف مواردهم من جهة و نهب الاستعمار لها من جهة أخرى.

وكان جيش التحرير الوطني على الحدود المغربية في 20 نوفمبر 1959 يملك 5000 بندقية حربية من بينها عدد قليل من الرشاشات الآلية، وقدرت عدته بـــ: 5000 مجاهد، وكان يبذل الجهود المضنية لتجنيد الشباب لتدعيم مراكز التدريب بشريا في كل من مركزه في كبداني، ومركز بركان، ومركز لعراش[6].

ولعلنا نستخلص مما سبق أن جيش التحرير الوطني على الحدود المغربية لم يكن يملك العدد والعدة الكافيين لتكوين فيالق مماثلة لما كانت عليه قدراته العسكرية على الحدود الشرقية(*).

3- الهيكلة والمراكز:

كان عدد قوات جيش التحرير الوطني موزعا على مراكز التدريب وعلى قواعد التموين (اللوجستيك) التي كانت تحتاج إلى مجاهدين دائمين للإشراف الدقيق والمستمر.

كما كانت أعداد أخرى موزعة أيضا على الفرق الحدودية. وكان الجيش قد خصص حوالي 800 مجاهد للقيام بعمليات جزئية على السد الشائك المكهرب الملغم(**)، وعلى مستوى المناطق الحدودية. واستطاع أن يمرر بعض كتائبه القتالية ومجموعات مسلحة داخل القطر الجزائري لتدعيم مجاهدي الداخل بالولاية الخامسة بالتجهيزات العسكرية الحديثة والفعالة. مع العلم أن التقارير الفرنسية العسكرية ذكرت أن الولاية الخامسة كانت تنتظر في تلك الظروف قدوم حوالي 200 مجاهد إلى شمال الولاية وبين 700 و900 مجاهد إلى جنوبها.

وكان هدف هذه الكتائب هو تموين جيش التحرير الوطني في الداخل، ولذلك اتحدت كل المخاطر والصعوبات خاصة على مستوى السد الشائك المكهرب، واستطاعت عبوره على مستوى جبل كسور، وعن طريق التعمق في الصحراء وعبوره في منطقة العبادلة. وأكدت نفس المصادر الاستعمارية أن أمر تفوق وحدات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية كان يتكامل مع وحداته على الحدود الغربية وأدى كل ذلك إلى تكوين خطر حقيقي على القوات الاستعمارية[7].

ولعله من الصواب إبراز الموقع الاستراتيجي الذي كانت تحتله الحدود الشرقية بفعل انفتاحها على الحدود البرية للدول العربية، واستفادتها من الدعم العربي بعيدا عن الحصار المكثف الذي كانت تعاني منه الحدود الغربية والتي كان لها القطر المغربي الشقيق هو المتنفس الوحيد برا ومع ذلك استطاعت أن تتحدى الصعاب.

وكان عدد جيش التحرير الوطني الإجمالي في منتصف 1960 على الحدود الغربية يبلغ 6100 مجاهد لهم 6850 قطعة سلاح حربية، وتوصل إلى بناء مراكز تدريبية متفوقة

بلغ عدد قوتها 1350 مجاهد، توزعت وفق استراتيجية محكمة فكان مركز القيادة والمديرية العامة للتدريب موجودتان بمركز كبداني للتدريب وكان به 500 مجاهد، منهم 200 مجاهد كانوا يتوجهون إلى قاعدة بوعرفة باستمرار، ويلي مركز كبداني، مركز تدريب لعراش الذي كان به 600 مجاهد، ثم مركز تدريب بركان الذي كان به 250 مجاهد.

وكان عدد المجاهدين المتمركزين في الشمال الشرقي يبلغ حوالي 2490 مجاهد موزعين كالتالي: 1060 في منطقة العمليات التي كان بها 11 كتيبة، وبها مركز القيادة، و100 مجاهد مكلفون باجتياز السد الشائك المكهرب، و200 مجاهد كانوا يعرفون فيما سبق بالزبيريين، و250 مجاهد موزعين على مراكز القيادة والمركز المعروف بـــ(SOEMG) و(CITT)، وقواعد وجدة، و150 مجاهد موزعين على قاعدتي الناظور والزيو (ZAIO)، و650 مجاهد من جنود المقاطعات الإضافيين، ولعل هذا العدد قد ارتفع إلى 730 مجاهد[8].

أما على الجنوب الشرقي فكان عدد المجاهدين به 1060 مجاهد موزعين على نحو 660 مجاهد لفيلق الولاية الخامسة و50 مجاهد للناحية الرابعة وبين 70 و100 مجاهد لقاعدة بودنين و100 مجاهد لمركز القيادة وقاعدة بوعرفة و30 مجاهد لقاعدة تندرارة و20 مجاهد لقاعدة الكرمة و100 مجاهد لمركز القيادة وقاعدة سوفسكر.

وكان الجيش المنظم غرب المغرب يبلغ تعداده 1200 مجاهد موزعين على نحو 20 مجاهد لتمويل قواعد تطوان و180 مجـــاهد لما كان يسمىقـــاعدة (ALG) والرباط وتفلات و80 مجاهد لمخازن الدار البيضاء والقنيطرة و920 مجاهد لمراكز الراحة والمعطوبين.

وهناك معلومات أخرى تفيد بأنه في فيفري 1960 كان عدد قوات المديرية العامة للتدريب مساو لعدد قوات الجيش في غرب المغرب وان عدد القوات على الحدود كان يفوق قوات المديرية العامة للتدريب بنحو 3، 6 بالمائة أي حوالي 4860 مجاهد.(مكرر)

وفي الأخير نستطيع القول أن جيش التحرير الوطني كان يتوفر على تنظيم عسكري محكم قوامه الانضباط والالتزام بالمهام الموكلة لمختلف فرقه، وكان مسلحا بسلاح حربي عصري مكنه من أداء مهامه على اكمل وجه رغم المصاعب والتحديات، وقد حاولنا في هذه الورقة التطرق إلى موضوع شائك تشعبت مصادره وغابت وثائقه وتوزعت على مختلف المحفوظات الأرشيفية ومن هنا فإننا لا ندعي الكمال و إنما نرغب

في المساهمة الإيجابية لنفض الغبار على تاريخ ثورتنا المجيدة وهو واجب كل باحث مؤرخ موضوعي.

الجدول1 : تنظيم تسليح جيش التحرير الوذني ابتداء من 9 سبتمبر1959م

اسم التنظيم	المكونات العسكرية	الأسلحة		الملاحظة
		الأصلية	المساندة	
الفيلق	1-كتيبة السلاح الثقيل 2-فرقة الصاعقة المكونة من نحو50 مجاهد 3- 3 إلى 4 كتائب قتالية 4-لكل كتيبة أربع فصائل 5- لكل فصيلة فوجحين اثنين	1- مورتي 81، 82، 60 مم. -2 رشاشات(Mitrailleuses) عيار 12.7 - قاذفة صواريخ (LR. - مدافع 57 (SR) -عدد من المدافع 20 مم نوع (Flack) - تجهيزات سلاح الإشارة.	-كل فيلق: -مدفعين 57 مم (SR). - مورتين 81 مم. - ثمانية مورتي 60 مم. - تسعة مورتي 45 مم. -رشاشتيين Mitrailleuse (s عيار12.7 . - 12 رشاشا .(MG) -حوالي 500 بندقية حربية ومسدس رشاش .(PM)	1- هناك بعض الأسلحة مذكورة نظريا تخضع لظروف تجهيزات كل فيلق.

2- *OP.CIT, 1H1600 (Ordre de bataille de l'ALN en Tunisie, major, 2 Bureau), juin1960, PP1-4 rapport Etat*

الجدول 2 : توزيع قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية:

المركز	التاريخ	المصالح	عدد المجاهدين	العدة	الملاحظات
الحدود الغربية	منتصف 1960		6100	6850 قطعة سلاح حربية	
مركز كبداني	//	به مركز القيادة والمديرية العامة للتدريب	500 منهم 200 مجاهد كانوا يتوجهون إلى مركز بوعرفة باستمرار.		
مركز تدريب لعراش	//		600 مجاهد		
مركز تدريب بركان			250 مجاهد		
الشمال الشرقي	//		2490 مجاهد موزعين حسب المصالح.		
		- منطقة العمليات - الكتائب -اجتياز السلك الشائك بالكهرباء	-1060 مجاهد -عددها 11 غير محددة. - 100 مجاهد - 200 مجاهد - 250 مجاهد		

		- فرقة الزبيريين -مراكز القيادة ومركز (soemg) ومركز (citt) وقواعد وحدة			
		- قاعدة الناظور والزيو (ZAIO) - جنود المقاطعات والإضافيين	- 150 مجاهد - 650 مجاهد		
غرب المغرب	//		1200 مجاهد		
		-تمويل مركز تطوان -المركز المسمى ALG ومركز الرباط وتفلالت -مخازن الدار البيضاء والقيطرة. -مركز الراحة والمعطوبين	- 20 مجاهد - 180 مجاهد - 80 مجاهد - 950 مجاهد		تفيد الوثائق في فيفري 1960م: * أن عدد قوات المديرية العامة للتدريب كان مساويا لعدد قوات الجيش في غرب المغرب. *وعدد القوات على الحدود كان يفوق قوات المديرية العامة للتدريب، بنحو 3.6 أي حوالي 4860 مجاهد.

		- لفيلق الولاية الخامسة.	- 660 مجاهد		
		- الناحية الرابعة	- 50 مجاهد		
		- قاعدة بودين	- 701ين		
		- مركز القيادة وقاعدة بوعرفة	و100 مجاهد		
		- قاعدة قندرارة	- 30 مجاهد		
		- قاعدة الكرمة	- 20 مجاهد		
		- مركز القيادة وقاعدة سوفكسر	- 100 مجاهد		

المصدر:

-OP.CIT, 1H1678 (Etude...), 15/06/1956, P1-11 -
-OP.CIT, (Conférence ...), 28 Nov 1959, P1-19.
-OP.CIT, (Effectifs ALN au Maroc, Rapport des 2eme Bureau de l'état major), Alger, 22/06/1960, P1-2.

الجدول 3: مراكز التموين بالسلاح على الحدود الجزائرية المغربية، وداخل قواعد جيش التحرير في المغرب ابتداء من صيف 1956:

مراكز التموين بالسلاح	التاريخ	عدد المجاهدين	عدد الأسلحة	الملاحظات
بعثة جبهة التحرير في إسبانيا	1956	العدد غير محدد	أسلحة غير محددة	كان الجسر الجوي مستعملا لتمرير الأسلحة والأشخاص القائمين بالتدريب، وأصلهم من الضباط
مركز رأس الماء (المغرب)	1956	العدد غير محدد	العدد غير محدد	يضم الضباط المصريين

مراكز التدريب والقواعد الحربية لجيش التحرير الوطني	1957-1956	العدد غير محدد	العدد غير محدد	تسهيلات من السلطان المغربي والسيد علال الفاسي، قائد جيش التحرير الوطني المغربي
تمركز الجيش على الحدود	1959-1958	-700 مجاهد - كثير من المجاهدين لم يحدد عددهم	العدد غير محدد	-اختراق السد الشائك. -التوغل في أعماق الصحراء (تندوف، بشار، أدرار). -إدخال الأسلحة إلى الثورة من ناحية بودنين الصحراوية.
مركز جيش التحرير على الحدود	من 1جانفي إلى 20 نوفمبر 1959م	العدد غير محدد	-450 قطعة سلاح حربي -250 ألف خرطوشة - 2500 قنبلة يدوية	دخلت الولاية الخامسة
بعثة جبهة التحرير في ألمانيا الغربية	1959		-4500 قطعة سلاح حربية -2000 بندقية إسبانيا - 2000 بندقية نوع موسكوتو فرنسية	وصلت إلى جيش التحرير عن طريق الجو

			-2000 مسدس رشاش (PM)	
بعثة جبهة التحرير في الصين والفتنام وروسيا	1959		3000 قطعة سلاح حربية - 5 ملايين خرطوشة.	بلغت إلى جيش التحرير في المغرب
بعثة جبهة التحرير في الخارج	1959		-باخرة (LICIDE) محملة بـــ: - 2000 بندقية حربية -2000 رشاش (Mitrailleuses)	-في طريقها إلى قواعد جيش التحرير في المغرب. -احتجزتها القوات الفرنسية
مركز التدريب والتموين مركز التدريب والتموين لجيش التحرير الوطني (كبدان، بركان، لعراش)	1959	-800 مجاهد -بعض الكتائب		ضمن الفرق الحدودية المخصصة للقيام بعمليات ضد السد الشائك المكهرب. -مرت داخل الوطن لتدعيم الولاية 5 بالأسلحة
بعثة جبهة التحرير في ألمانيا الغربية عن طريق	1959	- 800 مجاهد -بعض الكتائب		المخصصة للقيام بعمليات ضد السد الشائك المكهرب. -مرت داخل الوطن

بروكسل				لتدعم الولاية الخامسة بالأسلحة
مركز جيش التحرير على الحدود المغربية	1959	-200 مجاهد -من 700 إلى 900 مجاهد		-التحقوا بشمال الولاية الخامسة. -التحقوا بجنوبها لتموين جيش التحرير -كان العبور على مستوى جبل كاسور، وطريق الصحراء ومنطقة العبادلة
1959مراكز جيش التحرير الوطني في القطر المغربي	1959/11/20	5000 مجاهد	5000 بندقية حربية	-منها رشاشات آلية FM et) (Mitrailleuses -كان تجنيد الشباب مكثفا

المصدر:

-OP.CIT, AH1678 (Etude ...), 15/6/1956, PP 1-11
-OP.CIT, (Conférence ...), PP1-19

الهوامش:

1) حول الاستراتيجية العسكرية الفرنسية في الجزائر، طالع: العمل العلمي الجاد الذي قام به الزميل الدكتور غالي غربي، وقدمه ، لنيل شهادة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، بإشراف الأستاذ الدكتور، بوعلام بلقاسمي، جامعة وهران، قسم التاريخ، صيف 2005.

2) Archives de Vincennes Paris, service historique de l'armé de terre ,1H1678 (Etudes des possibilités de la rébellion Algérienne dans le cadre d'un conflit avec le Maroc, la Tunisie et en pays du moyen orient), du 15 juin 1956, pp 1-11.

3) Op.Cit, 1H1678 (Conférence sur la situation de la rébellion Algérienne forte à Alger le 28 Nov.1959 par le chef du 2eme bureau de l'etude major d'infanterie) pp 1-9.

4) نفس المصدر.

5) نفس المصدر.

6) نفس المصدر.

(*) حول قدرات جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية الجزائرية التونسية ، انظر دراستنا المقدمة للملتقى الدولي المنعقد بالجزائر في جويلية 2005 بعنوان "جيش التحرير الوطني الجزائري".

(**) نظم المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 ملتقى بولاية نعامة حول "لسد الشائك وحقول الألغام" وأقمت مشروعا علميا معتمدا بوكالة البحث الوطنية المسجل بنفس المركز حول نفس الموضوع معتمدا أساسا على وثائق الهندسة العسكرية الفرنسية والتقارير السرية الجزائرية.

7) Op.Cit, 1H1678 (Conférence sur la situation de la rébellion Algérienne forte à Alger le 28 Nov.1959 par le chef du 2eme bureau de l'etude major d'infanterie) pp 1-9.

8) Op.Cit, 1H1600 (Effectifs ALN au Maroc, Rapport du 2éme Bureau de Etat major), Alger, le 22 Juin 1960, pp 1-2.

سيدي بلمرسلي وقبيلة الجبلية من خلال ذاكرة العائلات وأرشيفها.

أ./ ودان بوغوفالة(*)

نعتمد في هذه المقالة على ما نقلته الرواية الشفوية[1] من جيل إلى جيل، للتعريف بالولي الصالح الشيخ *سيدي بلمرسلي* بن بومدين بن عبد القادر الشريف الراشدي، وهذا بعد أن تعذر علينا العثور على مصادر مكتوبة تتناول الموضوع وتقدم ترجمة (*Biographie*) وافية له. وتعتبر مخطوطة "كتاب الأشراف" التي تستعرض نسب *سيدي بلمرسلي* وذريته وعائلته الموسعة هي المصدر المكتوب الوحيد إلى حد الآن الذي هو بين أيدينا، وقد تحصلنا عليها من إحدى العائلات التي سلمتها لنا كوثيقة أصلية تتكون من بعض الأوراق، ويعود تاريخ تدوينها فيما نرى إلى مستهل القرن العشرين أو إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى على أكثر تقدير .

هذا، وتعتبر الإشارة الموجزة إلى هذه الشخصية التي وردت عرضا عند المؤرخ الفرنسي الشهير وعالم الاجتماع *جاك بارك (Jacques BERQUE)*، إشارة ذات أهمية قصوى في التأسيس التاريخي لهذه الرواية الشفوية وتحديد إطارها الزماني والمكاني، ومن ثم إعادة بناء تاريخ هذا الفقيه وعائلته، ونقله من مجرد تعبير شفوي وخطاب موروث وذاكرة جماعية مروية إلى تاريخ مكتوب ووثيقة مادية مدونة بالمواصفات العلمية المطلوبة والمتطلبات المنهجية الضرورية.

(*) - أستاذ مكلف بالدروس- المركز الجامعي مصطفى اسطمبولي بمعسكر.

عاش سيدي بلمرسلي في القرن العاشر هجري السادس عشر ميلادي، وبذلك يكون قد عاصر العثمانيين بعد أن خضعت لهم الجزائر نهائيا سنة 1518م.

ورث عن والده سيدي بومدين الزاوية التي أسسها جده عبد القادر بن عبد الواحد بالجبل الأخضر- شمال بلديتي عين الحديد وتخمارت بولاية تيارت - في تاريخ سابق، وتخرج منها على يديه عدة علماء وفقهاء بفرندة ومازونة ومعسكر. وتكونت من نسل عائلة *سيدي بلمرسلي*- أعمامه وإخوانه وذريته- قبيلة *الجبلية* التي يتوزع أبناؤها الآن في بلديات ولاية تيارت: مدريسة وفرندة وعين الحديد وتخمارت والجيلالي بن عمار ومشرع الصفا، كما يوجد عدد لابأس به من عائلات هذه القبيلة بولاية معسكر خاصة ببلديات وادي الأبطال وعين فراح وهاشم والزلامطة. وتأكد مؤخرا بعد التحقيق وجمع شهادات فقهاء قبيلة الجبلية وشيوخها تبعية جماعة المراسلة بمدينة الأبيض سيدي الشيخ - ولاية البيض - إلى هذه القبيلة، وذلك بالانتساب إلى أحد أبناء *سيدي بلمرسلي* وهو عمر *بن المرسلي* الذي هاجر إلى المغرب الأقصى في حياة أبيه، واستوطن بضواحي الرباط.

الإشكالية: من هو سيدي بلمرسلي ؟ وماهي حقيقة اسمه في حد ذاتها مادام هذا الاسم لا يظهر في سلالة النسب التي ينحدر منها هذا الولي ولا في سلالة نسله من بعده إلا في النصف الثاني من القرن 19م وخلال القرن 20م ؟ ما علاقة هذه الشخصية بالقوى السياسية وجهاز الحكم القائم، وكيف تطورت فيما بعد مع الأجيال اللاحقة من نسله وذرية عائلته الموسعة ؟

إلى أي مدى يمكننا الاعتماد على الرواية الشفوية للتأريخ لهذا الفقيه وإنقاذ تاريخ وتراث قبيلة الجبلية أمام إخفاء بعض العائلات لأرشيفها الخاص وتحفظها عن تمكين الباحثين منه، وفي غياب المصادر والوثائق العامة المكتوبة الأخرى ؟ ماهي المصادر التاريخية التي يمكن اللجوء إليها والاستناد عليها في التأسيس التاريخي لهذه الرواية إذا ما افترضنا بأن انعدام الوثائق يعود إلى ظروف اللاإستقرار التي مرت بها القبيلة خلال العهد العثماني بمناسبة فتح وهران الثاني سنة 1792م والثورة الدرقاوية سنة 1804م، وبعد مجيء

الفرنسيين وانضمام فروع القبيلة إلى مقاومة الأمير عبد القادر(1832-1847م) وإلى الثورة الوطنية سنة 1954م ؟.

ماهي الأبعاد الجيواستراتيجية للمنطقة الجغرافية التي استقرت بها عائلة سيدي بلمرسلي، وهل كان للعائلة مشروع تأسيس مدينة على ظهر هضبة الجبل الدقيق[2]، لما تتوفر عليه هذه المنطقة من مقومات ومواصفات مدن الفترة التي عاش فيها سيدي بلمرسلي؟ ما هو الإشعاع الثقافي والتأثير الروحي للغوث[3] سيدي بلمرسلي وزوايا قبيلة الجبلية على سكان منطقة صدامة والمناطق المجاورة لها في التاريخ الحديث ؟

التعريف بمخطوطة "كتاب الأشراف": مخطوطة كتاب الأشراف هي عبارة عن لفة وثائق تاريخية عثرنا عليها عند إحدى العائلات التي تربطنا بها علاقة قرابة[4]، وهي تتكون من عدة صفحات ذات حجم كبير وغير مرقمة، لونها أصفر وبها خطوط زرقاء رفيعة، خطها مغربي مكتوب بالحبر الأسود والأحمر. ويوجد بأعلى الصفحة الأولى تاريخ الفاتح من رجب 1275هـ وهو ما يوافق شهر مارس من عام 1859م، كما يوجد تاريخ آخر في أسفل الصفحة الأخيرة يظهر غريبا فيها وقد أضيف إليها من بعد بلا شك وهو تاريخ 1198هـ الذي يوافق نهاية عام 1783م ومعظم عام 1784م.

وبعد إطلاعنا على محتوى هذا المصدر وجدنا أن التاريخين المذكورين مبالغ فيهما، لأن أحد الأشخاص المذكورين به قد وُلد بعد هذا التاريخ، وهو السيد أبو القاسم بن عبد القادر بن محمد - المدعو الحاج حمو بوغفالة- الذي وُلد في حدود عام 1892م وعاش أربعا وأربعين سنة وتوفي يوم 12 أكتوبر 1936م بريف مرغنيس بتيارت5. ونستبعد أن يكون هذا التاريخ المذكور أصليا في المخطوطة، أي هو التاريخ الذي كتبت فيه الأجزاء الأولى منها، ثم أضيفت إليها في تاريخ لاحق أجزاء أخرى تعني أجيال الخلف ومن ثم فالتواريخ المذكورة صحيحة، لأن المخطوطة كلها مكتوبة بخط واحد وبنفس الحبر وبها اسم من نقل سلسلة هذا النسب الشريف: « قد انتهت هذه الشجرة المباركة على يد ناقلها عبيد ربه عبد القادر بن أبي زيان المصطفوي »[6]، وبها كذلك اسم الكاتب وهو الماحي بن وذان الملقب ابن عبد الرحمان الجبلي الصدمي الراشدي الحسني[7].

ويُنسَب مضمون هذا الكتاب إلى بعض الأئمة الأعلام كالشيخ سيدي موسى بن عيسى المغيلي والإمام سيدي محمد بن محمد الحسيني الراشدي وغيره من الأئمة، وهو يتضمن التنويه بالنسب الشريف وبمكانة أهل البيت من خلال بعض الأحاديث النبوية وأقوال العلماء كجلال الدين السيوطي. ثم بعد ذلك يستعرض نسب سيدي بلمرسلي وعائلته الموسعة وبطون قبيلة الجبلية التي تشكلت أساسا من نسل هذه العائلة[8].

النسب والنشأة: لم نعثر في مصادر التراجم والمناقب على ترجمة للشيخ سيدي بلمرسلي[9]، كما أن مخطوطة كتاب الأشراف لا تشير إلى تاريخ ميلاده ووفاته، ولذا فإننا لم نتمكن بعد من معرفة ذلك. غير أن الروايات الشفوية تُجمع كلها[10] على أن القرن الذي عاش فيه هذا الولي وعائلته هو القرن العاشر الهجري (900-1000هـ) الموافق لنهاية القرن الخامس عشر ومعظم القرن السادس عشر الميلاديين (1494-1591م)، ولسنا ندري إن كان لهذا التحديد الزماني من علاقة مع حادث سقوط غرناطة وما انجر عن ذلك من هجرة مسلمي الأندلس وتضامن المسلمين معهم في بلاد المغرب.

وإذا كان تاريخ الوفاة مجهولا فإن المكان معلوم، وهو محل اتفاق بين بطون قبيلة الجبلية[11]، ويقع في عرش مرغنيس بسهل بن وحشية قرب الجبل المعروف بجبل "بومعزة"، ويشار إليه باسم "مغسل بلمرسلي"[12]، ومنه حُمل النعش على ظهر بغلة شهباء حسب ما يُروى إلى الجبل الأخضر لِيُوارى التراب[13]، وبنى أولاده على ضريحه قبة تم تجديدها فيما بعد على يد أبناء العشيرة أكثر من مرة. ومن الواضح أن الشيخ سيدي بلمرسلي كان كثير التنقل والترحال للتدريس والإفتاء والوعظ ونشر التعاليم الإسلامية بين صفوف العوام، وقد حظي عند هؤلاء بالتقدير والتبجيل إلى درجة الاعتقاد بالكرامات والخوارق

اشتهر سيدي بلمرسلي في عصره بالعلم والورع والزهد، فكان مقصد الزوار والمريدين وطلبة العلم من مختلف الجهات، وتتداول الروايات بهذا الشأن على أن سيدي عبد القادر بن محمد الذي اشتهر بلقب "سيدي الشيخ"(ت حوالي 1024هـ/ 1615 م) دفين الأبيض سيدي الشيخ كان أحد الذين احتكوا بالشيخ بلمرسلي وأخذوا عنه

العلم[14]. ومما يرجح أن يكون ذلك قد تم فعلا هو أن سيدي الشيخ قد زار منطقة بني شقران وغريس وفليتة وبني توجين[15]، وهي كلها مناطق شكلت الفضاء الحيوي الذي كان يتحرك فيه سيدي بلمرسلي شرقا وغربا وشمالا وجنوبا انطلاقا من مركزه في الجبل الأخضر. وإذا كان سيدي الشيخ قد وُلد في حدود 951هـ/1544م[16]، فإن ذلك يعني أن سيدي بلمرسلي كان لا يزال على قيد الحياة في النصف الثاني من القرن العاشر هجري السادس عشر ميلادي، وربما يكون قد توفي مع نهاية القرن. هذا ونرى أنه من غير المستبعد أن يكون سيدي أحمد بن يوسف الملياني الراشدي دفين مليانة (ت عام 931هـ/1524-1525م) هو أحد أساتذة الشيخ سيدي بلمرسلي البارزين الذين حضر دروسهم وأخذ عنهم العلم الشرعي ومبادئ التصوف[17] بزاويته بقلعة بني راشد قبل أن يتوجه إلى مليانة.

تشير مخطوطة"كتاب الأشراف"في البداية وقبل التطرق إلى نسب سيدي بلمرسلي، إلى مراجع الشرف على وجه الأرض فتذكرها وتحدد بعض الأسماء، حيث جاء فيها على لسان كاتبها: «أذكر السادة الذين تسند منهم الشرف شرقا وغربا قبلة وجوفا وهم عبد الله الكامل وعلي وعالم وهارون»[18]. ثم يتدرج السياق بعد ذلك لتأكيد صلة هذا النسب بالرسول صلى الله عليه وسلم عن طريق ابنته فاطمة الزهراء رضي الله عنها: «كتاب تضمن أنساب سادتنا الأشراف رضي الله عنهم أجمعين وهم سيدي أبو المرسلي وأبنائه وأعمامه وإخوانه ومنه إلى رسول الله عليه السلام»[19].

أما سلسلة النسب التي أوردها هذه المخطوطة فهي كما يلي: «هو أبو المرسلي بن أبي مدين بن عبد القادر بن عبد الواحد بن علي بن يعقوب بن احمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن يحي بن راشد بن فرقان بن الحسن بن سليمان بن أبي بكر بن موسى بن فرقان بن محمد بن عبد القوي بن احمد بن يزيد بن علي بن موسى بن يسار بن موسى بن سليمان بن موسى بن عيسى بن إدريس بن إدريس بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه بن فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم»[20].

تنتهي هذه السلالة إلى الإمامين إدريس الأول بن عبد الله وابنه ادريس الثاني، وكان ادريس الأكبر قد هاجر من الحجاز متوجها نحو المغرب بعد ثورة العلويين على العباسيين سنة 169هـ/786م، ولما وصل مدينة وليلي عام 172هـ/788م بايعته القبائل البربرية تباعا خلال عامين من تلمسان شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا .أما ادريس الأصغر فلقد وُلد ببلاد المغرب بعد وفاة أبيه سنة177 هـ/ 793م من أم بربرية الأصل تدعى"كنـــزة"[21]. ولا تختلف كثيرا هذه السلالة عما تتناقله العائلات فيما بينها وتحتفظ به، فهي تتفق معها على العموم خاصة في الأسماء الأولى[22].

لا يزال البحث في بدايته، وننوي إثراءه مستقبلا بما جمعناه من شهادات وبما تفيض به مخطوطة "كتاب الأشراف" من معلومات قيمة حول عائلة سيدي بلمرسلي وأقاربه وبطون قبيلة الجبلية وزواياها في التاريخ الحديث والمعاصر.

الهوامش:

1) تعتبر الرواية الشفوية مصدرا ضروريا لإنقاذ التراث وإعادة بناء الوقائع في غياب المصادر المكتوبة، انظر عبد القادر خليفي، « الرواية الشفوية والتاريخ »، مجلة عصور، العدد الأول، جوان 2002م، مخبر البحث التاريخي "مصادر وتراجم"، جامعة وهران، ص ص 135- 148.
2) هو الجبل الأخضر ويسمى كذلك بجبل صدامة.
3) الغوث هو الشيخ أو القطب الذي يلتجأ إليه، عن هذه المصطلحات أنظر: عبد المنعم الحفني، الموسوعة الصوفية، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة مد بولي، 2003م، ص ص 892، 913-915.
4) تحفظت كثيرا هذه العائلة ولم أتسلم منها المخطوطة بسهولة، وكان علي أن أُصر في كل مناسبة وأن أنتظر وقتا طويلا .
5) أرشيف بلدية عين الحديد (ولاية تيارت)، قسم الحالة المدنية، شهادة رقم 12/228-10-1936
6) الماحي الجيلي الصلعي الراشدي الحسني، كتاب الأشراف، مخطوط، ملكية خاصة.
7) المصدر نفسه.
8) من البطون المذكورة أولاد سيدي المكي بن المرسلي وهم " الغوافلة " وأولاد سيدي مصطفى بن عالية وأولاد سيدي محمد بن المرسلي.
9) نذكر من هذه الكتب كتاب " البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان " لابن مريم التلمساني (ت 1020 هـ/ 1605م) وكتاب "نيل الابتهاج بتطريز الديباج" لأحمد بابا التنبكتي (ت 1036هـ/1627م)، وكتاب "منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية" لعبد الكريم بن الفكون (ت 1073هـ/1662م)، وكتاب "تعريف الخلف برجال السلف" للحفناوي (ت1361هـ/1942م)، وكتاب "معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى منتصف القرن العشرين" لعادل نويهض.
10) مقابلة خاصة مع السيد قصير عبد القادر، رئيس جمعية الولي الصالح الشيخ بلمرسلي، تخمارت(ولاية تيارت)، يوم الجمعة 2001/05/30
11) المصدر نفسه .
12) لاتزال " الدشرة " (بيت صغيرة) التي أقيمت في هذا المكان قائمة إلى يومنا هذا .
13) مقابلة خاصة مع السيد قصير عبد القادر ....، مصدر سابق .
14) جداريات زاوية الغوافلة، بلدية عين الحديد، ولاية تيارت.
15) C.Trumelet، L'Algérie légendaire، en pèlerinage ça et la aux tombeaux des principaux Thaumaturges de l'Islam (Tell et Sahara) ، Alger، Adolphe Jourdan، 1892، pp.134-174.
16) Ibid، p.139.
17) عن سيدي أحمد بن يوسف والراشدية أنظر:
18) Louis RINN، Marabouts et Khouan، étude sur l'Islam en Algérie، Alger، Adolphe Jourdan، 1884، p.272.
19) لم يرد اسم سيدي بلمرسلي ضمن قائمة تلاميذ سيدي أحمد بن يوسف الذين اشتهروا، ولكننا نفترض ذلك بحكم انتمائهما إلى نفس المنطقة الجغرافية – منطقة بني راشد– وعلى أن سيدي أحمد بن يوسف أدرك القرن 10هـ/16م وعاش منه الثلث(31 سنة)، انظر: محمد حاج صادق، مليانة ووليها سيدي أحمد بن يوسف، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1964، ص ص 88-91 .
20) الماحي الجيلي: المصدر السابق.
21) المصدر نفسه.
22) المصدر نفسه.
23) سعدون عباس نصر الله، دولة الأدارسة في المغرب، العصر الذهبي 172-223هـ/788-835م،الطبعة الأولى، بيروت، دار النهضة العربية، 1987م، ص 90.
24) مقابلة خاصة مع السيد قصير عبد القادر...، مصدر سابق

الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر

- منطقة سيدي بلعباس نموذجا -

د./ إبراهيم لونيسي(*)

مدخل: لمحة عن سياسة الاستيطان الأوروبي في الجزائر.

أظهر الكثير من الفرنسيين استعدادا كبيرا للهجرة إلى الجزائر و العيش فيها مباشرة بعد نجاح الحملة العسكرية الفرنسية التي دخلت مدينة الجزائر في 5 جويلية 1830م، بل أن هذا الاستعداد تعدى حدود الفرنسيين وشمل الكثير من الأوروبيين. ففي سنة 1832م كان عدد الأوروبيين في الجزائر يقدر بحوالي 5000 نسمة تقريبا. وفي سنة 1842م ارتفع إلى 25 ألف ليصل سنة 1846م إلى حدود 120 ألف أوروبي، وهذا الاستعداد كان نتيجة لسياسة التشجيع التي مارستها الإدارة الفرنسية فالجنرال كلوزيل في خطابه الموجه لسكان الجزائر عندما رجع لحكم الجزائر للمرة الثانية في منتصف 1835م يقول مخاطبا الأوروبيين: "...ولكن عليكم أن تعلموا أيضا أن هذه القوة التي تحت تصرفي ما هي إلا وسيلة ثانوية. وذلك لأنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوروبية فقط وستكون بقوة المثابرة شعبا جديدا يكبر بطريقة سريعة كالذي بدأ يتكون من وراء المحيط الأطلسي منذ أقل من قرن" [1].

(*) - أستاذ محاضر في التاريخ المعاصر– قسم التاريخ– جامعة جيلالي ليابس– س. بلعباس.

كما قامت جريدة المرن الجزائري بنشر "إعلان إلى الجزائريين" [2] جاء فيه "ليكن في علم الأشخاص الذين يريدون القدوم إلى الجزائر ليمتهنوا الصناعة الفلاحية في إفريقيا، بـــأن الحكومة قد استحوذت على جميع أراضي البايليك، وهي الوحيدة التي بإمكانها أن

تتنازل عنها مجانا كما أنه في الإمكان إيجاد أراضي للكراء وللشراء من 10 إلى 20 فرنك للكراء"، وقبل نشرها لهذا الإعلان قامت بنشر قائمة المهاجرين الأوروبيين الذين حضروا إلى الجزائر منذ 1830م وإلى غاية 1836م؛ فمثلا ذكرت أن عددهم بلغ 2199 مهاجرا عام 1831م، ووصل سنة 1836م إلى 8364 مهاجرا، [3] وهدف الجريدة من نشرها لهذه الإحصائيات هو إدخال الطمأنينة إلى قلوب الأوروبيين الراغبين في المجيء إلى الجزائر، خاصة وأن عددهم في تزايد مستمر.

ويعد الجنرال بيجو Bugeaud الذي تولى الحكومة العامة الفرنسية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1841-1847 من أخطر الحكام العامين الفرنسيين في الجزائر بالنسبة لسياسة الاستيطان، حيث تمتاز سياسته في هذا المجال بإيمانه الشديد بالحركة الاستعمارية، وضرورة اتباعها بشكل دقيق. لأن هذه الحركة هي الوسيلة المثلى التي يمكن من خلالها تحويل الجزائر فعلا إلى أرض فرنسية، فعملية الغزو في نظره ما هي إلا عملية مؤقتة. وأنها لا تكتسب الصفة النهائية إلا بالاستعمار، وتثبيت العنصر الفرنسي في الجزائر، [4] ويرى أيضا أن هذه العملية لا يمكن لها أن تحقق النتائج المرجوة منها إلا بالاعتماد على ما يلي:

1-تشجيع الهجرة إلى الجزائر من جميع الدول الأوروبية، وخاصة أولئك الراغبين في الاشتغال بالميدان الزراعي لأنه كان يرى أن المزارع عامل فاعل أكثر من رؤوس الأموال في المجال الزراعي، ولقد أخذ يفد إلى الجزائر عدد كبير من المهاجرين الأوروبيين بفضل الامتيازات التي منحت لهم إذ أدى ذلك إلى ارتفاع عدد المستوطنين من 28 ألفا سنة 1840م إلى 109 آلاف سنة 1847م، [5] وهذا كله يجعلنا نفهم ما يقصده الجنرال بيجو بقوله أن الاستعمار والزراعة أمران متلازمان لا ينفصلان، [6] وهو يسميه بالاستعمار المدني، وكان يرى ضرورة تركيزه على كامل الشريط الساحلي الجزائري.

2-استعمال القوة العسكرية لفرض السيطرة الكاملة على المناطق الداخلية، والجنود هم العنصر الأفضل في تحقيق ذلك، لأن الجنود متعودون على الحياة الجماعية،

ويستطيعون الدفاع عن قراهم وأراضيهم الزراعية[7] أي تحويل الجنود إلى محاربين ومزارعين في آن واحد، ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه فشل في تحقيق الأسلوب الثاني هذا وتجسيده على أرض الواقع لمعارضة وزير الحربية له. وعدم تقبله من طرف الجنود أنفسهم فمثلا تمكن سنة 1842م من إقامة 7 قرى دفاعية، والجندي فيها يكون محاربا ومزارعا في آن واحد تحتوي على 800 جندي، ولكن لم يبق فيها بعد مدة زمنية قصيرة سوى 60 جندي، والباقي غادروا أراضيهم الزراعية، بل والجزائر بكاملها وذلك فور انتهاء عقد تطوعهم[8].

مدينة سيدي بلعباس مستوطنة اوروبية:

أولت السلطات الفرنسية اهتماما خاصا لسياسة الاستيطان بعد ثورة فبراير 1848م. إذ قررت رفع عدد المعمرين في الجزائر، فشجعت عملية الهجرة بتخصيص مبلغ مالي قدره 50 مليون فرنك لهذا الغرض. ولقد صادق المجلس الوطني الفرنسي على المبلغ، وأصدر رئيس الجمهورية مرسوما بذلك في 19 سبتمبر 1848م، وقسم المبلغ كما يلي:

*- خمسة ملايين تصرف سنة 1848م.

*- عشرة ملايين تخصص لسنة 1849م.

*- الباقي يصرف في السنوات الموالية.

ويذكر الماريشال ماكماهون في مذكراته أن الهدف من هذه الأموال هو إنشاء مجموعة من المستوطنات، ولقد شرع في تنفيذ ذلك فعلا، إذ تقرر إنشاء 12 مستوطنة في عمالة الجزائر، و19 في عمالة وهران، و8 في عمالة قسنطينة خلال سنة 1848م فقط[10].

ويلاحظ أن هذه المستوطنات كانت تنشأ بقرارات رسمية صادرة من الحكومة الفرنسية في باريس بطلب من الحكومة العامة الفرنسية بالجزائر. وهو ما أشار إليه الرحالة الألماني هاينريش فون مالتسان الذي زار الجزائر في ستينيات القرن 19 عندما كتب يقول أن كل هذه المستوطنات أنشئت بطريقة رسمية متشابهة، فلا يوجد أي مركز للتجمع الشعبي نشأ في منطقة ما لأن المواصلات والضرورة اقتضت ذلك، فالحكومة هي التي تأمر بإنشاء قرية هنا أو هناك[11].

ويدخل إنشاء مدينة سيدي بلعباس ضمن المستوطنات 19 المخصصة لعمالة وهران بمقتضى قانون 19 سبتمبر 1848م، ولكن ليس معنى ذلك أن مدينة سيدي بلعباس– الأوروبية– بدأ تأسيسها في هذه السنة، بل يعود تاريخ بداية ظهور هذه المدينة إلى ما قبل ذلك، وبالتحديد إلى سنة 1843م عندما أوكلت مهمة إنجاز مركز استيطاني على الضفة اليمنى لوادي مكرة بمحاذاة قبة الولي الصالح سيدي بلعباس لفرق اللفيف الأجنبي، [12] ثم أخذ هذا المركز في التوسع وفي استقطاب الأوروبيين إليه إلى غاية نهاية 1848م، حيث تقرر تحويل المركز إلى مستوطنة أوروبية بشكل رسمي عندما أرسلت لجنة حكومية مختصة وضعت الترتيبات الأولى لتأسيس هذه المستوطنة، وتم تكليف المهندس النقيب برودون Proudhon بوضع رسم تخطيطي لشوارع المدينة وأحيائها ومرافقها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وتوحي الهندسة المعمارية للمدينة في شكلها المستطيل بأنها من طراز المدينة الرومانية القديمة في شمال إفريقيا، [13] ولقد ورد في التقرير الذي سجلت فيه تنقلات الإمبراطور نابليون الثالث أثناء زيارته الثانية إلى الجزائر في منتصف سنة 1865م أن أراضي سيدي بلعباس تعد من أخصب الأراضي الموجودة في الجزائر، وهي مغطاة بنباتات جميلة [14].

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن من بين الأهداف الحقيقية والبعيدة لإنشاء هذه المدينة أنها لم تقتصر فقط على عملية الاستيطان والاستغلال الفلاحي، بل كانت لها أبعاد عسكرية نظرا للأهمية الاستراتيجية التي تحتلها المنطقة عسكريا، والتي تفطن لها أولا الجنرال بيجو سنة 1843، وهي السنة التي بدأت فيها نواة المدينة في التشكل، وذلك عندما اقترح إنشاء حامية عسكرية في منطقة سيدي بلعباس بهدف تأمين الاتصالات بين مدينتي وهران وتلمسان من جهة، ومراقبة سكان المنطقة من جهة أخرى، [15] خاصة بعد أن شاهد بأم عينيه الدعم القوي الذي قدمته قبائل بني عامر خصوصا، وسكان المنطقة عموماً لمقاومة الأمير عبد القادر.

إن اقتراح الجنرال بيجو لم يأت من العدم، بل هو في الحقيقة صادر من لاموريسيار الذي رفع رسالة له سنة 1843م يطالب فيها بضرورة تأسيس مدينة فرنسية في منطقة سهل مكرة "لأن الناحية أصبحت الموقع المفضل والضروري لنا، نحكم به كل بلاد قبائل

بني عامر الشاسعة، فهذا المركز الاستيطاني سيكون بمثابة الدعم اللوجيستيكي للتجمعات العسكرية العاملة هنا، أما الاحتياطي منها فسيكون لتدعيم تواجدنا بمقاطعة وهران، فمنطقة سيدي بلعباس قريبة من البحر، سهلة الاتصال مع معسكر من الناحية الشرقية وتلمسان من الناحية الغربية حيث تصبح المواصلات مع وهران أكثر أمنا قريبة من الصحراء، تجعلنا نتحكم بشكل جيد في أوضاع المنطقة...لذا نطالب من الآن بإنشاء مركز سكاني على ضفاف المكرة مع إمكانية تجفيف المستنقعات الموجودة به [16] ...وبإمكان المنطقة بعد ذلك أن تستقطب عددا هاما من الفلاحين نظرا لخصوبة أراضيها" [17].

قدم النقيب برودون في 10 نوفمبر 1848م التصميم الذي طلب منه إنجازه إلى الحاكم، ويتضمن هذا التصميم المساحة المحددة لبناء المدينة والمقدرة بـــ 42 هكتارا، خصص منها حوالي 16 هكتارا لبناء الثكنات ومراكز اللفيف الأجنبي من أجل تحصينها من هجومات القبائل المحلية، وإحاطة المدينة بسور طوله 3 كلم وعلوه 5 أمتار تحيط به خنادق واقية بعرض 14 مترا [18]. كما خصص 11 هكتارا من المساحة الإجمالية للطرقات والأماكن العامة، و10 هكتارات لمباني المدينة، وتخصيص حوالي 200 قطعة أرض لبناء سكنات تأوي حوالي 2000 معمر [19].

سلب أراضي السكان وتوطين الأوروبيين فيها:

لكي يحقق الاستعمار الفرنسي سياسته الاستيطانية اتبع منذ الأشهر الأولى لدخوله الجزائر سياسة سلب ما بأيدي الأهالي من أرض بشتى الوسائل. ومنحها للمهاجرين من فرنسا وغيرها إلى الجزائر، ومن أبرز الوسائل التي لجأت إليها السلطات الاستعمارية لتحقيق ذلك استغلال عجز أغلبية الجزائريين القاطنين في هذه الأراضي عن تقديم أوراق الملكية التي تثبت لهم هذا الحق، حيث أصدرت السلطات الفرنسية في أكتوبر 1844م قانونا خاصا بالأوقاف والممتلكات العقارية، وأهم محتوياته أن الأرض غير المستغلة، والتي لا تثبت ملكيتها قانونا بعقد مسجل في المصالح العقارية الفرنسية تصبح تابعة لأملاك الدولة مما يخول لها حرية التصرف في هذه الأراضي، وهذا القانون لا يعترف بعقود الملكية المسجلة قبل 5 جويلية 1830م، ويمنح للأهالي مدة ثلاثة أشهر لوضع

مخططات مفصلة للأراضي التي هي في حوزتهم يبينون فيها موقعها ومساحتها، وتسلم بعد ذلك للمصالح الإدارية الفرنسية لدراستها من الناحية القانونية والفنية، وينص هذا القانون على أن كل قطعة أرضية لا تخضع لهذه الإجراءات تعتبر أرضا مهملة بدون مالك[20].

ولقد نجحت الإدارة الاستعمارية بفضل هذا القانون في إرساء اللبنة الأولى لمشروعها الاستيطاني التوسعي. إذ أنها استولت على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة لأن معظم الأراضي الجزائرية كانت ملكيتها مشاعة[21] فالأعراش التي تقوم باستغلالها لا تملك أوراقا تثبت ملكيتها لهذه الأراضي.

وإلى جانب هذا القانون هناك قانون آخر لا يقل عنه خطورة، وهو قانون 31 أكتوبر 1845م الذي ينص على مصادرة آراضي كل من يقوم بعمل عدائي ضد الفرنسيين، أو الأعراش الجزائرية الموالية لهم– أي للثوار الذين ثاروا ضد الإدارة الاستعمارية– وكل من يساعد أعداء الإدارة الفرنسية بشكل مباشر أو غير مباشر[22]. ولقد دعم هذا القانون بقرار أصدره الحاكم العام الجنرال بيجو في 18 أفريل 1846م، وينص على مصادرة الأراضي المتروكة بورا بلا سبب، وكذا أراضي الأعراش التي رحل عنها أهلها إلى مناطق أخرى بالمناطق الصحراوية إلا إذا عادوا إليها في حدود شهر واحد فقط من يوم فرارهم، وطلبوا العفو من حاكم العمالة التي يقطنون بها، وبمقتضى هذا القرار قامت السلطات الفرنسية بوضع يدها على مساحات هامة من الأراضي في نواحي وهران وتلمسان وسيدي بلعباس وغيرها[23].

والهدف الأساسي من هذا القرار كان سياسيا وهو عزل الشعب عن المقاومة التي كان يقودها حينئذ الأمير عبد القادر، وبالتالي فإن أكبر القبائل والأعراش الجزائرية تضررا من هذا القانون المدعم بقرار الجنرال بيجو هي قبائل بني عامر التي كانت تسكن منطقة سيدي بلعباس وغيرها من القبائل الأخرى التي كانت تسكن معها المنطقة كما سيأتي ذكره لاحقا. ونسجل هنا أن السلطات الفرنسية طبقت هذا القانون بشكل حازم لأنه سمح لها بوضع يدها على آلاف الهكتارات الخصبة والتي منحتها للمعمرين الذين هاجروا إلى الجزائر.

لقد صادرت السلطات الاستعمارية في الجزائر أراضي قبائل بني عامر تطبيقا للقانون السابق ذكره بحكم أنهم ساندوا ودعموا مقاومة الأمير عبد القادر وبعد أن بدأت هذه المقاومة تتراجع مع سنة 1843- 1844م هاجرت هذه القبائل من الجزائر إلى المغرب الأقصى تاركة أراضيها الخصبة التي كانت تملكها في سيدي بلعباس، حيث تمكنت السلطات الاستعمارية في الفترة ما بين 1845- 1853م من وضع يدها على حوالي 9661 هكتارا من هذه الأراضي [24].

كما تم سلب المزيد من أراضي الجزائريين في منطقة سيدي بلعباس وغيرها أثناء تنفيذ ما يعرف باسم قانون سيناتوس كونسولت الصادر بتاريخ 22 أفريل 1863م [25]، ولقد أوجد هذا القانون تنظيما جديدا لهيكلة المجتمع الجزائري وفقه وهو نظام الدواوير الذي تم على أساسه تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

ومن أبرز الأراضي التي تعرضت إلى التفكيك والتفتيت بفعل المرسوم في منطقة سيدي بلعباس هي أراضي أولاد سليمان وأولاد ابراهيم وحميان والحساسنة. ونذكر هنا أن الأراضي القريبة من التجمعات الاستيطانية أو القريبة من الغابات كانت تمنح لها الأفضلية في عملية التفكيك والتفتيت، [26] وهذا بهدف إضعاف سكان تلك المناطق وبالتالي يصبحوا مسالمين ولا يشكلون أي خطر على المعمرين.

إلا أن القانون الذي وجه الضربة القاضية للأراضي التي كان يمتلكها السكان في منطقة سيدي بلعباس هو قانون فارني [27] Warnier الصادر في 26 جويلية 1873م، الذي أقام الملكية الفردية داخل أراضي الأعراش التي بقيت محافظة على صفتها كملكية جماعية بين أفراد العرش أو القبيلة في ذلك الحين، ولم يطبق عليها المرسوم المشيخي الصادر في 22 أفريل 1863م، ولقد علق جول كامبون Cambon الحاكم العام الفرنسي في الجزائر في الفترة ما بين 1891-1897م على هذا القانون أمام مجلس الشيوخ الفرنسي يوم 30 ماي 1893م بقوله: "إن قانون 1873م كان يهدف إلى فتح الملكية الأهلية للأراضي، والتي كانت بطبيعتها غير قابلة للتجزئة، والتي بقيت مغلقة أمام النشاط الاستيطاني، ونشاط رؤوس الأموال الأوروبية [28].

ولقد فتح هذا القانون عملية المضاربة في مجال العقار بشكل خطير جدا، حيث ينص هذا القانون على أنه يكفي أن واحدا من أفراد القبيلة يريد أن يتحصل على نصيبه من ملكية الجماعة أو ملكية القبيلة فتقسم ملكية الجماعة إلى أجزاء بعدد أفراد القبيلة تُحول هذه الملكية المشتركة إلى ملكية فردية ومن ثم يمكن بيع هذه الأراضي للمعمرين، كما أن عمليات التقسيم كانت تؤدي إلى حدوث خلافات حادة ولا تنتهي إلا في قاعات المحاكم التي يكون فيها للقاضي الفرنسي مطلق السيادة فيعمل القضاء والمحامون على رفع تكاليف القضاء بشكل باهض حتى أنها تفوق في أغلب الأحيان قيمة الأرض المتنازع عليها مما يؤدي إلى بيع الأرض في المزاد العلني فتذهب هذه الأراضي إلى أيدي المضاربين و يخرج الجزائريون من المحاكم بدون أرض وبدون مال[29].

ولقد تعرضت منطقة سيدي بلعباس إلى نتائج هذا القانون الوخيمة في العديد من المرات وخاصة عندما تم تقسيم وتوزيع سندات الملكية الخاصة بأراضي الحساسنة والحجر والعمارنة وأراضي المحاديد وأولاد غازي سنة 1876م[30].

ونتيجة لكل هذا أخذ عدد المعمرين في التزايد في منطقة سيدي بلعباس بشكل ملحوظ فبعد أن كان عددهم 516 نسمة سنة 1849م ارتفع إلى 1234 نسمة سنة 1851، ثم إلى 1728 نسمة سنة 1852م ليصل عددهم بعد 10 سنوات إلى 5101 نسمة، وبعد الشروع في تنفيذ المرسوم المشيخي لصادر في 22 أفريل 1863م ارتفع العدد إلى 7588نسمة سنة 1867م، بزيادة قدرها 2487 نسمة في أقل من سنتين، ليرتفع العدد بعد مرور حوالي تسع سنوات من تنفيذ المرسوم المشيخي إلى 12417 نسمة وفي أقل من خمس سنوات 1872-1877م ارتفع عددهم بحوالي 5985 نسمة أي أن العدد وصل إلى 18202 نسمة، وهذا دليل واضح على مدى الانعكاسات السلبية لتطبيق قانون فارني على مستوى منطقة سيدي بلعباس[31].

ونشير إلى أن هؤلاء المعمرين الذين سكنوا المنطقة ينتمون إلى جنسيات أوروبية مختلفة (فرنسية وإسبانية وإيطالية وألمانية وغيرها)، وكانت السلطات الاستعمارية توفر لهم الأراضي الخصبة، والآلات الفلاحية، والبذور والمواشي تشجيعا منها لهم على

الاستقرار في هذه المنطقة؛ فلقد استفادت مثلا 300 عائلة أوروبية منها 15 عائلة ألمانية سنة 1853م من قطع أراض جديدة منحت لهم مجانا بعد استقرارهم بسيدي لحسن [32].

ولتسهيل عملية الاتصال والتنقل بين منطقة سيدي بلعباس والمناطق الأخرى المجاورة لها قامت السلطات الاستعمارية بمد العديد من الطرق للربط بينها ونذكر منها طريق بلعباس-وهران سنة 1858م وطريق بلعباس-تلمسان مرورا بأولاد ميمون سنة 1866م وإلى الضاية وتلاغ سنة 1865م وإلى معسكر سنة 1875م وعين تموشنت سنة 1879م كما ربطت المنطقة بكل من وهران عبر طريق تليلات وكذلك مع تلمسان بواسطة خط للسكة الحديدية الذي تم تدشينه سنة 1877م [33].

إن أبرز ما يمكن قوله بهذا الصدد هو أن منطقة سيدي بلعباس عرفت حركة استيطانية واسعة جدا مع بداية عهد الحكم المدني في الجزائر سنة 1871م، وخاصة بعد الشروع في تنفيذ محتويات قانون فارني، وكذلك بعد قدوم قسم من سكان الألزاس واللورين بعد انهزام فرنسا في حربها أمام بروسيا سنة 1870م وتضييعها لهذين الإقليمين، حيث استقر عدد كبير منهم في سيدي لحسن وسفيزف وبوخانفيس وسيدي علي بن يوب وزروالة بين سنتي 1872-1873م [34].

مشروع إسكان الموارنة في سيدي بلعباس:

تعود فكرة مشروع جلب الموارنة إلى الجزائر إلى أربعينيات القرن التاسع عشر، وبالتحديد إلى ما يعرف باسم "المسألة اللبنانية" التي يرى البعض بأنها أصبحت مسألة دولية مباشرة بعد انحسار قوات محمد علي باشا من سوريا، وهو الأمر الذي جعل لبنان خلال تلك الفترة موضع عناية خاصة من قبل الدبلوماسية الأوروبية، خاصة وأن لبنان التابع لسوريا تمكن من تطوير شخصيته الخاصة في المجالات الدينية والسياسية والاقتصادية مما دفع بسكانه إلى المطالبة بأوسع حكم ذاتي ممكن، [35] وكان لفرنسا في هذا الخصوص دور كبير بحكم العلاقات الدينية والاقتصادية ببعض الطوائف الدينية الموجودة هناك وخاصة الطائفة المارونية.

ولقد ازدادت الفكرة السابق ذكرها أهمية لدى الفرنسيين أثناء ما يعرف بالفتنة الكبرى في بلاد الشام سنة 1860م عندما اعتدى الدروز على الموارنة، وعلى كافة

المسيحيين من الطوائف الأخرى، وقتلهم إياهم وإحراقهم بيوتهم وانتهاكهم حرمة كنائسهم وعرض نسائهم، ولولا حماية الأمير عبد القادر لهم لقتلوا عن آخرهم،[36] وهو الأمر الذي دفع ببعض الدول الأوروبية إلى التدخل لحماية الطوائف المسيحية، وبصفة خاصة الطائفة المارونية التي أدخلت تحت الحماية الفرنسية بمقتضى الاتفاقية الموقعة بين فرنسا والدولة العثمانية سنة 1535م، والتي تنص على حق فرنسا في حماية الطوائف الكاثوليكية في الدولة العثمانية.

إن رغبة بعض الجهات الفرنسية في تهجير بعض المارونيين إلى الجزائر، وإسكانهم في بعض مناطقها، وخاصة منطقة سيدي بلعباس نابعة أساسا من هذه العلاقة التي كانت تربط الدولة الفرنسية بالطائفة المارونية منذ بدايات القرن السادس عشر، وتوطدت أكثر خلال الأزمة التي عرفتها منطقة الشام (سوريا ولبنان) في الفترة ما بين 1840-1860م، حيث ظهرت خلال هذه الفترة العديد من المشاريع الرامية إلى تحقيق ما سبق ذكره من قبل، خاصة وأن بعض المارونيين أبدوا رغبة ملحة في الهجرة إلى الجزائر والاستقرار بها[37]

طرح المشروع الأول في 19 سبتمبر 1845م، وذلك عندما قام القنصل العام الفرنسي في مدينة الاسكندرية بإرسال برقية إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية يشير فيها إلى أن العديد من الموارنة قد حضروا إلى القنصلية العامة من أجل الحصول على إذن بالعبور إلى الجزائر "عارضين أن يكونوا مزارعين أو جنودا، وأن التعليمات التي أعطتها حكومة الملك إلى ممثلها في مصر تتعارض ومنح هؤلاء الموارنة الإذن بالانتقال في بواخر الدولة. كما جاء في طلبهم لكنني أعتقد أنه من واجبي طرح هذه المسألة أمام سعادتكم وأمام سعادة وزير الحرب ورئيس مجلس النواب، ألا يمكن أن يصبح هؤلاء الموارنة عناصر جيدة في مسألة استعمارنا لإفريقيا، وهم الذين إذا ما منحوا الإذن بالانتقال إلى الجزائر، سيلحقهم عدد كبير من مواطنيهم أنهم مسيحيون بالولادة، وقد أثبتوا أكثر من مرة إلى أي حد يتمسكون بدينهم، وسيتمكن هؤلاء المسيحيون العرب من ممارسة تأثير بالغ على السكان الجزائريين حيث سيجدون أنفسهم على اتصال بهم...".

إن هذا الاقتراح يهدف إلى حماية المارونيين في أراض جزائرية، خاصة وأنهم سيجدون أنفسهم في وسط أناس ليسوا غرباء عنهم من حيث اللغة والعادات والتقاليد، كما أن الظروف المناخية ونوعية التربة ستساعدهم في زراعة ما تعودوا على زراعته في بلدهم ويشير القنصل في طلبه أن الكثير من المارونيين توجهوا إلى القنصلية بهدف الحصول على تأشيرة الدخول إلى الجزائر كمزارعين أو متطوعين في الجيش الفرنسي، وهذا معناه أنهم سيشكلون عونا هاما للجيش الفرنسي، ولكن إلى جانب كل هذا كان هناك هدف آخر كان يرمي القنصل إلى تحقيقه إذا كتب لمشروعه النجاح وطبق على أرض الواقع وهو استعمال هؤلاء المارونيين كوسيلة من وسائل تمسيح الجزائريين خاصة وأنه يذكر في تقريره أن هؤلاء المارونيين مخلصين جدا لدينهم إلا أن هذا المشروع استقبل ببرودة شديدة جدا من السلطات الفرنسية سواء في باريس أو في الجزائر فلقد رد الجنرال بيجو الذي كان حاكما عاماً على الجزائر في تلك الفترة على رسالة وزير الحربية سولت بهذا الشأن بقوله "إذا كان الموارنة المنوي إدخالهم إلى الجزائر يشكلون عائلات ويظلون جماعات منظمة تنظيما حسنا وإذا كانوا يملكون قوة في المواد الزراعية وقطعانا من المواشي يمكن تحويلها إلى عملة عند وصولهم إلى أرض الجزائر لكي تساعدهم على استقرارهم فيها فإنني موافق على الاستفادة من تجهيزاتهم على نقلهم. ولكن إذا كانوا بؤساء وإذا كان من واجب الحكومة أن تقوم بسد ليس فقط مصاريف سفرهم بل أيضا مصاريف عملية استقرارهم على الأرض الإفريقية. فإنني أعتقد أن هناك عملا أفضل من ذلك".

وبناء على هذا الرد قام وزير الحربية بإرساله رسالة مطولة إلى وزير الخارجية شرح له فيها الأمر وخلص في رده إلى القول: "...لهذه الأسباب اضطررت إلى الاعتقاد أن لا مجال في الوقت الحاضر لإعطاء أوامر لتنفيذ اقتراح السيد قنصل فرنسا العام في مصر".

ولقد أعيد طرح هذا المشروع للمرة الثانية خلال سنة 1847م من الكاتب والسياسي الفرنسي بوديكور الذي طلب من الحكومة الفرنسية "أن تجمع الأمة المارونية في الجزائر لأنهم جزء من الأمة الفرنسية في الشرق" وقدم طلبه إلى وزير الحربية سنة 1847م لنقلهم إلى الجزائر بواسطة سفن الدولة ووعده الوزير بدراسة المشروع، خاصة

وأن الحاكم العام الفرنسي في الجزائر قد تغير حيث جاء الدوق دومال مكان الجنرال بيجو، ولقد رحب الحاكم الجدي بالمشروع وأبدى استعداده لاستقبال 150 عائلة مارونية في الجزائر وتوفير الشروط الملائمة لإيوائهم، بشرط أن يكون ضمن أعضاء العائلات رجال أشداء لتجنيدهم والقيام بأعمال مسلحة ضد المقاومة الجزائرية. إلا أن هذا المشروع كان مصيره الفشل مثل سابقه.

وفي 9 سبتمبر 1850م قام أحد المارونيين وهو الأب عازار P.Azar القس العام لكنيسة صيدا في لبنان ومندوب البطريق الماروني باقتراح مشروع جديد لإسكان الموارنة في الجزائر[38] وذلك في رسالة أرسلها إلى وزير الحربية الفرنسية يشرح فيها أهمية تنفيذ المشروع في الجزائر بالنسبة لفرنسا وكذا بالنسبة للمارونيين ويشرح فيها المزايا التي ستستفيد منها الجزائر بعد تنفيذ المشروع "إن الجزائر نفسها ستجد مزايا في ذلك فالمارونيون من أصل سام يتكلمون العربية على غرار أسياد الجزائر القدماء. فهم مسيحيون كاتوليك يمكن لهم أن يكونوا بمثابة همزة وصل بين الشعبين فالصعوبات التي أعاقت نمو المستوطنات الأوروبية لن تواجههم. إذ أن مناخ لبنان مشابه لمناخ الهضاب العليا في الجزائر، وعاداتهم وتقاليدهم ونشاطاتهم لا تختلف عن عادات العرب إلا تلك المستوحاة من الحضارة الأوروبية والمذهب الكاثوليكي. كما أن ثقافتهم متنوعة ويمكنهم أن يتركزوا في نشاطاتهم على بعض الصناعات التي لا يمارسها السكان الفرنسيون الحاليون والتي تستوردها فرنسا من الخارج مثل القطن الذي ستفتقد إليه الأسواق الأوروبية. كما يقوم المارونيون بإنتاج الحرير والتبغ والزيت والخضر الجافة وتربية الحيوانات وكلها تتلاءم مع مناخ بلادهم".

وكان هذا المشروع أدق من ذلك الذي طرحه القنصل العام الفرنسي في مدينة الاسكندرية حيث عرض فيه الأب عازار وسائل تنفيذه حيث اقترح إنشاء مستعمرات مارونية في الجزائر تقوم أساسا على 10 أشخاص من أكثر الموارنة ثروة ويطلب سلفة من الحكومة الفرنسية بـ 500 فرنك لكل عائلة وذلك بمعدل خمسة أشخاص للعائلة الواحدة. وكاختيار أولي فإن مبلغ 50 ألف فرنك يكفي لإقامة مركزين من 50 عائلة للمركز الواحد ويقترح نقل 100 عائلة مارونية أي حوالي 500 شخص.

وكان الرد الفرنسي على اقتراح الأب عازار بالموافقة في عهد الحاكم العام الجنرال دوماس Daumas الذي رفع تقريراً بهذا الشأن لوزير الحربية في 30 سبتمبر 1850م والذي جاء فيه أن الموارنة سيقدمون للإدارة الفرنسية ضمانات كبيرة في الإخلاص بواسطة إيمانهم الديني وتعلقهم بفرنسا مما يجعلهم المدافعين بحرارة عن "علم بلادنا أيام الحرب...إن الموارنة سيتغلبون على كل المصاعب التي يلاقيها في الجزائر المستوطنون الأوروبيون لكونهم أشداء".

ولقد شرع مع منتصف سنة 1851م في القيام بالخطوات الأولى لتنفيذ المشروع، حيث جرت عدة اتصالات بين وزير الحربية والحاكم العام الفرنسي بالجزائر من جهة ومن جهة أخرى بين وزير الحربية ووزير الشؤون الخارجية لتحديد المناطق الداخلية التي يمكن لها استقبال العائلات المارونية.

وحسب ما جاء في تقرير[39] الجنرال ماكماهون حاكم عمالة وهران بالنيابة في تلك الفترة فإنه اقترح كل من سيدي بلعباس وتلمسان لاحتوائهما على مساحات شاسعة وشاغرة لخدمة الاستيطان. وهذا بعد مغادرة قبائل بني عامر للأراضي التي كانت تسكنها في هذه المنطقة مع بدايات تراجع مقاومة الأمير عبد القادر في منتصف الأربعينيات من القرن التاسع عشر، والنقاط التي اقترحها ماكماهون واعتبرها مناسبة لتوطين هؤلاء المارونيين هي سيدي علي بن يوب وعين لحجر حتى واد مكرة على بعد 22كلم من سيدي بلعباس وعين الحاج على الطريق الرابطة بين سيدي بلعباس وتلمسان، فلمنطقة سيدي علي بن يوب أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة لأنها تقع على ممر القوافل المتجهة نحو داخل التل وتشكل نقطة مراقبة تحول دون تجمع الفرسان في الجنوب وكذلك جعل منطقة عين الحد كنقطة اتصال، لهذا يرى التقرير ضرورة وضع السلطات الحاكمة يدها على هذه المناطق وجعلها تحت تصرف "شعب محارب يأتي من لبنان " بسبب تعذر إسكان المعمرين الأوروبيين فيها[40]. و إلى جانب كل هذا فإن الدولة تمتلك في هذه المنطقة ما بين 2000 هكتار و 2500 هكتار من بينها 920 هكتارا مستصلحة وفيها مياه غزيرة تكفي لسقي أكثر من 15هكتارا وبالتالي فإنه من السهل جدا إسكان 70 عائلة في هذه المنطقة. ويمكن رفع هذا العدد إلى غاية 130 عائلة[41].

ولقد ختم مكماهون تقريره هذا بقوله: "أنا من جهتي سأكون سعيدا جدا باستقبال العائلات المارونية، وكذا كل السلطات العسكرية التي ستحرص على إقامتهم في ظروف جيدة"[42] كما أعلن وزير البحرية عن استعداد وزارته لنقل المهاجرين في باخرة حربية من بيروت إلى الجزائر وأمام كل هذا رحب الحاكم العام الفرنسي بالجزائر بمشروع أزار، خاصة وأن كل من وزير الحربية والبحرية أعلنا موافقتهما على تنفيذ المشروع إلا أن معارضة وزير الخارجية له حالت دون تنفيذه، بسبب ارتباط المشروع بالعلاقات الفرنسية العثمانية باعتبار أن الدولة العثمانية هي المسؤول المباشر على هؤلاء المارونيين خاصة وأن سفير فرنسا في القسطنطينية لافاليت **Lavalette** فشل في إقناع الحكومة التركية بهذا المشروع. كما أن الإمبراطور نابليون الثالث لم يول أي أهمية لهذا المشروع بل والأكثر من ذلك اعتبره قضية ثانوية من الممكن أن تفسد علاقته مع السلطان العثماني ورأى من الحكمة التخلي عن المشروع نهائيا وهو الأمر الذي وقع فعلا.

وفي الأخير يمكن لنا القول أن منطقة سيدي بلعباس تعد فعلا نموذجا لدراسة سياسة الاستعمار الاستيطاني المتبعة من الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وهذا خلال القرن التاسع عشر على الأقل.

الهوامش:

1) Le Moniteur Algérien، 21 Août 1835
2) op.cit، 14 Octobre 1836
3) op.cit، 23 Septembre 1836
4) Idevielle comète Henry-Amedée le lorgne، le Maréchal Bugeaud d'Après sa correspondance intime et de documents inédits 1784-1849 (Paris 1883) T2. P131-132
5) Paul Azan: Bugeaud et l'Algérie (Paris 1930). P123، Baudicour، Louis: Histoire de la colonisation de l'Algérie (Paris 1869). P345، Boyer: l'évolution de l'Algérie médiane، ancien département de l'Algérie de 1830-1956 (Paris 1960)، P100-102.
6) Andrieux، Maurice، Le père Bugeaud (1784-1849) (Paris 1951).P197.
7) Bugeaud، l'Algérie des moyens de conserver et d'utiliser cette conquête (Paris 842). PP.31-45، Azan، Bugeaud. P120-122، Andrieux، P124-129.
8) Bugeaud، PP 6-25، D'idville، T3، P142 et 291.
9) Mac mahon، Mémoire du Maréchal Mac mahon (Paris 1932). P214.op.cit.
10) هاينريش فون مالتسان: ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا. تر/أبو العيد دودو (ش.و.ن.ت. الجزائر 1979)، ج1، ص 171. وكانت هذه المستوطنات في تأسيسها تخضع لقانون 19 سبتمبر 1848م، أنظر عنه

Lacoste، Nouschi l'Algérie Passé، Présent (Paris1960)، P359.
Voyage de S.M، Napoléon III en Algérie (Alger 1865)، P183.

11) Léon Adoumé: La ville de Sidi Bel Abbès، Histoires légendes anecdotes (S.B.A ; 1927، P43-44.
12) Voyage de S.M، Napoléon، P183.
13) وورد في التقرير أنه ابتداء من 1843م أخذت هذه المنطقة في جذب بعض المعمرين الإسبان المهتمين بزراعة البقول، ولم تصبح مستعمرة حقيقية إلا بعد صدور المرسوم الرئاسي الذي يقر بذلك والموقع من رئيس الجمهورية لويس نابليون سنة 1849م، ونذكر هنا أن هذا المركز الاستيطاني حول إلى بلدية بمقتضى المرسوم الصادر في 31 ديسمبر 1856م ولقد اقترح على الإمبراطور نابليون أن يطلق على هذه المدينة اسمه خلال زيارته لها في ماي 1865م إلا أنه رفض ذلك.
14) Benjamin Stara: Histoire de l'Algérie coloniale 1830-1954 (Paris 1991)، P62.
15) لقد أشار الرحالة الألماني مالتسان في كتابه ثلاث سنوات... إلى قضية هامة تثير العديد من التساؤلات لدى الدارس، وهي أن العديد من المستوطنات تم إنشاؤها في مناطق غير ملائمة صحيا فما هو السر في ذلك؟ هل لأن الإدارة لا تعرف المناطق جيدا فعندما تختار منطقة لإنشاء قرية ما فيها تسيء الاختيار أم انها كانت تختار تلك المناطق عن قصد لكي تعاقب فيها بعض المعارضين لنظام الحكم في فرنسا والذين تم تهجيرهم إلى الجزائر تحت شتى أنواع الضغوط؟ أم أن ذلك كان بهدف جعل المعمرين يعيشون تحت سيطرة العسكريين دائما فاختاروا لهم تلك المناطق غير الصحية للعيش فيها؟.
16) Adoué: la villede PP43-45.
17) op.cit، P45، Léon Bastide: Bel Abbès et son arrondissement، Histoire administrative (Oran 1880)، P60.
18) Adoué: op.cit، PP.45-47.
19) عمار هلال: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918م (الجزائر 1986) ص 230-231.
20) عدى الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960م،ترجمة/ جوزيف عبد الله (دار الحداثة بيروت 1983م)، ط5، ص 61.
21) ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي: الجزائر في تاريخ العهد العثماني (م.و.ك الجزائر 1984م)، ص 52-53.

22) م.ب حسن هلول: الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني حتى الاستقلال (المؤسسة الجزائرية للطباعة الجزائر 1984م)، ص24.

23) أنظر عن هذا القرار وبعض النماذج عن الأراضي المصادرة طبقا له جريدة المبشر، 3 أكتوبر 1853م.

24) **Redouane‹ Ainad Tabet: Histoire d'Algérie – Sidi Bel Abbès. (Alger 1999)‹ P75**
أنظر أيضا عن قضية هذه المصادرة: **Nouschi: P359**

25) يقضي هذا المرسوم بتمليك الجزائريين الأراضي التي هي تحت أيديهم سواء كانت في الأصل ملكا شخصيا لهم أو مشاعا بين الأعراش وأبرز ما جاء فيه: "أن الأراضي المشاعة التي تشغلها القبائل المختلفة في أرض الجزائر بصفة مستمرة منذ أمد طويل هي ملك خاص رسمي لتلك القبائل" وبهذا المرسوم أصبحت أراضي الأعراش كلها ملكا رسميا لأصحابها الشرعيين. أنظر عن هذا المرسوم لونيسي ابراهيم "القضايا الوطنية في جريدة المبشر 1847- 1870م" (أطروحة ماجستير في التاريخ تحت إشراف الدكتور أبو القاسم سعد الله – معهد التاريخ جامعة الجزائر، 1995م).

26) **Bastide‹ P87.**

27) طبيب جراح ولد سنة 1810م عين مساعد جراح في مستشفى وهران عام 1832م ألحق بالقنصلية الفرنسية لدى الأمير عبد القادر بمعسكر، ثم عين مديرا للشؤون المدنية في عمالة وهران عام 1848م، ثم مقررا لدى المجلس الأعلى للإدارة في الجزائر سنة 1849م، وبعد إحالته على التقاعد تفرغ لنشر الكتب التي تدافع عن مصالح المعمرين في الجزائر، وبشكل عام يعد فاري من أشد المعمرين تطرفا في الدفاع عنهم وعن ضرورة تحويل الإدارة الاستعمارية في الجزائر إلى إدارة مدنية يسيرها المعمرين.

28) **Jules Cambon: Le Gouvernement Général de l'Algérie (Alger 1918)‹ P39.**

29) وعن هذا القانون وأهدافه أنظر التقرير الذي تقدم به فاري يوم 4 أفريل 1873م أمام الجمعية الوطنية الفرنسية باسم اللجنة المكلفة بدراسة المشروع في
Robert Estoublon‹ Lefebrure Adolphe‹ Code de l'Algérie 1830-1895‹ (Alger 1896)‹ PP.395-414.

30) عن هذا الموضوع أنظر على سبيل المثال:
Djilali Sari: La dépossession des Fellahs 1830-1962 (Alger 1975).
Claude Martin‹ Les Israélites Algériens (Paris 1936). /Bastide‹ P87-88.

31) أنظر الجدول الخاص بتطور السكان في منطقة سيدي بلعباس في: **Ainad Tabet‹ P.110**

32) المرجع نفسه، ص76.

33) المرجع نفسه، ص120.

34) المرجع نفسه، ص 112.

35) انظر من هذا الشأن: **Paul Noujaim : La question du Liban, Etude d'histoire diplomatique et de droit international 2ème éd (Liban 1961).**
ولقد ألف كتابه هذا سنة 1908م.

36) محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي (دار النفائس – بيروت 1983م)، ص 467، وكان عدد المارونين خلال منتصف القرن التاسع عشر يقدر بحوالي 350.000 نسمة و200000 منهم يقطنون لبنان والباقي موجود في سوريا.

37) اعتمدنا اعتمادا كبيرا في إنجاز هذه الفقرة على دراسة **Georges yver** المنشور في المجلة الإفريقية العدد 61 الصادر في 1920 بعنوان **Les maronites et l'Algérie‹ PP.165-211.**

38) المرجع نفسه، ص.ص. 183 – 197.

39) كتب هذا التقرير في 9 سبتمبر 1851م وسلمه الحاكم العام الفرنسي بالجزائر لوزير الحربية يوم 25 سبتمبر 1851

40) المرجع نفسه، ص 192.

41) المرجع نفسه، ص193.

42) المرجع نفسه.

الداي محمد بن عثمان باشا وسياسته:

1791-1766م.

أ./ بلبروات بن عتو (*)

مقدمة:

يتفق المؤرخون المهتمون بتاريخ الجزائر العثمانية أن سياسة الداي محمد بن عثمان باشا الذي حكم الجزائر من 1766إلى 1791 قد اختلفت عن سياسة الدايات الذين سبقوه خلال القرن الثامن عشر، إذ في عهده بدا وكأن الدولة الجزائرية -السائرة في طريق الانهيار- تسترجع قواها، وبعبارة أخرى،عاشت الإيالة الجزائرية العثمانية في عهده نوعا من الاستقرار السياسي على مستوى القمة، ولعل جلوسه على كرسي الحكم لمدة خمس وعشرين سنة -حسب التقويم الميلادي- دليلا على ذلك، الأمر الذي ساقنا إلى الاستفسار عن شخصية الرجل وسياسته في الداخل والخارج محاولين شرح معالمها عل النسق التالي:

1- التعريف بالداي محمد بن عثمان باشا:

كسائر أعلام الجزائر العثمانية لم يحظ الداي محمد بن عثمان باشا بمذكرات تخلد حياته وسيرته، وكل ما عثرنا عليه أنه شخصية متعلمة، انخرط في صفوف الأوجاق بمدينة الجزائر، شارك في حصار لوهران وأصيب برصاصة في ركبته اليسرى، وعندما جمع ألف بطاقة شيك، قدمها للبايليك لتعيينه في صف كتاب القصر، وبعد سنوات، عين خوجة لحراسة القصر ليلا ونهارا مما يوحي بثقة الداي علي الملقب ببوصباع

(*) - أستاذ مساعد بقسم التاريخ – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة بلعباس.

(1754-1766م) في محمد بن عثمان حيث رقاه فيما بعد إلى منصب الخزناجي. ولما أصيب الداي علي بوصباع بمرض ألزمه داره مدة عام، تمرد الإنكشاريون وتمكن الخزناجي محمد بن عثمان بحزمه وحسن تدبيره من إفشال التمرد [1]، مما ساعده ذلك على الظفر بمنصب الداي بعد وفاة سلفه بتاريخ 22 شعبان 1179هـ/08 فبراير 1766 دون منافسة، فقد بايعه آغا السبايهية، وأعيان الناس، والعلماء.[2]

لقد وصف لنا "فونتور دي بارادي Venture de paradis" محمدا بن عثمان باشا، أنه كان طويل القامة، جاف الطبع، صحته جيدة، ونظراته حادة، بسيط في لباسه، يحمل يطغانا (سيفا) من الفضة لا الذهب، غير راغب في الزواج، ولا يشرب الخمر [3]. أما أحمد الشريف الزهار، فقد ذكر بشأنه أنه « كان عارفا بقوانين الملك، ملتزما لأحكام الشريعة الإسلامية المطهرة، محبا للجهاد، ومؤثرا للعدل والإنصاف، متقشفا في نفقاته» [4]

توفي الداي محمد بن عثمان باشا يوم الثلاثاء 09 ذو القعدة 1205هـ/12 جويلية 1791م، بين الساعة السابعة والثامنة صباحا، عن عمر يناهز تسعين سنة، بعد مرض الحمى الذي لازمه عشرة أيام، دون عرضه على طبيب أو جراح، وبعد حكم لايالة الجزائر دام خمس وعشرين سنة وخمسة أشهر وأحد عشر يوما، وقام مقامه حسن باشا الخزناجي المؤيد من طرف وكيل الخرج السيد علي، وخزندار القصر السيد قارة محمد [5]

2- سياسة بن عثمان باشا:

أ-سياسته الداي محمد الداخلية:

أ/1- انتقاء حكام الايالة على أساس الكفاءة: إن ما ألفت نظرنا حول هذا الداي أنه وفق في إختيار الرجال الحكام، الأكفاء سياسيا وعسكريا وإداريا، وتقليدهم المناصب العليا سواء على مستوى ديوانه أو على مستوى البايليكات الثلاث (الشرق- التيتري- الغرب)، إيمانا منه أن مشروع إنعاش الإيالة الجزائرية يتطلب قيادات مقتدرة وذكية وشجاعة، وأشار إلى ذلك، أحمد الشريف الزهار: « فقد كان يولي من يستحق الولاية ويعزل من يستحق العزل. » [6]

وفعلا، نلاحظه يشنق الخزناجي عام 1787م بعد شكوى باي الشرق:" صالح بن مصطفى" ضده، وثبوت سرقته لخاتم الرسالة الباشوية وخرقه لتعليمات الداي القاضية بمنع تصدير الحبوب للوكالة الإفريقية الفرنسية بعنابة. [7] ونصب مكانه وكيل الخرج (قائد البحرية) حسن بن علي الذي أصبح فيما بعد دايا للجزائر العثمانية، وذكر أيضا أنه نفى وكيل مصاريف القصر مع أعوانه إلى خارج البلاد بسبب الشكاوي المقدمة بحقهم. [8]

وعلى صعيد بايليكات الإيالة الثلاث، فقد عين صالح بن سليمان بايا على إقليم الشرق –الذي كانت مدينة قسنطينة عاصمة له– وذلك سنة 1771م، واستمر في الحكم مدة طويلة قدّرت بواحد وعشرين سنة إلى أن تمّ عزله ثم قتله سنة 1792م بأمر من الداي حسن، وشهدت له صحف التاريخ بالصلاح والإصلاح والشجاعة وحسن التدبير والتسيير لشؤون الرعية.

وفي بايليك التيتري وعاصمته المدية فقد عين مصطفى بن سليمان الملقب بالوزناجي سنة 1774، وإستمر هو الآخر في قيادة البايليك وتسيير شؤونه إلى أن عزله الداي حسن سنة 1792م، وقد عرف الوزناجي بشخصيته القوية وشجاعته وصلاحه.

وبالنسبة لبايليك الغرب الذي كانت عاصمته وقتئذ، مدينة معسكر (أم العساكر) فقد سجّلت المصادر أن الداي محمد أقدم بعد وفاة الباي حاج خليل عام 1779م، المتزامنة مع حركة الدرقاويين بتلمسان، على تنصيب خليفته محمد بن عثمان الكردي بايا للغرب الذي طال حكمه إلى غاية أواخر 1797م.

وهكذا، قاد الداي محمد بن عثمان باشا إيالة الجزائر العثمانية رفقة فريق سياسي منسجم؛ كان الخزناجي حسن، وآغا العرب علي، والباي صالح، والباي الوزناجي، والباي محمد بن عثمان، أبرز شخصياته، ولا نضبط أحدا منهم أنه حاول الإنقلاب أو التمرد على الداي، بل أبدوا له الطاعة والولاء، ولم يضطرب هذا الإنسجام إلا بعد وفاة الداي في 12 جويلية 1791، وصعود الخزناجي حسن إلى منصب الباشا.

أ/2- مواجهة غطرسة الجيش الانكشاري: عندما استقر الداي محمد بن عثمان على كرسي الباشوية سنة 1766م، استدعى رياس البحر وتناقش معهم بموضوع الشكاوي المقدمة بحقهم. وبالنسبة للإنكشاريين فقد أخذ يقلّل من عددهم وعمل على تأديبهم وتنظيمهم، فمنعهم أولا من التجوّل بالسلاح في المدينة، وكان يشدّد عليهم بتنفيذ أوامره تنفيذا تاما.

وفي 11 أبريل 1766م أي بعد مرور شهرين من انتخابه دايا، حدث تمرد إنكشاري فواجهه الداي بحزم، فقتل سبعة من المتمردين، وهرب ثلاثون منهم إلى جرجرة الثائرة وقتذاك. وفي شهر جوان من نفس السنة، جرت محاولة لقتله أمام جامع التل، فخنق ثلاثة عشر شخصا من المتآمرين، وفي شهر أكتوبر 1766م اجتمع الإنكشاريون بالقرب من رأس الخزان محاولين إعلان العصيان إلا أنّ الداي محمد هاجمهم مباشرة وقتل أربعة منهم، فأخمد العصيان.[9]

وكان هذا التمرد العسكري المتكرّر في سنة 1766م مدعاة لأن يقرّر الداي لأول مرة في تاريخ الحكم العثماني بإيالة الجزائر، منع دخول الأشخاص المسلّحين قصر الداي، وتفتيش كل من يقصد القصر ما عدا ضباط الحكومة وضباط حراس القصر (السراي)، ويمثل هذا الإجراء حماية الدايات الذين كانوا يقتلون في فراشهم، ووضع حدّا للإنكشاريين الذين ألفوا إحداث المتغيرات داخل القصر.[10]

لم يتمكن الداي محمد من القضاء على غطرسة الإنكشاريين، فقد تجدّد تمردهم عقب الإنتصار المحقق ضد الحملة البحرية الإسبانية بقيادة أوريلي O`reilly سنة 1775م، إذ لم يرضوا بعشرة سغين التي وزعها الداي على كل يولداش حيث طالبوا بمكافأة أكبر، فزاد الداي كل يولداش خمسة سغين، وذكر فونتور بارادي أن الداي محمد استغرب بعد إخماد التمرد وتساءل: كيف يبحث العساكر عن المكافآت وهم يدافعون عن دينهم وبلادهم ضد الأعداء."[11]

أ/3- قمع القبائل الجزائرية الثائرة: قمع قبائل فليسة بجرجرة: واجه الداي محمد بن عثمان في بداية حكمه، حركة عصيان عنيفة، شنتها قبائل فليسة –الخاضعة لباي التيتري والبالغ عددها ست عشرة قبيلة- بين 1767 و1769م إذ رفضت دفع اللزمة السنوية

ومارست قطع الطريق وسلب القبائل المجاورة الموالية للحكم العثماني، وواجههم الداي محمد بن عثمان بتكليف آغا العرب ليقود ألف ومائة رجل من المليشيات العثمانية والسبايهية والسير نحوهم، وانتهت المعركة بمقتل ثلاثمائة رجل في صفوف الجيش العثماني، وبعد عودة العساكر مهزومين، عمد الداي إلى شنق آغا الإنكشارية، حيث اتهمه بالخوف والجبن جراء إختياره التراجع أثناء المعركة، وقد خلفه خوجة الخيل المسمى: "الوالي".

وفي سنة 1768م جهّز الداي محمد جيشا، جمع القوات العسكرية للإيالة الجزائرية، والذي توزع إلى سبعة كتائب: كتيبة آغا العرب،كتيبة الخزناجي، كتيبة خوجة الخيل، كتيبة باي الغرب،كتيبة باي التيتري،كتيبة باي الشرق، وكتيبة الباشا، وانتهت المعارك بين قوات الحكم العثماني وقوات قبائل فليسة ومناصريه من قبائل جرجرة إلى تشتت القوات العثمانية في بلاد فليسة الصعبة التضاريس، والإستسلام للهزيمة بعد كارثة تجسدّت في مقتل ألف ومائتي جندي إنكشاري، وثلاثة آلاف مقاتل مخزني مع ضياع أسلحتهم، وتطلعت قبائل فليسة عندئذ إلى تحضير ثورة عارمة تمتد من الشرق إلى الغرب ردًا على تحالف البايات الثلاث مع الداي، وقد بلغ بهم الأمر إلى غزو متيجة في إطار ملاحقة الجيش النظامي، فنهبوا سكان المناطق المجاورة، وقطعوا الطرق، وسطوا على القوافل المحمّلة بالقمح، وبالتالي، غدت الأرزاق لا تصل إلى مدينة الجزائر مما أدّى إلى حدوث مجاعة شديدة بمدينة الجزائر، فنقم الجميع على الداي الذي تعرّض خلال ثلاثة أشهر إلى محاولات إغتيال، فأجبر نفسه على الإعتكاف بقصره بعد إفشالها.

وفي عام 1769م شكّل الداي قوة جديدة وأرسلها لقتال القبائل الثائرة، ولكنه أمر قادته بتفادي التوغل والإشتباك معهم وجها لوجه، بل التخفي والإستقرار في المواقع المنتشرة بينهم، وقد أسفرت هذه الخطة عن نتائج إيجابية، وتسبب في فرض حصار على القبائل من خلال نصب مراكز عسكرية على مرتفعاتهم، وتمكنت بذلك القوات النظامية من قطع المؤن عن الثوار[12]، فانتشر الجوع في صفوفهم ودبّ الخلاف بينهم، فلجأوا إلى مهاجمة البربر في فلساس وقسطاس.

وفي نفس السنة حصل إتفاق على شروط السلم بين الحكم العثماني والقبائل الثائرة، جاء فيه ما يلي:

1) تلتزم كل قبيلة من قبائل فليسة بدفع ضريبة سنوية قدرها مائة ريال بوجو إلى قائد سيباو، ومن طرف الأمناء.
2) لا تتولى السلطات التركية العثمانية جباية الضرائب من قبائل فليسة.
3) لا تطرق السلطات التركية العثمانية أراضي فليسة.
4) لا تتدخل السلطات التركية العثمانية في شؤون قبائل فليسة الداخلية.
5) تلتزم السلطات التركية العثمانية بتجنب مطالبة أفراد فليسة القيام بأعمال السخرة.
6) يقتل كل قاطع طريق يمارس السلب خارج أرض فليسة، ويمنع المتواطؤون مع قطاع الطرق الإستقرار عند سفوح الجبل.[13]

قمع قبائل بجاية: ومع إقتراب نهاية حكم الداي محمد بن عثمان باشا، وتحديدا سنة 1790م بلغ مسامع الداي أن شيخا بضواحي بجاية، يحرّض القبائل للإمتناع عن دفع اللزمة للحكم العثماني، المقدّرة بثلاثين بوجو سنويا، فوجّه الداي محمد قوة عسكرية من الجيش الإنكشاري لقمع العصيان، قوامها مائة ألف مقاتل عثماني تحت قيادة باي التيتري "مصطفى الوزناجي". وإنتهت المعركة بإنتصار الشيخ الثائر، فوجه الداي محمد قوة عسكرية ثانية متكونة من أربعمائة مقاتل إنكشاري، لكن دون جدوى، فعاود الكرة للمرّة الثانية دون فائدة أيضا، و لم يحسم النزاع إلا بطرق سلمية حيث وقع الإتفاق على إعفاء القبائل الثائرة بضواحي بجاية من تأدية اللزمة السنوية.[14]

أ/5- الحث على تحرير وهران والمرسى الكبير من الاحتلال الاسباني:

في عام 1786، اتفق الطرفان العثماني والإسباني على شروط السلم، وتناولا قضية وهران والمرسى الكبير في البند العشرين كالآتي: « تبقى قاعدة وهران وحصونها وقاعدة المرسى الكبير على ما كانت عليه من قبل بدون إتصال بالضواحي، ولن يهاجمها داي الجزائر أبدا ولا يقوم باي معسكر بأية غارة إذا لم يتلق أمرا من الداي، وبما أن الباي هذا يحكم الناحية بإستبداد فإن داي الجزائر العظيم سيوافق على أي إتفاق يحصل بين إسبانيا والباي المذكور الذي تلقى أمرا بمنع الإعتداء على القواعد والحصون الإسبانية ».[15]

نلاحظ أن هذا البند قد منح للباي محمد الكبير-باي الغرب الجزائري- سلطة التصرف سلميا في أمر وهران وربما أن الباي محمد هو الذي ألحّ على الباشا محمد بن عثمان على أن تكون وهران من اختصاصه، ويمنعه في المقابل من اتخاذ إجراءات عسكرية ضد إسبان وهران دون ترخيص من الداي، ويبرز البند جزمًا قاطعًا أبديا من قبل الداي بعدم مهاجمة وهران، لكن يظهر أن الداي محمد بن عثمان قد تراجع عن تلك القيود التي فرضها على الباي محمد، إذ سمح له بإتخاذ تدابيره السلمية والعسكرية من أجل تحرير وهران، وهو ما تؤكده الرسالة الثالثة لملف عام 1786م التي بعثها الداي محمد بن عثمان إلى الملك الإسباني "كارلوس الثالث" بتاريخ 16 جمدى الأولى 1200هـ/17-03-1786م، « ...من الآن فصاعدًا تبقى قلعة وهران تحت إمرة وفي يد ولدنا الباي، وذلك حسبما جاء منصوصًا عليه في شروط الأمان، فهو يتصرف فيها كما يهوى ويشاء، فمثلا لو جاء ضرر سواء كان ذلك الضررمن الباي أومن القلعة فإن ذلك الضرر لن يكون مانعا لمصلحة الطرفين ».[16]

نعتقد أنه بناءً على هذه الرسالة وقع تعديل البند العشرين حول وهران بالصيغة التالية: « لا يجب على أحد أن يدخل إلى قلعة وهران سواء من البر أو البحر، فالقادم إليها من البحر يؤسر سواء كان مسلما أو كافرا، والقادم إليها من البر سواء كان مسلما أو كافرا. وأمر قلعة وهران مفوض إلى أمير الوطن ودستوره مكرم ومطاع لا يمكن أن يتدخل أحد في شؤون هذا الأمير عندما يحصل قتال، والقتلى فيها لا يكونون سببا ومانعا لصلحنا سواء كانوا مسلمين أو كفارا. »[17]

عندئذ يظهر لنا تطور موقف الداي من قضية وهران الذي التزم الحياد مبدئيا مع الانتقال من تقييد صلاحيات الباي محمد بن عثمان إلى إطلاق عنانه بشأن الثغرين.

ووضح ابن زرفة حياد الداي كالآتي: «كما عقدوا السلم مع أهل الجزاير، إشترطوا عليهم أن لا يعينوا عليهم بالمال والعساكر...ورجوا بذلك إنكسار شوكته وتضعيف قوته والنجاة من بأسه»[18] لكن يبدو أن الحياد كان حيادا ايجابيا لا سلبيا إذ لا يغفل وساطة الداي المتصالح مع إسبانيا وذلك بناءً على ما ورد في الرسالة العاشرة لملف عام 1786م باللغة الإسبانية، من الملك الإسباني "كارلوس الثالث" إلى الداي "محمد بن

عثمان" بتاريخ 25-04-1786م حيث شكره فيها على نصحه لباي معسكر بعدم مهاجمة وهران، وقال له بأنه طلب من "دي سبيي" أن يتحادث مع هذا الباي حتى يتم الاتفاق بينه وبين حاكم وهران الإسباني.[19]

لكن يبدو أن الإسبان قد كشفوا تواطؤًا بين الداي والباي مفاده أن كلا الحاكمين يرغبان في مباشرة استعمال العنف ضد الإسبان بوهران، فوجهوا نداءهم إلى شخصيات عثمانية حاكمة أخرى بمدينة الجزائر قصد تحقيق هدنة مع باي معسكر، وهو ما تشير إليه الرسالة الواحدة والعشرون لملف عام 1786م، باللغة الإسبانية من الوزير الأول الإسباني "دي بلانكا"، إلى شخص مجهول قد يكون حسن وكيل الخرج أو علي آغا، وما طلب فيها، هو مساعدة هذا الشخص العثماني المجهول الاسم، "الكوندي دي سبيي"، في مساعيه لتحقيق هدنة بين باي معسكر، وحاكم وهران الإسباني.[20]

لكن لم تثمر المساعي الإسبانية نحو تحقيق هدنة مع باي معسكر، فقد عزم هذا الأخير على مناجزة الإسبان بوهران مجدّدا، وبطريقة أخرى، تقوم على المحاصرة وتضييق الخناق على العدو الإسباني والمغاطيس.

ولما شاع خبر الزلزال الذي ضرب وهران يومي 9-10 أكتوبر 1790 وما خلفه من خسائر مادية وبشرية معتبرة، فكر الباي محمد الكبير في اقتحام المدينة، فبعث بريدا إلى مدينة الجزائر بغية الحصول على إذن الداي محمد بن عثمان باشا في أمر الاقتحام.

وفي اليوم الخامس من بعث البريد، وصل صاحب البريد بكتاب الإذن الباشوي وجاء فيه: «أنا فرحنا بما بشرتنا من هدّ كورة الكفر عليهم وإرجاف الزلزلة بهم أشد الفرح، وقد اتسع الصّدر بذلك وانشرح، وشمّر ساعد الجدّ لأن تبشرنا ببشارة أخرى...وما شاورتنا عليه من إرادتك الصدمة على الكفرة...فأمر ذلك إليك، ونظرك أوسع فيما لديك، وإحتفظ بنفسك أن تدخل مهيع اللقاء أو تخاطر بنفسك عند النزال والالتقا...واحتفظ بالمسلمين أن تلقيهم في مهيع الردا، وتدبر في يومك ما يصبح غدا»[21] وفي موضع آخر كتب ابن زرفة: «فأذنوا له بشرط أن لا يعينوه بالعساكر ولا بشيء من البارود ولا السلاح، ولا قلمة ظفر من أسباب الكفاح»[22] لكن يذكر نور

الدين مالكي بناءً على إحدى الوثائق الإسبانية أنه تلقى من الجزائر الرصاص والبارود. [23]

وهكذا يظهر جليا إيمان الداي محمد بن عثمان باشا بوحدة التراب الجزائري واجتهاده لتحقيق ذلك، ومن المؤكد أنه كان يأمل في مشاهدة وهران وهي محررة.

أ/6- تنمية أرصدة خزينة الدولة: عرف عن الداي محمد بن عثمان باشا بإهتمامه وحرصه الشديد على تنمية أرصدة خزينة الدولة التي وجدها مفلسة عند توليه الحكم سنة 1766م[24].

وكان منهجه في إغناء الخزينة هو التقشف والتقليل من النفقات العامة حتى أن مجموعة من اليولداش رفضت مكافأته وطالبت المزيد بمناسبة الإنتصار على الإسبان عام 1775م، وزيادة على ذلك، أودع أمواله الخاصّة في خزينة الدولة، وهي أموال جمعها من عمليات افتداء الأسرى المسيحيين، ومن هذايا القناصل الأوربيين، والحصص المالية المقدّمة له من طرف البايات. وأوضح كلّ من فونتور دي برادي، وأحمد الزهار، فلسفة الداي محمد من تحويل أمواله الخاصة إلى خزينة الدولة، فذكر الأول أن الداي محمدا أودع مائتي ألف سكين جزائري في الخزينة، كان قد ادّخرها مبرّرا ذلك أن هذا المال سيكون مصيره خزينة الدولة بعد وفاته، فما الجدوى من الإحتفاظ به[25]، أما الثاني فقد أورد قصة طريفة، مفادها أن الداي محمدا سأل وزراءه عندما ألحّوا عليه بالزواج، قائلا: « ما هو الأفضل، هل أتزوج بهذا المال أو نضعه في الخزانة ونجهد به ويكون لنا عونا في دفع العدو؟ قالوا له: نظرك أصلح، فأمر بالمال فوضع في الخزانة.» [26]

وننبّه أخيرا إلى أنّ القنصل الفرنسي "دي كيرسي"[27] قد اعترف في مذكرته المؤرخة سنة 1791م أن خزينة الدولة توفرت في عهده على أرصدة مالية معتبرة قدّرها بمائة مليون تورنوا. [28]

أ/7- تنمية وترقية الثقافة الإسلامية: كانت فترة الربع الأخير من القرن الثامن عشر كغيرها من فترات الوجود العثماني بالجزائر، تميزت بتدهور الحياة الثقافية والفكرية، ويكفي أن بعض المصادر التاريخية قد أبدت صراحتها في هذا الشأن، حيث نجد أنّ أبا راس الناصري قد شكا تدهور الحياة الثقافية وإندراس العلم وإنعكاس أحوال

العلماء والأدباء والأفاضل[29]، وأشار ابن سحنون الراشدي إلى تقهقر اللسان العربي الفصيح وبلاغته إذ كتب: «أنّ الألسنة غلبت عليها العجمة وارتفع منها سرّ الحكمة»[30]

كما نصادف أيضا ملاحظة خزندار الباي محمد الكبير "تدينا" في مذكراته عام 1785م، والقاضية بإنتشار الأمية في عاصمة البايليك الغربي– معسكر–فلا تكاد تعثر في المدينة إلاّ على مائة شخص يعرف القراءة ولا تتعدّى إهتماماتهم الحديث عن الخيول[31] وعبّر أيضا أبو القاسم الزياني عن هذا التدهور الثقافي بحديثه عن تلمسان إثر نزوله بها عام 1792م حيث كتب: «وهؤلاء الطلبة الذين بتلمسان ليس فيهم من يحسن منطقا ولا لغة ولا عربية لإصلاح اللسان، ولا يتعاطون الفروع الفقهية والأحاديث النبوية.»[32]

ويجمع المؤرخون أنّ هذا الإنحطاط الثقافي راجع إلى إلتزام الحكومة العثمانية بالجزائر بعدم التدخل في الشؤون الثقافية إذ كان همّها مقتصرا على المحافظة على الإستقرار السياسي والدفاع عن الحدود وجمع الضرائب وإغناء بيت المال، وكانت تنفق المداخيل في دفع أجور الجنود الإنكشاريين ورياس البحر، وفي المعدات الحربية، وفي توزيع الهدايا والعطايا على السلطان العثماني وموظفي دولته من جهة وعلى موظفي إيالة الجزائر عبر مقاطعاتها الإدارية المختلفة.

لكن لم يعن ذلك إغفال الحكام العثمانيين كليا لتنمية وترقية الثقافة بل كانوا من حين لآخر يلتفتون إلى مشاريع دينية وخيرية تصبّ في تحسين أوضاع المجتمع الثقافية.[33]

هذا الصنف من الحكام نصادفه في فترة الربع الأخير من القرن الثامن عشر حيث أشارت المصادر أنه كان للداي محمد بن عثمان عمل مسجدي إذ أعاد بناء المسجد العتيق وجدّده أحسن تجديد، وكسا حيطانه بالزليج، كما رمّم جامع السيّدة بنت مولاي الناصري ملك بجاية، وفرّق الماء الذي أتى به من الحامة إلى المدينة على المساجد[34]، كما لم يهمل موضوع الأوقاف حيث إهتم بمؤسسة سبل الخيرات ذات الوظائف الثقافية والإجتماعية، فلقد ضبطنا وثيقة أرشيفية وقفية مؤرّخة في سنة 1199هـ/1784–1785م، تشمل وقف اثنا عشر حانوتا، وكلّ حانوت في اعتماد شخص معيّن[35]، وكلّها محبسة لصالح مؤسسة سبل الخيرات التي تعدّ مؤسسة حنيفية شبه رسمية، تشرف على جمينع الأوقاف المتعلّقة بخدمة المذهب الحنفي من زوايا ومدارس ومساجد وموظفين وفقراء، ومكلّفة بدفع مرتبات حوالي ثمانية وثمانين طالبا أو قارئا ملحقين بالمساجد التي كانت تحت إدارتها، كما كانت تقدّم الصدقات للفقراء وترعى حاجات المساجد التسعة التابعة لها.[36]

3 – سياسته الخارجية:

أ – سياسته تجاه العالم المسيحي: ورد عن الداي محمد بن عثمان باشا أنه رفع قيمة الأتاوة على السفن التابعة للبندقية وهولندا والسويد والدانمارك، وقد إستجابت لذلك هولندا والسويد لأول وهلة، إذ قبلت الأولى زيادة كمية البارود والذخيرة الحربية وتأمين نقص السلاح بمدينة الجزائر، علاوة على الهذايا التي تندرج ضمن قيمة الأتاوة المدفوعة، وبذلك تسنى لقبطان هولندا "بينكس Binkes" تجديد المعاهدة القديمة.

أمّا السويد فقد إلتزمت بدفع الأتاوة وتقديم المهمات ولوازم السفن وزيادة الضرائب إلى ثلاثمائة ألف ليرة إضافة إلى الهذايا المقدمة للداي ووزرائه.

ولّما جرت العادة على تقديم الهذايا من قبل القناصل الأوربيين للداي المنتخب حديثا، وبما أن قنصل البندقية لم يبادر إلى ذلك، فقد طرده الباشا وأعلن عن إلغاء معاهدة 1763 أو 1764 وبصعوبة بالغة رضي الباشا بإعطائهم أربعة أيام لإقامة معاهدة جديدة، وبغية عقد صلح جديد طلب الداي محمد بن عثمان أولا، دفع خمسين ألف سكينا، للتخفيف من حالة التوتر بين الجزائر والبندقية، ثم إشترط رفع الضريبة السنوية من عشرة آلاف إلى ثلاثة عشر ألف سكين جزائري.[37]

وبالنسبة للدانمارك، فصلحها لم يكن سهلاً، حيث نقض الداي محمد بن عثمان باشا سنة 1767 الصلح القديم بسبب تأخر الدانماركيين عن تقديم الهذايا، ولأنّهم أخلّوا بشروط المعاهدة، حيث سمحوا لسفن هامبورغ بالتجول تحت حماية علمهم. وردّا على نقض الصلح حشد الأميرال "قايس Kaäs" أسطوله أمام مدينة الجزائر رافعا العلم الأبيض، أما محمد باشا فقد أصدر أمرا إلى رئيس الميناء بالإستعداد للحرب، ثم أوفد القنصل الفرنسي إلى الأميرال الدانماركي من أجل إعلامه بأنه يمكن له أن يشرع في القصف إن جاء عدوا، لأن مدينة الجزائر مستعدة للحرب، وإن جاء مفاوضا وطالبا عقد معاهدة، فيشترط عليه إبعاد غليوطات التفجير التي لا لزوم لها. وقد أجابه أحد الضباط الدانماركيين بأنه يطلب الأموال التي أخذها الرياس (ضباط البحرية الجزائرية) من السفن الدانماركية وأعلمه أن ميناء الجزائر محاصر.

وعليه، تطور الموقف إلى تبادل القصف المدفعي، ولم يتمكن الأسطول الدانماركي الإقتراب من مدينة الجزائر، لذلك كانت قنابله تسقط في الماء، وكان محمد باشا وجنوده يسخرون من الدانماركيين معتبرين إياهم أنهم قدموا لمحاربة الأسماك.

وبعد محاولة تفاوض فاشلة بسبب تمسك الداي محمد بشروطه، اضطر الأسطول الدانماركي إلى الإنسحاب والمغادرة. وفي سنة 1772م أرسل ملك الدانمارك والنرويج الأميرال "هوسلند Hosland" إلى مدينة الجزائر، وطلب منه محمد باشا دفع خمسين ألف سكين وأربعة مدافع برونزية وأربعمائة قنبلة وخمسمائة قنطار بارود وخمسمائة صارية للأشرعة وكميات كبيرة من الأخشاب ومواد البناء والعديد من الأحبال الضخمة ودفع جميع الهدايا المترتبة على السنوات الماضية أثناء قطع العلاقات. وبالفعل إستجاب الأميرال "هوسلند" لطلبات محمد باشا ووعد بتنفيذها في أقرب فرصة.[38]

وأطول فصل حربي خاضه محمد باشا كان مع المملكة الإسبانية التي لم تكتف بإحتلال وهران والمرسى الكبير، بل حاولت مدّ سيطرتها إلى مدينة الجزائر لتتمكن من الإيالة كلّها، ولا يتأتى ذلك —في نظرها– إلا بإسقاط محمد باشا من سدّة الحكم، والذي يواجه مشاكلا داخلية صعبة، وعندئذ نظمت مملكة إسبانيا حملة بحرية تحت إمرة قائد الجيش "أوريلي" وقائد الأسطول "كاستيخو castejo" في عام 1775م، لكنها فشلت لعوامل ترجع بعضها إلى أخطاء تكتيكية ارتكبها القائد أوريلي، والبعض الآخر إلى قوة المواجهة الجزائرية العثمانية وحسن تنظيمها.

ولّما تم الصلح بين إسبانيا والباب العالي في عام 1782م، اعتقد الملك الإسباني "كارلوس الثالث Carlos III" أن نيابة الجزائر ستتبع السلطان العثماني، وهو ما لم يتحقق ممّا يعبّر عن إستقلالية قرارات الإيالة عن الباب العالي، فقرّر تنظيم حملة بحرية ثانية عام 1783م بقيادة "دون أنطونيو بارثيلو Don Antonio Barcelo" الذي قصف مدينة الجزائر من 01 إلى 09 أوت 1783م ولم يتسنّ له تدمير المدينة نظرا لقوة الردّ الجزائري العثماني.

وبعد تراجع الإسبان سارع محمد باشا الى تصليح ما خربته الحرب من عتاد عسكري، وكوّن جهازا دفاعيا جديدا[39] وجمع الذخيرة الحربية[40]، وأقام مقرا بالقرب

من مدينة الجزائر لقوات البايات الثلاث (صالح، الوزناجي، محمد بن عثمان) المشاركة في صد العدوان، كما أقام في نهاية الرصيف قبة صغيرة، وضعت بداخلها بطارية مدفعية، كما وضع عوامة في الميناء. [41]

إن هذه الإستعدادات الطارئة توحي أن محمدا باشا كان على علم بعودة الحملة البحرية التي تراجعت دون طلب الصلح كما جرت عليه عادة الأوربيين، وفعلا عاد بارثليو في عام 1784م بأسطول أكثر قوة من سابقه، وبعد معارك متتالية أجبر الإسبان على الإنسحاب، وقد أظهر رياس البحر شجاعة كبيرة حيث منعوا السفن الإسبانية الإقتراب من المدينة. [42]

وفي السنة التالية جاء الإسبان لعقد معاهدة الصلح وقبلوا جميع الشروط الصعبة التي فرضها الداي محمد، بعد مناقشة دامت سنة كاملة. وما ننبه إليه أن صلح 1786م بين إيالة الجزائر ومملكة إسبانيا، لم يكن صلحا نهائيا إذ تم تعليق قضية وهران والمرسى الكبير وإستثنائها من الصلح في إنتظار ما ستسفر عنه الضغوطات العسكرية للباي محمد الكبير.

وبالنسبة لإنجلترا، فقد تمتعت بنفوذ كبير بموجب معاهدة 1762م حتى أن قنصلها كان يدخل ديوان الباشا "علي بوصباع" وهو حامل لسيفه، ولما تولى محمد باشا، أصدر قرارا يمنع كل شخص مسلح دخول القصر عدا الضباط والحراس –كما سبق ذكره- ويبدو أن هذا القرار لم يعجب القنصل الإنجليزي، لذا قال محمد باشا في شأنه:« إذا أصر القنصل الإنجليزي على ذلك سأحطم رأسه بسيفه» [43] وبلغ به الأمر أن رفض وساطة السلطان العثماني القاضية بترضية الإنجليز، وبالموازاة طالب محمد باشا من ملك انجلترا أن يعين قنصلا جديدا الذي أظهر هو الآخر مسألة السيف من جديد في عام 1776م [44]

وعلى أية حال، سعت انجلترا الى توطيد علاقتها السياسية والتجارية بإيالة الجزائر، خاصة أثناء وبعد حربها مع الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الأوربيين، فقد كانت تحاول أن تؤلب محمد باشا ضد السفن الأمريكية والفرنسية والإسبانية، كما توسطت لديه لعقد معاهدة هدنة مع البرتغال سنة 1785م حتى يتفرغ للأمريكان في البحر الأبيض المتوسط. [45]

ب- سياسته تجاه العالم الإسلامي:

ب/1- توطيد التحالف والتعاون مع الباب العالي: يظهر الالتحام بين الإيالة الجزائرية والباب العالي في التبادل التجاري بين ميناء الجزائر وميناءي سالونيك- وإزمير، وفي تبادل الهدايا بين الداي والسلطان، وقد كانت هدايا معتبرة ومتنوعة، تشتمل على مواد صناعية وذخيرة حربية [46]، وفي اشتراك أسطول الإيالة في حروب الدولة العثمانية كما حدث في الحرب الروسية-العثمانية 1768-1774م، والحرب العثمانية- الروسية والنمساوية 1788-1791م، وهو ما أثبتته أحد الفرمانات العثمانية بتاريخ 1788 حيث طلبت من داي الجزائر محمد بن عثمان باشا إرسال أسطول للالتحاق بالأسطول الهمايوني في بحر ايجه للمشاركة في الحرب ضد التحالف النمساوي الروسي مقابل مكافأة البحارة المشتركين قدر شجاعتهم [47]. وفعلا، تشكل أسطول بقيادة القبطان "مامي" يتألف من سبع سفن، انضمت إليه اثنتا عشرة سفينة من الأسطول العثماني، واتجهوا إلى البحر الأسود [48].

ولم يقتصر دور الإيالة الجزائرية عند هذا الحد بل عملت على تضييق تحركات السفن الروسية في المناطق المعتدلة حيث ورد في الرسالة الأولى لملف عام 1788م بالتركية من الداي محمد بن عثمان باشا إلى الملك الإسباني كارلوس الثالث بتاريخ 27 جمادى الثانية 1202هـ/ 04 أبريل 1788م، أخبره فيها بأنه حضر إليه رسول من قبل السلطان العثماني بالقسطنطينية يدعى "علي آغا" حمل إليه رسالة، أمره فيها بأن يكتب إليه ويطلب منه بمنع الأسطول الروسي من المرور على مضيق جبل طارق إلى مياه البحر الأبيض المتوسط لأن تركيا في حرب مع روسيا، وإسبانيا صديقة لتركيا والجزائر، وبينهما صداقة، ومعاهدة سلم، وتملك أسطولا قادرا على ذلك [49]، ولعل هذا السبب جعل إسبانيا تتوسط لعقد الصلح بين المتحاربين حيث ورد في وثيقة أرشيفية: «...للعلم الهمايوني أنه كانت قد تمّت الإجابة اللائقة واللازمة من طرف الدولة العلية العثمانية على المبادرة الإسبانية بخصوص عرضها الوساطة كعقد المصلحة مع روسيا والنمسا» [50].

ب/2- إبقاء تبعية الايالة التونسية للجزائر: كانت العلاقة بين الإيالتين: الجزائر وتونس على جانب من الدقة والحساسية إذ كان باي تونس في حالة شبه تبعية لداي الجزائر منذ 1756م، وكانت الفكرة الرئيسية التي واكبت عهد علي باشا وولده حمودة باشا هي الخروج من تلك التبعية وإعداد العدّة كما ينبغي لها.[51]

وقد صادفنا نصين صريحين يعكسان هذه الحساسية السياسية من الطرفين، فالأول لأحمد بن أبي الضياف الذي كتب ما يلي: «إلاّ أنه [علي باشا] عاش منغصا من مداراة الولاة في الجزائر وقسنطينة...وتحت أيديهم زبون عليه من آل بيته...وقاسى أهل المملكة من جورهم وعسفهم مالا تحتمله النفوس البشرية، وقاسى هو من غلظة رسلهم، ما يزهّد في اللذة الملكية ».[52]

أما النص الثاني فهو لأحد الكتاب القسنطنيين المجهول الاسم جاء فيه مايلي: «...ولما انتهى الى باي تونس بأن صالح باي نزل حيدرة مريدا استرجاع من فر من وطنه الى تونس، عظم اليه الامر وخشي على نفسه، فوجه اليه كاتبه الاكبر ابن عبد العزيز...ثم أن باي تونس أعطى لمحمد خوجة صلة سنية وأرسل الى صالح باي هدية عظيمة...»[53]

ورغم هذه الحساسية السياسية كان التبادل التجاري قائما بين الايالتين، ولم تتأثر الروابط الدينية بين الشعبين حيث كان الحجاج يحطون رحالهم مؤقتا، ويجتازون التراب التونسي، ويشترون دون صعوبة[54]

ب/3- عدم التدخل في شؤون المغرب الأقصى: التزم حكام الجزائر العثمانية والمملكة المغربية خلال الربع الاخير من القرن الثامن عشر بسياسة حسن الجوار، لأننا لا نلاحظ تورط الجارين في مشاكل البلدين الداخلية، لكننا نسجل حذرا متبادلا عندما نقرأ أن المادة التاسعة من معاهدة 1767م بين فرنسا والمغرب قد نصت على التزام فرنسا الحياد التام في حال وقوع الحرب بين فاس والجزائر[55]. كما نصادف أيضا أن الداي محمد عثمان باشا قد رد سنة 1199هـ/1784- 1785م وساطة السلطان محمد بن عبد

الله بن اسماعيل من أجل فك أسر قريبة ملك اسبانيا أثناء توجهها لزيارة ابن عمها حاكم نابولي في جنوب ايطاليا.[56]

ويظهر جليا أن الخلافات المؤقتة لم تؤثر على النشاط التجاري والتبادل الثقافي بين البلدين، حيث كانت تنطلق من فاس القوافل التجارية، وقوافل الحجاج عابرة للتراب الجزائري، ناهيك عن هجرة العلماء والطلبة. ويمكن لنا اعتبار هدوء العلاقة بين الجزائر العثمانية والمغرب الاقصى قد ساهم في تكريسه الباب العالي بحكم علاقته الوطيدة بسلطان المغرب محمد بن عبد الله الذي كان يهادي السلطان العثماني ويفك الأسرى المسلمين ويبدي استعداده لمجاهدة اعداء الدولة العثمانية.

ونؤكد في الختام أن الداي محمد بن عثمان باشا قد حمل على عاتقه تنفيذ مشروع نهضوي حضاري كان يتطلب وقتا طويلا وجهودا ضخمة ومتضافرة إلا أن وفاته سنة 1791 أدت إلى دفن المشروع بفعل عوامل عديدة داخلية وخارجية ويبقى عندئذ من بين الحكام العثمانيين الصالحين الذين شرفوا التاريخ الجزائري الحديث.

الهوامش:

1) الميلي أحمد بن مبارك. تاريخ الجزائر في القديم والحديث. مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، الجزء الثالث. ص229.

2) الزهار أحمد الشريف. مذكرات. تحقيق: أحمد توفيق المدني، الطبعة الثانية؛ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر، 1890. ص23.

3) Jean Michel. Venture de paradis، Tunis et Alger au XVIIIe siècle Paris، Sindbad، p 193. 196.

4) الزهار أحمد الشريف. المصدر السابق، ص23.

5) erki Hassaîne، Ismet. Documentacion espanôla sobre argelia: ocho legajos del archivo historica national de Madrid sobre las relaciones hispanico-argelinas. 1767-1799. D. E. A، Oran، 1980. p 173.

6) الزهار أحمد الشريف. المصدر السابق، ص24.

7) Venture de paradis. Op. Cit، p197.

8) ألتر عزيز سامح. الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية. ترجمة: محمود علي عامر، الطبعة الأولى؛ دار النهضة العربية،بيروت، 1409هـ-1989م. ص523.

9) المرجع نفسه، ص523.

10) Venture de paradis. Op. Cit، p199.

11) Ibid، p197.

12) لم يحصل الثائرون على المدد من جرجرة مثلما حدث في بداية المواجهة.

13) Robin V. "Les Oulad Ben Zemoum". in R. A، 1875، pp33-37.
وأيضا: الغالي، الغربي. الانتفاضات الشعبية في الجزائر منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى الاحتلال الفرنسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 1985. ص 142-143.

14) Au Capitaine Henri. les confins militaires de la Grande kabylie sous la domination turque. Paris، 1857. p32.

15) بلحميسي مولاي. "صفحات من تاريخ العلاقات الجزائرية الإسبانية -معاهدة 1786 بين الجزائر وإسبانيا: سبب إبرامها-مضمونها-نتائجها". مجلة تاريخ وحضارة المغرب، عدد 11، جوان 1974، ص 17.

16) بوعزيز يحي. المراسلات... المرجع السابق، ص 66.

17) المرجع نفسه، ص108.

18) ابن زرقة أبو محمد المصطفى بن عبد الله بن عبد الرحمن. الرحلة القمرية في السيرة المحمدية. الجزء الأول، المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 3322 ورقة 08 أ.

19) بوعزيز يحي. المراسلات الجزائرية الاسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد 1780-1798. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص78.

20) المرجع نفسه، ص 91.

21) ابن زرقة، المصدر السابق، ورقة 34 ب.

22) المصدر نفسه، ورقة08 أ.

23) Malki Nordine. " Le tremblement de terre d'Oran d'octobre 1790 et les Tentatives du Bey de Mascara pour la libération de cette ville d'Après des archives nationales historiques de Madrid." in Actes de séminaire international sur les sources espagnols de l'histoire Algérienne. Oran. 20-22 Avril 1981. p 304.

24) Venture de paradis. OP. Cit، p200.

25) Idem.

26) الزهار أحمد الشريف. المصدر السابق، ص24.

27) مارس القنصل الفرنسي "دي كيرسي" مهامه بمدينة الجزائر بين 1781 و 1790م، وأظهر في مذكرته حرصا على ضرورة احتلال فرنسا لإيالة الجزائر.

28) **Documents divers. Reconnaissance de villes، forts et batteries d'Alger : chef de bataillon Boutin (1808) suivie des mémoires sur Alger par les consuls :de Kercy (1791à et Dubois thainville (1809). Gabriel esquer، Paris، 1927. p119**

1) أبو راس الناصري محمد بن أحمد بن عبد القادر.عجائب الأسفار ولطائف الأخبار. المكتبة الوطنية، الجزائر، رقم 3327، ورقة 01

29) ابن سحنون الراشدي، أحمد بن علي.الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني. تحقيق وتقديم: المهدي البوعبدلي، منشورات وزارة التعليم الأصلي، قسنطينة، 1973م، ص149.

30) **Emerit Marcel." les Aventures de Thedenat، esclave et ministre d'un Bey d'Afrique (XVIIIe siècle) ". in R. A، 1948، p181.**

31) أبو القاسم الزياني. الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا. تحقيق وتعليق: عبد الكريم الفيلالي، دار نشر المعرفة، الرباط 1412هـ– 1991م، ص 144.

32) أبو القاسم سعد الله.تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (16–20م).الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، الجزء الأول، ص ص 315–316.

33) الزهار أحمد الشريف. المصدر السابق، ص24.

34) بيت البايليك، علبة 310–328. رقم السجل 414، الرقم القديم 316. السنة 1199هـ–1784–1785م. سجل يتضمن بيان الحوانيت التي أنعم بها السيد محمد باشا على الأوقاف وسبل الخيرات وفيه أيضا حسابات عامة تتعلق بالمحلات مع ذكر الأحياء الموجودة بها.

35) أبو القاسم سعد الله .تاريخ الجزائر الثقافي ...، الجزء الأول، المرجع السابق، ص ص 234–235.

36) ألتر عزيز سامح، المرجع السابق، ص524.

37) المرجع نفسه، ص ص525–526.

38) بنى محمد باشا عدّة أبراج عند باب الجهاد أولها: برج سردينية، والبرج الجديد، وبرج رأس عمّار.

39) **CAT، E. petit histoire de l'Algérie، Tunisie، Maroc. Adolphe Jourdan، librairie éditeur، Alger. p325.**

40) ألتر عزيز سامح. المرجع السابق، ص543.

41) **Cat E. Op. Cit، p326.**

42) ألتر عزيز سامح. المرجع السابق، 525.

43) المرجع نفسه، ص528.

44) مولود قاسم نايت بلقاسم. شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830. الطبعة الأولى؛ دار البعث، الجزائر 1405هـ–1985م، الجزء الأول، ص99.

45) المدني أحمد توفيق. محمد عثمان باشا داي الجزائر. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986. ص ص 150–152.

46) .عامر محمود علي. "الوثائق العثمانية المتعلقة بالجزائر وأهميتها". الندوة الدولية حول الارشيف الخاص بتاريخ الجزائر والمحفوظ بالخارج. 16– 19 فبراير 1998، مطبوعات الارشيف الوطني الجزائري، 1998. ص 131.

47) ألتر عزيز سامح. المرجع السابق، ص ص 547 –549

48) بوعزيز يحي. المراسلات الجزائرية الاسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد 1780 –1798. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 134.

49) خط همايون عدد 14 393، 1203هـ. بخصوص العلاقات الاسبانية العثمانية. تعريب فكري طونا.

50) .الشريف محمد الهادي. تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاستقلال. تعريب: محمد الشاوش ومحمد عجينة، الطبعة الثانية؛ سراس النشر، 1985. ص90.

51) ابن أبي الضياف أحمد. اتحاف اهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان. تحقيق: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977، ص 213.

52) سعيدوني ناصر الدين. "من أحداث بايليك قسنطينة في العهد العثماني. نهاية صالح باي كما أثبتها أحد الكتاب القسنطينيين." مجلة التاريخ، رقم 18، 1985، ص ص 187-188.

53) **Amine Mohammed. " Géographie des échanges commerciaux de la régence d'Alger à la fin de l'époque ottomane 1792-1830". In revue d'histoire Maghrebine، N° 75-76، Mai 1994، p359.**

54) ألتر عزيز سامح. المرجع السابق، ص498.

55) الناصري أبو العباس احمد بن خالد. كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الاقصى- الدولة العلوية-، تحقيق وتعليق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، الجزء الثامن، ص 58.

الداي حسين وسقوط الأيالة الجزائرية

1818-1830م.

أ./ محمد بوشنافي (*)

يشكل عهد الدايات 1671-1830 أهم مراحل العهد العثماني في ايالة الجزائر، ويرجع ذلك إلى طول هذه الفترة من حين الامتداد الزمني- قرن وتسعة وخمسون عاما- وإلى الأحداث التي ميزتها سواء على مستوى السياسة الداخلية أو الخارجية، خاصة وأن نهايتها ستكون بزوال حكومة الايالة وسقوطها في قبضة الاستعمار الفرنسي الحديث 1830-1962.

لقب حكام هذه الفترة بالدايات، وهي كلمة عثمانية تعني الخال وكانت بدايتها بعد مقتل علي آغا 1665-1671 آخر حكام مرحلة الآغوات 1659-1671 [1]، وجاء ذلك بعد اتهامه بالعجز عن مواجهة الأطماع الفرنسية واختلاس أموال الخزينة، فاشتغل الرياس فرصة شغور المنصب وعينوا أحد ضباطهم برتبة داي [2] الذي أصبح يحكم عن طريق الانتخاب مدى الحياة، غير أنه لم يكن بإمكانه توريث المنصب. وإذا كان الدايات الأربعة الأوائل ينتمون إلى طائفة رياس البحر، فإنه ابتداء من عهد الداي شعبان 1688-1695 استطاع جيش البر أو الانكشارية الاستيلاء على الحكم إلى غاية 1830، كما أنه في عام 1711 تمكن الداي علي شاوش 1710-1718 أن يجمع بين منصبي الداي والباشا، بعدما تمكن من طرد الباشا مبعوث السلطان العثماني [3]، والذي كان يبعثه لمشاركة الداي في حكم الايالة ويكون عليه رقيبا.

(*) - أستاذ مساعد في التاريخ الحديث-قسم التاريخ-جامعة سيدي بلعباس.

تميز هذا العهد بكثرة عدد الدايات الذين تداولوا على حكم الايالة، ويرجع ذلك إلى قصر المدة التي يبقاها كل داي على عرش الايالة بسبب كثرة الاضطرابات والاغتيالات التي رافقته، وتخبرنا المصادر أن بعض الدايات لم يحكموا إلا لأيام معدودات، بل وهناك من جلس على العرش لساعات قليلة فقط، ومن ذلك على سبيل المثال تلك الأسطورة القائلة بأنه تم اغتيال ستة دايات في يوم واحد، ودفنوا جميعهم عند باب الواد بعد التمثيل بجثثهم.[4]

أ–وصوله إلى الحكم: وفي ظل هذه الأوضاع المتدهورة، تولى حسين باشا في عام 1818 منصب داي ايالة الجزائر خلفا للداي علي خوجة 1817–1818، وكان قبل ذلك يتولى منصب خوجة الخيل [5].

تولى حسين باشا منصبه في فترة جد حرجة، اصطلح على تسميتها بعهد الفوضى، والذي يبدأ منذ عهد الداي مصطفى باشا 1798–1805 حتى الاحتلال الفرنسي عام 1830، فخلال هذه المرحلة تولى حكم الايالة ثمانية دايات، فقتل منهم ستة ولم ينج إلا اثنان أحدهما الداي حسين. وبسبب تردي الأوضاع أصبح الموظفون يتخوفون من تولي هذا المنصب الذي صار مرادفا للموت، ومن هؤلاء حسين باشا الذي لم يتحمس لذلك، غير أنه اضطر إلى القبول مكرها كالكثير ممن سبقه [6]، وربما يكون ذلك خوفا من انتقام من رشحوه لهذا المنصب.

تجمع المصادر على أن الداي حسين كان من أولئك الموظفين القلائل الذين تميزوا بمكارم الأخلاق والبعد عن المؤامرات، فيصفه حمدان خوجة قائلا: "...وينتمي هذا الرجل الفاضل إلى أسرة كريمة، كما يتمتع بثقافة واسعة، وقد خدم الايالة أكثر من ثلاثين سنة، وبما أنني أعرف طبعه فإنني أستطيع القول بأنه من ذلك الأصل التركي العريق، أي أنه شريف النفس كريمها، ولا أعتقد أن من يستطيع اتهامه بالطمع" [7]، ويدعم هذا الرأي الزهار في مذكراته، فهو يرى أن كل ما وقع من ظلم وأعمال منافية للشرع في عهد هذا الداي هي بسبب موظفيه، حيث يقول: "وكان حسين باشا وزيرا ثالثا يكنى بخوجة الخيل، وكان رجلا عاقلا، متدينا، محبا للعلماء والأشراف والصالحين، وفي أول أمره كان بعض وزرائه يتصرفون، وجميع ما وقع من فساد وظلم فهو منهم."

ب–أعماله وإنجازاته: يظهر أن الداي حسين كانت له نوايا حسنة في إعادة تقوية الآيالة وتخليصها مما لحق بها من ضعف وانحطاط، رغم أنه بادر إلى التخلي عن سياسة سابقه علي خوجة 1817–1818 بإصداره لعفو شامل في حق الانكشارية بعد ما كان سابقه قد قمعهم وقتل منهم ألف ومائتي جندي ومائة وخمسين ضابطا [9]، كما قام بإلغاء كل المراسيم والإجراءات، فأعاد فتح الحانات وسمح للمومسات بالرجوع إلى مدينة الجزائر بعدما تم طردهن إلى شرشال لدرجة أنه بنى لهن حيا خاصا لممارسة مهنتهن [10]، ويظهر من هذه الإجراءات أن حسين باشا كان رجلا مسالما ومهادنا لا يميل إلى العنف والقمع كسابقه علي خوجة.

كما اهتم الداي حسين بالمشاريع ذات المنفعة العامة، فأتم بناء مقر الحكم الجديد بالقصبة في أعالي مدينة الجزائر، وكان علي جوجة قد قام بنقل مقر الحكم من قصر الجنينة في أسفل المدينة إلى القصبة [11]، وغرضه من ذلك حسب ما يظهر الابتعاد عن ثكنات الانكشارية حتى يأمن شرهم وثوراتهم إلى جانب تفادي خطر قصف الأساطيل الأجنبية. وفي داخل حصن القصبة بنى دارا لإقامته ومسجدا، كما رمم الجامع الكبير بعد انهيار بعض جدرانه وجلب الماء إلى مدينة الجزائر، وقام بتقوية دفاعات المدينة ببناء برج باب البحر وطبانة [12]، وكان غرضه من ذلك كله الصمود أمام الغارات الأجنبية المتواصلة .

أما إصلاحاته المالية فتمثلت في إصداره لعملة جديدة، فبعدما بنى دارا جديدة للسكة داخل القصبة، أمر أمين السكة بالانتقال من الدار القديمة وسك نقود جديدة: [13]

العملة الذهبية: أمر بصنع قطع السلطاني الذهب بدلا عن الدينار الذهبي، كما سك نصف السلطاني وربع السلطاني.

العملة الفضية: أمر بصنع أنصاف الدورو الفضة وأطلق عليها اسم ريال بجة كما وضع ربع الدورو.

العملة النحاسية: سك عملة النحاس وقيمتها 18 قطعة لثمن الريال، وجاءت تعويضا عن الدراهم الصغيرة التي كانت متداولة سابقا، وبعدما تم ذلك أمر بتداولها من خلال دفع رواتب الجنود وموظفي البايليك.

وعمل الداي حسين على تعيين موظفين ذوي كفاءات ونزاهة، ومن ذلك مثلا قيامه بعزل أحمد المملوك باي قسنطينة بعد اتهامه بالعجز عن قمع ثورة اندلعت في منطقة ميزاب، فنفاه إلى مازونة وعين مكانه الباي محمد الميلي [14].

جـ- مواجهته للمشاكل والمؤامرات: إذا تمكن الداي حسين من إنجاز الكثير من المشاريع في شتى المجالات، فإنه في نفس الوقت واجه الكثير من المشاكل والتحديات على المستوى الداخلي والخارجي:

جـ/1- داخليا:

* **الكوارث الطبيعة:** عرفت الإيالة الجزائرية في عهده انشار وباء الطاعون، الذي دام لأكثر من سبع سنين حيث كانت بدايته في عام 1816، وكان من ضحاياه الداي علي خوجة نفسه وتواصل إلى غاية عام 1823، ويظهر أنه تسبب في هلاك عدد كبير من السكان، حيث أحصى الزهار أكثر من مائة حالة وفاة يوميا [15]، كما اهتزت مدينة البليدة على وقع زلزال يظهر أنه كان قويا حيث تسبب في مقتل كثير من البشر وتحطيم معظم مبانيها [16].

* **الثورات الداخلية:** تواصلت الانتفاضات في معظم أرجاء الإيالة والتي اندلعت منذ مطلع القرن 19 كرد فعل على السياسة الاضطهادية والضرائبية لحكومة الإيالة ومنها ثورة النمامشة والأوراس مابين عامي 1819-1820، وثورة منطقة جرجرة 1823وأخرى في بايليك التيطري حيث سعى الباي محمد بومزراق للقضاء عليها دون جدوى [17].

غير أن أخطر ثورة واجهت الداي حسين، كانت الثورة التيجانية التي تنسب إلى محمد الكبير التيجاني، وهو من أصل شريف حيث ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي كرم الله وجهه، كان يقطن بقرية عين ماضي قرب الأغواط [18] وهروبا من اضطهاد الأتراك، لجأت عائلته إلى مدينة فاس المغربية ولكن بعد وفاة الوالد في عام 1815 عادت إلى عين ماضي، وقد أثارت هذه العودة مخاوف الأتراك الذين كلفوا حسن باي وهران بمراقبة [19]

تحركات التيجانيين وقد دفعه ذلك إلى إرسال حملات متتالية ضدهم إلى غاية عام 1826.

أدت هذه السياسة القمعية إلى ثورة التيجانيين بعدما حرض محمد الكبير التجاني قبائل جنوب وهران على الثورة، حيث هاجم مدينة معسكر غير أن الباي حسن تمكن من القضاء على التيجاني وقمع الثورة بعد معركة في نواحي غريس.[20]

***مؤامرات الإغتيال:** كما حدث لسابقيه فإن الداي حسين واجه مؤامرات تهدف إلى اغتياله والاستيلاء على كرسي الإيالة، ويمكن أن نحددها في ثلاثة محاولات، استطاع أن ينجو منها جميعها:

- في بداية عهده تعرض لمحاولتين حيث كلف معارضوه أحد الجنود الانكشارية لاغتياله، مستغلين قيامه لمراقبة تحصينات حصن القصبة، وحتى يبعد عنه أي شخص مشبوه تحصن بالقصبة وأصبح لا يخرج منها إلا للضرورة القصوى تحت حراسة مكونة من فرقة زواوة أوكل قيادتها إلى يحي آغا ذي الأصل الجزائري.[21]
- تواصلت المؤامرات حتى أثناء التحضير لمواجهة الحملة الفرنسية، فقبيل قدوم الفرنسيين بأيام قليلة، دبرت مجموعة مكونة من ستة وأربعين انكشاريا على رأسهم شخص يدعى مصطفى خوجة، محاولة انقلابية ضد الداي حسين وحكومته انتقاما لمقتل يحي آغا، ومن بين المشاريع التي وضعها الانقلابيون تعيين مصطفى خوجة دايا على الجزائر والتفاوض مع فرنسا، وإذا رفضت فإنهم سيعلنون خضوعهم للانجليز[22]. كان الاتفاق أن تتم عملية الاغتيال أثناء تقديم تهاني العيد، لكن الداي اكتشف المؤامرة بعد وشاية من أحد الأعضاء المتآمرين، وتمكن من التخلص من مصطفى خوجة وآخرين كما عفا عن البعض الآخر.

- مؤامرة الخزناجي في حكومة الداي حسين والمدعو مصطفى، الذي كلفه الداي بمهمة الدفاع على حصن مولاي حسن" حصن الامبراطور"، فحسب حمدان خوجة فإن هذا الشخص كان يتآمر على الداي ويسعى للإستيلاء على الحكم ثم يعقد صلحا مع فرنسا وفق ما تمليه من شروط[23].

* **تمرد الجيش وتناقص أعداده:** لعل أخطر مشكل واجهه الداي حسين تمثل في بروز مظاهر التذمر والفوضى في صفوف الجيش الإنكشاري، الذي أصبح جنوده يشكلون عبئا ثقيلا على حكومة الإيالة، بعدما تزايدت مطالبهم المادية وأصبحوا يتدخلون في شؤون الحكم، ورغم محاولات هذا الداي إعادة الهيبة إلى هذا الجيش فإن محاولاته باءت بالفشل.

ومما عجل في تدهور فرقة الإنكشارية خلال عهد هذا الداي، كان تراجع عدد المجندين الذين كانت الإيالة تستقدمهم من مختلف جهات الإمبراطورية العثمانية، بعدما أعفت السكان المحليين من الانخراط في الجيش، فما بين عامي 1820و1830 لم يصل إلى الايالة سوى 4154 مجندا- أي بمعدل 415 مجندا في كل عام- [24] ونحصر أسباب هذا التناقص إلى ارتفاع تكاليف هذه العملية، إلى جانب الأوبئة والأخطار التي كانت تفتك بعدد كبير من الجنود، أما العوامل الخارجية التي عرقلت عملية التجنيد فتتمثل في اندلاع الحرب العثمانية اليونانية في منطقة البحر المتوسط مما عرقل قدوم السفن المحملة بالمجندين إلى الإيالة خوفا من وقوعها في الأسر، كما أن السلطان محمود الثاني قام عام 1826 بإدخال تغييرات جذرية على نظام الإنكشارية خاصة مع تزايد اضطراباتهم وتدهور قدراتهم القتالية [25].

كما انتشرت بين جيش الإيالة ظاهرة خطيرة ساهمت في تراجع معنوياته وعجزه عن أداء مهمته، إنها ظاهرة الهروب من الخدمة العسكرية، وتخبرنا الوثائق على أن كثيرا من الجنود كانوا لا يلتحقون بوحداتهم مفضلين البقاء في مدينة الجزائر لرعاية مصالحهم وتجارتهم، أو الرجوع إلى بلدانهم، وعلى سبيل المثال في ماي 1828 بعث آغا نوبة مستغانم رسالة إلى الداي حسين يخبره فيها أن إثنين وأربعين جنديا من جنود نوبته لم يلتحقوا بوحداتهم [26]، وفي 21 جوان 1821 أرسل آغا محلة الشرق رسالة إلى نفس الداي يعلمه فيها عن غياب أربعة عشرة جنديا من محلته [27].

وكثيرا ما كانت مشكلة الهروب عبر الأراضي التونسية سببا في توتر العلاقات بين الإيالتين، حيث كان الهاربون يجدون سهولة في عبور الأراضي التونسية أو الإقامة هناك. وللتخفيف من حدة التوتر تدخل السلطان محمود الثاني شخصيا في أكتوبر 1826

بإرساله لفرمان إلى محمود باشا باي تونس، مضمونه منع الجنود الهاربين من إيالة الجزائر من العبور أو الإقامة في أراضي الإيالة التونسية، مع ضرورة القبض عليهم فورا وتسليمهم إلى وكيل الجزائر ليعيدهم إلى وحداتهم التي فروا منها [28]، وهذا ما حدث فعلا من خلال الرسالة التي بعثها حسين باي تونس إلى حسين داي الجزائر بتاريخ 19 رجب 1243هـ /جانفي 1828 لهذا الغرض [29].

لمواجهة التناقص في عدد الجنود خلال عهده، حاول الداي حسين إعادة تنشيط عملية التجنيد مرة أخرى، خاصة مع بداية المشاكل مع فرنسا بسبب أزمة حادثة المروحة، وقد دفعه هذا الوضع إلى توجيه طلب رسمي إلى السلطان العثماني في سنة 1827، يلتمس منه السماح للإيالة بتجميع المتطوعين من الأناضول والمناطق الأخرى، ومما جاء في هذه الرسالة: "منذ عدة سنوات لم تتحصل الأوجاق على فرق عسكرية من الأناضول، وهو في حاجة إلى فرق تركية، ولهذا نرجو منكم المـــوافقة على إرسال بعض الفرق من المتطوعين من مدينة إزمير والمناطق الساحلية الأخرى "، [30] كما أنه لجأ إلى تسجيل فرق زواوة من منطقة القبائل في سجل الجيش الإنكشاري وإعتبارهم كجنود نظاميين يتقاضون أجورا، وليس كجنود إحتياطيين [31]، ويعتبر الداي حسين أول من بادر إلى هذا العمل الذي لم يسبقه إليه أحد من حكام الإيالة الذين كانوا يعتمدون على قبائل المخزن مقابل بعض الامتيازات كالإعفاء من الضرائب.

جـــ/2- خارجيا: عرفت العلاقات مع القوى المسيحية في عهد الداي حسين توترا خطيرا، خاصة وأن هذه الأخيرة أصبحت تعمل جاهدة لإنهاء وجودالأيالة والقضاء على ماكانت تسميه "القرصنة الجزائرية" .

وما تجدر الإشارة إليه أن القضية الجزائرية كانت قد درست في مؤتمر فيينا 1815، ثم أعيد طرحها في مؤتمر إكس لاشابيل عام 1818، وهكذا في يوم 5 سبتمبر 1819 رست سفينتان، الأولى فرنسية والثانية بريطانية في ميناء مدينة الجزائر بغرض تقديم قرارات مؤتمر إكس لاشابيل إلى الداي حسين، ومضمونها إيقاف عمليات "القرصنة" وإلغاء الإسترقاق، غير أن الداي لم يستجب للإنذار الأوربي و لم يعره أي اهتمام. [32]

وفي 12 جويلية 1824 قدمت إلى مدينة الجزائر حملة بريطانية تتكون من ستة عشر سفينة حربية بقيادة السير "هاري نيل Harry Neal"، وكان غرضها إجبار الداي على تقديم اعتذار رسمي عما بدر من شواشه الذين اقتحموا مقر القنصل البريطاني للقبض على مجموعة من سكان القبائل، كان الداي قد أمر بالقبض عليهم بعد اندلاع ثورة في منطقة بجاية خلال نفس السنة. وبعد رفض الداي لطلبه، اندلعت معركة دامت سبعة أيام، وانتهت بانسحاب الأسطول البريطاني بعد فشله في تحقيق أي تفوق.[33]

كما شارك الأسطول الجزائري إلى جانب الأسطول العثماني في معركة "نافرين Navarine " عام 1827، تلك المعركة التي كان سببها حرب الاستقلال اليونانية عن الدولة العثمانية، وكان من نتائجها تحطم جزء كبير من سفن البحرية الجزائرية، مما زاد في ضعفها وعجزها عن مواجهة الغارات الأوربية وخاصة الحملة الفرنسية لعام 1830.

د-انهيار حكمه: استغلت فرنسا حادثة المروحة التي وقعت بين الداي حسين والقنصل الفرنسي "بيير دوفال Pièrre Duval" عام 1827، لفرض حصار بحري على إيالة الجزائر بحجة الانتقام، بعدما اعتبرت ما حدث في قصر الداي إهانة للشعب الفرنسي وملكة" شارل العاشر Charles X" (1824–1830)، فكيف واجه حسين باشا هذه الأزمة؟.

يظهر أن الداي حسين كان متمسكا برأيه الرافض تقديم اعتذار رسمي للملك الفرنسي، وأخذ يستعد للمواجهة المصيرية، خاصة بعدما فشلت كل محاولات المصالحة بسبب الشروط الفرنسية المهينة لشخص الداي وشعبه. وكان آخر اتصال بين البلدين قبل الحملة قد تم يوم 30جويلية 1829، حيث قدم وفد فرنسي برئاسة "دولا بروتونيار De La Brotonnière" للتفاوض مع الداي وحل المشكلة سلميا، غير أن المفاوضات انتهت دون تحقيق أي نتيجة، مما اضطر الوفد الفرنسي إلى مغادرة الجزائر، وعوض الإبحار مباشرة نحو فرنسا، فإن السفينة انحرفت نحو السواحل الجزائرية بهدف التجسس على دفاعات المدينة، وهذا ما دفع الطوبجية إلى إطلاق النار عليها بغرض إبعادها فقط[34]، ويظهر أن الحكومة الفرنسية اتخذت من هذه الحادثة ذريعة للتعجيل بالحملة ضد الجزائر.

كان الداي حسين يستعد لمواجهة الحملة الفرنسية، التي انطلقت من ميناء "طولون Toulon" يوم 25 ماي 1830، فأمام قلة الجنود النظاميين الذي كان لا يتعدى ستة آلاف رجل[35]، لجأ إلى الاستعانة بالقوات المحلية المكونة من القبائل، وحسب "بفاير pffeifer" فإن الباشا استطاع جمع قوة تتشكل من خمسين ألف رجل[36]، غير أن هذا العدد فيه كثير من المبالغة، ومن ذلك أن أحمد باي يذكر أنه أثناء قدومه إلى مدينة الجزائر –في هذه الفترة– لأداء الدنوش لم يرافقه إلا أربعمائة فارس أو أقل[37].

ويظهر أن قوات الداي لم تكن تتمتع بأي تنظيم عسكري، خاصة وأن حسين باشا كان قد عين صهره إبراهيم آغا كقائد عام للقوات الجزائرية، بعدما عزل يحيى آغا الذي اتهمه بالتآمر ضده، وكان هذا الأخير جزائري الأصل ويتمتع بكفاءة عسكرية كبيرة، عكس إبراهيم آغا الذي كان قليل الخبرة وارتكب كثيرا من الأخطاء، منها أنه لم يمنح الجندي الواحد سوى عشر رصاصات ظنا منه أنه سيقضي على نصف الجيش الفرنسي[38]، كما لجأ إلى وضع معظم القوات الجزائرية بعيدا عن مدينة الجزائر، رغم وصول أخبار تحدد مكان نزول القوات الفرنسية في سيدي فرج.[39]

لم يتفطن الداي حسين إلى سوء اختياره إلا بعد توالي هزائم الجزائريين أمام القوات الفرنسية، وخاصة بعد هزيمة أوسطى والي، فعزل صهره إبراهيم آغا، وأوكل قيادة الجيش إلى شيخ الإسلام المفتي ابن العنابي، الذي كان رجل دين وليس رجل حرب، ثم عين مكانه باي التيطري مصطفى بومرزاق[40]، ولكن الوقت كان قد فات.

بعد سقوط حصن مولاي حسن "حصن الإمبراطور"، أصبحت القوات الفرنسية تتحكم في المدينة، فعقد الداي حسين إجتماعا طارئا حضره الأعيان وأعضاء الحكومة وضباط الجيش، للأخذ برأيهم بين مواصلة الجهاد أو الإستسلام، فكان اتفاقهم على الرأي الثاني. وفي 4 جويلية 1830 أرسل وفدا يضم كاتبه مصطفى والقنصل الانجليزي، إلى جانب أحمد بوضربة وحمدان بن عثمان خوجة كمترجمين، لمقابلة قائد الحملة الفرنسية" دي بورمون Bourmont" والإتفاق معه على شروط الإستسلام[41]، وفي اليوم الموالي تم التوقيع على المعاهدة، فدخل الفرنسيون إلى المدينة رافعين أعلام فرنسا.

بانتهاء المقاومة والتوقيع على معاهدة الإستسلام، غادر الداي حسين مدينة الجزائر على متن سفينة فرنسية تدعى "جان دارك Jeanne Darc"، كان قد جهزها له قائد الأسطول الفرنسي " دي بيري Dupèrré"، حيث توجه إلى نابولي أولا ثم إلى الإسكندرية [42]. وبرحيله انتهى عهد الإيالة الجزائرية الذي دام أكثر من ثلاثة قرون، ليجد الشعب الجزائري نفسه وحيدا دون حكومة في مواجهة أكبر قوة استعمارية، مما اضطره إلى الاعتماد على نفسه في مواجهة هذا الاحتلال من خلال مقاومة اتخذت عدة أشكال ومرت بعدة مراحل.

الهوامش:

1) مر العهد العثماني بأربعة مراحل هي: عهد البيلربايات (1520–1587)، عهد الباشوات (1587–1659)، عهد الأغوات (1659–1671)، عهد الدايات (1671–1830).

2) Boubba، yamilé. Les turcs au Maghreb du 16 éme au 19 émé siécle. SNED، Alger، 1972. p30.

3) شاكر، مصطفى، موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، 1993، ص1808.

4) تعتبر كثيرا من الكتابات هذه الحادثة نوعا من الأسطورة التي لا أساس لها من الصحة، راجع:

5) Laugier de tassy. Histoire du royaume d'Alger (1724).Edition Loysel، Paris، 1992. P134.

6) حول منصب خوجة الخيل ومهامه، راجع:

7) سعيدوني، ناصر الدين، "موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر، صلاحياتهم الإدارية، مهامهم الإقتصادية والاجتماعية"، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، عدد 31، 1987، ص ص 187–188..p96

8) Boyer، Pièrre. La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française. Librairie Hachette، Paris، 1963.

9) خوجة، حمدان بن عثمان، المرآة. (تقديم وتعريب وتحقيق الزبيري العربي)، الطبعة الثانية،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص ص 173–174.

10) الزهار، أحمد الشريف، مذكرات نقيب أشراف الجزائر (تحقيق المدني أحمد توفيق)، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 140.

11) Grammont (HD de). Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830). Ernest Leroux، éditeur، Paris، 1887، PP381-382.

12) الزهار، أحمد الشريف، المصدر السابق، ص 144.

13) خوجة، حمدان، المصدر السابق، ص 153.

14) الزهار، أحمد الشريف، المصدر السابق، ص 158.

15) المصدر نفسه، ص 147.

16) مجهول، تاريخ بايات قسنطينة (تحقيق حساني مختار)، منشورات دحلب، الجزائر 1999، ص ص 71–72.

17) الزهار، أحمد الشريف، المصدر السابق، ص144.

18) المصدر نفسه، ص 115.

19) لمزيد من التفاصيل حول هذه الثورات راجع:

20) Grammont (H.D de). Op. cit. PP 364-366، 373 et 383-385.

21) الزهار، المصدر السابق، ص87.

22) الزياني، محمد بن يوسف، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران (تقديم وتعليق البوعبدلي المهدي)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص 208.

23) المصدر نفسه، ص 247.

24) Grammont (H.D de). Op-cit. P383.

25) بفايفر، سيمون، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر(تقديم وتعريب دودو أبو العيد)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 76.

26) خوجة، حمدان، المصدر السابق، ص 199.

27) Colombe (M). "Contribution à l'étude du recrutement de l'ojaq d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la régence d'Alger".R.A،T61.1920، P180.

28) حول الإصلاحات العسكرية للسلطان محمود الثاني، راجع:

29) المحامي، محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية (تحقيق حقي إحسان)، الطبعة الخامسة، دار النفائس، بيروت، 1986. ص ص 219-220.

30) مجموعة 3190، الملف الأول (قسم المخطوطات)، المكتبة الوطنية الجزائرية، ورقة 320.

31) مجموعة 3190، الملف الأول (قسم المخطوطات)، المكتبة الوطنية الجزائرية، ورقة 238.

32) مجموعة 3190، الملف الأول (قسم للمخطوطات)، المكتبة الوطنية الجزائرية، ورق،190.

33) مجموعة 3190، الملف الأول (قسم المخطوطات)، المكتبة الوطنية الجزائرية، ورقة246.

34) Kuran، Erkûment. "la lettre du dernier dey au grand vizir de l'empire ottoman " R.A، 1952. P192.

35) الزهار، المصدر السابق، ص ص 165-166.

36) Alger، Gaîd، Mouloud. L'Algérie sous les turcs، 2éme édition. Edition Mimouni، 1991.p205.

37) 33-Ibid، P206.

38) خوجة، حمدان، المصدر السابق، ص 183.

39) Esquer، Gabriel، les commencements d'un empire، la prise d'Alger 1830، L'Afrique Latine، Alger، 1923. p316.

40) بفاير، سيمون، المصدر السابق، ص 80.

41) الزبيري، محمد العربي، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 11.

42) خوجة، حمدان، المصدر السابق، ص 193.

43) د. سعد الله، أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، قسم البحوث والدراسات التاريخية، الجزائر، 1970، ص 34.

44) خوجة، حمدان، المصدر السابق، ص 41.

45) le marchand (E). L'Europe et la conquête d'Alger (d'après des documents tirés des archives de l'état). Librairie académique pérrin et cbe، paris، 1913. pp 287-288.

السياسة الاستعمارية
من الاحتلال الجزئي إلى الاحتلال الشامل.

أ./ محمد موفق(*)

لاشك أن الجزائر قد إبتليت فى تاريخها المعاصر بأبشع نوع من أنواع الإستعمار الأوروبي الحديث وذلك لكونها تتمتع بموقع إستراتيجى- جغرافى وسياسى هام- جعلها عرضة لتقلبات سياسية واقتصادية عالمية، وتتاثر بالسيرورة التاريخية والحركة الاستعمارية الأوروبية الحديثة، التي تكالبت وتنافست على المستعمرات في ماوراء البحار، وضمن هذا الإطار ظهرت الأطماع الفرنسية في الجزائر منذ القرن الثامن عشر، وعهد الثورة الفرنسية 1789و نابليون بونابرت.

الوضع السياسى فى الجزائر قبل عام 1849م:

تنقسم هذه المرحلة الى فترتين:

- فترة أولى من سنة 1830 – الى – 1840
- فترة ثانية من سنة 1840 –الى- 1849

الفترة الاولى: تم احتلال مدينة الجزائر عام 1830 من طرف القوات الفرنسية الغازية دون مقاومة تذكر، رغم - شهرتها كمدينة محاربة – وذلك لأسباب وهمية ومفتعلة، جعلت منها فرنسا ذريعة ا- ا ة الغزو، وذلك لامتصاص غضب الشارع

(*) - أستاذ محاضر في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- جامعة وهران.

الفرنسي وإسكات المعارضة ضدحكم شارل العاشر، وقد عبر عن ذلك شارل روبار آجرون بقوله: "لقد كانت فى آن واحد ذريعة مرتجلة وبادرة تتعلق بالسياسة الداخلية، قامت بها حكومة تعاني صعوبة، فكانت تبحث عن عملية تحفظ لها هيبتها"[1]، وفى الخامس من شهر جويلية من نفس السنة تم استسلام الداى حسين آخر دايات الأتراك بالجزائر، والتوقيع على تسليم مدينة الجزائر لقائد الحملة الفرنسية، وبهذا وضع حداً لحكم دام أكثر من ثلاث قرون فى الجزائر، وأصبح الفرنسيون هم الذين يحكمون البلاد منذ ذلك التاريخ، وزعم مؤرخون فرنسيون أن حكومة بولنياك ماكانت تفكر فى الاحتفاظ بالجزائر[2]، وأن حكومة ثورة تموز 1830 "لم تعرف ماذا تفعل بالجزائر"وذلك بهدف تلميع سياسة لوي فيليب أمام الرأى العام الفرنسي المعارض للسياسة لغزو الجزائر وللرأى العام الدولي وخاصة انكلترا التي كانت ترى في ذلك مساس بالتوازن في المنطقة.

وفي سبتمبر من نفس السنة قررت حكومة باريس الاحتفاظ بالجزائر وفي ابريل سنة 1831 رئيس الوزراء سولت يخبر الحاكم العام بالجزائر (برتيزني) أنه تقرر نهائيا احتلال الجزائر، وفي اطار المراوغة السياسية احتفظت فرنسا لنفسها بحرية الحركة فى المشروع الجزائري دون أن تقر بالخطة السياسية التي ستتبعها بعد القضاء على حكومة الداي[3]، ويبدو أن ملك فرنسا لوي فليب كان ينوي الإحتفاظ بالجزائر إلاّ أنه لم يعلن أي تصريح رسمي لذلك حتى يحتفظ لنفسه بحرية القرار والعمل[4]، وقد كتب وزير الحرب فى عهد شارل العاشر في نفس الموضوع سنة 1827 [5] إنه أي احتلال الجزائر (سيسمح لفرنسا أن تطلب فيما بعد نوابا الى فرنسا فى ايديهم مفاتيح الجزائر).

ويجمع المؤرخون للاستعمار الفرنسى بالجزائر، أن الاستيلاء على الجزائر يعد نقطة البداية لاحياء السياسة التوسعية – وتأسيس امبراطورية استعمارية ثانية–وهو الأمر الذى كان حلم ملوك فرنسا وقادها منذ بداية العلاقات بين الجزائر وفرنسا سنة 1689 فى عهد لويس الرابع عشر [6] وهو ما عبر عنه أحد الوزراء الفرنسيين بقوله: "اذا سألنا الكبرياء الوطني، فلا شك أنه يملي علينا الاحتفاظ بالغنيمة لأني أعرف أن هذا الحلم أبعد عن مصالحنا الحقيقية فمن المؤكد أننا لانفهم شيئا فى أصول الاستعمار كما يثبت

التاريخ"[7] .وطبقت فرنسا سياسة الاحتلال الجزئي خلال العشرية الاولى وذلك نظرا للأسباب التالية:

أولا: المقاومة الوطنية للإحتلال بقيادة الأمير عبد القادر، والباي أحمد، والشيخ بوزيان وآخرون من زعماء المقاومة.

ثانيـــا: إنشغالات فرنسا بما يجرى فى أوربا من انقلابات عسكرية ومؤامرات ثورية

ثالثـــا: تكاليف الحرب الباهضة فى الجزائر وصعوبة رصد ميزانية لهـــا.

رابعـــا: ايجاد وضعية قانونيـــة وديموقراطية لاقناع الراي العام الفرنسي.

وفى انتظار تسوية ذلك عقدت معاهدتين مع الأمير عبد القادر بصفته ممثلا شرعيا للشعب الجزائرى والمقاومة الوطنية، ومنافسا قويا على أرض الواقع (معاهدة دى مشال بتاريخ 1834/2/26) ومعاهدة تافنا (1837/05/30) اعترفت فيهما فرنسا بالسيادة الوطنية للجزائر وبالامارة للأميرعبد القادر وقد تم نقضهما بعد ذلك، وتحت ضغط المعارضة السياسية بفرنسا، أوفدت حكومة باريس سنة 1833 لجنة برلمانيـــة الى الجزائر أوكلت لها وضع تقرير عن الجزائر وعن الحكم الملائم لهـــــا.

وبناءا على توصية من اللجنة الإفريقية أصدرت الحكومة قرارها المشهور-وذلك بأمر ملكي- بتاريخ 22 جويلية 1834، يوافق على توصية اللجنة والأمر بإلحاق الجزائر مباشرة بفرنسا[7]. وإعتبارها أرضا فرنسية امتداداً لها. إن المرسوم الآنف الذكر يعد بمثابة الميثاق لعملية الاحتلال، وهو مكمل للمرسوم الملكي الذي سبقه والمؤرخ فى أول ديسمبر 1831، الوثيقتان تعتبران حجر الزاوية والأساس للإحتلال[8] الى أن انتهى بانتصار الثورة المباركة سنة 1962.

أولا: لقد أصبحت الجزائر منذ ذلك التاريخ أرض شاغرة مجردة من ذاتياتها التاريخية وشخصيتها الوطنية.

ثانيا: حلها كدولـــة ومنع تطورها الطبيعي.

إن الوضع السياسي في فرنسا على الصعيد الداخلي والاوربي جعلها تؤجل موضوع الجزائر وتواصل تطبيق سياسة الاحتلال المحدود الذي أوصت به ممثلها في الجزائر كما هو في التعليمة التي وجهت إلى الحاكم العام الجديد (دامريمون) الذي خلف كلوزيل

الذي أنهيت مهامه إثر هزيمتـــه أمام أسوار قسنطينة سنة 1836،كانت السياسة الفرنسية الى ذلك الحين تنص على ضرورة المحافظة على تحديد منطقة الاحتلال وتشجيع التوغل السلمى فى الجزائر، وجاء فى التعليمة السابقة:

1. إن الهدف لم يكن الاحتلال المطلق ولا الاحتلال الكلى للجزائر، وأن الحكومة تفكر فى كل شيىء.

أ- فى قواعدها البحريـــة.

ب- فى أمن تجارتها وانتشارهـــا.

جـــ- فى زيادة نفوذها فى البحر المتوسط .

وشرحت الحكومة للحاكم العام، أن مصلحة فرنسا في الجزائر تتلخص في:

• إحتلال السواحل وخاصة مدن الجزائر ووهران وعنابة مع ما يحيط بهم من الأراضى الساحلية، وأن بقية الإقليم يمكن تركه للشيوخ المحليين .

• وأمرته بفرض السلم على الجزائريين (وأن الحرب ليست إلا وسيلة من الوسائل التي تفرض على ذلك الإقليم)[9]. إلا أن هزيمة 1836 وفشل قواتها فى أحتلال قسنطينة لم تهضمهما فرنسا، وخاصة قادتها العسكريين، وارتفعت أصوات المعارضة اليسارية – والمستعمرين– ووصل (تيار) الى رئاسة الحكومة– فى فبراير 1836، كل ذلك ساعد على اتخاذ سياسة نشطة فى الجزائر، أدت إلى تسيير حملة عسكرية جديدة،لاحتلال قسنطينة بقيادة الحاكم العام (دامريمـــون)[10]، وخليفته الماريشال فالي[11].

ويعد احتلال قسنطينة وما خلفته هذه العملية من خسائر بشرية في صفوف القوات الغازية آخر مدينة ظلت تحت حاكم عثماني من العهد السابق.

انه لمن المؤكد أن احتلال عاصمة الشرق (قسنطينـــة)، وطرد الباي أحمد منها وجعلها مركزا إدارياً وعسكريـــا، فتح شهية الاستعمار الى التوسع في المنطقة وآذن ببداية عهد جديد للسياسة الإستعمارية في الجزائر.

لقد سنت فرنسا قانونين هامين: قانون 1838/09/30 وقانون 1838/11/01، ويعتبران كقاعدة قانونية وإدارية لتنظيم المقاطعة الشرقية قبل تعميمهما على باقي المقاطعات الأخرى.

لقد عمد الماريشال فالي الى وضع الأمير عبد القادر أمام أمرين: "أن يضع نفسه ضد السيطرة الفرنسية أو استأناف الحرب " وكلا الأمرين غير مرغوب فيهما، فكان واضحاً أن الحرب قد بدأت وخاصة أن الإنتهاكات الفرنسية لاتفاقية (تافنا) قد أجهضت من طرف القوات الفرنسية الأمر الذي يرفضه الأمير وإنذاراً بإستئناف القتال.

الفترة الثانية 1840ـ 1849:

كانت سنة 1839 حافلة بالمفاجآت، وقد فشل الماريشال (فـــالي) حاكم الجزائر آنذاك في إقناع الأمير عبد القادر على تعديل إتفاقيـــة (تـــافنـــا) وقد أثار حفيظـــة الأمير اجتياز الجيوش الفرنسية مضيـــق البيبان...وتعقدت الأمور ورفضت فرنسا سماع نداء الحق وتحكيم العقل والضمير الإنسانـــي فرفضت التفاوض و أصرت على إملاء ما تريده من الجزائر وفرض شروطها الأمر الذى لايقبل به عاقـــل.

فكان من الطبيعى أن تستأنف الحرب، وشنت قوات الأمير هجوماهًا على القوات الفرنسية فى مقاطعتي وهران والجزائر، الشيئ الذى اعتبره الفرنسيون ذو شأن سياسى خطير، يؤدى الى زيادة الوضع سوء لغير صالح فرنســـا.

وقد أوضح (الملك لوى فيليب) سنة 1839 فى خطاب العرش:

"إن لفرنسا فى الجزائر حقوق مكتسبة قائمة على اتفاقية ووعود" أما ممثل الحكومة (سولت) فقد عبر من جهته أمام مجلس الشيوخ والنواب فى 06 و15 جانفي 1840 بأنه مصمم على إرسال تعزيزات عسكرية الى الجزائر لاخضاع الأمير وبسط النفوذ الفرنسي[12] .وكان ذلك إنذارا لسياسة جديدة، سياسة الاحتلال الشامل التي نادى بها (بيجُـــو) والمعارضة في البرلمان، وكان تغيير السياسة يتطلب تغيير الحاكم، وكان (بيجُـــو) من المترشحين لهذا المهمة نظرا لتصريحاته السابقة من سنة 1836 بعد هزيمة الجيوش الفرنسية بقيادة (كلوزيل).

وهذه مقتطفات منها: "إن انصاف الحلول غير ممكنة وأن التساهل والتسامح والعدالة، لايمكن تطبيقها الا فى حالة السلم فعلى فرنسا ان تختار بين السلم وتتحمل مسؤليتها واذا كانت فرنسا لاتقبل بالانسحاب فعليها تنظيم النصر...وذلك بإظهار

قوتها للعرب وفى كل مكان، وفى نفس الوقت...أن هناك من يقول بأن الحكم الرجعى قد إحتل الجزائر وأن حكومة لوى فيليب غير قادرة على المحافظة عليها وإدارتهـــا...أنه اذا كانت حكومة الرجعية قد إحتلت مدينة الجزائر، فإن فرنسا تغزو الجزائر كلها)[13].

بيجو- ومرحلـــة الإحتلال الشامل (1840-1849):

فى سنة 1839 كان الأمير عبد القادر قد تمكن وفى فترة وجيزة من اقامة دولتــه وتكوين جيشه وبناء تحصيناته وانشاء عاصمته (تاقدامت) واتسعت سلطته واصبح يسيطر على ثلثي الجزائر، كما أنه أصبح خطرا يهدد الوجود الفرنسى بالجزائر وخاصة أنه كان لا يقبل الا بالتفاوض الند للند مع الفرنسيين، وأظهر طموحات كبيرة فى إنشاء دولة حديثة حسب المقاييس الأوربية بمساعدة عدد من التقنيين والخبراء الفرنسيين والإسبان والأتراك في الميادين العسكرية والعلمية وأنشأ مصانع للأسلحة والمعدات العسكرية والحربية، واتسع نفوذه شمالاً وجنوباً، وقد جاء في كتاب الجزائر في الماضي والحاضر (إن نفوذ الأمير عبد القادر كان على غاية من القوة سنة 1839 جعلت خليفته يزيح الفرنسيين عن بسكرة والزيبان...وكانت الأغواط تدفع له الأتاوة بعد القضاء على التيجانية فى عين ماضى، وامتدت سلطته الى وادى ريغ والمزاب وسيرحب بقدومه اولاد سيدى الشيخ وأولاد نايل في حروبه الوطنية وانضم اليه أهالى القصور فى جنوب وهران والحميان وشملتهم دولته)[14]. وعن (دوماس) كان الأمير عبد القادر فى عز مجده قد أشعر القرى الجبلية بعمله وتجلت علاماته عند أهلهـــا، فكان يرسل بعد موسم الحصاد بالعمال لجمع الخراج وهو العشور[15]. وأمام تصاعد قوة الأمير ونفوذه من جهة، وتزايد الأطماع الإستعمارية الإستيطانية وما آلت إليه السياسة الفرنسية على المستوى الداخلي والجزائري من جهة أخرى قررت فرنسا تعيين قائداً جديداً للجزائر.

تم تعيين (بيجُـــو) خلفـــا (للماريشال) (فالـــي) حاكما عاما للجزائر، وكان رئيس الحكومة الفرنسية يعلم أن تعيين (بيجُـــو) فى هذا المنصب لم يكن ليسهل على حكومة باريس أمر السيطرة على الموقف فى الجزائر اذ أنه كان لايرضى بالاقتصار على تنفيذ الآوامر بل سيفرض شخصيته كما هي على الجزائر[16].

وفى سنة 1841 وصلت الحاميات الفرنسية الى حافة الصحراء ووصل بعضها الى الحصون التي كان عبد القادر قد بناها على أسس استراتيجية سليمــة، كما توغلت القوات الفرنسية فى المقاطعة الشرقية أيضا وتمكنت قوات الاحتلال من هدم عاصمة الأمير عبد القادر- تاقدمت- 1841، واكتشفت عاصمته المتنقلة -الزمالــة- سنة 1843.

كان قرار تعيين بيجو حاكماً عاماً للجزائر في غاية الأهمية، لأنــه يعتــبر الحد الفاصل بين سياسة الاحتلال الجزئي والاحتلال الكلي للقطر الجزائري، وظل محتفظا بهذا المنصب من 22 فبراير 1841 الى 1847/09/11 مما سمح باستقرار القيادة الفرنسية بالجزائر مدة طويلة. أعلن بيجو عند وصوله الى الجزائر عن ضرورة اخضاع العرب وتثبيت العلم الفرنسي فى كل مكان "...وشرح ان الغزو العسكرى غير ذى قيمة مالم تصحبه حركة استعمار واسعة تثبت اقدام الفرنسيين فى هذا الاقليم الجديد، وطالب من الحكومة الفرنسية أن تضع تحت تصرفه امكانيات مادية وبشرية كبيرة.." وفعلا أبدت حكومة (جيزو) تأييدا تاما له طيلة حكمها وأوكلته مهمة القضاء على الدولة الجزائرية الفتية وعلى المقاومة الوطنية وارساء الاسس الاستعمارية الفرنسية بالجزائر، ووفرت له كل ماطلبه من جيش وعتاد.

لقد اتبع سياسة الحديد والنار والتخريب والدمار التي أدت الى انهيار الدولة الجزائرية، وإبعاد رموزها، وقتل أو سجن قادالها، إلا أنه لم يستطع وقف المقاومة وانتشارها فى الشمال وظلت محل ازعاج للمعمرين وجعلت من الجنوب مأوى وقاعدة وكسب الخبرات.

لقد كان لسياسة الهدم والتخريب التي اتبعها (بيجــو) انعكاسات سياسية خطيرة على الجزائر ففي سنة 1841 عندما كان (بيجُــو) بضواحي غيليزان وجه رسالة الى رفاق الأمير عبد القادر ليكفوا عن مساعدته وكان ردهم عليه بما يلي: "قلت لنا أن الأمة الفرنسية أمة كبيرة وقوية، فلتعلم أن العدل من شيم الكبار الأقوياء فلماذا تريدون الاستيلاء على بلاد هي ليست لكم؟ واذا كنتم أغنياء فماذا جاء بكم الى شعب ليس له ما يعطيه لكم سوى البارود؟...وأنتم بعد هذا تهددوننا بحرق محاصلنا الزراعية

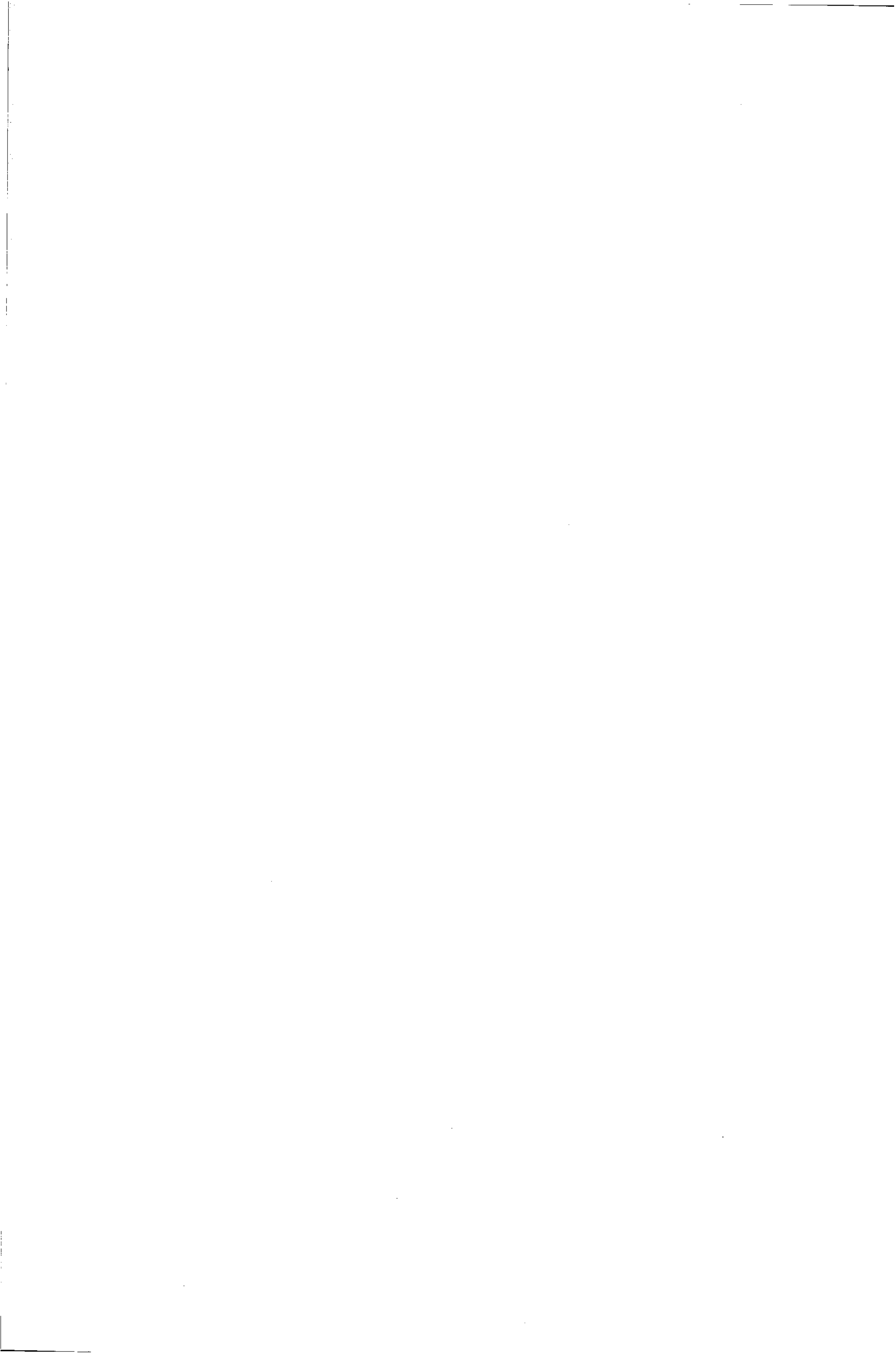
واعطائها علفا للخيل والدواب، ولقد اصبنا بمثل هذه المصائب عدة مرات، فمرت بنا سنوات عرفنا فيها القحط والجراد والجوع..ومع ذلك فقد كان الله دائما معنا لأننا مؤمنون ولأننا عرب وليس العرب ممن يقضى عليهم البؤس والشقاء..فلتعلم اذن بأننا لم نخضع لكم أبـــدا"[17].

وقد صرح (بيجـــو) سنة 1843 أمام البرلمان بأن الحرب الجدية قد انتهت، ظنا منه أن اكتشاف زمالة الأمير عبد القادر هي نهاية المقاومة، ولما تيقن ان الأمر ليس هو ما يعتقده، وأن القضية قضية شعب ووطن وليس قضية قبيلة أو أفراد صرح مرة أخرى أمام النواب قائلا: "ستقولون إننا قهرنا النمسا في ايطاليا بثلاثين الف جندي واخذنا مصر بمثل ذلك العدد ولكن المسألة هنا تختلف، فعلينا فى الجزائر أن نخضع قبيلة قبيلة..."[18].

تمكنت القوات الفرنسية من فرض سيطرتها على الوضع فى الجزائر وخاصة المدن الكبرى والقرى وذلك بفضل تعداد الجيوش الفرنسية التى فاق عددهـــا مائة وعشرة آلاف محارب وقوة سلاحها وأعطت السياسة الجديدة دفعاً للاستيطان وذلك على حساب الجزائريين الذين صادرت أملاكهم وأراضيهم ومنحت للمهاجرين من دول أوروبية مختلفة لحاجة إستعمارية وعنصرية أملتها ظروف سياسية متجدرة لدى ساسة فرنسا خلال القرن 19، و لم تحقق السياسة الجديدة النتائج المنتظرة إلا أنها أعطت نفسا جديداً للمقاومة الوطنية التي توسعت وإنتشرت في الشمال والجنوب طيلة القرن التاسع عشر، وكانت المناطق الجنوبية الشرقية والواحات الصحراوية مسرحاً لها.

الهوامش:

1) شارل روبار آجرون –تاريخ الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر سنة 1982 ص 14.
2) شارل روبار آجرون –نفس المرجع ص 14 .
3) الدكتور جلال يحي – المغرب الكبير العصور الحديثة 1981 ص 114 .
4) الدكتور جلال يحي –نفس المرجع ص117 .
5) شارل روبار آجرون –المرجع سابق – ص 14-15 التصريح كليرمون دى تونير وزير الحرب .
6) أبو القاسم سعد الله – الحركة الوطنية الطبعة الأولى بيروت 1969 ص 32.
7) صلاح العقاد–المغرب العربي–الجزائر–تونس–المغرب– المطبعة أنجلو–مصرية سنة 1969 ص 101 .
8) – laud Martin الجزائر الفرنسية ص 128 .
9) جلال يحي–المرجع السابق– ص 154
10) الدكتور أديب حرب التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري 1808 –1847 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر سنة 1882 ص 253-254.
11) جلال يحي مرجع سابق ص 153
12) جلال يحي –نفس المرجع– ص 163
13) أندري نوشي وآخرون الجزائر بين الماضي والحاضر ترجمة اسطمبولي رابح و منصور عاشور –ديوان المطبوعات الجاميعية الجزائر 1984 ص 386 .
14) أندري نوشي–نفس المرجع ص 386 .
15) صلاح العقاد المرجع السابق ص133
16) مصطفى الأشرف –الجزائر الأمة والمجتمع– ترجمة د/ حنيفي بن عيسى المؤسسة الوطنية لكتاب الجزائر سنة 1983 ص132
17) صلاح العقاد –المرجع السابق .ص 133
18) اسماعيل العربي– الصحراء الكبرى وشواطئها– المؤسسة الوطنية للكتاب سنة 1983 ص 140-148



الأطروحات الجامعية حول الثورة الجزائرية.

أ./ عبد الله مقلاتي(*)

حظيت الثورة الجزائرية باهتمام الكتاب والمثقفين، واستقطبت إليها الباحثين والمختصصين الذين أولوها عنايتهم، وكرسوا أبحاثهم الأكاديمية لدراسة قضاياها المختلفة، وفي ظل الزخم العلمي المتعدد الأشكال (كتب، صحف، وثائق، إنتاج سمعي وبصري...) تحتل الأطروحات الجامعية مكانة متميزة لما تتسم به من عمق فكري ودقة علمية، ولما يتوافر في انجازها من جدة وابتكار.

وقد دفعتني اهتماماتي الشخصية وتخصصي في تاريخ الثورة، لجمع عينات الرسائل الجامعية المتعلقة بتاريخ الثورة الجزائرية، وسأحاول جاهدا تقديم قراءة تحليلية لمضامينها وأبعادها قصد تعميم الاستفادة، والإعلام عن هذه الأطروحات والإجابة عن السؤال الذي يطرح نفسه بحدة وهو:

"ما هي حدود معالجة الأطروحات الجامعية لقضايا تاريخ الثورة الجزائرية ؟ ".

وبالرغم من أهمية مثل هذه الأبحاث فإننا نؤكد أن نموذج دراسة الحالة، وتحليل عينات الأطروحات الجامعية المتعلقة بتاريخ الثورة تظل، وتظل دائما نسبية بحكم صعوبة الإلمام بجميع الأطروحات الجامعية.

(*)- أستاذ مكلف بالدروس في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- جامعة أدرار

أولا: مضمون مواضيع الأطروحات: عينة الدراسة تشمل 107 أطروحة (ماجستير ودكتوراه) عالجت قضايا مختلفة من تاريخ الثورة الجزائرية، وتشمل نظرات إيديولوجية متعددة ساهم بها باحثون مـــن مختلف البلدان وبلغات متعددة تم جمعها واستيفاء بياناتها الوصفية بصورة مباشرة عن طريق جمع بياناتها البيليوغرافية من مختلف المضان، وتطلب الأمر أن نكتفي بايراد المعلومات الوصفية دون معالجة محتواياتها طلبا للاختصار، ونحاول جاهدين أن نمحور مضامينها في النقاط التالية:

1. **تنظيم ومؤسسات جبهة التحرير الوطني:** استعرضت كثير من الأطروحات أسس التنظيم الثوري وآلياته، وعالجت تنظيم الثورة السياسي والعسكري، ومؤسساتها الاجتماعية والإدارية، فدرست "باروين ميشات" تنظيم جبهة التحرير الوطني بمدينة الجزائر، وخصصت "عقيلة ضيف" أطروحتها للتنظيم السياسي والإداري للثورة، وفي نفس الموضوع تتمحور أطروحات " قنطاري محمد وماقنون فليب و بومالي احسن ".

2. **علاقات الثورة الخارجية ومواقفها الدبلوماسية:** بحثت كثير من الأطروحات مواقف الثورة الدولية وعلاقاتها مع كثير من البلدان، استعرضت ثلاث أطروحات علاقة الثورة بمصر، وتعرضت أطروحات أخرى لعلاقات الثورة مع البلدان العربية، ومع بلدان المغرب العربي، ومع العراق ومع سوريا وعليه فقد درست الدوائر المهمة في علاقات الثورة الخارجية.

3. **دراسة تطورات الثورة عبر الولايات التاريخية والمناطق الإقليمية:** وتتسم هذه الأطروحات بالعمق والتخصص من خلال تقصيها لتطورات الثورة بجهة أو منطقة معينة، ووقفنا في هذا الإطار على دراسة " محمد تقية " القيمة عن تطور الثورة السياسي والعسكري من خلال جيش التحرير الوطني بالولاية الرابعة، وكذا دراسة "الهادي درواز" عن أحداث وتطورات الولاية السادسة، واستعرض "تواتي موسى" أهم حدث عرفته الولاية الثانية وهو هجوم الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، وخص الباحث الأمريكي "فيجونت زون جاك" الثورة في منطقة الأوراس بأطروحة دكتوراه، وما يزال تاريخ الثورة في حاجة الى دراسات ميدانية متخصصة تسلط الضوء على مجموعة مناطق أو ولاية تاريخية أو مدينة خاصة وان مجال الحالة المصغرة للدراسة يفيد في تقصي الحقائق و ابراز الخصوصيات.

4. **موقف المعمرين وسياستهم إبان الحرب الجزائرية:** قدمت في هذا الموضوع أطروحات عدة بحكم أن الموضوع يهم شريحة واسعة من الشعب الفرنسي "الأقدام السوداء" ويحضى باهتمام متزايد، نذكر من تلك الأطروحات رسالة "انتيان برينون" المعنونة "أوربيي الجزائر والموقف من استغلال الجزائر" وعولج موقف المعمرين من الثورة الجزائرية وسياسة الحكومة الفرنسية في أكثير من أطروحة، كما درس الباحث " تواتي دحمان " موضوعا مهما عن الخيار الراديكالي للمعمرين ونشاط منظمة الجيش السري في الجزائر، وقدم " فان دايك ستيوارت " موضوعا عن سياسة المستوطنين إبان فترة الحرب.

5. **السياسة الفرنسية في معالجة المشكلة الجزائرية:** مثل هذا الموضوع مجالا خصبا لدراسة الباحثين الأجانب خاصة الفرنسيين الذين اعتبروا المشكلة الجزائرية قضية فرنسية درست مختلف أبعادها السياسية، واستعرضت تطورات السياسة الفرنسية، وقد درست "برفيي إيزابيت" سياسة "جاك سوستيل" وانعكاساتها على اختفاء "الجزائر الفرنسية"، وبحث "توكر لوكلي" سياسة ومواقف الجمهورية الفرنسية من القضية الجزائرية وقدم "مهدي مصطفى" موضوعا حول الجمهورية الخامسة والثورة الجزائرية، وقدم موضوع آخر عن "ديقول" والجيش الفرنسي في الجزائر، وتم استعراض موقف الحزب الشيوعي والشيوعيين الجزائريين في ثلاث أطروحات، كما بحث موضوع السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، ويبدو واضحا الاهتمام الكبير بموضوع السياسة الفرنسية ومواقفها من القضية الجزائرية، ويرجع ذلك أساسا إلى اهتمامات الفرنسيين بهذا الموضوع المركزي.

6. **الإيديولوجية الثورية:** نالت المفاهيم الإيديولوجية للثورة التحريرية اهتمام الباحثين وركزت الدراسات على إضفاء التحليل الماركسي لمفهومي الثورة والدولة، وفي هذا الإطار تندرج أطروحة "سليمان الشيخ" التي درست مشروع الثورة الجزائرية، وطرق تجسيده عمليا، واجتهدت كثير من الأطروحات في التنظير لأبعاد الثورة وأفكارها الإيديولوجية ومنها أطروحة "نذير معروف" التي توضح دور الثورة في تكوين الإيديولوجية الثورية وأطروحات أخرى عالجت المكونات الثقافية والاجتماعية ودورها في التوجيه الثوري.

7. **دور المجتمع والبنيات الاجتماعية في الثورة :** يأتي التركيز دائما على أهمية المجتمع ودور فئاته الاجتماعية، وقد قدمت أطروحة قيمة عن الدور الاجتماعي لجبهة التحرير الوطني، وعالج "جغلول عبد القادر" سوسيولوجيا دور الطبقة الفلاحية في الثورة، ودرس "في برفيي" وضعية ودور الطلبة الجزائرية إبان المرحلة الكولونيالية، وأما المرأة فخصت بعدد من الأطروحات التي عالجت دورها النضالي والسياسي، ووضعيتها الاجتماعية.

وهناك محاور ثانوية نالت اهتمام الباحثين نذكر منها باختصار: القضية الجزائرية في الأمم المتحدة (أطروحتين)، الجانب الأدبي ودوره في الثورة (أربع أطروحات)، الجانب الإعلامي للثورة (أربع أطروحات)، الجوانب القانونية للثورة الجزائرية (ثلاث أطروحات).

ويمكننا أن نسجل الملاحظات الآتية على مضامين الأطروحات الجامعية:

ساهم التأثير السياسي والإيديولوجي للباحثين في التركيز على جوانب معينة من قضايا الثورة الجزائرية.

يسهل علينا التعرف على الجوانب المدروسة من تاريخ الثورة ويمكننا التعرف على الجوانب التي لم يطرقها البحث الأكاديمي ويمكن للباحثين ولوجها.

هناك اهتمام كبير بزوايا معينة من تاريخ الثورة الجزائرية مثل : السياسة الفرنسية ومواقف المعمرين، تنظم جبهة وجيش التحرير الوطني...الخ، في حين تظل كثير من الجوانب غير مدروسة وبعيدة عن اهتمام الباحثين لأسباب مختلفة.

ثانيا: تحليل العينات: أخضعنا عينات الدراسة للتحليل على أسس مختلفة نراها مهمة في توضيح جوانب موضوع الدراسة.

1. **لغة الدراسة:** دلت دراسة العينات أن الاطروحات المقدمة باللغات الاجنبية خاصة منها الفرنسية والانجليزية أخذت القسط الاكبر وبلغت نسبة تمثيلها 59%، ومنها المقدمة باللغة الألمانية والايطالية والفرنسية والروسية...، والاطروحات المناقشة باللغة العربية بلغت 41 أطروحة قدم منها بالجامعات الوطنية 30 رسالة، والباقي في البلاد

العربية خاصة منها مصر حيث قدم عدد من الجزائريين أطروحاتهم بجامعتي القاهرة والإسكندرية، كما أن عدد من الباحثين العرب قدموا اطروحاتهم باللغة العربية .

2. **أصول الباحثين:** بخصوص تقسيم اصحاب الاطروحات بين جزائرين وأجانب نلحظ تقاربا ملموسا في التمثيل 52 جزائري و55 اجنبي، ويمثل الجزائريون المتخرجون من جامعات الوطن نسبة معتبرة إضافة إلى الجزائرين الذين ناقشوا اطروحاتهم بالجامعات الفرنسية ويمثل الفرنسيون نسبة معتبرة من بين الاجانب المتعددة جنسياتهم .

3. **التوزيع على الجامعات:** تشير عينات الدراسة إلى التقارب في عدد الاطروحات المقدمة في جامعات الوطن ومثيلاتها المقدمة بالجامعات الفرنسية،وقد جاء التوزيع على الشكل الآتي:

32% بالجامعات الفرنسية، 29%بالجامعات الجزائرية، 21 %بالجامعات الأمريكية، 8% بالجامعات المصرية، 8% بجامعات دولية اخرى وعلى مستوى جامعات الوطن.

نلاحظ بشكل جلي حضورا قويا لقسم التاريخ بجامعة الجزائر من حيث التمثيل ويرجع ذلك بالأساس الى تجربة فتح تخصص الثورة منذ عام 1992 وعلى المستوى الدولي يتأكد حضور جامعات باريس وجامعتي قرونوبل وايكسان بروفانس في فرنسا وجامعات واشنطن وكاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية وجامعتي القاهرة والإسكندرية في مصر.

4. **درجة الاطروحة:** تبين لنا من خلال جمعنا لعينات الرسائل الجامعية أن هناك قدرا معينا من الاختلاف في مسمى الدرجة العلمية التي تمنحها مختلف الجامعات، وقد وحدنا الشهادات بما يعادلها واعتمدنا الدرجتين الأساسيتين:

الماجستير والدكتوراه، وجاء تمثيل الدرجتين متقاربا، 52 أطروحة ماجستير وديبلوم دراسات عليا و55 اطروحة دكتوراه، وقد اعتبرنا أن درجة دبلوم الدراسات العليا التي تمنحها الجامعات الفرنسية معادلة لدرجة الماجستير، وتعادل درجة الطور الثالث التي منحتها الجامعة الجزائرية شهادة الماجستير وجعلنا مختلف درجات الدكتوراه التي تمنحها الجامعات في مستوى واحد.

قائمة الاطروحات عينة الدراسة

1) آتاناتسكو فيتش: النظريات المعاصرة عن النظم السياسية في البلدان النامية،النظام السياسي الجزائري نموذجا، دكتوراه، ج بلغراد .
2) التلمساني رشيد: الدولة والثورة في الجزائر، مقاربة لدراسة الدولة في مجتمع ما بعد الاستعمار، دكتوراه، ج بوسطن، 1984، 365 ص .
3) اليستير هورن: تاريخ حرب الجزائر، دكتوراه، قسم التاريخ، ج لندن، 1975.
4) أكروف داود: أصول جبهة التحرير الوطنية، دبلوم الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، ج باريس، 1965.
5) اكومي خديجة: الثورة الجزائرية في الشعر العربي بالمغرب، ماجستير، قسم الآداب،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ج الرباط، 1989 .
6) الجابري محمد صالح: النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900–1962، ماجستير، معهد الآداب، ج الجزائر، 1982 .
7) الجنيدي خليفة: الاضطرابات النفسية في الحروب وثورة التحرير الجزائرية، ماجستير، معهد علم النفس والتربية، ج الجزائر، 1974 .
8) السيد الشوكي عودة عبد الرحمان :مصر والحركة الوطنية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى حتى الإستقلال (1954-1962)، ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ج القاهرة، 1991.
9) الشيخ سليمان: الثورة الجزائرية، المشروع والعمل (1954-1962)، دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإجتماعية، ج قرونوبل، 1975، 966 ص.
10) الغزالي محفوظ: وحدة المغرب العربي، التقنيات القانونية للاندماج المغاربي، دكتراه، كلية الحقوق، ج السربون، 1974 .
11) إتيان برينو: أوربيو الجزائر واستقلال الجزائر، دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ج إكس بروفانس، 1965.
12) ايلرمان الفريد ديني: الجزائر في العهد الاستعماري، التنظير والوسائل، دكتوراه، قسم العلوم السياسية، ج هارفارد، 1977 .
13) باروين ميشات: تنظيم جبهة التحرير الوطني في العاصمة، دبلوم الدراسات العليا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ج باريس، 1966 .
14) بجاوي محمد: الثورة الجزائرية والقانون، دكتوراه، قسم الحقوق،ج قرونوبل،195.
15) برانش رفائيل: التعذيب والجيش خلال حرب الجزائر 1954–1962، دكتوراه، قسم التاريخ، ج باريس، 2000، 1211 ص .
16) بكار جاك: الحلول الجزائرية، دبلوم الدراسات العليا، معهد الدراسات العليا بالرباط، 1961 .
17) بلاسي نبيل أحمد: جبهة التحرير الوطنية الجزائرية ودورها في حرب الاستقلال، ماجستير، قسم التاريخ، ج القاهرة، 1976 .
18) بلاسي نبيل أحمد: الاتجاه العربي الاسلامي ودوره في تحرير الجزائر، دكتوراه، قسم التاريخ، ج القاهرة، 1989 .
19) بلخروبي عبد الحميد: ميلاد وبعث الجمهورية الجزائرية 1954–1962،دكتوراه، كلية الحقوق، ج لوزان، 1971.
20) بنون محفوظ: "العقبة" قرن من التاريخ الجزائري 1857–1975،دكتوراه، ج باريس، 1986، 412 ص .

21) بن أشنهو عبد اللطيف: تكون التخلف في الجزائر، في حدود الرأسمالية 1830–1962، ج الجزائر.
22) بن دارة محمد: السياسة الفرنسية في الصحراء مابين 1952–1962،ماجستير، معهد التاريخ، ج الجزائر،1999 .
23) بن فليس أحمد: السياسة الدولية للحكومة الجزائرية المؤقتة 1958 –1962، ماجستير، معهد العلوم السياسية، ج الجزائر، 1986، 466 ص .
24) بنيامين سطورا: مصالي الحاج 1898-1974، دكتوراه، قسم التاريخ، ج باريس10، 1978.
25) بوحوش عمار: أحوال واداء العمال الجزائريون المهاجرون الى فرنسا، مدخل تحليلي، دكتوراه، معهد العلوم الاجتماعية، ج ميزوري، 1971، 210 ص .
26) وزيدي لحسن: الدور الاجتماعي لحزب جبهة التحرير الوطني في المجتمع الجزائري، ماجستير، قسم التاريخ، جامعة عين شمس، 1978.
27) بوسبية صلاح محمود: صحيفة المجاهد، دبلوم الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، ج الجزائر .
28) بوطورة مصطفي: علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالحكومة المصرية في الفترة مابين 1954– 1962، ماجستير، معهد العلوم السياسية، ج الجزائر، 1985، 185 ص
29) بوضربة عمر: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والمناورات الديبلوماسية الفرنسية،ماجستير،قسم التاريخ، ج الجزائر، 2002.
30) بوغول يوسف: مصاهرا ت الشعب الجزائري ومساهمتها في الحركة الوطنية، ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، ج السربون، 1974 .
31) بوقصة كمال: هجرة وسياسة (حالة الجزائريين)، دكتوراه، كلية العلوم السياسية، ج باريس5، 1989 .
32) بومالي أحسن: مظاهرمن تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة (1954–1962)، ماجستير، معهد الإعلام والاتصال، ج الجزائر، 1986، 342 ص .
33) بيتشارزرانكو : الجزائر الى غاية الاستقلال، دكتوراه، ج بلغراد، 1967.
34) بيطام مصطفى: الثورة الجزائرية في شعر المغرب العربي، 1954-1962، دكتوراه، قسم الآداب، ج قسنطينة، 1989.
35) تقية محمد: تطور الوطنية الجزائرية إبان حرب الجزائر، جيش التحرير الوطني بالولاية الرابعة، دكتوراه، ج نانتير(فرنسا)، 1975 .
36) تواتي دحمان: منظمة الجيش السري في الجزائر 1961-1962، ماجستير، قسم التاريخ، ج الجزائر، 2001
37) تواتي موسى: هجوم 20 اوت 1955 في الشمال القسنطيني، ماجستير، قسم التاريخ، ج قسنطينة، 1989، 242 ص .
38) تورلي موريس: الحرب الثورية وتطبيقاتها في الجزائر، دبلوم الدراسات العليا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ج نيس، 1962 .
39) توكر سبنسر لوكلي: الجمهورية الرابعة والجزائر، دكتوراه، قسم التاريخ، ج نورث كارولاينابمدينة شابل هيل، 1966، 508 ص .
40) جبار عبد الحميد: المسألة الوطنية والاستعمار من منظور الحركة الشيوعية 1935 – 1955، دبلوم الدراسات العليا، كلية العلوم السياسية، ج قرونوبل، 1975 .
41) جرجيس احمد سليمان حنتي: مواقف حزب البعث العربي الاشتراكي من الثورة الجزائرية 1954– 1962، دراسة سياسية تاريخية، دكتوراه، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية بلمشق 1990.
42) جغلول عبد القادر: الطبقة الفلاحية والثورة، دبلوم الدراسات العليا– معهد علم الإجتماع، ج الجزائر.

43) حاج موسى بن عمر: السياسة البترولية الفرنسية بالصحراء الجزائرية، ماجستير، قسم التاريخ، ج الجزائر، 2001 .

44) حربي محمد: انشقاق حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، دبلوم الدراسات العليا، كلية العلوم السياسية، ج باريس، 1974.

45) حمدي احمد: مبادئ الإعلام والدعاية لدى جبهة التحرير الوطني وتطبيقها في صحيفة المجاهد 1954-1962،ماجستير، معهد الإعلام والاتصال،ج الجزائر، 1985

46) حرنان مسعود : العراق والثورة الجزائرية (1954-1962)، ماجستير،كلية الأدب، جامعة بغداد، 1983، 305ص.

47) خوجة مقداد: السيطرة الاستعمارية والقطيعة الوطنية حالة الحرب الجزائرية، دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ج اكس بروفانس1979 ، 272 ص.

48) حي عبد الله: صدى الثورة الجزائرية من خلال مجلة دعوة الحق المغربية (1957-1962)،قسم التاريخ، ج الجزائر،2002.

49) دحو العربي: الشعر الشعبي ودوره في الثورة التحريرية بمنطقة الأوراس (1954 – 1962)، ماجستير، قسم الأدب، جامعة قسنطينة، 1983، 310 ص.

50) درار بركات آنيسة: أدب النضال في الجزائر من سنة 1945 حتى الاستقلال، دكتوراه، قسم الأدب، ج الجزائر، 1974.

51) درواز الهادي: الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962،ماجستير، قسم التاريخ،ج الجزائر، 2000 .

52) رابح نور الدين : الاحتلال الاستعماري وأصول رأس الدولة، دراسة حالة الجزائر، دكتوراه،كلية العلوم السياسية، ج ناميج (و.م الأمريكية)،1991، 231 ص .

53) رحيلة عامر: البعد المغاربي في الحركة الوطنية الجزائرية (1926-1958)،دكتوراه، قسم العلوم السياسية، ج الجزائر، 1998 .

54) روسينيول: الأحزاب السياسية الإسلامية في الجزائر في أول نوفمبر 1954،دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ج باريس .

55) زاقور اجان: ظهور واختفاء حركة مصالي الحاج في الجزائر (1924-1954)، دكتوراه، قسم العلوم السياسية، ج كولمبيا، 1973، 388ص .

56) زغيدي لحسن: تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية(1956-1962)، ماجستير،كلية الاداب،ج بغداد، 1983.

57) سشري بيار فليب: دور شرطة الجيش في معركة الجزائر، دبلوم الدراسات العليا، قسم.العلوم السياسة، ج باريس، 1971 .

58) سعدي عثمان: الثورة الجزائرية في الشعر العراقي، ماجستير،كلية الاداب،ج بغداد، 1980.

59) سعدي عثمان: الثورة الجزائرية في الشعر السوري، دكتوراه، قسم الاداب، ج الجزائر، 1986 .

60) سميت تشارلز أنطوني: التطرف الفرنسي جواباً على الثورة الجزائرية 1954-1962،دكتوراه،قسم العلوم السياسية،ج هار فارد،1971، 295 ص .

61) ستيفان إيمانوي: الشيوعية والوطنية في الجزائر 1920-1962، دكتوراه، قسم العلوم السياسية،ج فانسان، 1973.

62) شرف الدين احمد رضوان: جامعة الدول العربية وقضايا تحرير المغرب العربي 1945-1962، ماجستير، قسم التاريخ، ج الجزائر، 1983، 311 ص .

63) شوقي عبد الكريم: دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية(1954)،ماجستير، قسم التاريخ،ج الجزائر،2002

64) بن صفير مريم: مواقف البلدان العربية من الثورة الجزائرية، ماجستير، قسم التاريخ،ج الجزائر، 2000
65) طالب السايح: شيوعيو الجزائر في الاستراتيجية الثورية، دكتوراه، كلية العلوم السياسية، ج ليل، 1976.
66) ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والإداري في الجزائر (1954-1962)،دكتوراه، قسم العلوم السياسية، ج الجزائر، 1995، 979 ص .
67) عبد الرحمان عواطف: دور جريدة المجاهد العربية في الثورة الجزائرية 1954-1962، ماجستير، معهد البحوث والدراسات الافريقية، ج القاهرة، 1968، 340ص
68) عدالة محمد: مكانة الثقافة الاسلامية في الحياة الاجتماعية والسياسية للجزائريين، دكتوراه، كلية الحقوق والاقتصاد، ج مونبليه1، 1992 .
69) عكاش محمد حسن محمد: حرب التحرير الجزائرية أهميتها على سياسة فرنسا اتجاه الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية،ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الافريقية، ج القاهرة، 1979 .
70) عيسى محمد: الهجرة الخارجية الجزائرية، ماجستير، كلية الاداب، ج القاهرة، 1976.
71) غزالي ناصر الدين: الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) لمصالي الحاج، دبلوم الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والاقتصاد، ج باريس، 1971.
72) فان دايك ستيوارت هوب: سياسة المستوطنين الفرنسيين اثناء الحرب الجزائرية 1954 -1958، دكتوراه، قسم العلوم السياسية،ج شيكاغو، 1980.
73) فان فولد ايلين: مشاركة النساء الجزائريات في الحياة السياسية والاجتماعية 1961-1971،دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية، ج الجزائر، 1972 .
74) فغرور دحو: السببية الثورية في النظرية والتطبيق، وضع الجزائر 1830-1954، دكتوراه، ج دنفر (و.م.الأمريكية)، 1984، 218 ص.
75) فوشات كريستيان: جبهة التحرير الوطني وحرب الجزائر، دراسة في المسرح والشعر، دبلوم الدراسات العليا، كلية الاداب، ج نيس، 1969 .
76) فيجونت زون جاك: رجال الأوراس، دكتوراه، كلية الاداب، ج السربون، 1974
77) فيتي ألبير: جبهة التحرير الوطني الجزائرية من خلال صحيفتها المركزية المجاهد 1954-1962، دكتوراه، كلية الحقوق،ج باريس، 1973 .
78) فيسمار بيتر ماكسويل: ديغول والجيش والجزائر: النزاع المدني العسكري على تصفية الاستعمار 1958 1962، دكتوراه، كلية العلوم السياسية، ج كولومبيا،1967، 257 ص.
79) قريري سليمان الهادف: القوي الوطنية في الجزائر ومقدمات الثورة التحريرية 1945-1954 ماجستير قسم التاريخ والاثار، ج الاسكندرية، 1988 .
80) قندل جمال: استراتيجية الثورة التحريرية في مواجهة التأثير العسكري لخطي شال وموريس، ماجستير، قسم التاريخ،ج الجزائر، 2000 .
81) قنطاري محمد: التنظيم السياسي- الإداري والعسكري للثورة الجزائرية من 1954 الى 1962، دكتوراه، ج اكسان بروفانس، 1990.
82) قنس بايرا قلندورة: الأدوار السياسية للنساء المسلمات: دراسة لثورتي الجزائر وإيران، دكتوراه ج تكساس بأوسطن (و.م الأمريكية) 1987، 388 ص .
83) قيليسبي جوان: الجزائر تمرد أم ثورة، دكتوراه، كلية فلاتشر للقانون والدبلوماسية، ج تافتز، (و.م. الأمريكية)، 1959، 136 ص.
84) قي برفيلي: الطلاب الجزائريون المسلمون في الجامعة الفرنسية 1908-1962،دكتوراه الحلقة الثالثة، كلية العلوم الاجتماعية، ج السربون، 1980، 568 ص.

85) كارتر ايت هال فيكتور: الجزائر الثورية والأمم المتحدة، دراسة في جدول الأعمال، دكتوراه، قسم العلوم السياسية، ج ماريلاند (و.م الامريكية)، 1974، 384 ص.
86) كاسكلا دقار فالدور: القومية الاستونية والاستعمار في الدراسة المقارنة بين بلدان ريلوز والباسك والجزائر والكيبيك، دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة كاليفورنيا، 1992، 434 ص.
87) كامو ميشال: مفهوم الديمقراطية لدى القادة المغاربيين، دكتوراه كلية العلوم السياسية، جامعة باريس.
88) كانت ويليام بور: النخبة السياسية الجزائرية (1954-1967)، دكتوراه ماساشيست (و م الأمريكية)، 1968، 231 ص.
89) كانجاريك الين: البنية المقارنة في التنظيم القضائي في الأنظمة العسكرية المعتادة وغير المعتادة، دراسة خاصة بالثورة الجزائرية سنة 1954، دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة ميتشيقان، 1983، 272 ص.
90) كبة ابراهيم: القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، ماجستير، ج واشنطن، 1960.
91) لافاج، ل: مقدمة مهمة في التاريخ السياسي الجزائري، فرحات عباس والحكومة الجزائرية المؤقتة، ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، ج باريس، 1964.
92) ليش صالح: مصر وثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، ماجستير، قسم التاريخ والآثار، ج ألا سكندرية، 1988، 252 ص.
93) ماران ريتا رودجز: التعذيب اثناء الحرب الفرنسية الجزائرية، دور المهمة الحضارية، دكتوراه، جامعة كاليفورنيا، 1987، 470 ص.
94) ماقنون فيليب: بنية وتنظيم جبهة التحرير الوطني، دبلوم الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، جامعة اكس بروفانس، 1963 .
95) ماكراث جون جوزيف: مقارنة تحليلية للحركات الوطنية في شمال ايرلندة وجنوب افريقيا والجزائر، دكتوراه ج نوردهام، (و.م الامريكية)، 1990، 503 ص .
96) مالركي جيمس ميتشل: المواجهة الاستعمارية في الجزائر الفرنسية، دراسة في تطور قوة غير متكافئة والعنف الرمزي في مدينة قسنطينة، دكتوراه، ج تكساس بمدينة واشنطن، 1980، 331 ص
97) مثلوثي صالح: المصالية سيرة سياسية وايديولوجية، ماجستير، كلية الاداب، ج فانسان، باريس.
98) مقلاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية 1954-1962، ماجستير، قسم التاريخ، ج قسنطينة، 2000، 350 ص.
99) مهدي مصطفى: الجمهورية الخامسة والثورة الجزائرية، دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة باريس، 1976.
100) مورفري ايزابيت هوبقود: جاك سوستيل واختفاء الجزائر الفرنسية، دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة ديوك (و.م الامريكية)، 1976، 313ص.
101) موبي سيقلي مادلين: مناهضة الروح العسكرية ورفض الخدمة العسكرية في فرنسا المعاصرة 1945-1962، دكتوراه، قسم العلوم السياسية، باريس، 1969.
102) نذير احمد: الحركة الثورية في الجزائر، دورها في تكوين الايديولوجيا، دكتوراه، كلية الاداب، ج باريس، 1968، 274 ص.
103) هاتشنسون: الارهاب الثوري، جبهة التحرير الوطني في الجزائر (1954-1967)، دكتوراه قسم التاريخ،ج فرجينيا، 1973، 373 ص.
104) هالسنقر الكسندر: مقاربات التاريخ الشفوي لدراسة الثورة المضادة في الجزائر، دكتوراه، قسم العلوم السياسية، ج نيويورك، 1980، 319 ص.
105) هنيدي محمد: الثورة الجزائرية في جريدة الأهرام 1954-1955، ماجستير، معهد الإعلام والاتصال، ج الجزائر، 1984.
106) ولد خليفة محمد العربي: دراسة الحرب النفسية في مواجهة المجاهدين أثناء الحرب دكتوراه، قسم علم النفس، ج باريس، 1971.
107) يحي الشيخ صالح: أدب السجون والمنافي في الجزائر في فترة الاحتلال الفرنسي، دكتوراه، معهد الأدب، ج قسنطينة، 1994، 224 ص.

المجتمع الجزائري في الجرائد التونسية 1947-1954
من خلال كتابات الجزائريين

أ./ براهمة بلوزاع(*)

لم يعدم الجزائريون أي وسيلة للتعبير عن مشاكلهم إلا واستعملوها وكانت الصحافة واحدة من أهم ما توفر لهم أنذاك لما لها من تأثير كبير على الرأي العام الموجه له، ورغم ما كانوا يعانونه من تضييق في بلادهم فإنهم وجدوا نوعا من البديل في البلاد التونسية، فاستغلوا الجرائد التونسية المعربة حتى في مناقشة قضاياهم ومشاكلهم الاجتماعية الخاصة، فما هي هذه المشاكل ؟ وكيف كان النقاش حولها ؟

1. الدّعوة لتعليم المرأة: كان التعليم من أولى الأولويات بالنسبة لكل الجزائريين نظرا لأن الجهل كان مستشريا في أوساط المجتمع الجزائري إذ كان تسعة أعشار أبنائه خارج إطار النظام التعليمي الفرنسي، في إطار سياسة الاستعمار الفرنسي الرامية إلى تجهيل الشعب الجزائري، قصد مزيد إحكام السيطرة عليه.

مثلت الفتاة نسبة كبيرة من هذا المجتمع الجاهل[1]. لذا قامت بعضهن بالمطالبة بحقهن في التعلم، لأن "...واجب كل بنت مسلمة أن تنزع ستار الجهل، تضيء ظلمته بنور العلم..."[2] كما أنه إن "...خرجت المرأة من ظلمات الجهل [...] وأضاء نور العلم الزاهر قلبها [...] لتهتدي به إلى الحياة الجميلة أمكنها أن تخدم أمتها [...] وأن تبني

(*) -أستاذ مكلف بالدروس في التاريخ الحديث والمعاصر-معهد التاريخ-م.ج. معسكر.

لأبناء الجزائر مستقبلا باسما [...] وتسهر على سعادتهم، وتخفف من شقائهم وتكون [كوكبا] دريا يلمع في سماء الحياة، ونبراسا قويا يسطع في جو الجزائر خصوصا"[3].

وحجتهن في ذلك الأمر "... أن البنت في الدار كالقلب في الجسم إذا فسد القلب فسد الجسم كله وإذا صلح القلب صلح الجسم كله، والبنت في الدار إذا كانت صالحة صلح كل من كان معها، وإذا كانت فاسدة فسد كل من كان معها"[4].

لهذا لا بدّ من صيحة فزع تطلقها الألسن لإيقاظ هذا المجتمع الراكد لأن "... الدعوة إلى الحياة بغير علم سفه وجنون، والدعوة إلى النهضة والتفكير بدون ثقافة تضليل وتزوير..."[5] والفتاة الجزائرية أولى بهذه الصرخة أن "...استيقظي من سباتك الطويل للعمل والكفاح ومشاركة العاملين في الاجتماع فليس من المعقول أن تلدي الأحياء يقتلون الحياة [...] الشعب الجزائري المنكود يناديك من أعمق أعماق الضمير أن تلدي له الحياة كما كنت -ولا زلت - تلدين له الأحياء، والسبيل الأوّل [...] هو سبيل العلم ولا سبيل يضمن لك النجاح إلا هذا السبيل"[6]. إنها في نظر البعض "...المدرسة الخطيرة التي يجب أن تخلق من الأطفال أسودا لا ترهب المنون، لا ثعالب تخاف من ظلها..."[7].

إن هذه الصرخات، أن "علموها، علموها أو إلى الموت فادفعوها"[8]، لم تجد دائما الصدى الذي تستحقه فإن كان أحمد توفيق المدني مثلا، دعا إلى "... تعليم وتهذيب المرأة والخروج بها إلى العمل في الميدان الذي أعدت له"[9]. وهذا موقف يحسب له وللتيار الإصلاحي الذي يمثله، فإن آخرين يمثلون تيارا "رجعيا" "...ما زال يفكر بعقلية القرون الوسطى التي ترى في تعليم البنت حراما..."[10]. ويرى أن الفتيات اللواتي يترددن على المدارس لم يتعلمن غير الوقاحة وفسدت طباعهن وأخلاقهن، وأضحت البنت تخطب في الجامع وفي قاعات الأفراح ولا يتطرق الحياء إلى جبينها، بل ويرى أن السماء أمسكت عنهم غيثها عقابا لهم على ذلك الأمر[11]. وترد الفتيات من ناحيتهن أن هذه الوقاحة إنما هي النشاط والنبوغ، ويحلفن بأن "...بنت متعلمة وقحة خير من بنت جاهلة (كالزير المتكي، ما تضحك ما تبكي)..."[12]، ويبشرن أن قضيتهن قد انتصرت رغما عن الرجعيين، وحجتهم في ذلك إحداث فروع في جامع الزيتونة والقرويين لتعليم المرأة،

وذلك لأن جامع الزيتونة" هو قبلة الأمة ومرجعها في الملمات فإذا كان للنساء فيه قدم ومكانة فإنهن يشاركن الرجال في كل شيء وربما بلباقتهن يستحوذن على كل شيء..."([13] وكن يحلمن آنذاك بأن تغطي كتابات متخرجات الزيتونة والقرويين صفحات الجرائد، وكتبهن تتصدر واجهات المكتبات[14]. أما اليوم فيبدو هذا حلما تافها مقارنة بما حققته المرأة، لكن في وقته كان حلما كبيرا بحجم الجهل المستشري في البلاد خاصة وسط الإناث اللواتي طرحن السؤال المتعلق بمن المسؤول عن تفشي ظاهرة الجهل؟

بخلاف الوجود الاستعماري الذي لم يختلف فيه اثنان بأنه مسؤول بصفة كبيرة عن الوضع الكارثي الذي عاشته الجزائر. إلا أن النقد الذاتي كان له دوره في الأمر. فالمسؤولية يتحملها المجتمع الجزائري كذلك. فالفتيات يرون أن لهن جزءا من المسؤولية، فذنبهن "...كان في سكوتهن عن مطالبة الرجال لحقوقهن، واعتبارهن أنهن زينة في الدار لم يخلقن إلا ليأكلن، ويشربن، ويلبسن حتى أصبحن يتوهمن أن كل محاولة لتغيير حياتهن شر وضرر لهن، فيجب أن يحارب ويقاوم..." [15]،كما أن للأمهات دور في ذلك خاصة و"...أنهن تعودن أن يستخدمهن طول النهار في سفاسف العيش البسيطة المعروفة من كنس وغسل وطبخ [...] ولا يرين في ذهاب البنت إلى المدرسة إلا ضياعا لوقتها وإفسادا لعقلها..." [16] وهنا يأتي دور الفتيات المثقفات للتوعية من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كي "..تقتلن هذا الجهل والفساد وهذا الظلم المستبين [...] وتمد لأختها يد المساعدة لترفع شأن وطنها العزيز، وتقطع به تلك الهوة العميقة المظلمة..." [17]

2. الزّواج ومشكلة الزنا: لم تتوقف أقلام الجزائريين عند مشكلة تعليم البنات وتثقيفهن، بل تعداه إلى تشخيص داء يوازي الأول في خطورته، خاصة في مجتمع محافظ كالمجتمع الجزائري حيث تحتل قيم الشرف والعرض مكانة متميزة ألا وهو مشكلة العنوسة.كان وما يزال في نظر المجتمع الجزائري أن الزواج هو أضمن وسيلة لإنقاذ تلك القيم من الانهيار إلا أن استفحال ظاهرة العنوسة والعزوبية في أوساط الشباب – في الفترة المدروسة- كان ناقوس الخطر على الخلل الذي ينخر المجتمع.

لقد اعتبر البعض أن نسبة العنوسة مست 90% من الشباب[18]، رغم ما في هذه النسبة من مبالغة، فإنها تظهر مدى التخوف من انعكاسات الظاهرة على البنيان الاجتماعي. و هذا أول الطريق المعالجة.

كان غلاء المهور على رأس القائمة المسؤولة عن هذه الظاهرة، فمثلا، كانت تكاليف العرس في عام 1949 تقدر في حدود 250 ألف فرنكا[19]: وهو مبلغ ضخم بحساب أسعار سنين قريبة فما بالك بعام 1949، حيث الفقر والبطالة ونتائج الحرب العالمية الثانية الكارثة وخاصة الاقتصادية منها[20] أما المحظوظ الذي يملك منصب عمل، فإن متوسط الأجر اليومي لا يفي بالضروريات[21]، أما أن يوفر المرء منه تكاليف الزواج فذاك حلم بعيد المنال.

تحمّل الآباء جزءا كبرا من النقد لمغالاتهم في مهور بناتهم "...شرطا مشرطا لا صداقا معقولا [...] وإلا عضلوهن، وإن طالت السنون طوعا لإرادتهم الخسيسة وإجحافا بحقوق بناتهم عليهم وخروجا عن واجب الرعاية..."[22]، وهم لا يدرون بأنهم بهذا العمل قد "...جعلوا بناتهم بضائع محتكرة وأعراضا مبتذلة..."[23] إلا أن الآباء في نظر البعض لا يتحملون المسؤولية لوحدهم، فالشباب لهم نصيب فيها فـ"...إذا كنا [كما يقول قائلهم] نحمل على الآباء ملاما وعتابا فقد يستحقون المعذرة إن هم انفوا من سوء خصالكم [يقصد الشباب] وقبيح أعمالكم إذ بناتهم أعز شيء لديهم فلا ينبغي أن يضعوه عند فاجر سكير أو مقامر شرير وعاهر حقير. وهل يجعل العسل النقي في إناء متسخ قذر ؟ "[24].

إن تحميل المسؤولية لهذا الطرف أو ذاك لا يحل مشكلة العنوسة هذا "...الخطر المحدق بالوطن وبرجال الجيل القادم..."[25] مما يؤدي آليا إلى ما هو أدهى وأمر "تزايد عدد الأجانب [بالجزائر] مواليد وقادمين للبلاد [مما يعني] أنه سيصبح يوما ما عددهم أكثر من عدد الأفارقة [يقصد الجزائريين أصحاب الأرض]"[26]. هذا الشيء الذي يبيّن لنا أن الجزائريين كانوا واعين بالانعكاسات السياسية على المدى الطويل على الوطن، وليس على المدى القصير فقط من خلال استشراء الفساد في صلب المجتمع الجزائري

وأخطره الزنا فـ"...من غريزة الرجل والمرأة أن يميل أحدهما إلى الآخر وإذا لم يُجمع بينهما بطريق شرعي فلا بد من أن تجمعهما الفاحشة"[27].

اهتم الجزائريون بهذه المشكلة لخطورتها على تماسك المجتمع الجزائري، فحاولوا تشريح الظاهرة لمعرفة الأسباب الحقيقية التي تقف وراء بقائها دون حل.

بخلاف المشاكل المترتبة عن عدم قدرة الشباب التزوج في زمن أضحى فيه الزواج "...عقد تجارة لا عقد تحصين..."[28]، وجّه الجزائريون كالعادة سهام غضبهم إلى الاستعمار الذي فتح "...أبواب العهر في وجه الشبيبة كإعداد الفنادق ومحلات البغي [حتى يكون له الشعب] دابة مركوبة أو سائمة مأكولة..."[29]، وشجع "البغاء العلني" حتى أضحت المومسات ذات نفوذ وسطوة لدى السلطات الاستعمارية والويل لمن يثر غضبهن عليه [30] – طبعا من الجزائريين –.

إن هؤلاء الجزائريين كانوا واعين بأن هذا لا يعني أن كل مشاكل المجتمع الجزائري سببها الاستعمار بل إن في رحمه أسبابا أخرى، فغياب التربية والتعليم سبب مساعد على انتشار هذه الظاهرة. فإذا "...الطفل لم يغذ منذ الصغر بحسن الأخلاق وطيب الخصال شب بالطبع على الميول إلى اللّذة من غير وازع..."[31] حتى النساء والرجال لهم نصيب كبير في انتشار هذه الظاهرة. النساء – حسب ما يرى البعض– "...تلقى [هذه] منهن السافرة، مبالغة في الفجور المتين لا قصد التمدن كما تدعّين، والمتردية لحاف النفاق والتمويه لإلحاف العفة والتتريه يترددن على الأنهج والشوارع وما أكثر ترددهن ليلا اصطيادا لما عسى أن يقع في [شراكهنّ]..."[32] وذلك بسبب أنه أصبح "...من الميسور لديهن التبرج، سافرات في الشوارع والمنتزهات ودور السينما.."[33]. أما مسؤولية الرجال فلأن البعض "...يقضون بياض نهارهم وسواد لياليهم في المقاهي وموائد القمار على حساب سقوط زوجاتهم وبناتهم في أحبولة الدعارة وفخ الشيطان."[34].

إن الجمعيات السياسية والدينية، خاصة العلماء– لم تسلم من الانتقاد وتحميل المسؤولية، فدعيت إلى الابتعاد عن التوافه والتركيز على الاستعمار وتدارك المجتمع قبل "...تفاقم الداء [فتشن] حربا عشواء [...] على الانحلال الخلقي"[35].

إذن أين الحل في مجتمع –كتب عنه البعض- بأنه"... بات مسرحا تمثل على خشبته أدوار التخنث والتنطع وضروب الفجور والمجون...؟"[36]. رأت بعض الأقلام ذلك في دعوة الشباب الجزائري إلى التكتل في سبيل تأسيس جمعية للشبان المسلمين "لتذود عن حياض العروبة والإسلام"[37] على شاكلة ما هو واقع في تونس فما "...محافظة تونس الشقيقة على حذق القرآن الكريم وتعليم البنت تعليما إسلاميا، روحيا يؤهلها للقيام بوظيفتها العائلية والمترلية، وأداء رسالتهما الاجتماعية على الوجه الأكمل إلا بجمعية الشبان المسلمين[38] والفضل يرجع إليها وحدها"[39].

3. **حرية المرأة بين مؤيد ومعارض:** ما زال هذا الموضوع حديث الساعة إلى اليوم، مع نفس المواقف وإن كان بصيغة متطورة، ربما ما ذكرنا سابقا له علاقة وثيقة بهذا الأمر إن بالنسبة إلى مؤيدي حرية وحقوق المرأة أو معارضيهم.

كان البعض– منهم نسبة من الفقهاء- يعتبرون "المرأة عورة، واسمها عورة وصورتها عورة [...]" [ويرون أن] تيار السفور جارف وأن قنبلة هذه المشكلة ستنفجر انفجارا هائلا [...] والمرأة الجزائرية المسلمة [...] في بحر متلاطم الأمواج لا تحسن السباحة فيه و لم تجد منارا تهتدي به في ظلمات الحياة و المسؤولون عن إصلاح المجتمع في غفلة عن ذلك معرضون، والويل لهم يوم يجرفهم السيل وتسيطر المرأة على كلّ شيء ولن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة [...] فإنها إذا انحرفت قيد شعرة عن سمتها تؤدي بحياة جيل كامل في هاوية سحيقة ما لها من قرار..."[40] ويبدو أنهم شنوا حملة على الشيخ مصطفى حلوش، من خلال جريدة البصائر حينما كانت تحت رئاسة الشيخ الطيب العقبي وذلك لمطالبته بتحرير المرأة من قيودها.

أما دعاة تحرير المرأة فاعتبروا هذا الأمر تزمتا مصطنعا، أرجع المجتمع ككل إلى الوراء، ونضال المرأة من أجل حقوقها مشروع، "...[فـ] أي طائر في قفص ولا يريد الخروج منه؟ وأيّ مقيد يمشي في الوحل، ولا يحاول التخلص من قيده"[41]. وهم يتعجبون من كتاب في الجزائر "...تطاوعهم أقلامهم في كلّ شيء إلا في هذا الموضوع فكأنه ملفوف بعقارب ومحاط بأشواك، فمتى يدركون أن لا حياة لأمة إذا ماتت الأم

والأخت والزوجة والبنت"[42]. فتحرير المرأة جزء من تحرير المجتمع من قيوده وخطوة هامة لتحريره من مظاهر تخلفه.

4. من مظاهر التخلف في المجتمع الجزائري: عالجت الكتابات الجزائرية بالإضافة إلى المشاكل السابقة مشاكلا نبعت من رحم المجتمع الجزائري قبل الفترة الاستعمارية فقط رغم أن "الاستعمار لم يترك منفذا ينفذ منه إلى جسم هذا الشعب المكلوم إلا وطرقه، وله في ذلك أفانين وأذناب طوع أمره، وفي جملة هذه الشرور التي تنخر في جسد هذا الشعب البائس، الذي ابتلاه اللّه بالجهل ثم بالاستعمار الذي يأخذ على عاتقه أينما حل- حماية هذا المرض الفتاك والقيام على ترعرعه بين أفراد الأمة وطبقاتها وبث روح الشقاق بسببه بين هيأتها، شر التبذير..." [43].

كانت عادة الزرادي أو الطعم[44] إحدى الخرافات التي شجعها الاستعمار بواسطة أذنابه لإفقار هذا الشعب ونزع آخر ما بقي في يديه من ممتلكات. فأنت ترى الفلاح البائس يشارك في الزردة. إما عن عقيدة، رغبة في رضاء سيدي فلان أو في عدم التعرض لسخطه وهو في القبر أو نفاقا رهبة من الأذناب الذين قاموا بالدعوة لها. لئلا يوشوا عنه أسيادهم بالذي تخلف عن إجابة دعوتهم والمشاركة في طعامهم وزردهم، وإما خوفا من شماتة الجار والعشيرة. فيقوم هذا البائس برهن أرضه واكترائها لجاره المعمر لأجل طويل بثمن بخس.

أما المعمرون فإنهم يسخرون- من طرف الأذناب، الطامعين في النياشين، "والشيعات"[45]- للعمل أيام الزردة، بدعوى أنها "زيارة"، وإلا كان مصيرهم النبذ والهجران.

أمّا الأذناب فإنهم لا يغرمون شيئا، إنما خسائرهم من الخزائن التي تعمر بدماء الشعب وعرقه، بطريقة أو بأخرى.

غير أن الفائدة الحقيقية من هذه الأعمال هي النتيجة التي يجنيها المعمر من وراء هذا التبذير فيستحوذ على ما بقي من أراض ودور في يد الأهالي على قلتها وعلى اختلاف الوسائل المساعدة من خمر وقمار وزنا ووظيف ورشوة ونياشين[46].

لقد هوجمت هذه العادة هجوما شرسا، خاصة من قبل جمعية العلماء، نظرا لنتائجها الوخيمة على اقتصاد البلاد عامة، و نال الداعين إليها والعاملين عليها نقدا شديدا من خلال الطعن في نياتهم المعلنة لتبرير إقامة الزرادي، فيقول المنتقدون: "ما لنا لا نرى هؤلاء الفلاحين مشتدين في إخراج الزكاة التي أمر الله بها كل من يدعي الإسلام [...] لو كان قصدهم إرضاء سيدي فلان لجمعوا عشر تلك الأموال [يقصدون الأموال التي تصرف في الزرادي] وبنوا بها مدارس لفقراء القبيلة، أو مداشر لسكن مساكين العشيرة أو تقريب الحياة أو تعبيد الطرق أو بناء الجسور، أو شراء قطع من الأرض وتحبيسها للدفن، ولهم أن يسموا هذه المنشآت بمنشآت سيدي فلان، ونحن نضمن لهم رضاء الرب، ثم رضاء الذي أرادوه إن كان حقا ما يزعمون"[47].

نبّه الجزائريون-من خلال مقالاتهم في الصحافة التونسية- إلى وجود طريق أخرى للاستحواذ على أموال الشعب الجزائري، وفي نفس الوقت بث الضغينة والفرقة في صفوفه أي ضرب عصفورين بحجر واحد. بمعنى تفقيره وخلق الشقاق في كيانه. وهذا نموذج من الدهاء الاستعماري، والمتمثل في عملية كراء الأراضي البلدية للجزائريين- والتي هي في الأصل ملك لهم صودرت منهم- والمعروفة بأراضي الكومين[48] حيث يكيّفون حياتهم لأربع سنوات، مدة عقد الكراء، يقع الشقاق منذ المزاد العلني. من خلال تخاصم الناس على الفوز بالكومين والنتيجة رفع أثمان الكراء إلى أعلى المستويات بما يفيد خزينة البلدية الاستعمارية - مع العلم أن الأغلبية العظمى من هذه الأموال تصرف على مصالح الجالية الأوروبية -.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يتواصل التشاحن بالخصومات اليومية المتكررة- بين الكرائين- بالعصي ولا تنته هذه المعارك إلا أحد الأطراف في المستشفى والآخر في السجن، لمجرد أن حيوان أحد الخصمين دخل حدود كومين الطرف الآخر وهكذا دواليك، ومعها يضمن المستعمر عدم اتفاق الناس عليه[49].

وجد الجزائريون في الصحافة التونسية ما قبل اندلاع الثورة التحريرية منبرا مهما لطرح مشاكلهم ليس فقط السياسية بل الاجتماعية والاقتصادية والعلمية أيضا نظرا للمسحة التحررية النسبية التي كانت تتمتع بها مقارنة بما هو كائن في الجزائر. لعبت

الصحافة التونسية -في هذا المجال- دور المتنفس للجزائريين لتداول مشاكلهم بينهم حتى خارج حدود بلادهم. والملاحظ أن هذا التداول شمل كل الحساسيات السياسية الجزائرية دون أن يؤدي ذلك لأي تطاحن أو تنابز بل كان يتم في كامل الاحترام رغم أن بعض المواقف المطروحة كانت متعارضة ومتناقضة بالكامل. ما يسترعي الأنظار في هذه الفترة أن بعض الأقلام النسوية الجزائرية قد شاركت في هذه المناقشات وهي ظاهرة لا نراها إلا في هذه الفترة على امتداد مساهمة الجزائريين في الصحافة التونسية.

الهوامش:

1) Germaine Téllion. L'Algérie en 1957, Ed. Minuit, Paris, 1957, pp 68 - 69.
2) حليمة مهدي، "البنت المسلمة تطالب بالعلم والمعرفة"، الأسبوع، 20 ماي 1951، ص 06.
3) ليلى بن ذياب، "واجب المرأة بالمنزل"، الأسبوع، 15 أوت 1949، ص 03.
4) خيرة صبري، "زوال الجهل"، الأسبوع، 23 جانفي 1950، ص 11.
5) أنيسة بومدين، "نداء إلى السيدات والفتيات الجزائرية (كذا) من جمعية الفتاة العربية الجزائرية"، الأسبوع، 15 أوت 1948، ص 07.
6) نفس المصدر.
7) الأمين عبد العزيز، المصدر السابق.
8) الصالح الجموعي، "الاحتفالات بالمولد بقسنطينة"، الأسبوع، 09 جانفي 1950، ص 11.
9) أبو سعيد، "جمعية الفتاة العربية الجزائرية في احتفالها العام" الأسبوع، 9 ديسمبر 1948، ص 07
10) محمد الطيب السحيري، "مغرور"، الأسبوع، 20 جوان 1955، ص 03.
11) نفس المصدر.
12) الصالح الجموعي، المصدر السابق.
13) حمزة بوكوشة، "مع امرأة في القطار"، الأسبوع، 02 جانفي 1950، ص 11.
14) المصدر نفسه.
15) خيرة صبري، المصدر السابق.
16) المصدر نفسه
17) حليمة مهدي، المصدر السابق.
18) عبد القادر هالي، ثورة الأوانس، الأسبوع، 02 مارس 1949، ص 11.
19) المصدر نفسه.
20) إبراهيم أبو حميدة. "كيف يتحقق السلام ؟". ج 1، الأسبوع، 21 فيفري 1949، ص 09.
21) **Voir : Albert Camus, actuelles III, chroniques algériennes : 1939 1958, Ed. Gallimard, Paris, 1958, reproduite par l'imprimerie floch en 1981.**
22) إبراهيم أبو حميدة، "الأمة عليلة وأخطر أدوائها الزنى، فمن لنا بالدواء الناجع"، الأسبوع، 26 ديسمبر 1949، ص 03.
23) المصدر نفسه.
24) المصدر نفسه.
25) عبد القادر هالي، المصدر السابق.
26) المصدر نفسه.
27) إبراهيم أبو حميدة، المصدر السابق.
28) المصدر نفسه.
29) المصدر نفسه.
30) الحواس الميلي، "مجتمعنا في تدهور وواجب إنقاذه"، الأسبوع، 31 أوت 1950، ص 08.
31) إبراهيم أبو حميدة، المصدر السابق.
32) المصدر نفسه.
33) الحواس الميلي : المصدر السابق.
34) المصدر نفسه.

35) المصدر نفسه.

36) المصدر نفسه.

37) C.F. Mustapha Kraëm. La classe ouvrière tunisienne et la lutte de libération nationale (1939-1952), imp. U.G.T.T., Tunis, 1980, p 344.

38) 38- Ibidem, p 360.

39) الحواس الميلي، المصدر السابق.

40) حمزة بوكوشة، المصدر السابق.

41) المصدر نفسه.

42) المصدر نفسه.

43) م.خ، "هل الجزائر في تقدم"، الأسبوع، 31 أكتوبر 1949، ص 04.

44) احتفال سنوي يقام باسم أحد أولياء الله الصالحين، جلبا لبركته ودفعا لضرره، مفرده زردة.

45) بمعنى شيوع ذكر الشخص.

46) م.خ، المصدر السابق.





التـــي أعد لها الاستعمار قوات ضخمة من حيث العدد والعدة، كما أن نتائجها كانت هي الأخرى أكبر.

سبق هذه المعركة تنصيب كتيبة "سي رضوان" لكمين ضد وحدة من قوات الإستعمار بعين فارس [2]، على بعد عشر (10) كلم شمال شرقي معسكر، حقق فيه المجاهدون إنتصارا على عدوهم، وإنسحبوا إلى دوار "أولاد علي" (دائرة تغنيف)، ليأخذوا قسطا من الراحة، ومنه شقوا طريقهم باتجاه دوار "العماريش"، بعرش "حبوشة" (دائرة البرج) حيث يوجد مركز لجيش التحرير الوطني، يشرف عليه مناضل يدعى "عبد القادر ولد الحاج"، لقضاء ليلتهم هناك، وفي هذه الأثناء لحقت بكتيبة "سي رضوان" التابعة للمنطقة الرابعة وكتيبة "سي محمود" التابعة للمنطقة السادسة والمشكلة من فصيلتين اثنتين فقط، وللإشارة فأن كتيبة "سي رضوان" كانت تتألف من ثلاثة فصائل يقود الأولى المدعو (سليمان) والثانية المدعو سعيد، والثالثة (عبد القادر الشرقي).

وبعد حديث جرى بين القائدين غير "سي رضوان" وجهته نحو وادي مينا، وتغيير الخطة جاء بناء على طلب "سي محمود" من "سي رضوان" الإبقاء على فصائله بهذا المركز لتقديم المساعدة والدعم لكتيبته التي تعتزم تنصيب كمين لقوات العدو بطريق قرطاسة الواقعة بين وادي الأبطال وغيليزان.

وحسب شهود عيان، فإن السبب المباشر للمعركة يعود إلى وشاية من أحد الأشخاص- يسكن بالناحية- سبق للثورة أن نفذت حكم الإعدام في حق أبيه، الأمر الذي جعله يحقد على الثورة ويتحين الفرص للإنتقام من الثوار، وكان المجاهدون قد غنموا في معركة عين فارس مدفعا رشاشا من نوع "30 أمريكان" مصابا بعطب، فبعث به "سي محمود" مع أحد المدنيين إلى هذا الشخص لإصلاحه لكونه ورث حرفة تصليح الأسلحة من أبيه الذي إغتالته الثورة، فأظهر الخائن حماسا في التعامل مع المجاهدين وأبدى رغبة في إصلاح المدفع بسرعة، وأستغل الفرصة لإبلاغ القوات الإستعمارية الفرنسية بمكان تواجد المجاهدين، فجمع المستعمر قواته، واستدعى وحدات مقاتلة من كل جهات غرب البلاد إستعدادا لمحاصرة المنطقة واحتواء جيش التحرير

الوطني والقضاء على المجاهدين، وجند لهذه العملية أكثر من عشرين (20) ألف عسكري مدعمين بالطائرات المقاتلة و المزنجرات.

ومع فجر يوم الخميس 1957/09/05 كان الحصار مضروبا على المنطقة وعند طلوع الشمس حلقت فـي السماء طائرات من نوع (ت06) وطائرات عمودية وشوهد تقدم لجنود الإستعمار بإتجاه مواقع تواجد الثوار، وفي هذه الأثناء جاءت إمرأة من نساء القرية إلى المجاهدين تخبرهم بوصول جنود العدو ومحاصرتهم للمركز من كل الجهات[3] فعندئذ قرر "سي رضوان " مغادرة المركز إلى جبل المناور الذي يبعد بحوالي إثني عشرة (12) كلم إلى الجنوب، وأخر كلمة قالها وهو يغادره: "ويلي ويلي هذا نهار مكحله علينا، نطلب السماح من بعضنا والملاقاة في أولاد عيسى[4] "وهو دوار يقرب من عين منصور، يقع جنوب مكان الموقعة، وبه مركز للثورة يشرف عليه مناضل يدعى "بلبنة محمد"، وبينما كان جيش التحرير الوطني يعتزم مغادرة المركز، بدأت طائرات العدو تمطر قنابلها علي القرية، مما تسبب في هلاك الكثير من المدنيين، وتدمير بيوتهم وقتل حيواناتهم و إتلاف مزارعهم.

سير المعركة وخطة الحرب: رغم القصف الشديد والمكثف، فقد تمكن لمجاهدون من الوصول إلى قمة جبل المناور بعد ساعتين من السير، وأخذوا مواقعهم إستعدادا للقتال، وهم كذالك، فإذا بمجموعة من المجاهدين تصطدم مع وحدة من جنود الاستعمار من أصل سنغالي عند منحدر الجبل، حققت عليها نصرا وأوقعت بها خسائر في الأرواح، وأتت على أغلب أفرادها، الأمر الذي استدعى استعجال الطيران للتدخل، فبدأت أسراب الطائرات تحلق فوق ميدان المعركة في طلعات متتالية، كما تدخل سلاح المدفعية الثقيلة بقصف مكثف ومركز، وتحت التغطية الجوية والبرية للنيران كانت قوات الاستعمار تحاول التقدم باتجاه قمة الجبل[5] لكن دون جدوى، بسبب تكثيف المجاهدين لضرباتهم المسددة باتجاه جنود العدو.

وفي حدود الساعة الواحدة زوالا من يوم 1957/09/05 أطلـــق سي رضوان النار على طائرة عمودية فأسقطها، فهلك جميع ركابها الذين كان من بينهم ضابط برتبة عقيد، فتمكن الخوف من نفوس عساكر الاستعمار وانهارت معنوياتهم، وسادت

الفوضى صفوفهم، وبدأوا في الانحسار والتراجع، ولم يتمكنوا من تسلق الجبل وإختراق دفاعات جيش التحرير الوطني.

وعلي الساعة الرابعة مساء قامت الطائرات العمودية بعملية إنزال جوي لقوات المظليين، والتحم الجيشان في قتال شرس جسدا لجسد، أستخدم فيه السلاح الأبيض، ومع آخر النهار أقدم الطيران على قصف مواقع المجاهدين بقذائف النابالم المحرقة، فأصيب العديد من أفراد جيش التحرير بتشوهات جسدية، ومن بينهم سي رضوان الذي أتلفت بعض أعضائه، ومع هذا، فإن القتال تواصل حتى الساعة الواحدة ليلا، حيث استمرت المعركة تحت الأضواء الكاشفة التي كانت تطلقها طائرات الهيليكوبتر من الجو لتضيء أرض الميدان، وفي الأخير تمكن من بقي حيا من المجاهدين من فك الحصار.

2. **نتائج المعركة:** حسب شهادات المجاهدين [6]، فإن خسائر العدو تمثلت في القضاء على حوالي 650 عسكري وجرح عدد آخر، حيث استمر العدو في نقل الجثث من ميدان المعركة لعدة أيام، وإصابة سبعة عشر طائرة، سقط منها علي أرض المعركة ست طائرات، منها: عمودية، وقاذفة من نوع "ب 26 ميستر" و"جاغوار"، و"كشافة"، إضافة إلى إصابة الكثير من الآليات، أما خسائر جيش التحرير الوطني فتمثلت في إستشهاد تسعة وستين مجاهذا وعشرة مدنيين، وإصابة ثلاثة وعشرين بجروح أغلبها بفعل قذائف النابالم.

وفي حين تمكن باقي مقاتلي جيش التحرير الوطني من الإفلات من الحصار فإن "سي رضوان " الذي نقله جنوده إلى دوار " العناترة " بضواحي غليزان وقع في قبضة الفرقة الإدارية المتخصصة بعد أن أوعز إلى جنوده بمغادرة المكان وتركه لوحده، ولولا الوشاية ما كان العدو ليعلم بوجوده، فنقل إلى مستشفى سيدي أحمد بن عودة ليتلقى العلاج، لكنه توفي بعد خمسة عشرة(15) يوما [7].

وحسب جردتي "صدى وهران Echo d"Oran و"وهران الجمهوري (Oran Républicain)" ليوم 57/09/07 فإن الحصيلة النهائية لخسائر المجاهدين تمثلت في مقتل

مئة وستة (106) مجاهد وأسر ثمانية (08) آخرين، وغنم ستة وخمسين (56) قطعة حربية منها:

- بندقية رشاشة من نوع 30 مم.
- بندقية رشاشة.
- 29 بندقية حربية.
- 16 بندقية صيد.
- 05 مسدسات رشاشة.
- 01 بندقية آلية.
- راية تحمل الألوان الجزائرية.
- ذخائر حربية ووثائق هامة ومختلفة[8].

وفي حين لم تتعرض جريدة" صدى وهران" للخسائر البشرية من الجانب الفرنسي، فإن جريدة" وهران الجمهوري" قدرت الخسائر البشرية بأربعة قتلى من بينهم ضابط ملاحظ، وملازم أول في سلاح المدفعية، وواحد وعشرون جريحا.

ويبدو جليا أن السلطات الاستعمارية الفرنسية قد تحفظت في ذكر العدد الحقيقي لخسائرها البشرية والمادية في هذه المعركة حتى لاتؤثر على معنويات مجنديها، وحسب شهود عيان فإن فرنسا ظلت لمدة أيام تنتشل جثث ضحاياها من ميدان المعركة[9].

وعلى الرغم من اتخاذ سلطات الاحتلال للحيطة والحذر للحيولة دون انتشار أخبار نتائج المعركة[10] فإن معلوماتها قد غطت مجالات جغرافية واسعة داخل البلاد وخارجها[11].

نتج عن هذه المعركة تغيير للخريطة العسكرية الفرنسية في دائرة معسكر[12] وإعلان المناطق المجاورة لجبل المناور منعزلة.واتهمت سكانها، وحرمتهم من الخدمات الاجتماعية وانتزعت منهم بطاقات تعريفهم وسلمتهم بدلها أوامر بالمرور.

وبقدر ما رفعت معركة جبل المناور رأس جيش التحرير الوطني، وفتحت أعين المجاهدين إلى المزيد من الانتصارات، فإنها أحبطت من معنويات مجندي اللفيف الأجنبي

وزعزعت اطمئنانهم حيث سلك البعض منهم طريق الفرار والإلتحاق بجيش التحرير الوطني [13] وإنتحار البعض الآخر منهم [14].

سر انتصار المجاهدين في هذه المعركة: يعزى انتصار المجاهدين في هذه المعركة إلى عوامل منها:

1. حسن استغلال فصائل جيش التحرير الوطني للمجال الجغرافي عن طريق جر الخصم نحو مواقع طبيعية تفرض على المقاتلين الفرنسيين مجهودات حربية مكلفة بشريا وماديا سماها جيش التحرير بنقاط الجذب وهذا ليضمن لنفسه الدوام ومواصلة الحرب.

2. اعتماد جيش التحرير الوطني على حرب العصابات،وعلى تكتيك حربي عملي يتكيف مع ظروف القتال ويتغير بسرعة من الموقف الهجومي إلى الموقف الدفاعي بعيدا عن أساليب الحرب الكلاسيكية وحرب المواجهات المباشرة، آخذا في الحسبان ضعف التجهيز وقلة العدد.

3. نوعية القيادة الرشيدة، والتخطيط المحكم، إضافة إلى تمتع المجاهدين بالإرتفاع الهائل للروح المعنوية والقتالية، وبشدة الانضباط، والتعبئة الدائمة، والتنفيذ الدقيق والصارم لأوامر القيادة وتعليماتها والتحلي بالصبر الشديد، والثبات على تحمل الأذى بشكل تجاوز الحدود، مقابل وحدات عسكرية أغلبها قادم من الهند الصينية ومن تشكيلات مرتزقة اللفيف الأجنبي والطوابير السنغالية وفي حالة نفسية وفيزيائية خاصة.

4. التسلح الجيد لكتائب جيش التحرير الوطني، وامتلاكها لقطع حربية مكنتها من إسقاط طائرات وتدمير آليات حربية ضخمة، الأمر الذي أرغم طائرات العدو على التحليق فوق ميدان المعركة على ارتفاعات عالية، كثيرا ما أفقدها دقة التصويب.

5. الاستعداد الدائم والتحسب المستمر لأي طارئ أو مفاجأة،لأن معظم المعارك كانت فجائية، غالبا ما تحدث إثر تمشيط أو حصار أو نتيجة كمائن نصبها أحد الجيشين للآخر، أو نتيجة وشاية أدت إلـــى اشتباكات تحولت إلى معارك كبرى ...

ونظرا لما تركته معركة جبل المناور من وقع في نفوس المواطنين، فقد تغنى بها الكثير من شعراء الملحون، وإليكم بعض الأبيات من منظومة طويلة حول هذه المعركة تنسب إلى الشيخ فضيل بن عودة المتوفى سنة 1985.

نبدأ باسم الله رب العالميـــــن   نحكي في ذا اليوم ما شافت لعيـــان
نخبركم ما صار بقوم الكـــافريـــن   أربعين مئة تسلحت مـــن الخزيـــان
بمدافع والشار وسواحق آخريـــن   والطائرات في السما تحسب عقبـــان
من حسبهم قـــال ستة وثلاثيـــن   لفيين وفرنسيين وعرب وسليغـــان
عديان الله جات من كـــل مكـــان   لبست الأرض بجيـــش الكافريـــن
الأمة تطلب أنصرنا يا رحمـــن   هذا اليوم أصـــعب على المجاهديـــن
جابـــوا جـــنرال، أنظر بالعيتـــان   صاب السيد محمود والسيد رضوان
في جيشه مئة وواحـــد وخمســـين   جميع اللي يقول هذا الخلق منيـــن
من دم الكـــفـــار الأرض أروات   ستـــة مئة مـــوتى وقيل خمسيـــن
ما أعتاها غزوة عـــلى الســادات   في نجع أحبوشة أهـــل العمـــدا
في صفر يوم خمـــيس أصـــرات   قبل صلاة الفجتر الضرب أبـــدا
من جيش الكفار الأرض كســـات   سلـــم قبطان وطبـــاع للصـــدة
في وطن أحبوشة النـــار اقـــدات   صـــدوا الأبطـــال عمدوا لعـــدا
سي محمود يقول إلى الأمام لا تلفات   في ذا اليوم اللي اندمـــوا لعـــدا
ذاك اليـــوم رجـــال اتـــوفـــات   أرحم يـــا رب الـــشـــهـــدا[15]

الهوامش:

1) جبل المناور هو الحد الطبيعي الفاصل بين المنطقتين الرابعة و السادسة من الولاية الخامسة التاريخية, يعلو عن سطح البحر بـ 697 م. توجد بأعلى هذا الجبل مقبرة إسلامية قديمة, و مسجد تحت أرض كان في الأصل مغارة. تلتقي عند هذا المعلم الجبلي الحدود الإدارية المشتركة لبلديات وادي الأبطال, سيدي عبد الجبار,و المناور الواقعة جميعها في تراب ولاية معسكر, و سيدي أمحمد بن عودة التابعة لولاية غيليزان.

2) « Echo d'Oran » et « Oran Republicain » du jeudi 05/09/1957, p06

3) جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين. من معارك ثورة التحرير, عدد خاص بمناسبة الذكرى العشرون لثورة 1954/11/01، منشورات قسم الإعلام : ص 215 .

4) نفس المرجع, نفس الصفحة.

5) حسب المعلومات التي أوردتها جريدة "صدى وهران" (Echo d'Oran) ليوم 1957/09/07 فـــإن المعـــركة التـــي جرت وقائعها بين وادي المالح و جبل المناور يومي الخميس و الجمعة 05 و1957/09/06 ضمن محيط 40 كلم2 , قد شاركت فيها الوحدات القتالية لقسم معسكر المشكلة من الفيلق 19 و20 للقناصة الراجليـــــــن (19 et 20éme B.C.P)و الفيلق الثاني للمجموعة 24، (2/24eme R.A) والفيلق الأول للمجموعة 25 (1/25 R.A.T) لمدفعيـــــــــة الميدان, و قوات الفيلق الثاني لمجموعة السبايس الجزائريين بالمجموعة (2/9eme R.S.A) المدعمـــة بالمجموعـــــة 21 للرمــــات الجزائريين (21 R.T.A)، والفيلق الثالث للمجموعة 24 للمدفعية (3/24 R.A) تحت قيادة العقيد " دوبيانلي" (Depianelli) قائد نصف اللواء الثامن.

6) أنظر أسماء المجاهدين الذين أدلوا بشهادتهم حول موقعة جبل المناور في: المنظمة الوطنية للمجاهدين. من معارك ثورة التحرير, عدد صدر بمناسبة الذكرى العشرون لثورة 1954/11/1, ص 211.

7) نفس المرجع،ص 218.

8) Echo D'Oran 07/09/1957

9) الملاحظ فإن فحص سجلات وفيات العسكريين بالمستشفى العسكري القديم بمعسكر لم يسمح بالتعرف على حصيلة القتلى أثر هذه المعركة باستثناء ذكر ثلاثة قتلى فقط في الجانب الفرنسي احتفظ المستشفى بجثثهم في قاعة حفظ الجثث ممن سقطوا في معركة مناور أنظر:

10) (Registre des décès militaires Français, archives de l'ancien hôpital de Mascara)

11) Cour d'appel d'Oran, Circulaire n°86 du 02/10/1957.

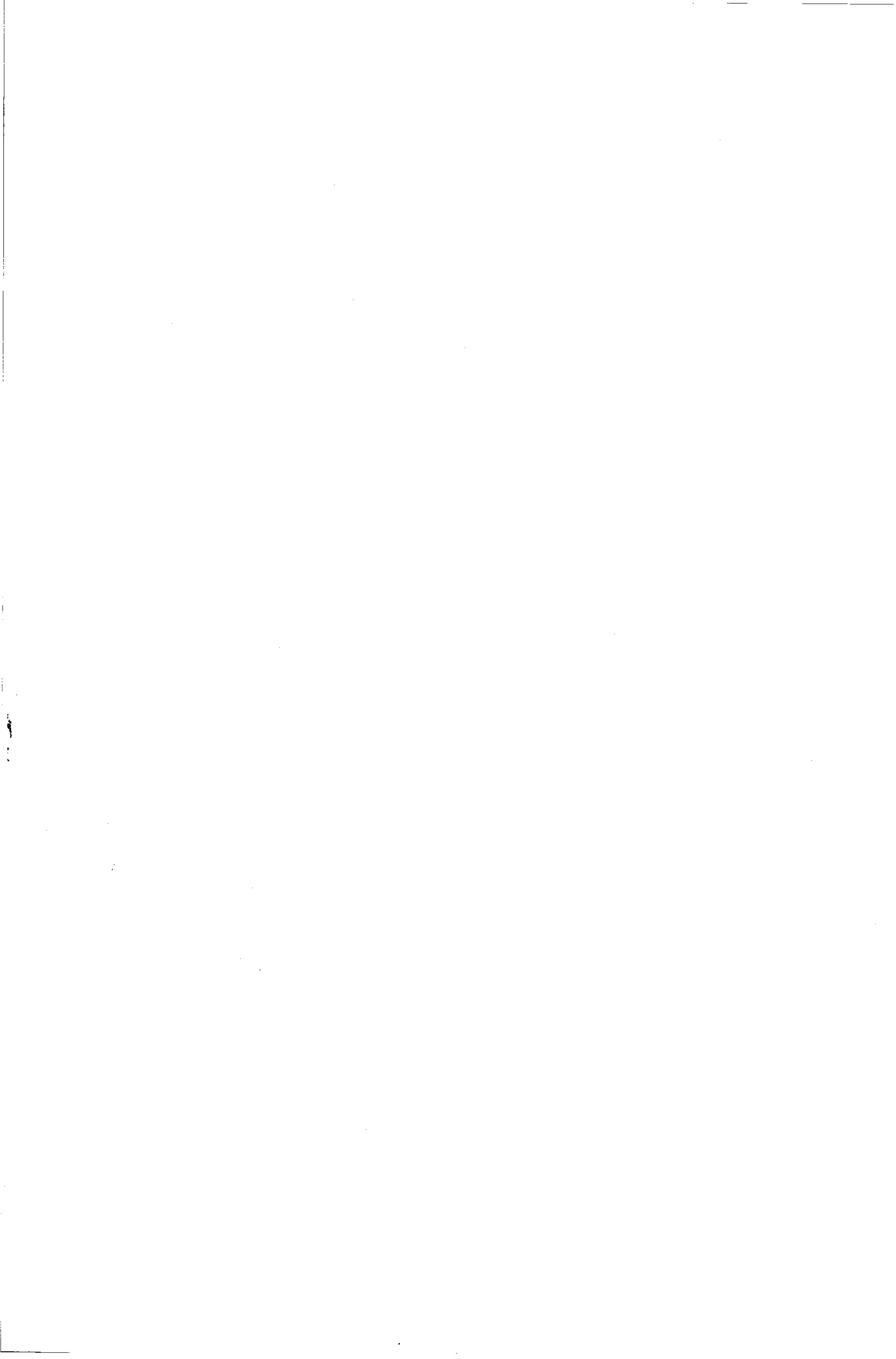
12) في الحروب الثورية قدلا تهم أسباب المعركة و أدوارها بقدر ماتهم نتائجها و إنعكاساتها النفسية و تناقل وسائل الإعلام لأصدائها .

13) François Porteu de la Morandière, Soldats du Djebel, (les grandes unités de la guerre d'Algérie), Paris 1977, pp 661-373

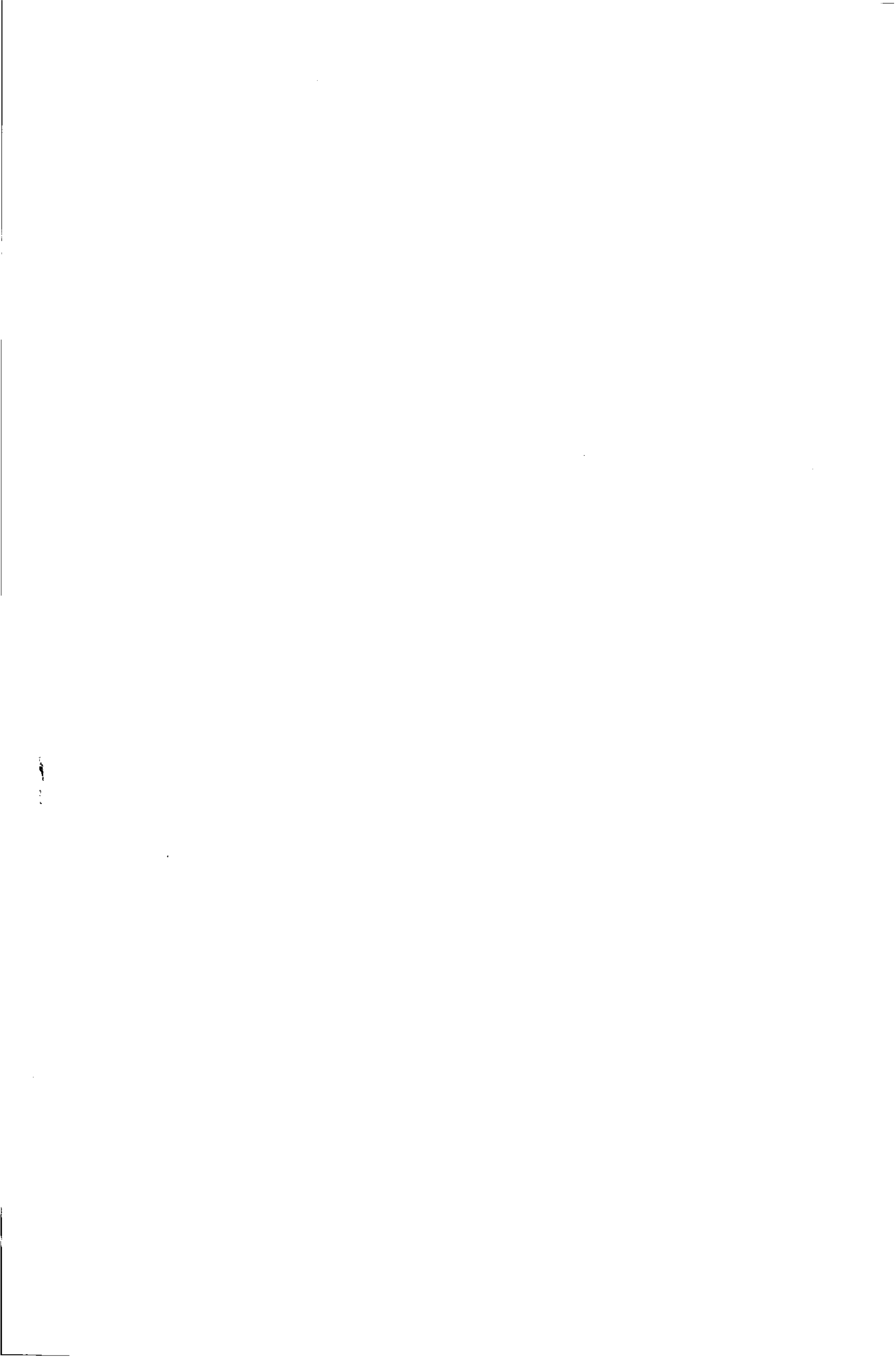
14) عبد الكريم حساني. أمواج الخفاء, منشورات المتحف الوطني للمجاهد, 1995, ص 39.

15) بن داهة عـــدة. مساهمات معسكر و ضواحيها في مجهود ثورة 1 نوفمبر 1954, رسالة ماجستير, قسم التاريخ, جامعة وهران السنة الجامعية : 2000 – 2001, ص 111.

16) محفوضات مديرية المجاهدين لولاية معسكر، مصلحة التراث التاريخي و الثقافي.



التاريخ الإسلامي



المناقب المرزوقية لابن مرزوق التلمساني

دة. سلوى الزاهري[*]

نوقشت مؤخرا برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان أطروحة جامعية تقدمت بها الباحثة سلوى الزاهري لنيل الدكتوراة في الآداب (وحدة البحث والتكوين: الأندلس: تاريخ وحضارة)، في موضوع: "المناقب المرزوقية "لأبي عبد الله محمد ابن مرزوق التلمساني (ت. 781هـ): دراسة وتحقيق".

وكانت لجنة المناقشة تتكون من الأساتذة :

- الدكتور محمد مفتاح (رئيسا)
- الدكتور امحمد بن عبود (مقررا)
- الدكتورة مارية خيسوس بيغيرا Maria Jesus Viguera (عضوا)
- الدكتور محمد المغراوي (عضوا)

وبعد المناقشة التي دامت من الساعة التاسعة صباحا إلى الساعة الواحدة زوالا، ثم مداولة اللجنة، منحت المرشحة شهادة الدكتوراه بتقدير مشرف جدا، مع تنويه أعضاء اللجنة والتوصية بطبع الأطروحة. وفيما يلي ملخص العرض الذي تقدمت به الباحثة أمام لجنة المناقشة.

يندرج موضوع هذه الأطروحة في سياق التعريف بالتراث المغربي المخطوط وتحليله، وهو تراث نستميت في استنقاذ أشلائه و لم فتاته المتناثر هنا وهناك. وتكشف الأطروحة

(*) -أستاذة بقسم التاريخ- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة تطوان- المغرب.

عن مصدر هام من مصادر تاريخ الغرب الإسلامي، ظلّ إلى الآن مجهولا لدى المتخصصين. إنه كتاب "المناقب المرزوقية" لمؤلفه ابي عبد الله محمد بن مرزوق التلمساني العجيسي، المتوفى سنة 781هـ/الموافق لـ1379م، صاحب كتاب "المسند الصحيح الحسن في مآثر محاسن مولانا أبي الحسن".

ومن المعلوم أن التراث الصوفي عامة، والمؤلفات المناقبية بصفة خاصة، أصبح يثير اهتمام الباحثين منذ مدة؛ فالبحث التاريخي بالمغرب العربي،- وبخاصة بالمغرب وتونس- بدأ يولي أهمية خاصة بهذا النوع من المصادر لما تقدمه من إمكانات البحث في التاريخ الاجتماعي والديني عامة، وفي تاريخ تكون المخيال والعقليات بالمغرب الإسلامي بصفة خاصة. ويتجه البحث التاريخي حاليا، نحو إقرار قيمة كتب المناقب، كمصادر من مصادر التاريخ المغربي، وذلك أن للتاريخ وأدب المناقب من نقط الالتقاء وأوجه الاختلاف ما يدعو إلى الربط بينهما على أكثر من مستوى.

ومن نافلة القول أنه لم يرد ذكر لكتاب "المناقب المرزوقية"، أو حتى الإشارة إليها، في أية دراسة من الدراسات الكثيرة عن ابن مرزوق الخطيب، باستثناء إشارة يتيمة وردت في إحدى هوامش الباحثة المختصة، الدكتورة ماريا خيسوس بيغيرا، تقول فيها أن هناك كتابا خاصا في ترجمة حياة أبي العباس أحمد ابن مرزوق (أي والد مؤلفنا) عنوانه "مناقب أحمد بن مرزوق"، قبل أن تضيف قائلة: "لا نعرف كاتبه". ما عدا هذه الإشارة لم نعثر على ذكر له في فهارس المؤلفات والكتب العربية. فلم يذكره حاجي خليفة في كشف ظنونه، ولا ابن سودة في دليله، ولا إسماعيل باشا في معجمه، ولا بروكلمان في تاريخه، ولا الكتاني في فهرس فهارسه، ولا غير هؤلاء من المستشرقين والباحثين في التراث العربي الإسلامي عامة، والتراث المغربي بصفة خاصة.

وعليه فقد ظل مخطوط "المناقب المرزوقية" مجهولا لدى الباحثين والمهتمين بتاريخ المغرب ومصادره، إلى أن ظهرت نسخة مخطوطة منه ضمن جائزة الحسن الثاني للمخطوطات لسنة 1975. ولكن لم يلتفت إليها الباحثون، ولا أعاروها اهتماما، ولم يعرف بها أحد، لا في مقال ولا في نشرة. بل ساد الاعتقاد أنها نسخة من فهرسة ابن مرزوق الموسومة بـ"عجالة المستوفز..."، وهو العنوان الذي نجده مثبتا على شريطها

في الخزانة العامة بالرباط. أما النسخة الثانية من هذا المخطوط، فقد ظهرت بدورها ضمن جوائز الحسن الثاني للمخطوطات لسنة 1996، وفهرست بدورها تحت عنوان خاطئ.

لقد انقسم العمل في هذه الأطروحة إلى مرحلتين متكاملتين، أولهما مرحلة التحقيق والتعليق والمقابلة بين النسختين، وثانيهما مرحلة الدراسة. فعمدت في المرحلة الأولى إلى نقل المجموع، واستخراج ما تضمنه من أعلام بشرية وجغرافية، والتعريف بأكبر عدد منها، بالإضافة إلى استخراج الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وكذا أسماء القبائل والجماعات وأسماء الكتب، والمصطلحات الحضارية.

أما فيما يتعلق بمرحلة الدراسة، فلقد تلخصت في تقديم هذا العمل بفصل تمهيدي يتطرق للأوضاع العامة ببلاد المغرب خلال عصر ابن مرزوق (القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي)، فقد كان هذا القرن قرن تفكك الوحدات السياسية الكبرى التي حملت مشعل الحضارة الإسلامية في المغرب والمشرق. فالدولة العباسية أصبحت أثرا بعد عين، والإمبراطورية الموحدية بدورها تلاشت واضمحلت، والحروب بين الدويلات والإمارات المنبثقة عنها كانت لا تهدأ إلا لتشتد. فـ"القرن الرابع عشر يمتاز على مستوى المغرب الكبير بتطاحن دائم على جميع المستويات بين فاس وتلمسان". وكان الضغط المسيحي يستأصل الوجود الإسلامي في أهم الحواضر الأندلسية.

وفضلا عن هذا وذاك، كان القرن قرن مجاعات وأوبئة، مع انعكاساتها السلبية على مختلف الميادين. فالذي ميز الحياة السياسية ببلاد المغرب في عصر ابن مرزوق هو الفوضى وعدم الاستقرار، وما يتبع ذلك من تدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية.

أما بقية فصول قسم الدراسة، فقد خصصناها لتوضيح مضمون النص المحقق، بفحصه من الداخل، بتناول مصادره، ومنهجيته، وأسلوبه، وظروف تأليفه، وإبراز قيمته، وغيرها من المواضيع التي أضاءت الإطار العام للنص، فضلا عن وصف المخطوطتين المعتمدتين في التحقيق، والمنهجية المتبعة في ذلك.

وهكذا خصصت الفصل الأول للمؤلف والكتاب، فتناولت مصادر ترجمته ومراجعها، متطرقة لسلفه، قبل أن أفصل القول في مولده ونشأته ودراسته ورحلاته المشرقية ومحنه وشيوخه وتلامذته، معتمدة بالأساس على المصادر المتداولة، وعلى ما يقدمه النص المخطوط من معطيات جديدة. ولقد أبرزت من خلال تتبعي لمسيرة ابن مرزوق الحياتية والسياسية كيف أنها تذكرنا – من خلال ما طبعها من تقلبات متسارعة – بمسيرة حياة معاصريه وصديقيه: عبد الرحمان ابن خلدون ولسان الدين ابن الخطيب، فقد جمعتهما ظروف القرن الثامن الهجري المضطربة، وانغمسوا في شجون السياسة ودسائـــس البلاط، ونكبوا وعرفوا غياهب السجن بعد تنعمهم بالمجد واكتسابهم الحظوة وقوة النفوذ، كما أن الثلاثة نبغوا في الميدان الثقافي والعلمي، وجسدوا ما ينعت أحيانا ببارقة الثقافة العربية الإسلامية بالغرب الإسلامي .

ثم عمدت إلى جرد مؤلفات ابن الخطيب، سواء المطبوعة أو المخطوطة مع تقييمها وإبراز أهميتها ، والإشارة إلى تلك التي تعد في حكم المفقود .كما خصصت مبحثا خاصا بمحمد ابن مرزوق الحفيد، منشئ خطبة الكتاب وآثاره العلمية.

أما الفصل الثاني من قسم الدراسة، فخصصته للنظر في القضايا المنهجية للمناقب المرزوقية ومصادرها، فتطرقت بالتحليل إلى: عنوان الكتاب، لأن العنوان هو أول عنصر يجب أن يـــعتنى بتحقيقه وضبطه. وأبرزت الصعوبات التي اعترضتني في ضبط عنوان كتاب ابن مرزوق، لأن مخطوط الكتاب وصلـــنا من دون عنوان، لا في مقدمته ولا في خاتمته، وليس في متنه ما يدل على عنوانه. فصيغة "المناقب المرزوقيـــة"، الذي آثرنا إطلاقها على هذا التأليف، ليست من وضع ابن مرزوق، وإنما هي من اختيارنا، وهو اختيار لا يستند على قرائن مصدرية، أو يقوم على انتقاء صيغة عنوان من بين صيغ أخرى قد تكون وردت في المصادر التاريخية، وإنما هو اختيار اجتهادي، يستند على طبيعة مادة التأليف ذاتها.

ثم تطرقت لمنهجية ابن مرزوق– مبرزة كيف أن كتاب " المناقب المرزوقية " المخصص أصلا لترجمة جد المؤلف ووالده، سرعان ما يتحول إلى كتاب تراجم، حينما يبدأ مؤلفها في إيراد أسماء وترجمة شيوخ والده وجديه، وقد كان ابن مرزوق يدرك

جيدا أنه يمزج في تأليفه بين أسلوبين في الكتابة التاريخية، أو بعبارة أصح كان يدرك أنه يخلط بين أجناس مختلفة من الفنون. وكيف أنه اعتمد على ذاكرته في تدوين كتابه بسبب ما كان عليه من الثقاف، ومفارقة ما اكتسبه من الكتب.

أما بخصوص تبويب الكتاب فقد بدا لنا أن ابن مرزوق لم يول أهمية كبيرة لتنظيم كتابه في فصول مرتبة ترتيبا واضحا. ويبدو أن العمل كتب على عجل، ولم يكن ثمرة اختمار فكري ناضج؛ أو لتقل إن ابن مرزوق لم ينظمه تنظيما محكما، كما كان صنيعه في كتابه المسند مثلا.

أما بخصوص أسلوب الكتاب فالملاحظ أن لغة " المناقب المرزوقية " لغة نثرية مرسلة ومبسطة، من دون تكلف مشحون بالمحسنات البديعية أو غيرها، خالية من التعابير المسجوعة تقريبا. ولا غرابة في ذلك فموضوع الكتاب يدخل ضمن الأدب " المناقبي"، وهو أدب يتوخى أسلوب البساطة عموما.

وخصصت مبحثا مطولا درست فيه مصادر ابن مرزوق، وانتهيت إلى أنه لم يتسن لابن مرزوق الاعتماد على المصادر الكتابية في تأليفه هذا، ومصادره فيه مصادر شفهية بالدرجة الأولى، فأغلب ما دونه هو رواية لأحداث عايشها، أو سمعها، أو شارك فيها مشاركة مباشرة. ولعل هذا ما يبرر توظيفه لضمير المتكلم (أخبرني، حدثني، قال لي، اجتمعت به، شاهدت، عاينت...)، أو غيرها من الألفاظ والعبارات الدالة على المعايشة الحية.

على أن الأمر اقتضى مني وقفة تأمل عند مصادر ابن مرزوق بخصوص تراجم علماء وصلحاء متقدمين عليه زمنيا، لم يزامنهم، وبالتالي لم يسمع منهم، وخاصة أولئك الذين كانوا شيوخا لجديه ولأبيه؛ فمن أين استقى أخبارهم وحصل على عناصر ترجماتهم ؟ الملاحظ أن ابن مرزوق لم يشر إلى أنه رجع إلى أي مصدر من مصادر تاريخ الغرب الإسلامي في كتابه، باستثناء كتاب " الذيل والتكملة" لابن عبد الملك المراكشي، الذي أشار إليه ثلاث مرات. وليس هناك أية بينة ترشدنا إلى المصادر الكتابية الأخرى التي قد يكون اعتمدها.

وازدادت حيرتنا حينما قارنا محتوى تلك التراجم مع مثيلتها التي أوردها معاصره وبلديه يحي ابن خلدون (ت.780هـ) في كتابه "بغية الرواد". إذ لاحظنا مدى التطابق بين المصدرين في المعلومات، وحتى في الصيغة والأسلوب. والغريب أن الرجلين، المعاصرين لبعضهما البعض، لا يحيل الواحد منهما على الآخر فيما وصلنا من مؤلفاتهما، ومن المستبعد على ما نعتقد أن يحصل هذا التوافق والتوارد في بناء تراجم الكتابين، وعرض موادها بهذه الصفة المتشابهة إلى حد التطابق في فقرات بعض التراجم. فمن من الكتابين يمكن اعتباره أصل الآخر؟ أم إن ابن مرزوق ويحيي ابن خلدون ينقلان عن مصدر ثالث مجهول لدينا ؟ إن كان الأمر كذلك، فهل وقفا على كتابي ابن الأصفر وابن هدية، وعنوان كليهما " تاريخ تلمسان"; أو على كتاب "زهر البستان" ؟ اكتفينا بطرح هذه التساؤلات، لأننا لم نستطع المجازفة بتقديم إجابة عنها، ولو على سبيل الفرضيات.

أما الفصل الثاني من قسم الدراسة فخصصته لظروف تأليف « المناقب المرزوقية» وقيمتها التاريخية، فتناولت تاريخ تأليف « المناقب المرزوقية» وظروفها، وأوضحت فيه كيف ارتبط تأليف « المناقب المرزوقية» بالمرحلة الأخيرة من حياة ابن مرزوق بالمغرب. إذ إنه انتهى من تأليفه في أوائل سنة 763هـ/ أواخر 1361م، حسب ما ورد في نهاية الكتاب.

ودققت أكثر في تاريخ التأليف، وانتهيت إلى أن تأليف " المناقب المرزوقية " قد تم ما بين شهر محرم وشهر ربيع الأول من سنة 763هـ/أكتوبر 1361م، أو بعده قليل. ومن المؤكد ان ابن مرزوق قد سطرها وهو يجتاز مرحلة دقيقة "لا يعلمها من قضاها، ولا يكشفها إلا خالق الخليقة ومولاها"، كما يقول بتأثر بالغ. إنها مرحلة مطبوعة بابتعاده عن أهله وكتبه. بل ثمة مؤشرات قد تدل على أنه سطر كتابه وهو بالسجن، إذ إنه يشير إلى معاناته، "لما كان عليه من الثقاف"، ويستغيث بمولاه ويسأله أن يخلصه من الامتحان وتقلبات الزمان، وأن ينقذ وحلته، بل إن كلمة "الخلاص" ترد بكثرة في كثير من أدعيته واستغفاراته التي بثها في مختلف فصول هذا الكتاب.

والمؤكد أن ابن مرزوق كان يمر بظروف عصيبة من حياته حين تأليفه لهذا الكتاب. فهو لم يجد ما ينهي به تأليفه سوى التبرم مما كان يعانيه من " الكرب المتصل " .

وبعد وصف المخطوطتين المعتمدتين، بينت المنهج المتبع في التحقيق. وكيف اجتهدت في العناية بالنص ضبطا وتجلية، تخريجا وتعريفا، تفسيرا وتعليقا، ما عرضت فيه تنظيما وترقيما، حتى أخرجته بصورة مقبولة عموما، شكلا ومضمونا.

وألحقت بالنص المحقق خمسة فهارس هي: فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية، وفهرس الأعلام البشرية، وفهرس المصطلحات الحضارية وفهرس الأمم والجماعات وفهرس الكتب. ولم أغفل أن أعرض صورا لصفحات من المخطوطتين المعتمدتين ، تعطي نظرة إجمالية عن طبيعتها.

ومن البين أن عملية التحقيق والدراسة حتمت علينا الرجوع إلى مختلف مصادر الغرب الإسلامي، مهما تباينت أصنافها، فنهلنا من معين كتب التاريخ والرحلات، والتراجم، والمناقب، والفتاوى، واضطررنا في كثير من الأحيان للاستعانة بالمصادر المشرقية. على أن استفادتنا كانت متباينة من هذه المصادر، فقد عولنا بالدرجة الأولى على مصادر القرن الثامن الهجري، أي المصادر المعاصرة لابن مرزوق، وعلى رأسها كتاب "بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد"، لمؤلفه يحيي ابن خلدون الذي مكننا من ضبط عدد مهم من التراجم التي وردت في "المناقب المرزوقية"، وكذا كتاب "العبر"، وكتاب "التعريف بإبن خلدون ورحلته شرقا وغربا" لعبد الرحمان ابن خلدون، ومؤلفات لسان الدين ابن الخطيب كـ"الإحاطة في أخبار غرناطة" و"ريحانة الكتاب"، ومؤلفات ابن الأحمر (نثير الجمان، والنفحة النسرينية، وروضة النسرين)...كما أفدنا كثيرا من مصنفات ابن مرزوق نفسه، وعلى رأسها كتابه "المسند الصحيح الحسن"، وكتابه "جنى الجنتين في فضل الليلتين" وغيرهما.

أما بالنسبة للدراسات الحديثة، فلئن كنت قد رجعت إلى مقالات ودراسات كل من الحاج صدوق، ومايا شاتزميلر، ومحمد بن شقرون، ومحمود بوعياد، وغيرهم، وخاصة فيما يتعلق بالقسم الأول من هذه الأطروحة المخصص لسيرة ابن مرزوق ولآثاره، فإن عمدتي كانت هي الدراسة القيمة التي صدرت بها الباحثة الإسبانية،

الدكتورة ماريا خيسوس بيغيرا، تحقيقها لكتاب "المسند الصحيح الحسن" لابن مرزوق الخطيب، فعليها استندت، ومن معطياتها نهلت، ولبعض خلاصاتها وفرضياتها ناقشت وعدلت.

أهمية " المناقب المرزوقية "

لقد جرت العادة أن يقرظ كل محقق ما يقوم بتحقيقه، ويبرز أهميته ويوضحها بالنسبة للمصادر السابقة عليه أو المعاصرة له، أو اعتماد اللاحقين على ما أورده من معطيات وأخبار وشهادات. وحتى لا نبخس حق ابن مرزوق، أو نترله غير مترلته، لا بد من الإشارة إلى أن المهتمين بتراثه قد وصفوه بكونه كان " شاهدا استثنائيا على عصره"، وأن مؤلفاته – إلى جانب مؤلفات معاصرية، ابن خلدون وابن الخطيب- هي " أصدق مرآة للمجتمع الذي عاشوا فيه". وهذا الحكم – الذي لا نجادل فيه، أو نشكك في صحته وانطباقه على الواقع التاريخي للمغرب في تلك العصور – استند على ما يوفره كتاب "المسند الصحيح الحسن" من معطيات تاريخية، ويمنحه من شهادات ثمينة لواقع الغرب الإسلامي في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي عموما، و لواقع المغرب المريني خصوصا. ويأتي كتاب " المناقب المرزوقية " ، ليؤكد هذا الحجم ويعضده بما يقدمه من جانبه للباحث من معطيات ثمينة وأصلية التقطها ابن مرزوق وسجلها في معرض تأريخه لسلفه، أو لمن عاصرهم من العلماء، والأولياء، والسلاطين أرباب الدولة بالمغرب في العصر الوسيط، سواء تعلق الأمر بالدولة الزيانية أم بغريمتها المرينية.

و لم ينحصر مجموع الجد الخطيب في التعريف بآل ابن مرزوق فحسب، بل امتد إلى عكس صورة المجتمع المغربي ككل، ذلك أن المؤلف يمزج بصفة تكاد تكون تلقائية بين الأحداث العامة والترجمة الشخصية، مقحما ضمنها طبيعة الثقافة، والعادات التي كانت سائدة قبل وخلال العصر الذي عاش فيه. فإذا ما حاولنا الوقوف عند الملامح الكبرى لهذا المجموع وجدناه ينفتح على آفاق رحبة وعميقة، فهو في سياق التعريف بسلف ابن مرزوق، يعكس كذلك البعد السياسي والثقافي والاجتماعي، وكذا الديني لبلاد المغرب، في هذه الفترة من حكم بني مرين، وما قبلها.

ولعل قيمة المعطيات الجديدة التي يقدمها ابن مرزوق عن تاريخ الغرب الإسلامي في القرن الثامن الهجري نابعة من المصادر التي اعتمدها في هذا التعليق، وهي مصادر شفهية بالدرجة الأولى. فإذا كان الجد الخطيب قد اعتمد على ما يربو عن الخمسين مصدرا كتابيا في مسنده الصحيح، فإن أغلب ما دونه في "المناقب المرزوقية" هو رواية لأحداث عايشها بنفسه، أو استقاها مما كان يدور على ألسنة معاصريه، ومما كان يحكيه بعض شيوخه وأقاربه.

ولعلنا لا نبالغ إن اعتبرنا "المناقب المرزوقية" من أغنى مصادر القرن الثامن الهجري المغربية وأصدقها من حيث مضمونها التاريخي، وبما تلقيه من إضاءات على زوايا ظلت معتمة من التاريخ الاجتماعي والروحي لبلدان الغرب الإسلامي. فهو يفيد، مثله في ذلك مثل كتاب "المسند الصحيح الحسن"، وإن بدرجة أقل، "مؤرخ الدولة الزيانية، ومؤرخ الدولة الحفصية ومؤرخ الشعور الديني عند الشعوب المغربية والأندلسية، والاختصاصي في التطورات الاجتماعية وغيرهم من الباحثين على اختلاف مقاصدهم". ولئن كنا نجاري الرأي القائل بأن دراسة تاريخ الغرب الإسلامي في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي "لا يمكنها أن تتم بدون معرفة المسند لابن مرزوق"، فإن دراسة سلالة المرازقة وما أنجبته من أعلام، لا يمكن أن تكون شاملة ودقيقة دون الإطلاع على "المناقب المرزوقية. ولعل هذا المخطوط، الذي نكشف عنه، ونقدمه محققا لأول مرة، يسمح بتدقيق تاريخ المرازقة تدقيقا جيدا، ويملأ فجوات، ويصحح معطيات مغلوطة تكونت لدينا سابقا عن أسلاف ابن مرزوق الجد.

ويمكننا إبراز أهمية هذا التاليف في الفقرات التالية:

أولا: على المستوى الذاتي: يقدم ابن مرزوق ترجمة ذاتية له ولأجداده، ولعلها أوثق ما نتوفر الآن عليه، وأصحها، وأصدقها. وبذلك فإن التعليق هو في الوقت الحالي المصدر الأول والأساس لدراسة سيرة المؤلف، ومعرفة جذور سلالته وأعلامها. ولولا هذا المصدر لبقي الغموض يلف الكثير من أعلام هذه الأسرة، ودورها في تاريخ الغرب الإسلامي.

ويسلط المؤلف أضواء على إقامة ابن مرزوق ووالده بالمشرق، وعلى مناحي الحياة الروحية والاجتماعية والعلمية في كل من الحجاز ومصر.

ثانيا: على مستوى الأحداث السياسية، يضم التعليق إشارات تاريخية ذات قيمة كبيرة لما تضمنته من معلومات جديدة عن العلاقة المرينية العبد الوادية، والمرينية الحفصية، وتلقي الضوء على بعض الوقائع، كحصار تلمسان والتدخل المريني بإفريقية، وواقعة طريف، وافتداء مدينة طرابلس، كما يذكر مجموعة من الوقائع الأخرى التي تفصح عما كانت عليه الأحوال في تلمسان وغيرها.

ثالثا: على المستوى الديني والثقافي، يقدم المخطوط لوحات رائعة عن الأنشطة الدينية والثقافية لفقهاء تلمسان وفاس، كما يطلعنا على انتشار الفكر الصوفي عبر تعدد رجالاته، ومختلف الأدوار التي أنيطت بهم داخل مجتمعاتهم، وعلاقاتهم بالسلطة المركزية مجسدة في السلاطين، أو بأعوانها (ولاة، جباة، ضرائب...)، وسيادة بعض التقاليد والعادات المغرب، كزيارة الأضرحة للتبرك بالصالحين.

رابعا: أما من الناحية الاجتماعية، فالكتاب وثيقة حية ترصد لنا من الداخل ما كان يعتمل داخل مجتمعات الغرب الإسلامي من صراعات ومخاضات، وما كان يسود من قيم دينية وأخلاقية، وما تعرضت له من محن وجوائح، وما كان سائدا على مستوى أنماط الغذاء والأطعمة، وأشكال اللباس، وهي معلومات قلما نجدها مجتمعة في مصدر واحد من المصادر التاريخية التي وصلتنا عن بلدان الغرب الإسلامي. وتبعا لذلك يقدم لنا الكتاب باقة من المعلومات الطريفة حول الحياة اليومية للناس ببلاد المغرب في العصر الوسيط، وظروفهم المعيشية، وما يهجس في نفوسهم من مخاوف، وما يصيبهم من هول المجاعات والمحن...

كما يقدم التأليف شهادة عن تدهور الأوضاع الأمنية بالمغرب الأوسط، وانعكاس ذلك على الحياة العامة للسكان.

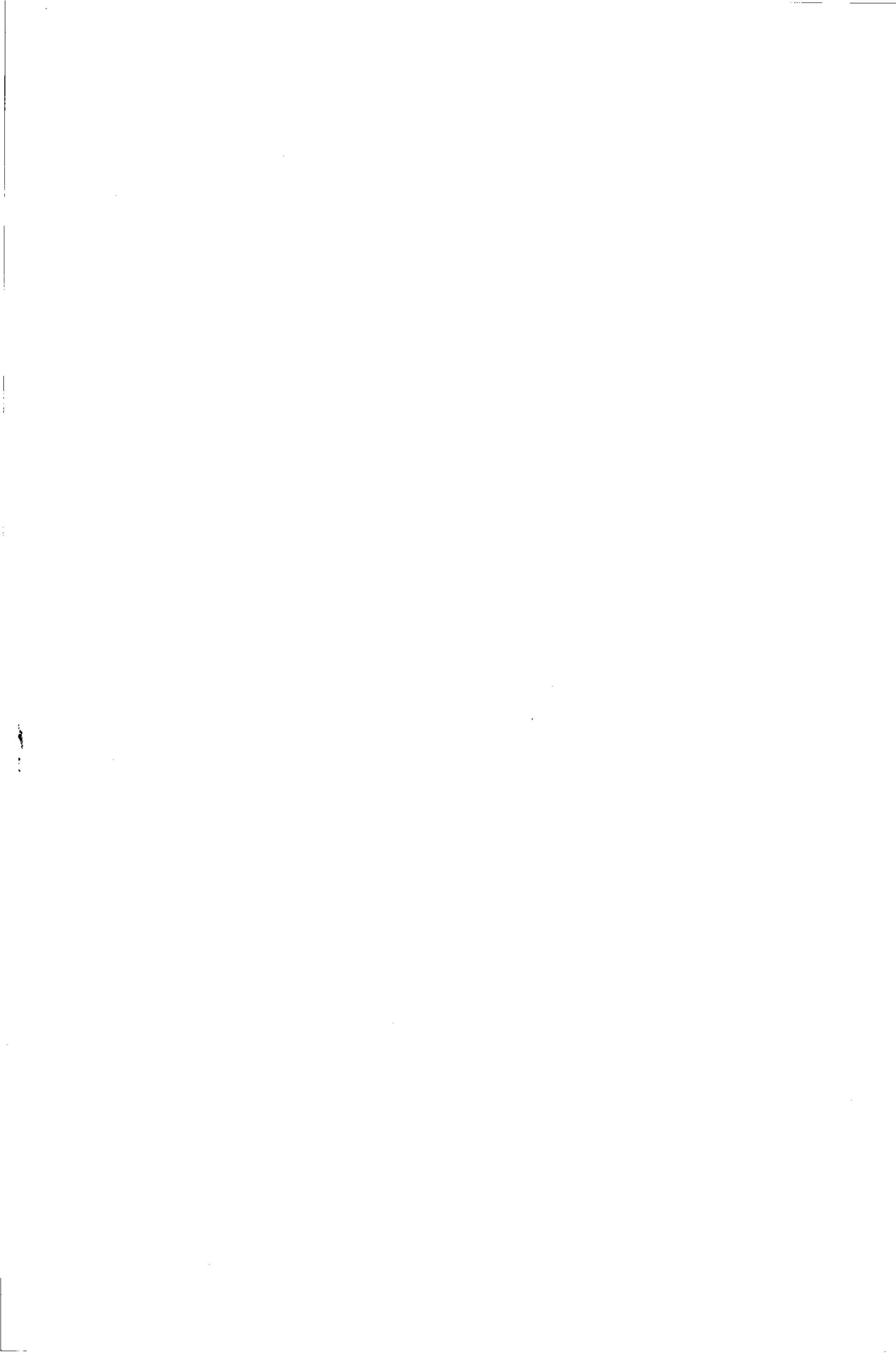
خامسا: يقدم التأليف معطيات ثمينة حول الجغرافية التاريخية والاقتصادية لبلاد المغرب عامة ولبلاد المغرب الأوسط خاصة، بما يضمه من أسماء المنشآت العمرانية من

أبواب ومساجد وأزقة وأرباض... تفيد في رسم الخارطة الحالية لمدينة تلمسان. كما يقدم لمحات عن الحياة الاقتصادية لتلمسان (حرف تقليدية، تجارة، صناعة...) وما أصابها من تدهور.

سادسا: إنه من النصوص التاريخية التي تكتسي راهنية بما تمده من جسور بين المغرب والأندلس وبين المغرب والمشرق، وبما قد تبلوره من تاريخ مشترك بين بلدان المغرب العربي. فالمؤلف، كما سبق وأن بينا، تونسي جزائري مغربي أندلسي (إن جاز لنا اقتباس التسميات الحالية)، ويمثل مسار حياته مظهرا " من مظاهر وحدة الثقافة بين دول المغرب العربي".

سابعا: كما يعد الكتاب وثيقة تؤرخ للتواصل الحضاري والعلمي بين بلدان الغرب الإسلامي والمشرق الإسلامي عامة، وبين حواضر الغرب الإسلامي خاصة، وبين فاس وتلمسان على الأخص، من خلال ما يورده من تراجم أعلام فكر (شيوخ وتلامذة) كانوا مشاعل الثقافة على ذلك العهد، ومن عناوين مؤلفات أو مقررات دراسية.

إن هذه الاعتبارات لا تستفيد أهمية مضمون الكتاب، فهو يظل زاخرا بالمعلومات الأخرى التي قد يستفيد منها مختلف الباحثين في شتى التخصصات العلمية الإنسانية، لما يحتوي عليه من معطيات حول الواقع الاجتماعي، والديني، والسياسي، والاقتصادي، والروحي، والثقافي لمجتمعات الغرب الإسلامي إلى حدود القرن الثامن الهجري.



دور زينب النفزاوية في قيام الدولة المرابطية

أ.ة/ فوزية كرراز(*)

موضوع المرأة ظل ولا زال من المواضيع المهمّشة في الدراسات التاريخية بشكل عام، وتاريخ الغرب الإسلامي بشكل خاص، على غرار طبقة العبيد، الطفل و غيرها من المواضيع التي اعتبرت ثانوية. في المقابل اهتمت الدراسات بشكل واضح بالجانب السياسي و العسكري باعتباره يشكل التاريخ الرسمي من جهة، ولوفرة المادة التاريخية من جهة أخرى.

وإن كانت الدراسات ذات الطابع الاجتماعي تطرقت للمرأة، فإن تعرضها لها كان بإيجاز على الرغم من أهمية هذه الأخيرة في المجتمع.

ولأن إبراز دور المرأة و مكانتها يوضح بشكل جليّ الصورة الحقيقية لمجتمعها، وكذا العقليات السائدة فيه، حاولنا أن نأخذ نموذجا من نساء الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط وبالذات داخل الدولة المرابطية لنتعرف من خلاله على صورة السلطة والمجتمع فيها.

تعتبر زينب النفزاوية أكثر النساء شهرة من غيرها في الدولة المرابطية، فمن تكون هذه الأخيرة وما هو حجم الدور الذي لعبته حتى أهّلها لأن تحتل المرتبة الأولى ؟

(*) -أستاذة مساعدة في تاريخ المغرب الإسلامي-معهد التاريخ-م.ج. معسكر.

زينب النفزاوية هي ابنة أحد التجار أصله من القيروان يدعى إسحاق الهواري، وهي حسب وصف المصادر التاريخية لها "امرأة حازمة، لبيبة، ذات رأي وعقل وجزالة، ومعرفة بالأمور حتى كان يقال لها الساحرة"[1].

أول زواجها كان من يوسف بن علي بن عبد الرحمن بن وطاس شيخ وريكة وهزرجة في دولة أمغارن في بلاد المصامدة، و لما تغلب بنو يفرن عليهم، وملكوا أغمات تزوجها شيخهم لقوط بن يوسف المغراوي، و لما افتتح المرابطون بلاد المصامدة سنة 450هـ/1058م قتل زوجها[2]، وتزوجها بعده أبو بكر بن عمر المرابطي بعدما استقر به المقام بأغمات.

وكانت هذه الأخيرة قـد "شاع ذكرها وأمرها في قبائل المصامدة، فكان يخطبها أشياخهم و أمراؤهم فتمتنع لهم وتقول: لا يتزوجني إلا من يحكم المغرب كله"[3].

ويظهر من قولها رغبتها الشديدة والصريحة في الزواج من أبي بكر بن عمر، خاصة وأن الأمور استقامت له بأغمات، وهي دلالة واضحة على إرادتها الكبيرة بالمشاركة في أمور السلطة، أو على الأقل يكفيها فخرا بأن تنعت زوجة الأمير، خاصة وأنها اعتادت الزواج من شيوخ القبائل كما سلف ذكره.

كما يبدو أن قولها هذا كان حافزا لأبي بكر بن عمر ليتقدم لخطبتها و الزواج منها، ولو أن المصادر التاريخية لم تشر إلى ذلك، بل جعلت جمال زينب هو السبب، وهذ ما أورده ابن عذاري المراكشي في بيانه إذ يقول: " فأعلم بجمالها الأمير أبو بكر فخطبها وتزوجها..."[4]. فهل زواجها من أبي بكر هو الذي أتاح لها فرصة التدخل المباشر في شؤون السلطة؟

لقد اختلفت الدراسات التاريخية حول تحديد زمن البروز الحقيقي، والدور الرئيسي لها داخل الدولة المرابطية. فهناك من اعتبر الزيجة الثالثة لها من أبي بكر هي التي مكنتها من القيام بأدوار سياسية مهمة في هذه الدولة،[5] ومن الدراسات من ترى أن الدور الحقيقي لها بدأ بزواجها من يوسف بن تاشفين، وهو الشخص الذي تطلعت للاقتران به[6].

ولا يمكننا مسايرة الرأي الأول، لأن صاحبه قد يكون استند في نتيجته تلك على النص التاريخي التالي: "...فوعدته بمال كبير تخرجه له، أدخلته في دار تحت الأرض معصب العينين، ثم أزالت العصابة ففتح عينيه فرأى بيوتا فيها ذهب كثير وفضة وجواهر ويواقيت...فقالت له زوجه: هذا كله مالك ومتاعك أعطاك الله إياه على يدي، فصرفته الآن عليك...ثم أخرجته معصب العينين من ذلك الموقع كما أدخلته فيه، فلا علم من أين دخل ولا من أين خرج..."[7]

وما يلاحظ على النص أن عنصر الأسطورة واضح في الرواية دون شك، على الرغم من أن هذه الشخصية ليست بالخرافية ولا الأسطورية، بل قد يرجع ذلك إلى محاولة إظهار أهمية زينب في حياة أبي بكر بن عمر. كان هذا أحد الأسباب التي تجعلنا نستبعد ظهورها في حياته السياسية، فضلا على أن هذا الأخير لم يستفد من أموال زوجته، ولم يسخرها في تنظيم أمور دولته، دليل ذلك أنه جاهل لمكانها كونه دخل وخرج منه معصب العينين. إضافة إلى كل هذا عدم استقراره طويلا بأغمات[8]؛ وبالتالي لم يكن المؤسس الحقيقي للدولة المرابطية ولم تكتمل بعد معالمها في عهده، هذه الأسباب كلها حالت دون ظهور زينب النفزاوية على الساحة السياسية في عهـــد أبي بكر بن عمر، على الرغم من أن حياتهما الزوجية دامت قرابة اربع سنوات أي بعد دخول أبو بكر أغمات سنة 460هـــ/1067 إلى غاية رجوعه إلى الصحراء سنة 463هـــ/1070م. هذا حسب رواية ابن عذاري. فما هو مصير زينب بعد رحيل زوجها إلى الصحراء؟

وهو متوجه إلى الصحراء للجهاد قرر أبو بكر أن يطلقها، إذ قال لها: " إني مسافر عنك برسم الفتن والحروب، ولا يمكنني أن أمشي عنك، والرأي أن أطلقك. فذكروا أنه قال لابن عمه يوسف بن تاشفين تزوجها فإنها امرأة مسعودة".[9]

وتم زواج يوسف من زينب في نفس السنة – أي سنة 463هـــ، " فسرّت به وسرّ بها، وأخبرته أنه يملك المغرب كله، فبسطت آماله، وأصلحت أحواله، وأعطته الأموال الغزيرة، فأركب الرجال الكثيرة، وأخذ في جمع الجيوش من البربر..."[10]

ما يسترعي الاهتمام في هذا النص هو إخبار زينب ليوسف بأنه يملك المغرب كله، فهل كان هذا تبصرا لما سيحدث له مستقبلا ؟ وعندها ينطبق عليها وصف الروايات

التاريخية لها بالساحرة والكاهنة. أم هو دليل حنكتها في التخطيط والوصول بابن تاشفين إلى سدّة الحكم؟ وربما هو الأمر الذي جعلها تضع أموالها تحت تصرفه، وبهذا تكون من ممهدي الأرضية للدولة المرابطية.

هذا و لم تقتصر مساعدتها لزوجها على الجانب المادي بل تعدّته إلى الجانب المعنوي. وهذا الأخير أهم من الأول ذلك لما يقتضيه من بذل جهد فكري، وخبرة واسعة في أمور الحكم. ويشير أكثر من نص تاريخي إلى وقفة زينب إلى جانب زوجها في بعض القضايا السياسية الحساسة والخطيرة، منها هذا النص الذي يقول فيه صاحبه: "...فكانت القائمة بملكه، والمدبرة لأمره، والفاتحة عليه بحسن سياستها لأكثر بلاد المغرب، ومن ذلك إشارالها عليه في أمر أبي بكر بن عمر وكيفية ملاقاته."[11] هذا بعدما عاد من الجهاد قصد الاستحواذ على الملك من يوسف بن تاشفين وهو الأمر الذي أقلقه ووتره.

وتجدر بنا الإشارة إلى اختلاف الروايات التاريخية حول تحديد كيفية تدخل زينب في فض النزاع بين الطرفين، فمنها من أشارت إلى مبادرتها باقتراحها، لما رأت زوجها مكروبا ومهموما بعد عودة أبي بكر بن عمر، فطمأنته وأقسمت على عدم استقراره بالمنطقة،[12] وإذا ما صحّت هذه الرواية فإنّ إرادة يوسف بن تاشفين لم تكن كبيرة لديه في إبقاء نفسه على الحكم، بل كانت تلبية لرغبة زوجته.[13] ومن الروايات من أشارت إلى أن زوجها هو الذي لجأ إليها لتمدّه بالرأي السديد في القضية.[14]

ويبدو أن مبادرة يوسف هي الأصح، ذلك عندما شعر بدقة الموقف وحرجه إذ لا يمكنه أن يتمرّد على إمامه وأميره الشرعي لأنه شديد التديّن، كما لا يمكنه التخلي بسهولة عن ملكه.[15]

وما يهم في الأمر كله هو الحل الأنجع الذي رأته زينب مناسبا لفض المشكل، والمتمثل في إبداء يوسف الغلظة والجفاء تجاه أبو بكر مع ملاطفته بهدية[16] تتنوع فيها الطرف، ويكثر منها لأن بلاد الصحراء تفتقرها. وسيرضى لأن الرجل ورع، ولا يهون عليه سفك الدماء.

والواضح أن اقتراحا كهذا لم يكن عشوائيا، ولا من قبيل الصدفة، بل حدده عاملان أولهما كون زينب كانت فيما مضى زوجة لأبي بكر بن عمر، وهي بذلك تعرف

شخصيته وطباعه، وثانيهما يبدو أنها كانت كثيرة التجوّل في المناطق الصحراوية، ممّا أكسبها معرفة بخصائص كل منطقة من غناها وافتقارها، ونمط العيش بها. فاقترحت ما يرضي أبي بكر وأهل المنطقة أجمعين، فوافق يوسف بن تاشفين على اقتراحها قائلا:" والله لا خالفتك أمر تشرين به أبـــدا."[17]

ولما تم اللقاء بين الرجلين لقي هذا الاقتراح ترحيب أبي بكر، فخلع نفسه وأشهد بعض العدول وعاد من حيث أتى[18]، وبهذا يتأكد لنا مرة أخرى أن زينب من أهم وأول دعائم يوسف بن تاشفين في إقامة دولته.

ولا نستبعد أن تكون زينب النفزاوية هي صاحبة المشورة على زوجها في بقية فتوحاته لمناطق المغرب إلى غاية وفاتها، ذلك عندما تمدّنا النصوص التاريخية بمعطيات أخرى عن هذه المرأة، كاشتهارها بالجمال والرياسة[19]، ووصفت على أنها من أحسن النساء ولها حكم في بلاده[20]، وكذلك نص آخر لإبن عذاري إذ يقول:" وكان هذا التدبير برأي زينب النفزاوية زوجته، وهي التي حسّرته على ذلك كله حتى ملك المغرب أسعد ملك وأتمه نصرا على العدو"[21]، وكذلك "كانت أحب ما لديه إمرأة غالبة عليه...ولا كان أمر إلا أمرها".[22]

إن المساعدة المادية والمعنوية التي قدّمتها زينب لزوجها ابن تاشفين كانت وسيلة لامتلاك قلبه، وتصيير الكلمة لها في بلاده. وقد وفّقت إلى حدّ ما في تحقيق هدفها، ويتجلى ذلك من خلال اعتراف زوجها بحيث "كان يقول لبني عمّه إذا خلا بهم وورد ذكرها: إنما فتح البلاد برأيها".[23] وورود ذكرها في الجماعة دليل نجاحها في فرض نفسها على الساحة السياسية حتى أصبحت حديث العام والخاص، وهي بذلك تخطت التفكير في الحياة الاجتماعية إلى التفكير في أمور السلطة وما يتعلق بها.

على الرغم من الدور الكبير الذي قامت به زينب لصالح يوسف بن تاشفين، والذي ذكرته عند جلّ المصادر التاريخية التي تناولت الدولة المرابطية، إلاّ أنّ هناك من المصادر التي تجاهلتها تماما كصاحب الحلل الموشية، وهذا راجع لأحد السببين إما لطبيعة كتابته إذ يقول في مقدمة كتابه: "...واقتصرت في ذلك كله على القليل خوفا من الإكثار ...جنوحا للإيجاز وميلا للاختصار".[24] وإما لاعتبار لقاء أبي بكر بن عمر ويوسف بن

تاشفين كان بعد وفاة زينب، إذ يحدد تاريخ وفاتها سنة 464هـ/1071م ولقاء الرجلين كان سنة 465هـ/1072م [25]. وهذا السبب أقوى من الأول في تجاهله لدور زينب.

فبعدما يستتب الأمر ليوسف بن تاشفين، ويستكمل معالم دولته، تجد لنفسها صلاحيات أخرى داخلها. ذلك لما تصبح لها الكلمة في تولية المناصب والعزل منها، يتجلى هذا في حادثة القاضي زرهون المعروف بابن خلوف هذا الأخير كان أديبا، وبلغ زينب أنه مدح حوّاء زوجة سير بن أبي بكر (ت507هـ/1113م) والي المرابطون على إشبيلية وفضّلها على سائر النساء بالجمال والكمال، فأمرت بعزله من منصبه و لم تردّه إليه إلا بعدما طلّق حوّاء من زوجها حيث قال ارتجالا:

أنت بالشمس لاحقة	و هي بالأرض لاصقة
فمتى ما مـــــدحتها	فهي من سيـــر طالقة

فقالت له زينب ياقاضي طلقها منه، فقـــال: نعم ثلاثة ثلاثة ثلاثة. حينها كتبت إلى يوسف بردّه إلى منصبه.[26]

ولعل هذه الحادثة تعطينا صورة واضحة عن دور النساء المرابطيات ذوات المراكز العالية في الدولة، كما يبدو أن زينب كانت بمثابة القاضي الأول في الـــدولة، حتى و إن لم تتقلد منصب القضـــاء مباشرة نظـــرا لأراء الفقـــهاء في ذلك آنذاك[27].

وأكيد أن تدخلات زينب التي ذكرناها مهّدت الطريق أمام نساء البلاط لاحقا، إذ أن المتتبع لأطوار الدولة المرابطية يشهد تدخلات لنساء أخريات في أمور الحكم، مثل تدخل قمر زوجة علي بن يوسف بن تاشفين التي حاولت أن تولي العهد لابنها إسحاق بدل تاشفين، كما نلمس تدخلات أخرى كان الغرض منها الوساطة والتشفع والتكسب، ونستشف هذا من خلال بعض القصائد الشعرية. كقصيدة الأعمى التطيلي (ت525هـ/1131م) التي مدح فيها حوّاء زوجة سيرين بن أبي بكر[28]، وقصيدة أخرى للشاعر ابن خفاجة مدح فيها مريم زوجة أبي الطاهر تميم[29].

هذا الحضور الدائم للنساء المرابطيات في السلطة يصفه لنا عبد الواحد المراكشي إذ يقول:" بعد سنة خمسمائة اختل أمر أمير المسلمين علي بن يوسف واستولى النساء على

الأحوال، وأسندت إليهنّ الأمور، وصارت كل امرأة من أكابر لمتونة ومسوفة مشتملة على كل مفسد وشرير..."[30]

ولم تسلم الأندلس من مثل هذا التدخل وعنها يقول دائما عبد الواحد المراكشي:" فأما أحوال جزيرة الأندلس فإنه لما كان آخر دولة أمير المسلمين أبي الحسن علي بن يوسف اختلت أحوالها اختلالا مفرطا...وطاعتهم للنساء".[31]

وعلى الرغم من أن النساء في الدولة المرابطية شاركن في تسيير بعض أمور السلطة، ووجدن لأنفسهن مكانة مرموقة في البلاط، إلا أن وصف المؤرخ لتدخلاتهنّ كان مبالغا فيه، وهذا لينتقص من شأن المرابطين كأمة ودولة، خاصة إذا علمنا أن المؤرخ من موالي الدولة الموحدية، وعليه لا يمكننا الأخذ بمعلوماته هذه بصفة قطعية. لكن هذا لا ينفي انقياد الملثمون لأمور نسائهم[32].وبالتالي استشارة يوسف بن تاشفين زوجته والأخذ برأيها لم تكن ظاهرة فريدة خصّ بها في مجتمعه.

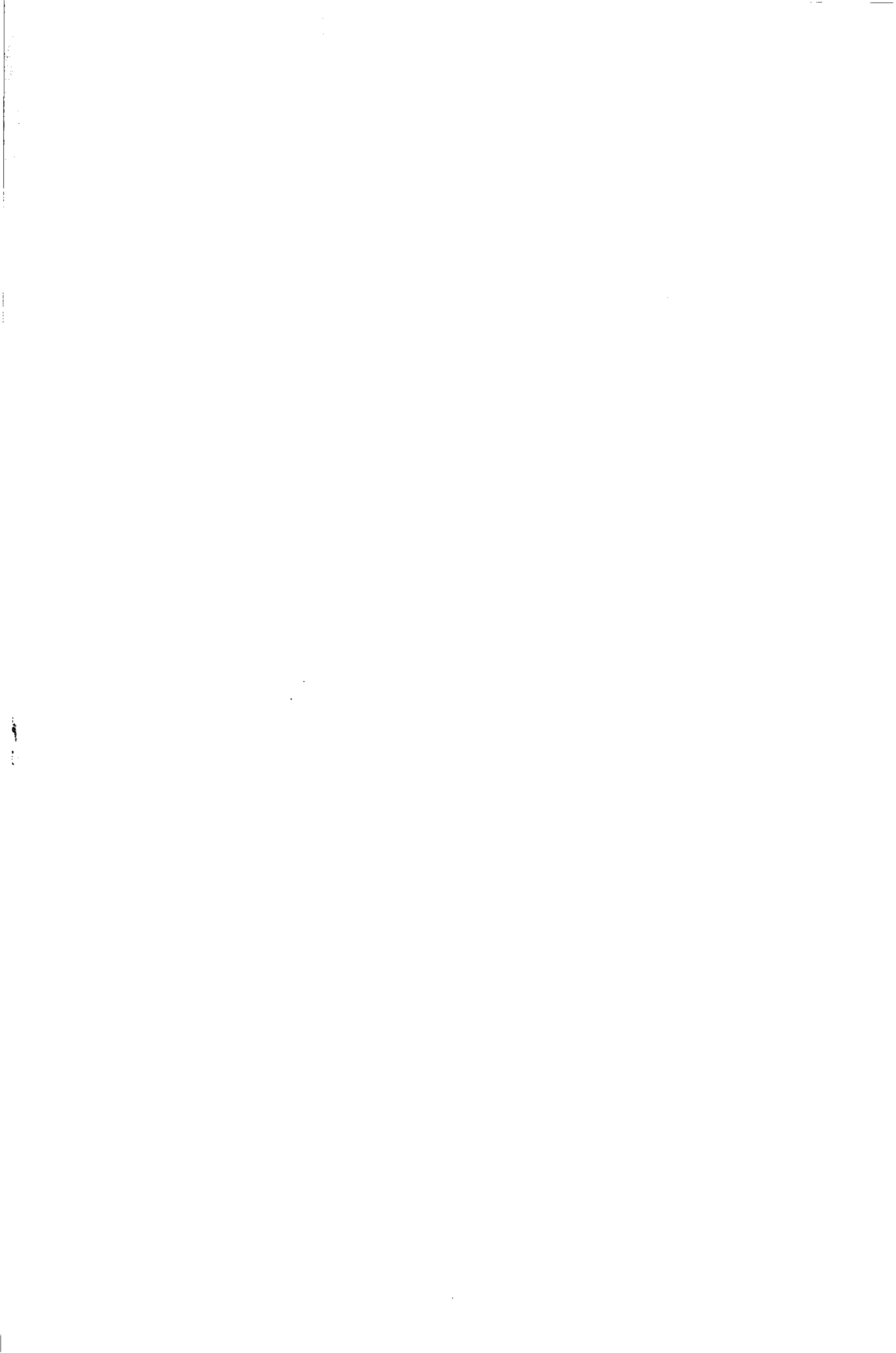
هذا وتجدر بنا الإشارة إلى أن تدخلات زينب النفزاوية وغيرها لم تلق معارضة لا من قبل الحكام ولا الفقهاء، فكيف يكون هذا وهي التي استطاعت أن تعزل وتردّ قاضي من و إلى منصبه.

وإن كان سكوت الفقهاء عن هذه التدخلات عاملا زاد من تمادي المرأة في الأمور السياسية، فإن المكانة الاجتماعية هي الأخرى ساهمت في ذلك، فالنساء ذوات المكانة الاجتماعية والاقتصادية المرموقة حظين بدور في السلطة، وعليه فإن هذه المكانة هي التي حددت العلاقة بين النساء والسلطة[33].

الهوامش:

1) ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب و تاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة و الوراقة، الرباط، 1972، ص134
2) ابن خلدون، العبر و ديوان المبتدأ و الخبر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413، 1992، ج6، ص217
3) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس و المغرب، تحقيق و مراجعة إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط3، 1983، ج4، ص18.
4) البيان المغرب، ج4، ص18.
5) Ch. André Julien، Histoire de l'Afrique du Nord، Paris 1969، T2، P80
6) عصمت عبد اللطيف دندش، أضواء جديدة على المرابطين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1991، 1، ص167.
7) ابن عذاري، المصدر السابق، ص18
8) عاد أبو بكر بن عمر إلى الصحراء بقصد الجهاد بعدما أتاه نبأ إغارة جدالة على القبائل لمتونة هنالك، واستخلف مكانه يوسف بن تاشفين. المصدر نفسه، ص20
9) نفسه، ص21/ ابن أبي زرع، الأنيس المطرب ص134
10) ابن عذاري، المصدر السابق، ص22
11) السلاوي الناصري، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج2، الدولتان المرابطية و الموحدية، تحقيق وعليق أحمد الناصري، جعفر الناصري، الدار البيضاء، 1954، ص23
12) ابن عذاري، المصدر السابق، ص23
13) ابراهيم حركات، النظام السياسي و الحربي في عهد المرابطين، منشورات مكتبة الوحدة العربية، دار البيضاء، ص53
14) ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص135/ابن الخطيب، أعمال الأعلام، تحقيق و تعليق ليفي بروفنسال، دار المكشوف، بيروت، ط2، 1965، ج3، ص232
15) سعدون عباس نصر الله، دولة المرابطين في المغرب و الأندلس، عهد يوسف بن تاشفين، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1405هـ/1985م، ص42.
16) ابن عذاري، المصدر السابق، ص26
17) نفســه، ص24
18) نفســه، ص25/ابن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص218
19) ابن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص217/ج7، ص125
20) ابن خلكان، وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1994، ج7، ص125
21) البيان، ج4، ص25
22) نفســه، ص30
23) نفســه، ص30
24) ابن سماك العاملي، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار عبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط، 1399هـ، 1979م، ص13
25) المصدر السابق، ص25
26) النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق و تعليق مصطفى أبو ضيف أحمد، الجزء الخاص بالمغرب الإسلامي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، بلا تاريخ، ص 385، 386
27) بن معمر محمد، تاريخ القضاء الإسلامي و تطوره ببلاد المغرب على عهدي المرابطين و الموحدين، رسالة ماجستير مرقونة، قدمت لمعهد التاريخ، جامعة وهران، 1992، 1993، ص117

28) ديوان الأعمى التطيلي و مجموعة من موشحاته، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1963،ص17،18
29) ديوان ابن خفاجة – تحقيق السيد مصطفى غازي، دار المعارف، الإسكندرية،1960،ص97
30) المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ضبط و تصحيح محمد سعيد العريان، محمد العربي العلمي، دار الكتاب، الدار البيضاء، ط7،1987،ص260
31) المصدر نفســـه،ص304
32) 3النويري، المصدر السابق، 385.
33) بوبة مجاني النساء والسلطة في بلاد المغرب خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9–10 م)، مجلة سيرتا، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص14.



مكانة تاريخ الأندلس في الدراسات العليا بالجامعات الجزائرية*.

أ./ عبد القادر بوباية(*)

مقدمة

تمكن المسلمون بعدما أكرمهم الله سبحانه وتعالى بخاتم الأنبياء والمرسلين من إقامة دولة مترامية الأطراف امتدت حدودها من الصين شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، ومن أواسط آسيا شمالا إلى بلاد السودان جنوبا، ومن المناطق التي فتحها المسلمون بلاد الأندلس.

كان فتح المسلمين لبلاد الأندلس سنة 92هـ (711م) على يد طارق بن زياد مولى موسى بن نصير، والي بلاد المغرب على عهد الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك، وخلال عملية الفتح أكد سكان بلاد المغرب من البربر اندماجهم التام في حظيرة الدولة الإسلامية من خلال قيامهم بأعباء الفتح الأول الذي شارك فيه حوالي اثني عشر ألف من البربر إلى جانب إخوانهم العرب الذين لم يتجاوز عددهم الثلاثمائة حسب أغلب المؤرخين.

استمر حكم المسلمين للعدوة الأندلسية حوالي ثمانية قرون، (من تاريخ الفتح المذكور سابقا إلى غاية سقوط غرناطة آخر مملكة إسلامية في عام 897هـ/1492م)،

(*)أستاذ محاضر في تاريخ المغرب الإسلامي–قسم التاريخ وعلم الآثار–جامعة وهران.

وتمكنوا من تشييد حضارة لا تزال آثارها تدل على العظمة التي وصلوها خلال تلك القرون التي كانت فيها بقية القارة الأوروبية تعاني من ويلات التخلف في كافة المجالات.

وخلال تواجد المسلمين بالأندلس، ظلت الروابط وثيقة بينهم وبين إخوانهم في العدوة المقابلة، كما استمر التأثر والتأثير بينهما في كافة المجالات، وعندما بدأت حركة الاسترداد المسيحي كان المغاربة في مقدمة المتطوعين لنجدة إخوانهم، وعندما فقد المسلمون ممتلكاتهم في بلاد الأندلس، كانت مختلف بلدان المغرب الملاذ الأقرب للفارين بدينهم من البطش الإسباني الصليبي.

اندمج مسلمو الأندلس في بلاد المغرب، وساهموا في البناء الحضاري لهذا الجزء من العالم الإسلامي، وصاروا جزء لا يتجزأ من المجتمع المغربي، ومن ثم فقد أولى الجزائريون عامة، والباحثون منهم خاصة عناية كبيرة لتدوين تاريخ الأندلس، واستلهام العبر والعظات من تاريخها الحافل بالأمجاد أحيانا، وبالنكسات في أحيان أخرى.

وكان من الطبيعي أن يحظى تاريخ الأندلس بأهمية كبيرة في الدراسات العليا بالجامعات الجزائرية، وتجلى ذلك في تعدد الدراسات المعمقة ورسائل الماجستير والدكتوراه التي خصصت لتاريخ الأندلس.

وسأعمل مـــن خلال هذه المقالة المتواضعة على رصد مختلف الرسائل والأطروحات التي تم تسجيلها في مختلف الجامعات الجزائرية، كما سأعرض فيما بعد أبرز محتويات البعض من هذه الرسائل على سبيل توضيح المحاور الرئيسة التي تناولها الباحثون في هذه الرسائل، ومن ثم إبراز المكانة التي يحتلها تاريخ الأندلس في ضمائر أبناء الجزائر، وبخاصة منهم الباحثين في الجامعات الجزائرية.

الرسائل الجامعية الخاصة بتاريخ الاندلس في الجامعات الجزائرية:

1– دبلوم الدراسات المعمقة:

- "الأوضاع الاقتصادية لمملكة ميورقة في العصور الوسطى" للطالبة كوران س. ونوقشت سنة 1965م بجامعة الجزائر العاصمة.

- "سكان مملكة ميورقة المسلمين في القرن 14م" للطالب قابس ناجم الدين ونوقشت في 16أكتوبر 1970م بجامعة الجزائر العاصمة.
- "العلاقات الاقتصادية والسياسية بين قرطبة ومختلف الأنظمة الإسلامية في القرن العاشر الميلادي" للطالب القلي ج. مونيي ونوقشت في 13 يناير 1979م بجامعة الجزائر العاصمة.
- "الموريسكيون في فالنسيا على عهد فيليب الثاني" للطالبة برار عديلة ونوقشت في 14 يناير1979م بجامعة الجزائر العاصمة.
- "ببليوغرافا عن الموريسكيين" للطالب رافيلار مارتيني ونوقشت في 15 يناير 1979م بجامعة الجزائر العاصمة.
- "الصراع بين الفاطميين والأمويين على السيادة في المغرب الإسلامي" للطالب حساني مختار ونوقشت في 26 نوفمبر 1979م بجامعة الجزائر العاصمة.
- "القوى المغربية في الأندلس في عهد ملوك الطوائف خلال القرن الخامس الهجري" للطالب فراد محمد أرزقي ونوقشت في 02 ماي 1983م.
- "لسان الدين ابن الخطيب وآثاره الفكرية والتاريخية" للطالب كمال إبراهيم ونوقشت في 23 ماي 1984م

2- رسائل الماجستير:

- "لسان الدين ابن الخطيب، آثاره الفكرية ونظريته التاريخية" للطالب سعيد كمال إبراهيم وهي مسجلة بجامعة الجزائر العاصمة.
- "النظام القضائي بالأندلس من الفتح حتى نهاية القرن الخامس الهجري" للطالب همال عبد السلام، وهي مسجلة بالجزائر العاصمة.
- "اليهود في الغرب الإسلامي إلى سقوط الموحدين" للطالب كواتي مسعود، ويتعلق معظمها باليهود في بلاد الأندلس، ونوقشت بجامعة الجزائر العاصمة سنة 1998م.
- "مؤلف مجهول- مفاخر البربر- دراسة وتحقيق" للطالب بوباية عبد القادر، ونوقشت في 13نوفمبر 1996م بجامعة وهران السانية.

- "الموريسكيون الأندلسيون في المغرب الأوسط خلال ق.17/16م" للطالب هلايلي حنيفي ونوقشت في عام 2000م بجامعة وهران السانية.
- "أبو مروان عبد الملك بن زهر ودوره في تطور الحركة الطبية في بلاد الأندلس" للطالب جعفر يايوش، ونوقشت سنة 1998م بالمعهد الوطني العالي للحضارة الإسلامية بوهران.
- "الطب والخدمات الطبية في الأندلس خلال القرن السادس الهجري" للطالب زرهوني نور الدين، ونوقشت سنة 2002م بقسم التاريخ وعلم الآثار بجامعة وهران السانية.
- "الجيش في عهد المنصور بن أبي عامر" للطالبة هواري الزهراء، وهي في طور الإنجاز بقسم الحضارة الإسلامية- جامعة وهران.
- "المرأة في المغرب والأندلس من القرن الخامس إلى منتصف القرن السابع الهجريين" للطالبة كرراز فوزية، وهي في طور الإنجاز بقسم التاريخ وعلم الآثار- جامعة وهران السانية.
- "آل الرازي وآثارهم التاريخية والجغرافية في الأندلس" للطالب بوشريط امحمد، وهي في طور الإنجاز بقسم التاريخ وعلم الآثار- جامعة وهران السانية.
- "الجيش في الأندلس على عهد عبد الرحمن الناصر" للطالبة سعدو تالية، وهي في طور الإنجاز بقسم التاريخ وعلم الآثار- جامعة وهران السانية.
- "الحركة الفكرية في الأندلس على عهد الحكم المستنصر" للطالب صادق قاسم، وهي في طور الإنجاز بقسم التاريخ وعلم الآثار- جامعة وهران السانية.

أطروحات دكتوراه دولة:

- "البربر في الأندلس وموقفهم من فتنة القرن الخامس الهجري(11م)" للطالب الباحث بوباية عبد القادر، ونوقشت في 09 أكتوبر 2002م بقسم التاريخ وعلم الآثار-جامعة وهران السانية.
- "الحياة الفكرية بالأندلس في عصر المرابطين" للطالب الباحث محمد الأمين بلغيث، ونوقشت في 15 ماي 2003م بقسم التاريخ- جامعة الجزائر العاصمة.

- "التأثيرات السياسية والحضارية للأندلسيين على المغرب خلال القرن السابع الهجري(13م) للطالبة الباحثة السيدة زرهوني شريفة، وهي في طور الإنجاز بقسم التاريخ وعلم الآثار- جامعة وهران السانية.

نماذج من الرسائل الجامعية المتعلقة بالأندلس:

* القوى المغربية في الأندلس خلال عهد ملوك الطوائف (القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي) للباحث محمد أرزقي فراد تحت إشراف الأستاذ الدكتور سامي سلطان سعد.

تعتبر هذه الرسالة المنجزة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة، والتي نوقشت بتاريخ 1983/05/02م، من أبرز البحوث المخصصة لموضوع البربر في بلاد الأندلس، وقد عالج فيها صاحبها دور البربر في أحداث الأندلس من أواخر القرن الرابع الهجري إلى نهاية الخامس الهجري (القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين).

قسم الباحث رسالته إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، وتناول في الفصل الأول هجرة البربر إلى الأندلس وأماكن استقرارهم، وتعاظم نفوذهم السياسي والعسكري، كما أشار إلى انهيار الخلافة الأموية وانفراط عقد الأندلس، وقيام ما عرف بممالك الطوائف، وذكر الباحث أهم الإمارات البربرية وعلاقاتها مع ممالك العرب والصقالبة كما تطرق في الفصل ذاته إلى أوضاع الإمارات المسيحية التي كانت بصدد جمع شملها وتحقيق وحدتها.

وخصص الباحث الفصل الثاني لدولة بني حمود التي كانت تستقطب البربر في الأندلس سواء أثناء تمركزها في قرطبة أو بعد انتقالها إلى مالقة، وذلك إلى غاية استيلاء حكام بني زيري في غرناطة على ممتلكاتها.

وتناول في الفصل الثالث إمارة بني زيري بغرناطة التي أسسها زاوي بن زيري، وكانت على جانب كبير من القوة وبخاصة في عهد باديس بن حبوس (428-465 هـ/1037-1073م) الذي نجح في إحباط محاولات العامريين حكام ألمرية، وبني عباد

حكام إشبيلية في السيطرة على دولته، وذكر في نهاية هذا الفصل أهم البيوتات البربرية الأخرى التي استقرت بمدن وأقاليم جنوب الأندلس.

أما الفصل الرابع فقد خصصه لإمارتي بطليوس وطليطلة، وقد أسس الأولى بنو الأفطس في غرب الأندلس، واشتهروا بحبهم للعلم لذلك غصّ بلاطهم بالعلماء والأدباء والشعراء، كما خاضوا حروبا عديدة ضد المسيحيين؛ وضد الأمراء المسلمين المتاخمين لهم، أما الإمارة الثانية فقد أسسها بنو ذي النون في الثغر الأوسط، وبذلك كانت درعا قويا يحمي مسلمي الأندلس من اعتداءات النصارى المتكررة، والتي كان سقوطها بيد ألفونسو السادس ملك قشتالة سنة 478 هـ/1085م بداية لنهاية المسلمين بالأندلس.

تناول الباحث في الفصل الخامس سقوط الإمارات البربرية وغيرها بيد المرابطين الذين استنجد بهم أمراء الطوائف على إثر سقوط طليطلة بيد المسيحيين الأسبان، وبعد الانتصار الكبير الذي حققه المسلمون في معركة الزلاقة سنة 479 هـ/1086م، قرر يوسف بن تاشفين القضاء على ملوك الطوائف لأنهم سبب الداء الذي نخر عظام مسلمي الأندلس.[1]

وختم الباحث رسالته بالإشارة إلى أن البربر خلال النصف الثاني من القرن الرابع والقرن الخامس الهجري قد لعبوا دورا بارزا على جميع الأصعدة، من ذلك توليهم أكبر مناصب القضاء والإدارة إضافة إلى دورهم البارز في صنع الانتصارات العسكرية خلال عهد الخلافة وبخاصة في عهد محمد بن أبي عامر، وعندما انهارت الخلافة الأموية استغل البربر قوتهم العسكرية وتفاقم الوضع السياسي ليؤسسوا إمارات مستقلة برزت على جميع الأصعدة.[2]

* "**مفاخر البربر**: دراسة وتحقيق" للباحث عبد القادر بوباية تحت إشراف الدكتور غازي مهدي جاسم الشمّري.

تمهيد: يعتبر مخطوط مفاخر البربر من المصادر التاريخية الهامة المتعلقة بتاريخ بلاد المغرب الإسلامي بصفة عامة، وبتاريخ قبيلتي زناتة وصنهاجة بصفة خاصة، كما يعتبر من أولى المصادر التي اعتنت بأنساب البربر وتاريخهم وقبائلهم.[3]

وبغية إفادة المهتمين بتاريخ بلاد المغرب صمم الباحث على دراسة وتحقيق المخطوط رغم كونه قد نشر من طرف الأستاذ ليفي بروفنسال سنة 1934م تحت عنوان "نبذ تاريخية في أخبار البربر في القرون الوسطى"، وما دفعه إلى ذلك هو احتواء هذه النشرة على الكثير من النقائص، أضف إلى ذلك أنه نشر دون دراسة وتحقيق.

ورغم الصعوبات التي تنطوي عليها دراسة وتحقيق المخطوطات، فإنه بذل قصارى جهده كي يخرج نصا صحيحا مبرءا من الوهم والخطأ قدر الإمكان، معتمدا على النسختين المتوفرتين لديه، واللتان تحملان الأرقام "ك.1275" و"د. 1020"، إضافة إلى الجزء الذي نشره ليفي بروفنسال، وبسبب وضوحها وسهولة قراءتها جعل النسخة "ك.1275" هي الأصل الذي اعتمده في التحقيق.[4]

التعريف بالمخطوط: هو مجموع يسمى"مفاخر البربر"، ويتكون المخطوط من أجزاء اقتبسها مؤلفه من الكتّاب المغاربة والأندلسيين الذين حوت كتبهم معلومات تتعلق بالأحداث السياسية التي شهدها المغرب خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين (القرنين العاشر والحادي عاشر الميلاديين)، ويضيف إلى ذلك تراجم العديد من ملوك ورؤساء البربر في المغرب والأندلس، ويذكر عددا كبيرا من علماء البربر في المغرب والأندلس، كما يطّعم كتابه بجملة من الأبيات الشعرية، ولا يكتفي المؤلف بالاقتباس فقط بل يضيف إلى ما ينقله عن الكتّاب الآخرين العديد من المعلومات التي استقاها من تحرياته الخاصة، أو من مصادر مفقودة تمكن هو من الإطلاع عليها.[5]

محتوى المخطوط: يبدأ المؤلف كتابه بمقدمة يبرز فيها الدوافع التي جعلته يؤلف هذا الكتاب حيث يقول: "فإنه لما كانت البربر عند كثير من جهلة الناس أخسّ الأمم وأجهلها، وأعراها من الفضائل وأبعدها عن المكارم، رأيت أن أذكر ملوكهم في الإسلام ورؤساءهم وثوارهم وأنسابهم وبعض أعلامهم وتواريخ أزمانهم"، وأهم محتويات المخطوط هي:

*أخبار المنصور بن أبي عامر وابنه عبد الملك مع البربر، وتمثل الجزء الأكبر من المخطوط (من الورقة 58إلى الورقة 79) وتستغرق فترة زمنية تمتد من سنة 368هـ إلى سنة 399هـ، ولا يكتفي المؤلف خلال ذلك بإيراد أخبار المنصور بن أبي عامر وابنه

فقط؛ بل يذكر أخبارا تتعلق بقيام دولة صنهاجة الزيرية بعد رحيل الفاطميين إلى مصر سنة 360هـ، وغزوات زيري بن مناد ثم ابنه بلقين لبلاد المغرب الأقصى، وكذا حركة الحسن بن قنون (جنون) ضد الأمويين بالأندلس.

ثم أخبار زيري بن عطية المغراوي وابنه المعز حيث يذكر مصير زيري بعد هزيمته أمام جند المنصور بن أبي عامر؛ وبداية صراعه مع الصنهاجيين، وبعد وفاته يتكلم عن خليفته المعز بن زيري، ويورد كتاب المظفر عبد الملك إليه وفيه يقلده بلاد المغرب؛ ثم يتكلم بعدها على مصير الأندلس والمغرب بعد تولي أمر الحجابة من طرف عبد الرحمن بن محمد بن أبي عامر، ويعرّج على ذكر ثوار الأندلس؛ ومنهم إسماعيل بن ذي النون الثائر سنة 409هـ، وزاوي بن زيري بن مناد وابن أخيه حباسة وحبوس الثائرين سنة 405هـ، وبنو برزال الثائرين في أول المائة الخامسة، وأبو نور بن أبي قرّة المغيلي ويتطرق إلى ثوار البربر ببلاد المغرب؛ ومنهم زيري بن عطية وخلفاءه وتميم بن زيري اليفرني الذي ثار في سلا والمصامدة الذين ثاروا بأغمات، وموسى بن أبي العافية المكناسي والصفرية الذين ملكوا سجلماسة، وأبو يزيد مخلد بن كيداد الذي قام على العبيديين سنة 332هـــ، كما يورد المؤلف أخبارا تتعلق بمحاولات الفاطميين لفتح مصر وآخرها محاولة جوهر الناجحة مبرزا الدور الذي قام به البربر في تحقيق ذلك، ويتطرق المؤلف إلى أخبار صنهاجة؛ فيذكر مناد بن منقوش الوتلكاتي الصنهاجي الذي ملك المغرب وإفريقية والخلفاء الذين جاءوا بعده، ثم يتكلم عن قبيلة لمتونة الصنهاجية وخروجها من الصحراء بعد الأربعمائة ويركز على بني تاشفين، ويذكر غزوات عبد الله بن ياسين واستيلائه على بلاد المصامدة سنة 450هـــ، ثم يتناول بداية دولة المرابطين؛ فيتكلم المؤلف المجهول عن قيامها ويذكر غزوات يوسف بن تاشفين لقبيلة زناتة، وشروعه في بناء مدينة مراكش، وحروبه مع سقوت البرغواطي وابنه أصحاب مدينتي سبته وطنجه، ثم يذكر بعض رؤساء البربر، وفي آخر الفقرة يتكلم عن الحروب التي وقعت بين تاشفين بن علي وعبد المؤمن بن علي والتي ستنتهي بمقتل الأول وبالتالي بداية نهاية دولة المرابطين، وبعدها يذكر بداية دولة الموحدين ويبدأ كلامه بالحروب الواقعة بين المرابطين والموحدين؛ ويضيف أخبارا عن دخول عبد المؤمن بن علي إلى أهم المدن المغربية

وآخرها مراكش في 28 شوال سنة541 هـ، ولا يتوسع المؤلف كثيرا في الكلام عن هذه الدولة.

ويورد المؤلف في كتابه سبعا وسبعين ترجمة لفقهاء وعلماء ومؤرخين ومتصوفين من أصول بربرية، وأغلب هؤلاء الأعلام من سكان المناطق الساحلية للمغرب الأقصى؛ وبخاصة مدينة أزمور كما أن جلّ هؤلاء الأعلام توفوا في نهاية القرن السابع وبداية الثامن الهجريين أي في الفترة القريبة من تاريخ تأليف المخطوط الذي يقابل سنة 712هـ، وهذه الفقرة التي تستغرق الصفحات من 91 إلى الصفحة 99 هي من تأليف صاحب المخطوط حيث لا تسبق مثل بقية الفقرات بـ"قال فلان في كتابه"، ويختم المؤلف هذا الفصل بإيراد أخبار عن حملة القائم الفاطمي على مصر سنة 302هـ.

ويذكر المؤلف من تنبأ من البربر، ويخص بالذكر منهم صالح بن طريف البرغواطي وعاصم بن جميل اليزدجومي وحاميم بن منّ الله الملقب بالمفتري الذي ادعى النبوة ببلاد غمارة، وينفرد بنشر قصيدة بائية لشرف الدين البوصيري تتألف من تسع وخمسين بيتا يتعلق موضوعها بمدح الشيخ أبي مدين شعيب، دفين العبّاد كما يذكر معه جملة من علماء الصوفية ببلاد المغرب وبلاد المشرق.

ويخصّص صاحب المخطوط فصلا لذكر سبق البربر وفخرهم ويتضمن هذا الفصل الأخبار والأحاديث التي تبين ذلك، والقاسم المشترك بين كل هذه الأخبار والأحاديث هو البرهنة على المكانة المرموقة التي يحتلها البربر، والدور الكبير الذي لعبوه في التاريخ، ثم يذكر الحدود الجغرافية لبلاد المغرب، وأنساب البربر نقلا عن أبي محمد بن حزم حيث يورد مختلف الأقوال المتعلقة بهذا الموضوع كما يذكر المؤلف نقلا عن نفس المؤلف أهم بيوتات البربر بالأندلس، ويأتي أيضا على ذكر ولاة لمتونه بها؛ فيورد قائمة تتضمن أسماء الولاة الذين تداولوا على ولايات قرطبة وإشبيلية وغرناطة وألمرية وبلنسية وسرقسطة، وهي قائمة ينفرد بها المؤلف حيث لا يذكرها بقية المؤلفين سواء المعاصرين أو اللاحقين للمؤلف، وبخاصة ابن عذاري وابن أبي زرع وعبد الرحمن بن خلدون.

ويعرّج المؤلف على موضوع بناء القيروان وغزوات عقبة بن نافع في المغرب الأقصى؛ فيذكر تولية عقبة بن نافع وبناء القيروان وما رافقها من كرامات، كما يورد

أخبارا عن غزوات عقبة بن نافع لبلاد المغرب الأقصى، ويختم هذه الفقرة بمقتل عقبة على يد كسيله سنة 63هـ بتهودة، ويعود بعدها إلى الحديث عن نسب البربر؛ ويذكر عدة روايات منها أنهم التحقوا بأبيهم حام الذي خرج إلى بلاد المغرب، ومنها أنهم قدموا من فلسطين بعد مقتل جالوت على يد داود عليه السلام كما يذكر أنهم من كنعان ومن العماليق، ويرجع تسميتهم إلى إفريقش الملك الحميري الذي قال لهم :"ما أكثر بربرتكم"، وقال في ذلك شعرا جاء في بيته الأول:

بربرت كنعان لما سقتـــها مـــن أرض الضنك إلى العيش الخصيب

ولا يغفل المؤلف ذكر من دخل المغرب من العلويين حيث يورد أسماء كل من إدريس وسليمان ابني عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه وداود بن القاسم الجعفري ابن عمهما، وبعد ذلك يتكلم عن مصير دولة الأدارسة بعد وفاة إدريس بن إدريس، ويذكر الأحاديث النبوية التي بشّرت بالمهدي ويتعلق الأمر بسبعة أحاديث اقتبسها المؤلف من كتاب "سراج الملوك" لأبي بكر الطرطوشي، وبعد ذكرها يحاول نقدها وتوضيحها معتمدا على شرح الشيخ الخطابي لحديث أم سلمة: "المهدي من عترتي"، وحديث أبي سعيد الخدري "المهدي أجلى الأنف"، ويختم المؤلف هذه الفقرة بإيراد أسماء أبرز من تسموا بالمهدي نقلا عن كتاب "نقط العروس" لابن حزم الأندلسي، وأخيرا يورد أخبارا عن المهدي بن تومرت وجملة من المصادر التي أرّخت لدولة الموحدين، ويختم الكتاب بذكر خلفاء الدولة الموحدية.[6]

* البربر في الأندلس وموقفهم من فتنة القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي للباحث عبد القادر بوباية تحت إشراف الدكتور غازي مهدي جاسم الشمري.

يمثل هذا الموضوع أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الإسلامي، وجاء وفقا للمنهجية التالية:

الباب الأول: تناول الباحث فيه أوضاع البربر بالأندلس قبل قيام فتنة القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) وقسّمه إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: وخصّصه لتتبع استقرار البربر بالأندلس، ومراحل هذا الاستقرار، وأهم الهجرات التي قام بها المغاربة إلى هذه البلاد، والأسباب التي دفعتهم إلى ذلك، والعوامل التي شجعتهم على الاستقرار بها، وبخاصة في عهد المنصور محمد بن أبي عامر، والمواطن الرئيسة التي استقروا بها.

الفصل الثاني: وخصصه لدور البربر في المجالين العسكري والسياسي؛ فذكر دورهم في فتح الأندلس، وفي قيام الإمارة الأموية بها، واعتماد الأمراء والخلفاء عليهم في مواجهة أعدائهم، وبخاصة نصارى الشمال الإسباني، ودورهم في حماية الثغور الشمالية والشمالية الشرقية، وختم ذلك بذكر أبرز القادة العسكريين من أصل بربري، وركّز في المجال السياسي على المساهمة البربرية في تولي الوظائف الإدارية والقضائية، وأبرز ضعف مساهمتهم في هذا المجال قبل القرن الرابع الهجري، وازدياد الاعتماد عليهم في هذا المجال خلال القرن الرابع الهجري، وأشار إلى العوامل التي ساعدت على ذلك، كما ذكر البربر الذين تولوا مناصب إدارية وقضائية خلال القرن الرابع الهجري وقبله من أجل المقارنة.

الفصل الثالث: وركّز فيه على المساهمة البربرية في الحركة العلمية ومكانتهم الاقتصادية والاجتماعية؛ فذكر عوامل ازدهار الحركة العلمية بالأندلس بداية من منتصف القرن الثالث الهجري، ونصيب البربر من هذه الحركة؛ وبين ضعف هذه المشاركة قبل القرن الرابع الهجري واتساعها خلاله، والعوامل التي تسببت في الظاهرة الأولى؛ وتلك التي شجعت على الظاهرة الثانية، كما ذكر أهم الفروع العلمية التي شارك فيها البربر وبرزوا فيها، وأبرز العلماء إضافة إلى النتائج التي تمخضت عن هذه المشاركة العلمية والثقافية الواسعة لهم.

وبالنسبة لمكانة البربر الاقتصادية والاجتماعية؛ فقد تطرق الباحث إلى احتكار العرب للأراضي وحرمان البربر منها، وذكر بعض البيوتات البربرية الثرية ومكانتها الاجتماعية والحرف التي مارسها البربر من حضر وبدو والمكانة التي احتلوها في الهرم الاجتماعي للأندلس وبين الصورة المنحطة التي رسمها بعض الكتاب والأدباء الأندلسيين للبربر والتي يعبر عنها أحد شعرائهم حين يقول:

رأيت آدم في نومـــي فقلت لــــه أبا البرية إن الناس قد حكموا

أن البرابر نسل منك، قال: إذن حواء طالقة إن كان ما زعموا [7]

الباب الثاني: وتناول فيه بالبحث فتنة القرن الخامس الهجري وموقف البربر منها وقسمه إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: وخصّصه لقيام الفتنة ومراحلها وأسبابها البعيدة فبدأ بقيام الفتنة على يد محمد بن هشام بن عبد الجبّار المهدي والسياسة التي انتهجها والنتائج التي أدّت إليها ومنها مبايعة البربر للمستعين بالخلافة وبداية الصراع الدموي بين المسلمين والذي انتهى في مرحلته الأولى بدخول البربر مدينة قرطبة ثم استيلاء الحموديين على منصب الخلافة وتطور الفتنة خلال حكمهم ثم تطرق إلى عودة بني أمية للحكم والمرحلة الأخيرة من عصر الخلافة التي انتهت بقرار إلغائها ونفي أفراد البيت الأموي من الحضرة وأتبع موضوع الفتنة بمحاولة استقصاء الأسباب البعيدة التي كانت وراء قيامها.

الفصل الثاني: وخصّصه لموقف البربر من الفتنة ومحاولة تحديد المسؤوليات حيث تطرق لموقف البربر عند قيام المهدي على الخليفة هشام وحاجبه عبد الرحمن شنجول وسياسة الخليفة الجديد إزاءهم ورد الفعل البربري على ذلك وبداية الصراع بين البربر وغيرهم من أفراد المجتمع الأندلسي الذي انتهى بانتصار البربر ودخولهم مدينة قرطبة سنة 403هـ وقيام المستعين – الخليفة الأموي- بتقسيم أجزاء من جنوب الأندلس ووسطها على زعماء القبائل البربرية وظهور دويلات خاصة بهم ثم تعرض إلى موقف البربر من الفتنة عقب ذلك التاريخ وتصدّيهم لهجوم المرتضى المرواني وحلفائه من الصقالبة وأمراء الثغور وانتصارهم عليهم وختم هذا الفصل بمحاولة تحديد المسؤوليات فيما جرى من أحداث بالأندلس خلال الربع الأول من القرن الخامس الهجري ولاحظ الاختلاف الكبير بين المؤرخين القدامى والمعاصرين في هذا المجال؛ فأورد مختلف آرائهم وسعى إلى تحديد المسؤول عن قيام الفتنة اعتمادا على النصوص التاريخية الواردة في المصادر التي كتبت عن أحداثها.

الفصل الثالث: وخصّصه لذكر نتائج الفتنة القائمة خلال الربع الأول من القرن الخامس الهجري بالعدوة الأندلسية فبدأ بالنتائج السياسية وأدرج ضمنها الممالك التي أسسها البربر وتطورها التاريخي وعلاقتها بغيرها من الممالك التي أسستها بقية عناصر المجتمع الأندلسي وبخاصة العرب والصقالبة وأبرز تكالب النصارى على المسلمين وبلادهم خلال ذلك ثم تطرق إلى النتائج الاقتصادية التي نتجت عن الفتنة والآثار الاجتماعية التي ترتبت عن ذلك من انتشار للمجاعة والأوبئة وبين في آخر هذا الفصل أثر الفتنة على الحياة الثقافية والعلمية من قتل للعلماء وفرار البعض الآخر وجمود الحركة

العلمية في مدينة قرطبة خاصة وازدهارها في غيرها من حواضر الأندلس والعوامل المساعدة على ذلك.[8]

وختم الباحث أطروحته بالتطرق إلى أبرز النتائج التي توصل إليها في بحثه إضافة إلى وضع ملاحق أبرزها شجرة أنساب لأبرز البيوتات البربرية القاطنة بالعدوة الأندلسية.

الخاتمة: إن التمعن في هذا الكم الكبير من الرسائل الجامعية المخصصة لتاريخ الأندلس يثبت بما لا يدع مجالا للشك الإهتمام الذي يبديه الباحثون بموضوع الأندلس ضمن الدراسات العليا، وهو الأمر الذي يؤكد الارتباط الذي ما زال قائما بين الجزائريين وماضي العدوة الأندلسية الذي يمثل جزءا لا يتجزأ من تاريخ الأمة الإسلامية، كما أن الموضوعات التي وقع عليها اختيار الباحثين تدل أيضا على الحنين إلى ذلك الماضي المشرق من جهة، وإلى الاعتبار بتلك النهاية المؤلمة من جهة أخرى.

إن اختيار مواضيع متعلقة بالحضارة الراقية التي حققها مسلمو الأندلس تدفع إلى ضرورة الاستنارة بذلك الماضي المشرق من أجل استيعاب الدروس، والسعي الحثيث لتحقيق ما حققته الأجيال التي سكنت بلاد الأندلس، وأنجزت ما أنجزت في ظل ظروف أقل ما يقال عنها أنها لا تساعد كثيرا على الإبداع والتقدم.

إن التطرق لمواضيع يتعلق محتواها بالعدوة الأندلسية يعيد إلى الأذهان تلك المآسي التي عاشها أهل الأندلس سواء في زمن الفتن التي حدثت خلال فترات مختلفة من تاريخ الأندلس أو تلك التي عاشها آخر القاطنين بالعدوة الأندلسية من المسلمين كما تدفع أيضا إلى استلهام العبر والدروس، وذلك بغية تفادي الأخطاء التي وقع فيها السلف من هذه الأمة.

إن الواقع الذي نعيشه حاليا لا يختلف في كثير من الأمور عن تلك المحن التي عاشها مسلمو الأندلس خلال هذه الفترة، والتي أضعفت الوجود الإسلامي بالعدوة الأندلسية، ومن ثم مكنت النصارى من المبادرة بالهجوم بعدما ألزمهم المسلمون السابقون الدفاع عندما كانوا موحدي الصفوف، ومؤتمرين بالرجال العظام من أمثال عبد الرحمن بن معاوية وعبد الرحمن الناصر لدين الله والمنصور محمد بن أبي عامر.

الهوامش:

* قدمت خلال الندوة العلمية التاريخية حول: "تاريخ الأندلس في الذاكرة العربية" النعقدة في جامعة حلب (سوريا) يومي 4 و5 مارس 2003م.

1) فراد محمد أرزقي– القوى المغربية في الأندلس خلال عهد ملوك الطوائف (القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي)– ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر – 1991م– ص1-2.
2) نفسه – ص 123-124.
3) عبد القادر بوباية– مفاخر البربر دراسة وتحقيق– رسالة ماجستير تحت إشراف الأستاذ الدكتور إبراهيم فخار والدكتور غازي مهدي جاسم الشمري– معهد التاريخ– جامعة وهران السانية– 1417 هـ/1996م– المقدمة ص 7.وقد نشرت هذه الرسالة في جانفي 2005م في دار أبي رقراق للطباعة والنشر بالرباط–المملكة المغربية.
4) نفسه – المقدمة – ص 8.
5) نفسه– ص 17.
6) نفسه– صص 55–63.
7) أحمد بن محمد المقري– نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب– تحقيق احسان عباس– دار صادر– بيروت– ط2– 1997م– ج3 ص412.
8) عبد القادر بوباية– البربر في الأندلس وموقفهم من فتنة القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي)– رسالة دكتوراه في التاريخ الإسلامي تحت إشراف د.غازي مهدي جاسم الشمري– قسم التاريخ–جامعة وهران السانية– 2002م– المقدمة صص د...ز.

تلمسان في مواجهة الحملات الحفصية المرينية

د./ عبيد بوداود[*]

لا نريد من خلال هذه المقالة التعرض بالتفصيل لجميع الحملات العسكرية الحفصية والمرينية التي استهدفت الدولة الزيانية، لأن المقام لا يتسع لذلك، ولأنها كانت من الكثرة والاستمرارية، ما جعلها الميزة العامة للعلاقة بين الدولة الزيانية، وجارتيها الدولة الحفصية والدولة المرينية طوال الثلث الأخير من العصور الوسطى تقريبا. كما أن المصادر والمراجع التي اهتمت بهذا الموضوع طافحة بتفاصيل هذه الحملات وآثارها.

ولكننا سوف نقتصر على البعض منها حتى نخرج بتصور عام للعلاقات السياسية بين الدول المغاربية الثلاث، ومواجهة الدولة الزيانية لهذه الحملات.

وثمة مشكل منهجي لابد من الاشارة إليه، يتمثل في عدم استقلالية وموضوعية أغلبية المصادر التاريخية المهتمة بهذه المرحلة، لأن أكثرها كان يناصر طرفا ضد آخر، حتى عد البعض ناطقه الرسمي، كما هو الشأن بالنسبة لكتاب "روضة النسرين في دولة بني مرين" لاسماعيل بن الأحمر، الذي يتحيز للمرينيين بشكل واضح، وهذا ما أثبته في مقدمة كتابه بقوله: "لما فرغت من الدولة المرينية في هذا المصنف، وأتيت من آذان إجمالها بالمقرط والمشنف، وكنت لأعدائها بالمعنف و لم أك بالمنصف...فها أنا أشرع في التأريخ على ما يرضي الدولة المرينية".

---

[*] -أستاذ مكلف بالدروس في تاريخ المغرب الإسلامي--معهد التاريخ--م.ج.معسكر.

ونفس الأمر ينطبق –ولو بدرجة أقل- على ابن قنفذ القسنطيني في كتابه "الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية"، ويحي ابن خلدون في "بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد"، وعلي بن أبي زرع الفاسي في "الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية"، ومحمد بن عبد الله التنسي في" نظم الدر العقيان في بيان شرف بني زيان".

إن تفكك الدولة الموحدية- التي تمكنت من بسط سلطتها على بلاد المغرب الاسلامي وجزءا من الأندلس، والتي عمرت مائة وأربع أربعين سنة (524-668)[1] سوف يخلق ثلاث وحدات سياسية وهي: الدولة الحفصية (المغرب الأدنى)، والدولة الزيانية (المغرب الأوسط)، والدولة المرينية (المغرب الأقصى). ولم تكتف أي دولة بالمناطق التي تأسست عليها، بل حاولت ضم بقية التركة الموحدية، إما بادعاء أنها تمثل استمرارية للدولة الموحدية (الشرعية الموحدية)، كما هو الشأن بالنسبة للدولة الحفصية، أو رغبة في التسلط والزعامة على الملك، وعرش زناتة كما هو الحال بالنسبة للدولتين المرينية والزيانية.[2]

وعلى الرغم من أن الصراع لم يغير الخريطة الجيو- سياسية للمنطقة جذريا، ولم تتمكن أي دولة من بسط سلطتها المطلقة والدائمة على بقية الدولتين بسبب توازن القوى، إلا أن هذا الصراع، خلف حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في منطقة المغرب الاسلامي برمتها، وأهدر طاقات كبيرة كان من الأجدر استغلالها في مواجهة العدو النصراني الذي كان يتربص الدوائر بالمنطقة، ويقتطع مناطق الأندلس الواحدة تلو الأخرى، ويشكل خطرا طالما ظل يتصاعد على السواحل المغاربية.[3] والأخطر من ذلك انشغال دول وشعوب المنطقة عن مواجهة التحديات الحقيقية القادمة من الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط (بحر الروم).

وكانت الدولة الزيانية (العبد- الوادية) أكثر تأثرا بالصراع بين القوى المغاربية، وأكثر عرضة له بسبب موقعها الجغرافي الوسطي بين الدولتين الحفصية والمرينية، وبالتالي تعرضت إلى ضغط مستمر من هاتين الدولتين منفصلة أحيانا، ومتحدة أحيانا أخرى، وظلت حدودها تعرف مدا وجزرا تبعا لذلك.

تلخص الصراع الحفصي– الزياني في أمرين: الأمر الأول، رغبة السلطة الحفصية منذ أن استقلت بأمر المغرب الأدنى (افريقية) في بسط سلطتها على باقي بلاد المغرب الاسلامي– وهنا يأتي المغرب الأوسط في صدارة اهتمامات هذه السلطة بحكم الجوار – باسم الشرعية الموحدية، على اعتبار أن الحفصيين يشكلون امتدادا للعرش الموحدي.

والظاهر أن السلطان الحفصي أبا زكرياء يحي بن أبي محمد (625- 647هـ) ظل يخامره هذا الشعور وتلك الرغبة طوال فترة حكمه، بل ومنذ أن اشتغل بأمر افريقية في سنة 625 هـ غير أن انشغاله باستتباب الأمر له أولا، ثم محاربة بني غانية ثانيا[4] هو الذي أخّر الشروع في إنجاز هذا الطموح. أما الأمر الثاني فتمثل في صراع الدولتين على بسط سيطرتهما على المناطق الشرقية من بلاد الجزائر الحالية.

إن أول حملة سيّرها السلطان الحفصي أبو زكرياء إلى تلمسان لفرض سلطانه عليها، كانت في أواخر سنة 639 هـ وأوائل سنة 640 هـ هذه الحملة التي قادها بنفسه، وعبّأ لها جيشا ضخما تراوح عدد رماته فقط ما بين أربعة وعشرين ألفا وأربعة وستين ألفا، وحوصرت المدينة عدة أيام قبل أن تقتحم أسوارها، [5] ويعمل فيها وفي أهلها القتل والنهب والتخريب.[6]

لكن أبا زكرياء لم يعثر على شخصية قوية يمكنها أن تمثل السلطة الحفصية في تلمسان. والظاهر أن أحدا لم يجرؤ على ذلك في وجود يغمراسن بن زيان(633-681هـ) فلم يجد أبو زكرياء بدا من الاتصال بيغمراسن، وإبرام الصلح معه على أن يعود إلى تلمسان حاكما لبلاد المغرب الأوسط باسم الحفصيين.[7]

إن إخلاء المدينة، والتحصن بالجبال المجاورة أو التوغل داخل الصحراء، كانت من أهم الوسائل التي يلجأ إليها أمراء بني زيان، خاصة حينما يشعرون بصعوبة مواجهة الجيوش الغازية في حرب مواجهة مفتوحة، وكانوا في أحيان أخرى يفضلون الاحتماء داخل أسوار المدينة معتمدين على قوة تحصيناتها.

ويبدو أن هذا الصلح ظل قائما، والدعوة لبني حفص على منابر تلمسان محترمة إلى أن عطلها عثمان بن يغمراسن (681-703 هـ) في أواخر القرن السابع الهجري[8]

مما سوف يؤدي إلى تدهور العلاقة بين الطرفين من جديد.

ظل التوتر يطبع العلاقة بين الجانبين إما بسبب التراع على بعض الأقاليم والمدن، كما هو الحال في الصراع الذي دار بينهما سنة 732 هـ للسيطرة على بجاية، حيث وجدت السلطة الحفصية دعما من السلطان المريني أبي الحسن علي عثمان (731-752هـ) [9]. أو لفرض الشرعية كما حدث مع الحملات العسكرية على تلمسان سنوات: 827هـ و832 هـ 835 هـ و866هـ و870 هـ. [10]

إن تعدد هذه الحملات دليل على حالة الحرب التي كانت شبه مستمرة بين الدولتين، وعدم قدرة السلطة الحفصية فرض سيطرتها المطلقة على تلمسان، التي كانت تحدوها إرادة قوية نحو الاستقلالية في شؤونها الداخلية، لذلك كانت تشق عصا الطاعة كلما سمحت الفرصة لها في وجه الضغط الحفصي. وبالمقابل كانت هذه الحروب المتكررة تشيع حالة اللااستقرار واللاأمن، وتستهلك طاقات وموارد باستمرار، مما شكل نزيفا حقيقيا لإمكانات البلدين.

ولم يكن الصراع العسكري يقتصر على المعارك بين الجيوش، بل كان يتعداه إلى حصار المدن، ولمدد مختلفة قد تطول أحيانا. وكان السكان يتأذون من جراء ذلك، لأن اقتحام تلك المدن غالبا ما كانت تتبعه أعمال النهب والتخريب عدة أيام، وحتى البوادي لم تسلم من ذلك التخريب، حيث كانت تنتسف المزروعات وتحرق الغلات، و تتلف الآبار وعيون المياه بالإضافة إلى تعطيل الإنتاج بسبب حالة الحرب أو الخوف من نشوبها.

ولقد أثرت هذه الوضعية التي كادت أن تصبح جزءا من الحياة اليومية لإنسان المغرب الأوسط- في نفسيته، وجعلته أكثر ميلا إلى العزلة، وقليل الركون إلى الحياة الدنيا، وغير مكترث بها. ولم يجد في هذه الظروف من يعبر عن نفسيته، ويحاول التنفيس عن كربه إلا الخطاب الصوفي الذي كان يركز على احتقار الدنيا وملذاتها، فجاء هذا الخطاب مسايرا لذلك الانطباع الذي بدأ يتعزز يوما بعد آخر لدى إنسان المغرب الأوسط تجاه نمط الحياة.

أما الصراع ما بين بني عبد الواد وبني مرين، فكان أشد ضراوة، ودار ذلك الصراع على اختلاف بواعثه المعلنة حول رياسة زناتة، وملك المناطق التي تنتشر بها هذه القبيلة البربرية الكبيرة. ومما أجّج ذلك الصراع تجاور الحيين، وعدم تمكن أحدهما من فرض سيطرته المطلقة على الآخر [11] وكان بنو مرين هم المبادرون بتسيير الحملات العسكرية صوب أراضي الدولة الزيانية، والتي عرفها أواخر القرن السابع الهجري وطوال القرن الثامن الهجري، والتي غالبا ما كانت تنتهي باحتلال أراض واسعة من بلاد المغرب الأوسط، بما في ذلك عدة مدن ومحاصرة العاصمة تلمسان. [12]

ففي أواخر القرن السابع الهجري، سيّر السلطان المريني يوسف بن يعقوب (635-706 هـ) خمس حملات عسكرية ضد الدولة الزيانية، وذلك سنوات: 689 هـ، 695هـ، 696هـ، 697هـ، 698 هـ. [13] وكانت هذه الحملات غالبا ما تنتهي بمحاصرة العاصمة تلمسان بغرض اقتحامها، وحينما تستعصي عليهم، كانوا يعملون التخريب في ضواحيها أو في الأقاليم التابعة لها. وسوف نكتفي في هذا المقام بتسليط الضوء على حملتين لمعاينة الآثار السلبية المترتبة عنهما، وهما حملة سنة 689 هـ وحملة سنة 698هـ التي شكلت إيذانا ببداية الحصار الطويل أو ما يعرف بحصار الثماني سنوات لمدينة تلمسان.

ففي الحملة الأولى (689هـ)، ضرب يوسف بن يعقوب حصارا على مدينة تلمسان دام أربعين يوما حيث أحاط بأسوارها من جميع الجهات، وأقام من حواليها الآلات بما في ذلك المجانيق [14]. وكان في أثناء ذلك الحصار: " ينسف الآثار، ويخرب القرى، ويحطم الزروع... ولما امتنعت عليه أفرج عنها، وانكفأ راجعا الى المغرب " [15].

إن أعمال التخريب التي تصحب الحملات العسكرية في الغالب، كانت تترك آثارا عميقة لا تزول بانجلاء الحصار طبعا، وتؤثر مباشرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية سلبا لسكان المغرب الأوسط، سواء على مستوى مزاولة النشاطات الاقتصادية في حد ذاتها واستمراريتها، أو في مردودية تلك النشاطات.

أما الحملة الثانية، فتتمثل فيما يعرف بالحصار الطويل، والذي بدأ يوم 2 شعبان 698هـ [16] وانتهى في ذي القعدة 706هـ، ودامت مدة الحصار ثماني سنوات وثلاثة

أشهر، فقدت فيها الدولة الزيانية معظم أراضيها ومدنها، وأحيط بعاصمتها من جميع الجهات، ونال أهل تلمسان المحصورين الكرب العظيم: "...واضطروا إلى أكل الجيف والقطط والفئران، حتى لزعموا أنهم أكلوا فيها أشلاء الموتى من الأناسي، وخربوا السقف للوقود، وغلت أسعار الأقوات والحبوب وسائر المرافق، بما تجاوز حدود العوائد، وعجز وجدهم عنه...واستهلك الناس أموالهم وموجودهم، وضاقت أحوالهم." [17] ولقد تسبب هذا الحصار في خسائر بشرية فادحة، قدرت لدى بعض المؤرخين بحوالي مائة وعشرين ألف ضحية من جراء القتل والجوع. [18]

ولقد انتهى هذا الحصار الطويل على إثر مقتل يوسف بن يعقوب على يد أحد خصيانه، وانعقاد الصلح مع خليفته(حفيده أبو ثابت):"وأنهك الجهد حامية بنى يغمراسن وقبيلتهم وأشرفوا على الهلاك، فاعتزموا على الإلقاء باليد والخروج هم للاستماتة؛ فكيّف الله لهم الصنع الغريب.ونفّس عن مخنقهم بمهلك السلطان يوسف بن يعقوب على يد خصى من العبيد أسخطته بعض الترعات الملوكية، فاعتمده فى كسر بيته ومخدع نومه، وطعنه بخنجر قطّع أمعاءه، وأدرك فسيق إلى وزرائه ومزقوا أشلاءه...وأذهب الله العناءة عن آل زيان وقومهم وساكنى مدينتهم، فكأنما نشروا من الأجداث، وكتبوا لها فى سكتهم ما أقرب فرج الله استغربا لحادثتها..." [19].

لم تنقطع الحملات المرينية الموجهة ضد دولة بنى عبد الواد طوال القرن الثامن الهجرى،حتى عد هذا الأخير قرن حروب بين الدولتين [20]. ومن أهم هذه الحملات، حملة 714هـ بقيادة السلطان المرينى أبى سعيد عثمان بن يعقوب(710-731هـ)، والتى جاءت على إثر سوء العلاقة بينه وبين أبى حمو موسى الأول(707-718هـ) سلطان بنى زيان الذى اتهم بدعم المعارضة الوطاسية [21]. و حينما استعصت مدينة تلمسان على أبى سعيد، سيّر الحملات إلى نواحيها:"وانحجر موسى بن عثمان من وراء أسوارها، وغلب (أبو سعيد) على معاقلها ورعاياها، وسائر ضواحيها، فحطّمها حطما ونسف جهاتها نسفا". [22]

ولعل أخطر حملة كانت في أواسط سنة 735هـ من قبل السلطان أبي الحسن المريني، الذي جهز جيشا ضخما،تمكن بواسطته من اقتحام مدينة تلمسان، بعد سنتين

من الحصار والحرب المتواصلة،كان في أثنائها قد احتل معظم المناطق والمدن التابعة لدولة بني عبد الواد، وتم ذلك الاقتحام يوم 27 رمضان 737هـ، وقتل السلطان أبو تاشفين عبد الرحمان الأول(718-737هـ) [23] و"انطلقت أيدي النهب على البلد، فلحقت الكثير من أهله معرّة في أموالهم وحرمهم " [24] وأدّى هذا الحادث إلى انقطاع الدولة الزيانية إلى أن تم بعثها سنة 749هـ على يد الأخوين أبي سعيد عثمان الثاني وأبي ثابت.

وتواصل الصراع بين الحيّين، نذكر من حملة ذلك حملة أبي عنان فارس(752-759هـ) سنة 753هـ والتي أدّت إلى اختفاء الدولة الزيانية من جديد، وخضوع كامل بلاد المغرب الأوسط لسلطته، وحملة أبي سالم إبراهيم بن أبي الحسن(760-762هـ) سنة 761هـ، وحملة أبي فارس عبد العزيز(767-774هـ) سنة 771هـ واحتلاله تلمسان في عاشوراء سنة 772هـ [25].

ويظهر من خلال هذه الأحداث الأخيرة، أن السلطة المرينية، أصبحت تتحكم في بلاد المغرب الأوسط إما بشكل مباشر، عن طريق إخضاع تلمسان لسلطتها، أو بشكل غير مباشر عن طريق المساهمة في تنصيب سلاطين موالين لها، اصطنعتهم لهذا الغرض من أسرة بني عبد الواد.

ويبدو أن الضغط المستمر أفقد الدولة الزيانية توازنها رغم ما أبدته من مقاومة، ولم تعد تحصينات المدينة تقوى على رد الحملات المتتالية، ومع ذلك ظلت تصارع من أجل الحياة إلى منتصف القرن العاشر الهجري حيث سقطت نهائيا على يد العثمانيين الأتراك.

الهوامش:

1) ابن قنفذ القسنطيني، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تحقيق محمد الشاذلي النيفر و عبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر،تونس 1968، ص108،ص130-131.
2) جمال الدين بوقلي حسن، الامام ابن يوسف السنوسي وعلم التوحيد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985، ص.16 3- عبد الحميد بن أبي زيان بن اشنهو، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، الطباعة الشعبية للجيش، دون تاريخ،ص10-11
3) ابن أبي الضياف أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، الدار التونسية للنشر، الطبعة الثانية، تونس،1976، الجزء الأول، ص196.
4) اختلفت المصادر في تحديد سنة وشهر هذا الاقتحام، ومن أين تم؟ فبالنسبة لابن عذاري المراكشي في البيان المغرب في أخبار الأندلس و المغرب، حدّد سنة 640هـ تاريخا للاقتحام، انظر: المصدر المذكور،قسم الموحدين، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، دار الغرب الإسلامي،بيروت،1985،ص362. و هو نفس ما قال به علي بن أبي زرع، لكنه حدّده بشهر صفر، و من باب إيلان، انظر: الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دارالمنصور للطباعة و الوراقة، الرباط، 1972، ص 61. بينما ذكر الزركشي أن دخولها كان في شهر ربيع الأول سنة 640هـ من باب كشوط، انظر: تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، الطبعة الثانية،1966،ص29. أما ابن خلدون عبد الرحمان،فأرجع تاريخ الحملة إلى سنة639هـ دون أن يحدّد الشهر،باستثناء ذكره أن أبا زكرياء عاد إلى افريقية بعد سبع عشرة ليلة من تاريخ قدومه. انظر:ترجمان العبر وديوان المبتدأ و الخبر...دار الكتاب اللبناني، بيروت،1983،المجلد السادس،ص607-610.
5) ابن خلدون عبد الرحمان، نفس المصدر والمجلد والصفحات.
6) ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق،ص361-362، ابن خلدون عبد الرحمان، المصدر السابق، المجلد السابع. ص166-167، الزركشي،المصدر السابق،ص29، ابن أبي زرع، المصدر السابق،ص61.
7) ابن خلدون عبد الرحمان، المصدر والمجلد السابقان، ص203.
8) ابن خلدون عبد الرحمان، نفس المصدر والمجلد،ص226، ص228.
9) جمال الدين بوقلي حسن، المرجع السابق، ص16، ص18، ص19.
10) جمال الدين بوقلي حسن، المرجع نفسه، ص16.
11) -عبد الله شريط ومحمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البعث قسنطينة، الطبعة الأولى، 1965، ص 100-103.
12) ابن خلدون عبد الرحمان، المصدر والمجلد السابقان، ص194-196
13) ابن خلدون عبد الرحمان، المصدر والمجلد نفسه، ص196.
14) الناصري أبو الحسن أحمد بن خالد، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الجزء الثالث، الدولة المرينية، تحقيق جعفر الناصري و محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1954، ص69.
15) الناصري أبو الحسن، المصدر نفسه، ص79.
16) ابن خلدون عبد الرحمان، ديوان العبر، المجلد السابع، ص197-198.
17) ابن خلدون يحي، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، الجزء الأول، تحقيق عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، الجزائر،1980،ص221.
18) ابن خلدون عبد الرحمان،المصدر و المجلد السابقان، ص199-200.
19) -عبد الله شريط و محمد الميلي، المرجع السابق، ص 100.
20) الناصري أبو العباس، المصدر السابق، ص104.

21) –تمثلت المعارضة الوطاسية في شخص عبد الحق بن عثمان و وزيره يعقوب الوطاسي. وعن بني وطاس راجع الناصري، نفس المصدر والمجلد، الجزء الرابع، ص118.

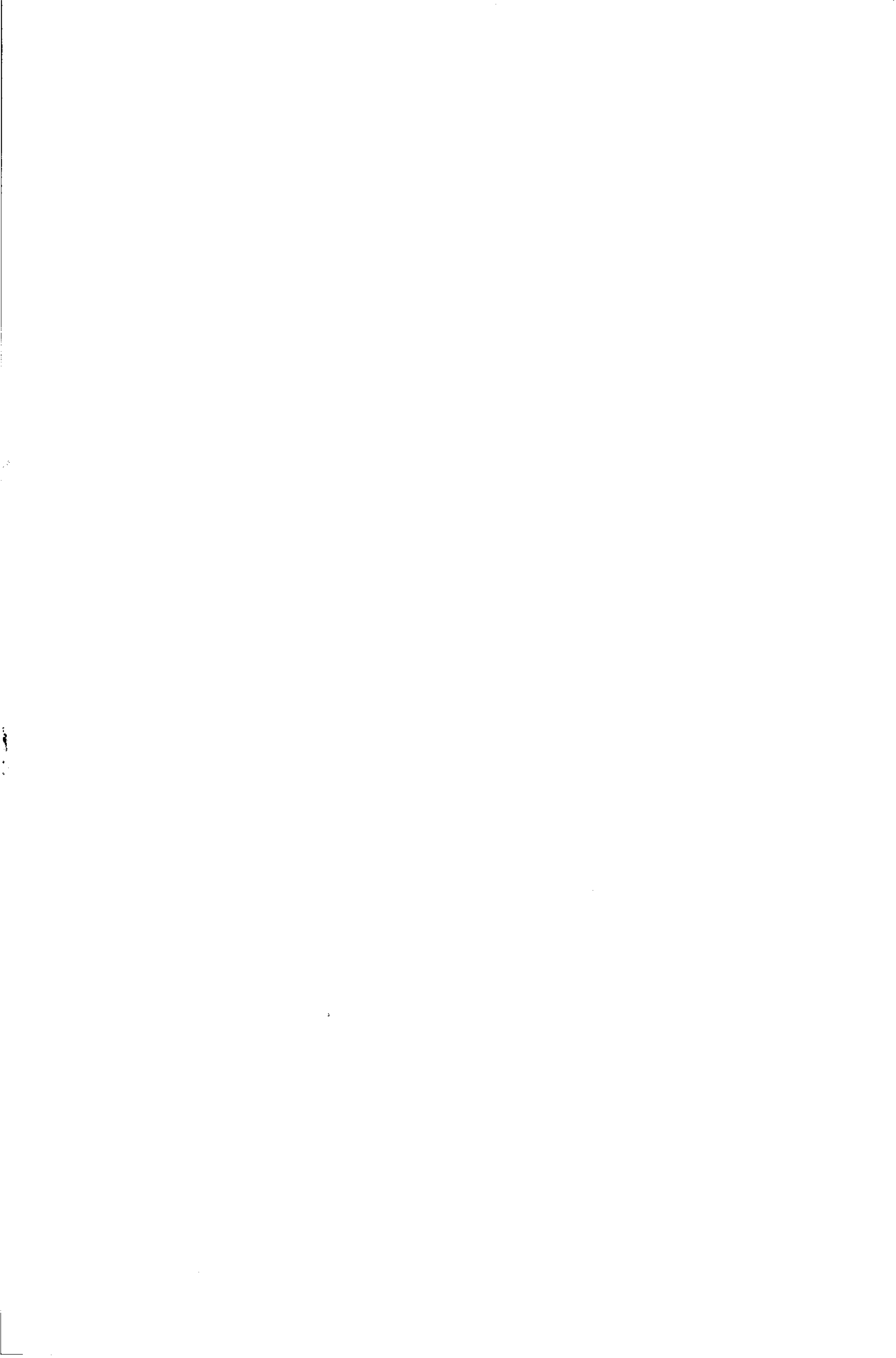
22) ابن خلدون عبد الرحمان، ترجمان العبر،المصدر السابق،المجلد السابع، ص505.

23) ابن خلدون عبد الرحمان، نفس المصدر و المجلد، ص533–536. انظر كذلك: الناصري أبو العباس، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص123–126.

24) ابن خلدون عبد الرحمان، المصدر و المجلد السابقان، ص 536.

25) ابن خلدون عبد الرحمان، نفس المصدر و المجلد، ص646–647،ص 671، ص698.

انظر كذلك الزركشي، المصدر السابق، ص72–73، و الناصري، المصدر السابق، الجزء الرابع، ص58.



أثر الحركة النكارية* على الدولتين الرستمية والفاطمية من خلال المصادر التاريخية والجغرافية

د/ غازي جاسم الشمري(*)

لقد كان المجتمع التهرتي متنوعا في تركيبته الاتنية، حيث تعايشت جماعات مختلفة ومتنوعة مذهبيا وعرقيا، وكانت لهم امتدادات خارج الدولة الرستمية، فقد رحلت إلى تيهرت، واستقرت فيها أعداد غفيرة من العراقيين من الكوفة والبصرة وآخرين من العجم، وارتبط جميع هؤلاء مع السكان الأصليين بروابط وعلاقات اجتماعية وطيدة.

ولاشك أن ما قام به النكار في الدولة الرستمية أدى إلى تدهور الأوضاع وانحطاط الأمور، الشيء الذي شجع المجتمع التيهرتي على تبييت خبر الاباضية، وكان قد حدث هذا في عهد الإمام أبي حاتم بن اليقظان، كما يذكر ذلك المؤرخ ابن الصغير.[1]

وكان من نتائج الحركة النكارية أن تباينت المواقف، وتفكك المجتمع عن بعضه؛ فافتقدت الدولة كثيرا من تأييد الرعية لها، الذين تحولوا إلى الصراع المذهبي والسياسي بعد أن كانوا متحدين متضامنين، وزالت الثقة بالسلطة الرستمية ورجالها.

كتب المؤرخ ابن الصغير يصف الموقف قائلا: "وبقي أبو بكر في داره لا يأمر ولا ينهى، وقد تشاءم الناس به"[2]، وهو ما يؤكده ابن عذاري والباروني، ولم تستقم الأمور لليقظان بن أبي اليقظان حيث قاطعته الاباضية واعتبرت حكمه غصبا، ولا تعترف الاباضية بإمامته ولا بإمامة يعقوب بن افلح ولذلك فهم يتوقفون عند الإمام أبي حاتم.[3]

(*) -أستاذ محاضر – في قسم التاريخ – جامعة وهران.

وطغت العصبية القبلية على العصبية لمذهبية، حيث يذكر أبن الصغير أن أبو حاتم بن اليقظان قد أخرجه أبوه في جيش مع وجوه زناتة ليجيروا (أي يراقبوا ويؤمنوا) قوافل قد أقبلت من المشرق وفيها أموال لا تحصى وكانوا يتوجهون خفية من قبائل زناتة[4] مما يدل على تدهور الأوضاع وسيادة العصبية القبلية والمذهبية، الأمر الذي ساهم في انتشار الفساد في المجتمع ومنه فساد الأسرة الرستمية، حيث تذكر المصادر الاباضية وغير الاباضية أنه في أيام إمامة أبي بكر بن افلح خرّب أهل المدينة دار أخيه أبي اليقظان وهدموها فتحولت إلى مزبلة من المزابل وكدية من الكدي إلى أن دعي له بالإمارة فكنسوا داره وابتنوها.[5]

وكذلك الصراع على السلطة حيث أدى ذلك إلى مقتل أبي حاتم على يد أخيه اليقظان بن ابي اليقظان واستبداده بالحكم ويذكر الدرجيني المؤرخ الاباضي أن الإمامة انقطعت بموت الإمام يوسف أبو حاتم .[6]

وبذلك بلغت الأمور في الدولة الرستمية مبلغا عظيما من التدني والتدهور، اذ لم تعرف بعد ذلك صحوة. وكان ذلك كله من آثر الحركة النكارية.

وكذلك كان الأمر بالنسبة للفاطميين، فقد كانت آثار الحركة النكارية وخيمة عليهم، حيث تعرض أهل البدو والمدن من مختلف حواضر إفريقية إلى السلب والنهب والمجاعة فأضرت بمظهر العمران وصّعبت الاستقرار في الحواضر، حيث كانت فاعلية الحرب عنيفة جعلتهم يضجون منها.

يذكر ابن الاثير في الكامل وابن أبي دينار في المؤنس وابن مقديش في نزهة الأنظار والمقريزي في اتعاظ الحنفا، أن أصحاب أبي يزيد تفرقوا في "الغارات والنهب" وكانوا "ينهبون ويقتلون ويرجعون إلى منازلهم".[7] وتشير المصادر إلى أن أبي يزيد في حصاره لمدينة سوسة فعل بهم الأفعال الشنيعة من قتل الرجال وسبي النساء وقطع الأعضاء وبقر البطون، وذكر الدرجيني أن الخسائر الناتجة عن النكار من القتلى بلغ أربعمائة ألف[8]، وعلى الرغم من أن هذا الرقم فيه الكثير من المبالغة والتضخيم إلا أنه يحمل دلالة معينة.

ويقدر المؤرخ الاباضي أن عدد المدن والقرى التي خربت أثناء حرب النكار بلغت ثلاثين ألف قرية ومدينة. وذكر ابن أبي دينار أن أيام أبي يزيد كانت أزيد من ثلاثين سنة دمر فيها غالب الأقليم الإفريقي.[9]

وتعرض أهل مدينة المهدية أثناء حصارها للجوع ولجأ بعضهم إلى قلية وطرابلس ومصر وعم البلاء سكانها حتى أكلوا الميتة، ولولا مخازن الطعام وصهاريج الماء المدخرة فيها لمات الناس جوعا وعطشا، وحينما استخلص المنصور سوسة من حصار أبي يزيد يذكر القرشي أنه اخرج صدقات ففرقها في المساكين ووجه مراكب كثيرة ومشحونة بالطعام إلى فقراء سوسة والمحتاجين منهم ففرقت فيهم لما هم فيه من الحصار والجوع، ثم شحن المراكب بالعدة والسلاح ووجه بعضه إلى سوسة.[10]

ثم عاد النكار بعد هزيمتهم وتشتت شملهم إلى العزلة ونظام الحلقة، ويتحدث ابن حماد عن أهل باغية فيقول: إنهم أغلقوا أبوابهم في وجه أبي يزيد أثناء مروره بهم[11]، ثم أن جماعة من أصحابه هربت إلى المهدية وخرجوا مع أصحاب القائم فهزموه وتفرق جيشه ويؤيده في ذلك كل من ابن الأثير والمقريزي.

وفيما يتعلق بنظام الحلقة ودورها الاجتماعي والسياسي يمكن العودة إلى كتاب السير لأبي زكريا وطبقات الدرجيني وكذلك عوض خليفات النظم الاجتماعية والتربوية وفرحات الجعبيري العزابة نظام عند الاباضية الوهبية في جربه.

وإذا تناولنا الآثار الاقتصادية للحركة النكارية على الدولتين الرستمية والفاطمية، فقد كان الاقتصاد الرستمي يقوم على ممارسة السكان لمختلف الأنشطة الاقتصادية كالرعي والزراعة والتجارة وبعض الحرف التحويلية، فيقول البكري أن فيها "جميع الثمار" والاصطخري يذكر أن كورة تيهرت خصبة واسعة البرية والزرع والمياه"[12] ويقول عنها المقدسي بأنها "بلخ المغرب قد أحدقت بها الأنهار والتفت بها الأشجار"[13] وهناك أوصاف كثيرة للجغرافيين لتيهرت يضيق بها مجال هذه المقالة.

ويبدو أن شهرة المدينة قد جذبت إليها أنظار مختلف الجماعات من خارج المغرب الأوسط حيث أقام بها البصريون والكوفيون والمصريون وغيرهم، ومنهم من اتخذ منها محطة للانتقال بين مراكز المغرب التجارية. غير أن هذا النشاط الاقتصادي كان يتعرض

إلى مصائب وأخطار مختلفة من قبل القبائل والجماعات التيهرتية وقد يوحي أن تلك القبائل والجماعات والتي كانت تأخذ بثأرها للنكار من الحكم الرستمي أو على الأقل أنها ظهرت كحلقة ضمن سلسلة من الكتل السياسية التي فتحها النكار لضرب الاستقرار السياسي العام في الدولة، حيث شكلت خطرا على الاقتصاد وبالضرورة على أسواق تيهرت وطرق تجارتها في مختلف الاتجاهات والنواحي، وقد أدى هذا إلى تعرض التجارة في الدولة الرستمية خاصة إلى عمليات السلب والنهب والسطو المستمر من قبل قبائل زناتة في الناحية الشرقية للبلاد على عهد الإمام أبو اليقظان، ويتحدث الدرجيني عن جماعة من قطاع الطرق أغاروا على قافلة فاستباحوها وأخذوا منها رحلها وكان هذا على عهد الإمام أبي حاتم يوسف، واستطاع عامله على جبل نفوسه الياس أبو المنصور أن يقبض عليهم و يحبسهم.[14]

والظاهر أن اعتماد الدولة كان على العنصر النفوسي في الإشراف على الأسواق وضمان الاستقرار لها في مختلف المناحي، حيث يذكر ابن الصغير "أن نفوسة تلي عقد تقديم القضاة وبيوت الأموال وإنكار المنكر في الأسواق والاحتساب على الفساق وكانت الأجناد بطانة السلطان وأولاده وحشمه"[15]، أعطى فرصة كبيرة لكي تتسع المكائد التي تتعرض لها تجارة الرستميين.

بادر الإمام أبي حاتم عندما انتصر على عمه يعقوب وكان قد رأى البلد قد فسدت وفسد أهلها في تلك الحرب اتخذوا للمسكر أسواقا والغلمان أخدانا، فلما ولي هذا الرجلان (زكار وإبراهيم بن مسكين) الشرطة قطعا ذلك في أسرع من طرفة عين، وحملا الناس بالضرب والسجن والقيد وكسرت الخوابي بكل دار عظم قدرها أو صغر وشردت الغلمان وأخدانهم إلى رؤوس الجبال وبطون الأودية وحمل الناس على الواضحة. وشردت السراق وقطاع الطرق وأمنت السبل ومشى الناس بعضهم بعض.[16]

وانعكس تأثير الحركة النكارية على الدولة الفاطمية كذلك، فقد أضرت بمظاهر الحياة الاقتصادية وكلفت بيت المال نفقات باهضة، ناهيك عن تسببها في انتشار المجاعة وغلاء الأسعار.

ذكر القرشي أن القائم بأمر الله أمر خازن بيت المال أن لا يخرج من النفقة في حرب أبي يزيد إلا من ماله، وخصص له مائة ألف دينار واثني عشر ألف درهم، وحذره من أن ينفق في شئ من أمر هذه الفتنة من هذا المال وإلا فإن أنفق ذلك ذهب ضياعا، ولابد له أن ينفق هذا المال في هذه الحرب فكان كذلك.[17]

وأورد ابن حماد في أخبار ملوك بني عبيد أن المنصور نزل المسيلة فأقام أياما فرق فيها من الأموال وسدد من الأحوال، ونزل في طرق صنهاجة...وفرق الأرزاق وأجزل العطاء.[18]

وذكر بن عذاري أن الأسعار ارتفعت لمدة طويلة ارتفاعا فاحشا حتى بلغ ثمن القفيز من القمح مثقال من الذهب في بداية 317هـ، وعانت القيروان نفسها من الوباء وشمل أرباضها ونواحيها ولم تنفرج الأزمة إلا بنزول الأمطار، فأدى ذلك إلى انخفاض الأسعار وزال الوباء.[19]

إن العديد من المدن والقرى تعرضت في هذه الفترة إلى النهب والتخريب، وتضررت الطرق التجارية شأنها شأن المراكز الكبرى كالقيروان والمهدية. فيذكر الإدريسي أن القيروان توالت عليها المحن والفتن مع بداية عهد الفاطميين، وفقدت أهميتها السياسية والتجارية والثقافية.

وكذلك كان الأمر بالنسبة لمدينة المهدية التي نعتها أبي حوقل بكثرة المال والتجارة والثروة، إلا أن الفتن في عهد الفاطميين أثرت تأثيرا مباشرا على مردود المغرب نفسه.[21]

الآثار الفكرية: ترك النكار صراعا فكريا مستمرا طيلة فترة الدولتين الرستمية والفاطمية، كان يبلغ أحيانا حد العداء أو البراءة، مثل تبرء أفلح بن عبد الوهاب من نفاث بن نصر النفوسي. وكان هذا قد شجع مختلف شرائح المجتمع الرستمي على الخوض في المناقشات الكلامية والصراعات الفكرية حول العديد من المسائل كخلق القرآن والإمامة والخلافة ومنها ما تناولت قضايا المكان ومسألة الاستواء، وكل ذلك يجري في حلقات علمية أو خارجها، وتورد لنا المصادر الاباضية جوانب من هذه المجادلات الفكرية في شكل روايات مطولة وأحيانا مختصرة.

مما لاشك فيه أن المواقف المتعددة التي سلكتها الاباضية الوهبية مع النكار توحي بحدة الصراع، ولا تتحدث المصادر المختلفة التي اطلعنا عليها عن مخلفات المعارضة في ميدان التأليف الفكري، غير إشارة عامة وردت عند ابن خلدون عن الاباضية في جربه وغيرها من المناطق، بعد سقوط العاصمة تيهرت" إلا أن القبائل الذين بها من البربر لم يزالوا يدينون بدين الخارجية، ويتدارسون مذهبهم وبينهم مجلدات تشتمل على تأليف لأئمتهم في قواعد ديانتهم وأصول عقائدهم وفروع مذاهبهم يتناقلونها ويعكفون على دراستها وقراءتها".[22]

ولقد اجتهد النكار في نشر مذهبهم بداية من فترة الانشقاق عن الإمام عبد الوهاب حيث يذكر أبو زكريا "فأفشوه عن الجهاد ومن ليست له بصيرة بأمور الدين، فصاروا يستنزلونهم عن بصائرهم فكثر القيل والقال في البلد فاختلط قولهم وتفاقم أمرهم وكثر التنازع"، وهو ما يرد على لسان أبي الصغير حيث يقول: "وخلا كل قبيل من سكان المدينة بمن انتجع إليهم من رؤسائهم".[23]

وكانت مسألة الإمامة والنقاش حولها من الأهمية بحيث جعلت الاباضية الوهبية في اتصال دائم مع اباضية المشرق للبحث عن الفتوى وجلب الكتب للرد على المخالفين. وبهذا يكون النكار قد فرضوا على الأئمة الرستميين توثيق العلاقات الثقافية والمذهبية وتوطيدها مع اباضية المشرق.

وأخذ المذهب النكاري في الانتشار عبر مناطق مختلفة منها منطقة الأوراس وبلاد الجريد وقد أشار بن خلدون الى ذلك بقوله" ووصل أبو يزيد الى بني برزال وكانوا نكارية" وكان يعلم الاطفال والقرآن ومذهب النكار بتقيوس، كما كان بني كملان وهم قوم من هوارة على مذهب النكار بجبل الأوراس.[24]

من خلال العهد الفاطمي لم يظهر أي احتكاك فكري أو مذهبي أو ثقافي بين المعارضة النكارية والفاطميين، بل كانت بينهم منافرة كبيرة، فطبيعة كل منهما في تلك الفترة لم تسمح بأية صلة أو وجه تقابل ثقافي وفكري، سواء في ميدان المناظرة أو الحلقات العلمية، فقد سعى كل طرف على تحقيق مساعيه المذهبية والإطاحة بالطرف

الآخر بالقوة والمجابهة العسكرية، وذلك أن أسلوب الدعاية الإسماعيلية قبل الخلافة وقيام الحكم يختلف عنه بعد قيامها.

قبل ظهور الدولة الفاطمية إلى الوجود لم يكن للدعاية قوة عسكرية تساندها بل اعتمدت على الاقناع بالدليل والحجة والمنطق، ولكن بعد قيامها استخدمت قوة الدولة في فرض مبادئها، حيث كان من مهامها نشر المذهب الإسماعيلي وغرس مبادئه، ويتوقف بقاءها على انتشار المذهب رغبة أو رهبة، فبمجرد أن دخل الشيعي أبو عبد الله رقادة بادر إلى بسط المذهب سياسيا وعقيديا، كما رأى أخوه أبو العباس أن ينفى عن القيروان كل من لم يعتنق المذهب، وغداة استقرار أبي عبد الله برقادة أعطى أوامر بتجميد كل ما هو مخالف للمذهب الفاطمي الإسماعيلي، وقد أمر بعض وجوه قبيلة كتامة بدعوة الناس إلى مذهبه كما يذكر ذلك ابن عذاري في الجزء الأول من البيان، ولما قدم عبيد الله المهدي أقر هذه السياسة فأمر رجاله حثّ الناس على اعتناق المذهب وشعاراته[25]

وفي المقابل قام أبو زيد بمحاسبة الناس على أفعالهم ومذاهبهم على حد تعبير ابن خلدون، وكان قبل ذلك يعّلم القرآن ومذهب النكّار بتقيوس كما سبق ذكره. وكان من شأن هذا أن يولد التصادم العسكري، بالفعل حدث ذلك حيث وقعت حروب بين النكار ورجال الدولة الفاطمية، وأصبح شائعا في هذه الفترة أن تمنح عناية كبيرة للعمل العسكري على العمل الدعوي، ومنه نستخلص أن المعارضة النكارية ساهمت مساهمة فعالة في تغيير سياسة الدولة الفاطمية في مجال نشر الدعوة الإسماعيلية كما أنه أدى إلى عدم استقرار المنطقة وخراب المدن والقرى وركود لحركة العلمية والفكرية والثقافية، إلى غاية القضاء على الحركة النكارية.

إن سياسة العنف والقوة في فرض العقائد الدينية بالتهديد والوعيد لم تأت بالنتائج المرجوة، وغالبا ما أدت إلى نتائج عكسية، حيث ازداد الغضب والسخط والتذمر ولم تتمكن من فرض المذهب بين عامة الاباضية وعلى وجه الخصوص في صفوف النكار.

ولذا طرأ تغير كبير في سياسة الدولة، حيث مال الحكام الفاطميون إلى بعض الاعتدال منذ عهد المنصور والمعز لدين الله الفاطمي، حيث سلك الأخير سياسة اللين

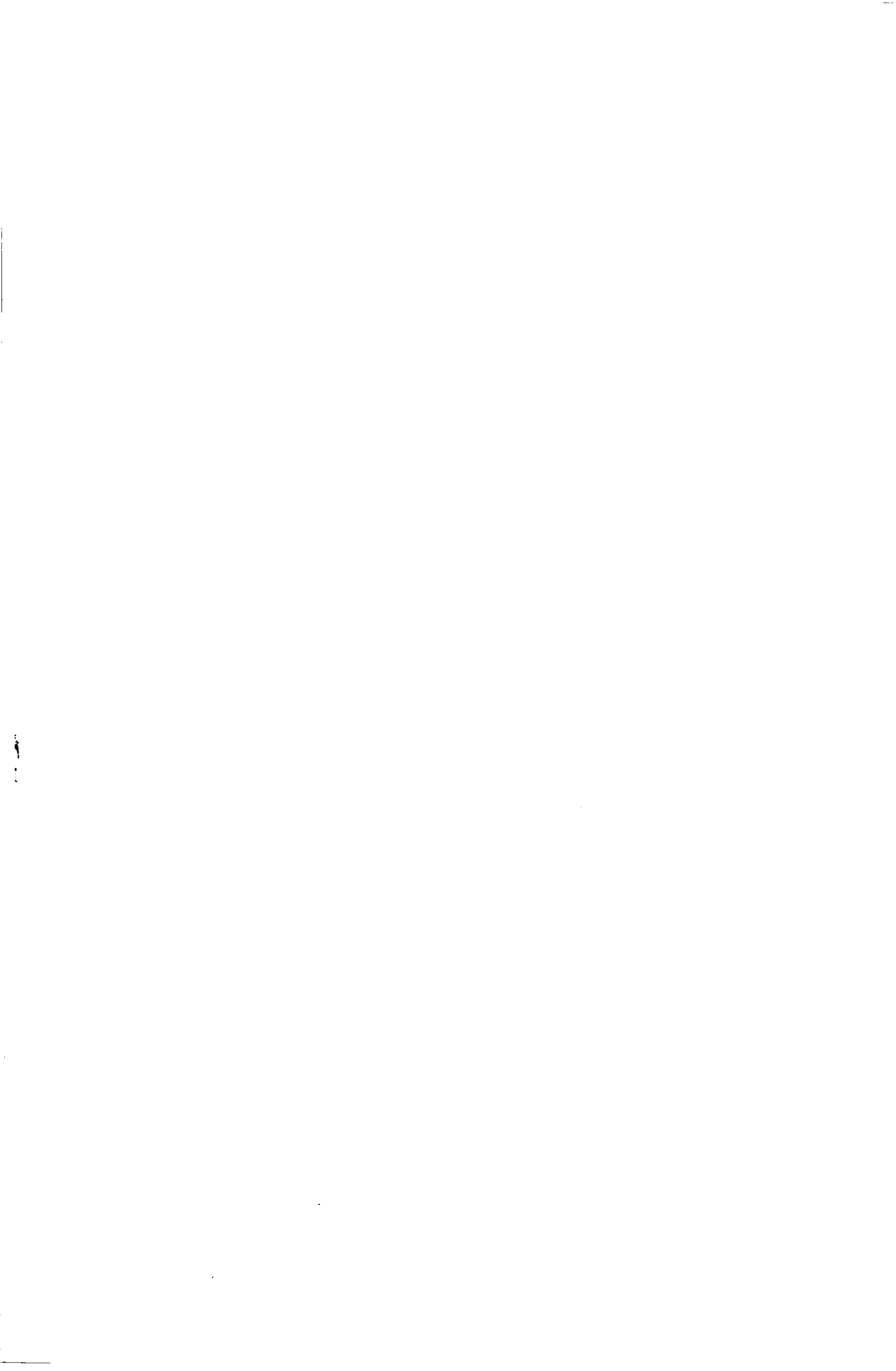
والمهادنة و لم يرغم الناس على اعتناق المذهب الإسماعيلي كما ذهب إلى ذلك المؤرخ ابن خلدون وكذلك الباحث مرمول محمد صالح.[26]

إن نهاية المعارضة النكارية كانت محتومة لتضافر أسباب عديدة، منها المواجهات المستمرة وردود الأفعال السياسية العسكرية، ولما احتوته من نقاط ضعف كثيرة. وكانت هذه الحركة عبارة عن شكل من أشكال الصراع السياسي والثقافي، وضرب من المقاومات الداخلية لأنظمة حكم قائمة في المغرب الإسلامي، وكانت تعبر عن التطورات السياسية والتغيرات المذهبية ودليل على السيرورة التاريخية المستمرة التي تتعاقب عليها الدول، ولا شك أن فساد الحكم والأنظمة الداخلية في هذه الدول كان في الغالب من المحفزات والمبررات لقيام مثل هذه المقاومة (المعارضة) التي تسعى إلى تغيير طبيعة النظام القائم، وتعبر عن السخط الاجتماعي وعدم قبول الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وقد خلفت جملة من الآثار في مختلف مناحي الحياة، ساهمت بشكل كبير في تغيير النظم السياسية و الاجتماعية.

الهوامش:

* حركة سياسية ودينية قامت ضد نظام الحكم الرستمي، شغلت الدولتين الرستمية والفاطمية أمدا طويلا 171-341 هـ، تزعمها يزيد بن فندين وساندته بعض قبائل المغرب الأوسط، وشكلت كتلة قوية معارضة واسعة أثرت كثيرا على المجرى السياسي لمستقبل بلاد المغرب الاسلامي اظهروا انكار امامة عبد الوهاب فسموا من ذلك اليوم بالنكار.

1) ابن الصغير. أخبار الأئمة الرستميين. تحقيق وتعليق الدكتور محمد ناصر والأستاد ابراهيم بحاز دار الغرب الاسلامي بيروت 1986، ص105.
2) نفسه ص81
3) ابن عذاري. البيان المغرب في اخبار الاندلس والمغرب تحقيق ومراجعة ج.س.كولان وليفي بروفينسال. دار الثقافة بيروت لبنان ط3 1983، ج1 صـ197، الباروني الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الاباضية. مصر (بدون تاريخ) ج2 صـ291
4) ابن الصغير المصدر السابق، ص104.
5) نفسه. ص87
6) أبو زكريا. كتاب سير الأئمة وأخبارهم. حققه ووضع هوامشه اسماعيل العربي.ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984 ص169-170، ابن عذاري البيان ج1 ص197، الدرجيني طبقات المشايخ بالمغرب. قسنطينة 1974، ج1 ص94.
7) ابن الأثير الكامل في التاريخ ج6 ص306، ابن ابي دينار. المؤنس في أخبار افريقيا وتونس ص60، محمود مقديش. نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، ج1 ص351، المقريزي اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء. القاهرة 1967، ج1 ص78.
8) الدرجيني المصدر السابق ص 118.
9) ابن ابي دينار المصدر السابق ص 56
10) ادريس عماد الدين القرشي. عيون الأخبار وفنون الآثار في فضائل الأئمة الأطهار بيروت 1984 ج5 ص228.
11) ابن حماد. أخبار ملوك بني عبيد وسيرهم. تحقيق وتعليق جلول أحمد البدوي. الجزائر 1984. ص36.
12) البكري. المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك مكتبة المثنى بغداد 1857 ص34، الاصطخري المسالك الممالك، القاهرة 61 ص90
13) المقدسي. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ليدن 1906 ص228.
14) الدرجيني المصدر السابق ج2، ص331-332.
15) ابن الصغير المصدر السابق، ص63
16) نفسه، 116-117
17) القرشي المصدر السابق ج5 ص213
18) أخبار ملوك بني عبيد ص38
19) البيان المغرب المصدر السابق ج1 ص273-276.
20) نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، القاهرة ج1 ص284.
21) صورة الأرض بيروت (بدون تاريخ) ص432
22) كتاب العبر، بيروت 1983، ج6، ص250.
23) السير، مصدر سابق، ص89، أخبار الأئمة ص47.
24) كتاب العبر، ج4، ص91، ابن حماد ص30
25) البيان المغرب، ج1، ص151-153.
26) ابن خلدون العبر ج4 ص95، السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب الاسلامي.ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص129-130.



تصنيف العلوم عند العرب بين البعد المعرفي وقلق المصير.

د/ بن مزيان بن شرقي(*)

يشكل تصنيف العلوم في الحضارة العربية الإسلامية أحد الموضوعات الهامة التي تكشف عن عمق التفكير العربي الإسلامي في محاولته تجاوز ما ورثه من تصنيفات للعلوم اليونانية.

فلقد ساهمت الحضارة العربية الإسلامية في استلهام الرؤية اليونانية دون الدخول معها في إستراتجية الرفض، وقفزت عنها متجاوزة طرحها فيما نظرت له من علوم قاعدية، وعليه يمكننا إعتبار هذه القفزة في حد ذاتها منعطفا لتأسيس علوم عربية منطلقة من منهج ورؤية إسلامية عربية لا تنشد تلك الخصوصية المنغلقة على ذاتها وإنما ذلك الإيمان بالعقل كمعطي من معطيات الإنسانية، وبهذا الفهم وبه فقط تمكنت من أن تكون و لمدة من القرون حضارة سائدة خارج حدودها الجغرافية التي نشأت فيها حيث أثرت في حضارات مجاورة قوية وتأثرت دون أن تنتكص بحضارات كانت أقوي في بعض الميادين كما هو الحال مع الحضارة اليونانية.

ويشكل حقل تصنيف العلوم في الحضارة العربية الإسلامية مشهدا لهذه العلاقة المتداخلة حيث يرتسم بعدا معرفيا كما هو واضح لدى جملة من العلماء :فقهاء، ومؤرخون، وفلاسفة إشتغلوا بهذه المسألة من باب التأسيس وخاصة في البدايات الأولى

(*) -أستاذ محاضر- قسم الفلسفة- جامعة وهران السانية.

ولكنه مع ذلك يشكل منطلقا للتفكير في سؤال مهم لطالما لم ننتبه إليه ونعني بذلك الإمتداد في البحث الذي تأخذه مثل هذه المسألة لغاية ابن خلدون حيث نلاحظ منعطفايشكل إنقلابا منهجيا بما يطرحه ابن خلدون من جديد لا على مستوى إستبدال أو حتى إستحداث طريقة في التحرى من الخبر بل في وضع حد لنمطية من التفكير سادت دون أن يتجرأ أحد من أن يوجه لها النقد وهذه المنهجية الجديدة التى لم يكن غرضها الرفض بل تبيان حدود مستوى ما من التفكير و فتح التفكير على ميادين جديدة للبحث أثمرت في إستحداث مجموعة من الطروحات التي تشكل في حد ذاتها سؤالا مهما حول مصير تلك العلوم.

1 . العوامل المساعدة على إنتشار العلوم عند المسلمين:

ظهرت الكتابة عند المسلمين حول مسألة تصنيف العلوم في اتجاهات متعددة منها ما كان تابعا لحقل الأداب ونقصد بذلك الأعمال التي تتشكل ضمن دائرة الأدب كفن مستقل بذاته كما هو الحال في الكتابات الموجودة عند الجاحظ في البيان و التبين، وكتابات أفردت خصيصا لجعل مثل هذه المسائل محور كتاباتها كما هو الحال في الفهرست لابن نديم، وكتابات حاولت قدر الإمكان طرح المسألة من زاوية أنها تشكل قاعدة تنظيرية لحقل المعرفة حيث بدأ الكتاب العرب بضم و تصنيف ومنهجة المواد المعروفة من قبلهم في مؤلفات جديدة اعتمادا على الكتب التي كانت توضع عن طريق التدوين والنقل والترجمة حيث ساعدت في ذلك جملة من العوامل منها:

- الفتوحات الإسلامية وما حصل عليه المسلمون من خلال الاحتكاك بالشعوب والحضارات المجاورة من معلومات أفادتهم في الإطلاع على علوم الشعوب المجاورة نقصد الفرس، واليونان والهند .. ألخ.
- أبحاث الفقهاء في اللغة وما وصلوا إليه من طرق علمية في تأصيل البحث ضمن قواعد اللغة العربية وإغناء التراث الإسلامي بمعاني متعددة بل جديدة لبعض المفردات التي كانت موجودة من قبل.
- تشجيع الخلفاء و الأمراء للعلماء : بيت الحكمة، و دار العلم...
- ارتباط ظهور العلوم بايديولوجية الوحدة العقائدية في الإسلام .

• ظهور علم الحديث في إطار تدوين السنة النبوية و اعتماد الفقهاء قواعد الإسناد ومبدأ الجرح والتعديل وهما مبدآن إسلاميان غرضهما التحقق من صحة الحديث وروايته و صحة الراوي وقد لقي هذان المبدآن تقدما هائلا من قبل المحدثين.

إن هذه العوامل مجتمعة إضافة إلى ما يحمله القرآن الكريم من فهم و تصور جديدين في الحث على طلب العلم دفع بالمسلمين إلى إغناء حقل المعرفة العلمية والاهتمام به، وهكذا أصبح للعلوم عند المسلمين فنا يُبحث فيه عن مراتب العلوم وعلاقات كل حقل بل كل فن من الفنون بالأخر.

يبدو للوهلة الأولى التنوع في الكتابة العربية شاملا لكل ما يمكن أن يدخل تحت ضوء العلم، رغم ما شهدته الحضارة العربية الإسلامية من حركة لترجمة بعض علوم اليونان مولين الأهمية الكبرى لأرسطو خاصة و أن هذا الأخير إستحدث ما يمكن أن نسميه اليوم بالطريقة أو المنهج للوصول إلى المعرفة أو ما يمكن أن نطلق عليه بالمنطق الذي كان غرضه الأساسي هو تبيان كيفية التحقق من صدق معرفة من المعارف، حيث يعتمد في تصنيفه للعلوم إلى:

1) العلوم النظرية (الطبيعية الرياضيات وما بعد الطبيعة)
2) العلوم العملية (الأخلاق والسياسية)
3) العلوم الإنتاجية (الخطابة و الشعر)

و عليه يمكننا أن نتسأل كيف تعامل المسلمون مع هذا التصنيف وما هي مواطن التجديد ؟

أ/ **الهاجس معرفي:** أول ملاحظة أساسية تتعلق بمكانة الأنظمة العلمية في الفكر العربي الإسلامي يمكن الوقوف عليها في مستويين:

إن الكتابة المجاورة للتأليف الذي إشتغل مباشرة بمسألة تصنيف العلوم كما هو الحال مثلا مع رسالة ابن حزم يكشف عن نمط متميز في هذا الباب ونعني بذلك مثلا العمل الذي قام به عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز أو أسرار البلاغة حيث يخرج عن النمطية اليونانية باهتمام لا بالتقعيد النظري لمستويات العلوم بقدر ما يهتم بالتخريجات اللغوية للكلام و اللسان العربي في بناء و فهم الجمل و الألفاظ ذات المصدر

العربي مما سمح بعد ذلك من أن ترقى العبارة العربية و معها البلاغة العربية إلى نمط مستقل شكل مجموع المصطلحات المتدوالة في اللغة العربية، كما يمكننا أن نضيف في هذا الباب العمل الذي قام به الخليل ابن أحمد الفراهيدي في جمع و تبويب اللغة العربية، أو حتى من المتأخرين كما هو الحال مع الإمام ابن علي السكاكي في مفتاح العلوم.

مهمة هذه الأعمال كانت تنم-بغض النظر عن خلفياتها الدينية وحتى الكلامية- عن بعد معرفي غرضه التأسيس لعلوم عربية منطلقاتها الحضارة العربية الإسلامية في الوقت نفسه يمكننا أن نعيد تأويل قراءة مثل هذه الأعمال على أن فعل التفكير في التأسيس الدافع إليه كان هاجس القلق من أن ينصهر اللسان و الكلام العربي فيما يمكن أن يسمي بالنظرية اليونانية حول الشعر و التي ضمنها أرسطو كتابه، و بالتالي لم تكون الخصائص لأبن جني أو دلائل الإعجاز للجرجاني لتخرج عن الإشكالية العامة التي عاشتها العلوم العربية الإسلامية.

أما المستوى الثاني هو أن تصنيفات المسلمين التي إشتغلت مباشرة على مسألة التصنيف من خلال تخصيص كتب مستقلة أو رسائل تبنت في معظمها التصور الأرسطي رغم التعديلات التي حاولت إضافتها إلا أنها وفي جوهرها العام حافظت على الأرسطية ما عدا بعض الإستثناءات كما هو الحال مع الفارابي في إحصاء العلوم حيث حاول إدخال بعض العلوم الإسلامية الأصيلة ضمن التصنيف الذي اورده مع ما قد يلاحظ من أنه حاول المحافظة على النمط الأرسطي حيث يقول في بداية رسالته حول إحصاء العلوم ""..ونجعله في خمسة فصول: الأول في علم اللسان وأجزائه، والثاني في علم المنطق وأجزائه، والثالث في علوم التعاليم، وهي العدد والهندسة وعلم المناظر وعلم النجوم التعليمي و علم الموسيقي و علم الأثقال وعلم الحيل، والرابع في العلم الطبيعي و أجزائه وفي العلم الإلهي وأجزائه، والخامس في العلم المدني وأجزائه وفي علم الفقه، وعلم الكلام"1 وهي مجموع العلوم التي يمكن أن نصنفها كما يلي:

- علم اللســـــان+.
- علم المنطـــق.
- علوم الرياضة.
- الطبيعة و ما بعد الطبيعة.

- علم السياسة و الفقه والكلام.

تشكل مسألة إدراج علم اللسان لدي الفارابي في تصنيفه للعلوم نقطة للتفكير من جهة في إزاحة الغموض الذي ربما طال بعض الأبحاث من أن الفارابي لم يجدد ضمن تصنيفه بل حافظ على النمط الأرسطي ماعدا بعض الإضافات لعلوم قاعدية كما هو الحال مع علم اللسان والفقه وعلم الكلام ومن جهة لنا الحق في أن نسال أنفسنا ما الذي كان قد يخسر الفارابي لو لم يدرج هذه العلوم ضمن تصنيفه؟ وهو سؤال يبدو لنا مشروع لحد ما، ذلك أن غرض من خلال هذه و نعني وجود علم اللسان ضمن أولى مراتب العلوم كانت تحكمه إستراتجية التأسيس أي أن البعد المعرفي كان مغلفا ضمن إشكال المصير.

ولهذا نلاحظ داخل حقل الفكر العربي الإسلامي بعض الخصوصيات منها عمل أخوان الصفا ونعني به الرسائل الذي مازال بكرا أو العمل الذي قام به ابن حزم الأندلسي في رسالة له تسمي برسالة في مراتب العلوم حققها الأستاذ احسان رشيد عباس حيث تأخذ العلوم التصنيف التالي: علم شريعة الإسلام (القرآن الحديث الفقه)- النحو-علم اللغة-علم الأخبار-علم الفلك-الرياضات-المنطق-الطب-الشعر-الخطابة- علم العبارة.

كما نجد مستوى آخر من التحول المنهجي في الكتابة التاريخية العربية الإسلامية التي تنوعت موضوعاتها وطرق البحث فيها و التي تجاوزت الرؤية اليونانية بل أنها لم تأخذ بها من حيث أن الخبر التاريخي خرج من رحم الرواية التي كانت حكرا على العلوم القاعدية: الحديث والفقه، وعليه نجد موضوعات المؤلفات التاريخية العربية تأخذ من الثراء والتنوع الطبري (الحوليات) محمد بن إسحاق (كتب السير) محمد بن سعد (كتب الطبقات) المسعودي وابن خلدون (كتب البلدان) ابن خلكان والمقريزي (السلالات الحاكمة) (كتب التراجم) عروة ابن الزبير (كتب المغازي) ومما يستدعي التوقف والتفكير هنا هو العلاقة التي ترتبط بها المؤلفات التاريخية بالتراجم عند العرب.

هل التراجم تعد عملا ببليوغرافيا غرضه الإحصاء والتعريف والإشهار كما قد يفهم من ذلك للوهلة الأولى وهو الفهم الذي يبدو خطيرا إذا ما أخذ معزولا عن تلك العلاقة

التي يجب أن ترتبط فيها التراجم بالمفهوم الجديد للعرب عن التاريخ حيث لم يعد التاريخ إخبار فقط بقدر ما أصبح أفق تتحدد فيه مصير الأمم والحضارات (نقصد بذلك التحول المنهجي الذي بدأنا نلاحظ ثماره بداية من الطبري والمسعودي) من خلال ذلك المفهوم الجديد عن الإنسان والإنسانية والذي بدأت تتحدد ملامحه مع مسكويه في تجارب الأمم والتوحيدي في الإمتاع والمؤانسة.

ب/قـلـق المصير: يخصص ابن خلدون الباب السادس من المقدمة و المعنون "بالعلوم وأصنافها" لتصنيف العلوم و أنواعها، وبداية من الفصل العاشر نجد ذكر لأنواع العلوم، التي تنقسم في مجملها إلى نوعين: العلوم العقلية و العلوم النقلية إذ يقول ""اعلم أن العلوم التي يخوض فيها البشر ويتداولونها في الأمصار تحصيلا وتعليما علـى صنفين: صنف طبيعي للإنسان يهتدي إليه بفكره، وصنف نقلي يأخذه عمن وضعه. ..""[2]

فالعلوم الإسلامية في نظره، وحسب الترتيب الذي يورده في المقدمة هي : علوم القرآن والتفسير والقراءات،،و علوم الحديث،و علم الفقه و ما يتبعه من الفرائض، علم الفرائض، أصول الفقه، وما يتعلق به من الجدل والخلافيات[++]، علم الكلام، علم التصوف، علم تعبير الرؤيا، وهي علوم في رأيه تخص الأمة الإسلامية فهذه العلوم ""النقلية كلها مختصة بالملة الإسلامية و أهلها و إن كانت كل ملة على الجملة لا بد فيها من مثل ذلك. فهي مشاركة لها في الجنس البعيد من حيث أنها علوم الشريعة المترلة من عند الله تعالى على صاحب الشريعة المبلغ لها. وأما على الخصوص فمباينة لجميع الملل لأنها ناسخة لها، و كل ما قبلها من علوم الملل فمهجورة والنظر فيها محظور"".[3]

وأن العلوم العقلية لا تخص أمة دون أمة أخرى بل أنها معروفة لدي كل الأمم وهي " طبيعية للإنسان من حيث أنه ذو فكر فهي غير مختصة بملة، بل يوجد النظر فيها لأهل الملل كلهم و يستوون في مداركها ومباحثها و هي موجودة في النوع الإنساني منذ كان عمران الخليقة "[4]

لم يجد ابن خلدون بدا أمام الطبري و المسعودي في الكتابة التاريخية سوى أن يسيج منهجيا على النظام المعرفي للتاريخ وذلك بحرصه على وضعه ضمن طابع علمي وفي توافق تام مع موقفه من المعرفة الميتافيزيقية.

هذا الطابع هو ما يمكن أن نقف عليه ضمن هذه النصوص "" أما بعدُ فإن فن التاريخ من الفنون التي تتدوالها الأممُ والأجيالُ، وتشد إليه الركائبُ..إذ هو في ظاهره لا يزيد على إخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأول..وفي باطنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومباديها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابه عميق، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يعد في علومها وخليق""[5].

لنتأمل فقرات النص رغم حمولتها المفهوماتية قبل أن نأتي على النص الثاني حيث يمكن أن نقسمه إلى أربعة مستويات : ففي المستوي الأول والذي يمكن أن نعتبره تعريف عام لمعني التاريخ و أهميته كما يفهمه العالم و الجاهل يأتي المستوي الثاني و الذي يأخذ ابن خلدون فيه بتقسيم التاريخ إلى مستويين-شقين- التاريخ من حيث هو ظاهر أي من حيث هو ذاكرة لتخزين الأخبار، أخبار الأمم و الأجيال و الدول علما أن هذا المستوي يمكننا من التعرف عن أخبار نمو و تدهور الدول[+++]، ومن حيث هو باطن إمعان للعقل وتحقق من الأخبار وتعليل.

ننتقل إلى النص الثاني، الذي يأتي في بداية الكتاب و الذي يحمل عنوان في فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه حيث يصف علم التاريخ مبينا مسطرته الزمنية و المكانية التي ينسحب عليها بقوله ""اعلم أن فن التاريخ فـــن عزيز المذهب، جم الفوائد، شريف الغاية، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم...حتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا، فهو محتاج إلى مآخذ متعددة، ومعارف متنوعة...لأن الأخبار إذا اعتُمد فيها على مجرد النقل، و لم تُحكم أصول العادة، وقواعد السياسة، وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولاقيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها العثور و مزلة القدم، والحيد عن جادة الصدق. وكثيرا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل ومن المغالط في الحكايات والوقائع لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثا أو سمينا، و لم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات و تحكيم النظر و البصيرة في الأخبار، فضلوا عن الحق و تاهوا في بيداء الوهم والغلط،و لا سيما

في إحصاء الأعداد من الأموال و العساكر إذا عرضت في الحكايات، إذ هي مظنة الكذب و مطية الهذر، ولابد من ردها إلى الأصول و عرضها على القواعد ""[6].

يحيلنا هذا النص على مستويات عدة من القراءة : فأما المستوي الأول فهو ذلك الذي يعرف من خلاله ابن خلدون بقيمة علم التاريخ ولعله يبدو جديد ضمن تلك المساحة التي تأخذها الواقعة التاريخية و هي تتعدد من أخبار الأنبياء لتشمل الدول والملوك و حتى الماضين من الأمم حيث يمكن أن يفهم تحت ضوء ذلك أن التاريخ لم يعد حكرا على الخبر الماضي بقدرما أن مساحته الزمنية بدأت تنسحب على ما هو أرضي وكأننا ننتقل مع ابن خلدون من تاريخ السماء إلى تاريخ الأرض، ويأتي غرض ابن خلدون من إدراجه لصفة الإقتداء في وجوب إخضاع الأخبار للتحقيق، وهي عمليـــة نقوم بها بمساعدة علوم مجاورة الشيء الذي يبرر وجود المستوي الثالث في التعريف حينما يذكر ابن خلدون بذلك وبين بأن المؤرخين والمفسرين و أئمة النقل كما يسميهم وقعوا في المغالط في نقل الأخبار جراء اعتمادهم النقل دون التمحيص لذا سرعان ما يسترسل في سرد بعض الأمثلة عند المسعودي و الطبري و الجرجاني و ابن الكلبي والبيلي و الثعالبي والزمخشري و ابن عبد ربه... ""[7].مبينا موقفه منهم.

إن ما يهمنا في النص الثاني تلك الجملة التقريرية الأخيرة التي نكاد نكشف فيها عن موقف أساسي لابن خلدون في بيانه الغرض الذي تتأسس عليه رؤيته للتاريخ و الذي يبدو بأنه موقف يقوم على طرد الأفكار التشويشية كما يصفها الأستاذ التريكي على لسان ميشال سار Serres .بمعني أنه بناء يهدف إلى تصفية علم التاريخ من العامة الذين درجوا على الكلام و التحدث في التاريخ نظرا لأهميته وكأن ابن خلدون سيعمل لاحقا لا على تقعيد قواعد لعلم التاريخ بقدر ما يكون غرضه إضافة إلى ذلك الإعلان بالتوبيخ لمن يتعاطى التاريخ بغير معرفة ودراية تامة بأصوله و قواعده.

وللحد من ذلك يضع ابن خلدون شروطا مبدئية لكل من يريد أن يلم بقواعده والتي يحصرها في أن صاحب هذا الفن محتاج " إلى العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات واختلاف الأمم و البقاع والأعصار في السير والأخلاق والعوائد والنحل والمذاهب وسائر الأحوال و الإحاطة بالحاضر من ذلك و مماثلة ما بينه و بين الغائب من الوفاق أو بون ما بينهما من الخلاف.."[8] .

وهي مسطرة كما يبدو تنضاف هنا إن لم تكن بشكل أوسع إلى المسطرة الأولى أي أن صاحبه ونعني المؤرخ يشترط فيه سعة النظر و الإطلاع ثم الحذر في الحكم و هذا ما يمكـــن أن نفهمه من كلامه إلى غاية نهاية الفقرة مع ذلك فإن في النص بعض الملاحظات الأساسية يمكن أن نجملها فيما يلي :

إن هذه الشروط تجعلنا نفهم حرص ابن خلدون منذ البداية و اهتمامه بما يمكن أن نسميه العملية التسيجية حتى لا يترك المجال أمام المتغافلين و الجهلة، و هو ما يصرح به بعد ذلك حينما يقول "" ...و قد ذهل الكثير عن هذا السر فيه حتى صار انتحاله مجهلة، ... فاختلط المرعي بالهمل، واللباب بالقشر، والصادق بالكاذب، و إلى الله عاقبة الأمور""[9].

ولغرض الوقوف على أحد تلك الصعوبات الأساسية يذكر ابن خلدون منذ البداية مثالا لذلك و هو ما يسميه الذهول عن تبدل أحوال الأمم و الأجيال، الذي يمكن أن نعتبره مفتاحا لمناقشة التصور الخلدوني للتاريخ حيث يعتبر ابن خلدون الجهل بهذا المبدأ داء يصعب التفطن إليه لأن "" أحوال العالم و الأمم وعوا ئدهم و نحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة و انتقال من حال إلى حال..""[10]. ليربط العلاقة بين هذه الحركة في تبدل الأحوال وحصول الملك وهي المهمة التي سيناط بها بعد ذلك في تحليله لحصول و تطور وتدهور الملك

يؤكد ابن خلدون منذ البداية على هذا المبدأ "" فما دامت الأمم و الأجيال تتعاقب في الملك والسلطان لا تزال المخالفة في العوائد و الأحوال و اقعة و القياس والمحاكاة للإنسان طبيعة معروفة ..""[11] لقد شعر بضرورة دفع الجانب الواقعي للوقائع التاريخية حيث كانت هذه الأخيرة بحاجة لتصور جديد عن مفهوم الزمن باعتباره الفضاء الذي تدور فيه الأحداث فبعدما حدد ابن خلدون الفضاء المكاني ها هو الآن يبني فضاءا زمانيا للأحداث التاريخية(++++) هو زمنية الإنسان، من خلال مفهومه المحوري حول تبدل أحوال الأمم والدول و لذا كانت أمامه مهمة إعادة بناء موقف من الكتابة التاريخية ولكن ما هي الخيارات الخلدونية لبلوغ نتائج مواقفه من التاريخ ؟

نفي ابن خلدون من البداية الأساس الميتافيزيقي من خلال نفيه لقدرات العقل النظري، وذهب للبحث عن الأساس الإبستمولوجي للتاريخ حيث يقرر منذ البداية بأن التاريخ هو خبر عن الاجتماع البشري، و ذلك هو التطابق الحاصل لديه بين الحقيقة والتاريخ، و لذا فهو محتاج لأن يبين قانونا لتميز الحق من الباطل في الأخبار حيث لايجد

أبلغ من علم العمران ولذا كان يسعى لجعل علم العمران البشري طريقة منهجية لدراسة الخبر التاريخي و التحري من الوقائع التاريخية لذا يواصل في نفس التحليل مزيحا منهج التجريح والتعديل من أمامه ومقيما لقواعد علمه الجديد حينما يحصر المنهج الأول في الأخبار الشرعية و يبين مكانة الطريقة المعرفية الجديدة ""... وإنما كان التعديل والتجريح هو المعتبر في صحة الأخبار الشرعية، لأن معظمها تكاليف إنشائية أوجب الشارع العمل بها حتى حصل الظن بصدقها وسبيل صحة الظن الثقة بالرواة بالعدالة والضبط. و أما الأخبار عن الواقعات فلا بد في صدقها من اعتبار وقوعه، وصار فيها ذلك أهم من التعديل مقدما عليه، إذ فائدة الإنشاء مقتبسة منه فقط، و فائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة، و إذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان و الاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران .. و فإذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونا في تمييز الحق من الباطل في الأخبار""[12]

يبدو بأن ابن خلدون يريد أن يجعل من علم العمران البشري منهجا لبناء الحقيقة التاريخية في توافق مع إستراتيجيته الخطابية و التي تهدف إلى تأطير التاريخ بسياج العلم وهذا ما يتضح مباشرة في الفقرة التي تلي النص السابق وهو يقول "" وهذا هو غرض هذا الكتاب الأول من تآلفينا و كأن هذا علم مستقل، بنفسه فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري و الاجتماع الإنساني،وذو مسائل و هي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخـــرى، وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيا كان أو عقليا"[13] فهو لا يشبه علم الخطابة من جهة و لا علم السياسة المدنية من جهة أخرى بمعنى أنه علم خلدوني جديد في موضوعه، و عليه يأتي الإشتغال بالعمران البشري ملحقا بالتصور الجديد الذي حمله ابن خلدون حول التطابق الحاصل بين جوهر الحقيقة التاريخية و علم العمران البشري من حيث أن هذه الحقيقة غايتها و جوهرها الإنسان، وعليه فإن يصبح الإهتمام بالتراجم ملحقا بالتاريخ من حيث أنه يحمل تصور جديدا عن مفهوم مصير الإنسان العربي .

نخلص بعد هذا إلى نتيجة ينبني عليها إشكال هذا المقال من حيث أن المقدمة والتي طالما تمت قرأتها منفصلة عما يلحقها تضعنا أمام مفهوم جديد لأزمة العلوم العربية بل أنها تشكل نقطة تحول مهمة بما تضعه و تطرحه من إشكال يحتم بل و يفرض ضرورة تأويل عمل ابن خلدون على أساس أنه قلق من المصير الذي وصل إليه تصورنا حول الإنسان، وضمن هذا الفهم يمكن أن نفهم التراجم على أنها وعي بالمصير و أساس للتاريخ.

الهوامش:

1) أبو نصر الفارابيّ رسالة في إحصاء العلوم " تحقيق عثمان أمين (ط2) المكتبة الأنجلو مصرية القاهرة مصر 1968 ص 52

2) + هناك من يري بأن وجود علم اللسان في المرتبة الأولي ضمن تصنيف الفارابي يدل على جديد الذي أتي به الفارابي خاصة إذا علمنا أن علم اللسان هو منطق اللغة و أن الأرسطية مبنية هكذا لأخضاع اللغة اليونانية إلى منطق النحو الأرسطي.

3) ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد "المقدمة" تصحيح أبو عبد الله السعيد المندوه، المجلد الثاني، ط2، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت لبنان 1996 ص 117

4) ++ إن هذا النوع من العلم يأتي به ابن خلدون هنا كعلم تابع لأصول الفقه حيث يقول عنه" (و أما الخلافيات) فاعلم أن هذا الفقه المستنبط من الأدلة الشرعية كثر فيه الخلاف بين المجتهدين باختلاف مداركهم و أنظارهم خلافا لا بد من وقوعه لما قدمناه. و اتسع ذلك في الملة اتساعا عظيما و كان للمقلدين أن يقلدوا من شاءوا منهم" المقدمة ص139 نفس المصدر.و هذا الخلاف نفسه انتهي إلى الأئمة الأربع فيما يذكر حيث أصبح مرجع التقليد هو في إتباع هؤلاء و عنده أصبح الخلاف هو خلاف العلماء فتارة بين مالك وأبو حنيفة والشافعي يوافق أحدهما و هكذا كما يذكر ابن خلدون حيث كان "هذا الصنف من العلم يسمى بالخلافيات و لا بد لصاحبه من معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام كما يحتاج إليها المجتهد. إلا أن المجتهد يحتاج إليها للاستنباط، وصاحب الخلافيات يحتاج إليها لحفظ تلك المسائل المستنبطة من أن يهدمها المخالف بأدلته" المقدمة ص 140 نفس المصدر.

5) المصدر نفسه ص 118

6) المصدر نفسه ص 175

7) مصدر نفسص ص ص 7، 8

8) +++ و هذه ملاحظة مهمة يمكننا أن نحتاج إليها بعد ذلك

9) ابن خلدون المقدمة نفس المصدر ص 13

10) المصدر نفسه ص 30

11) المصدر نفسه ص 30

12) المصدر نفسه ص 30

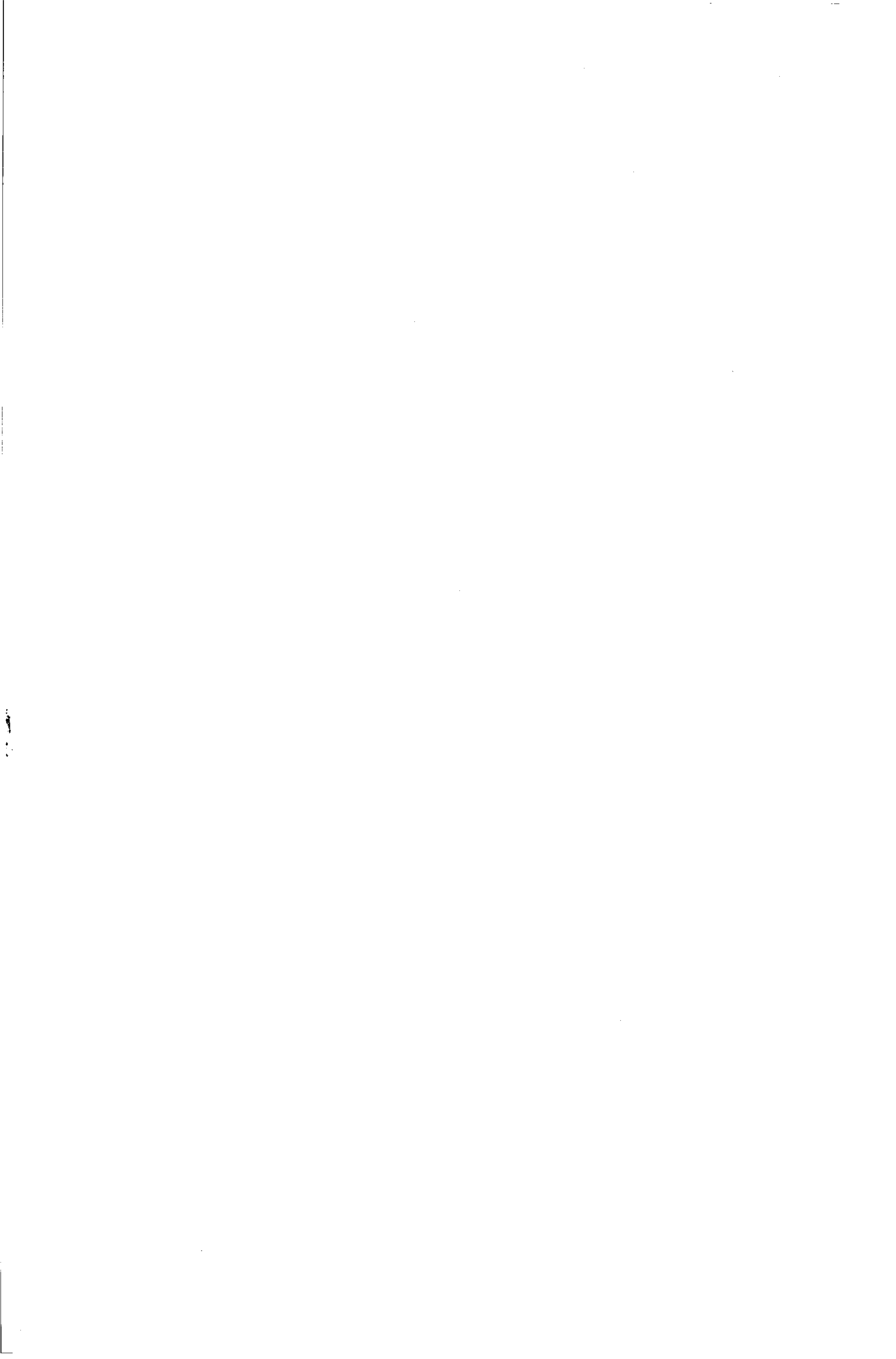
13) المصدر نفسه ص 31

14) المصدر نفسه ص، ص 31،32

15) ++++ للتوسع في هذه النقطة يمكنك الإطلاع على مقال الأستاذ فتحي التريكي " ابن خلدون و الزمنية التاريخية العربية " مقال مذكور سابقا لأن المجال هنا لا يتسع للتفصيل في هذه النقطة رغم أهميتها .

16) المصدر نفسه ص 40

17) المصدر نفسه ص 40



أبو العباس الغبريني وكتابه: عنوان الدراية

أ/ عمر بلبشير (*)

لقد قدم علماء المغرب الإسلامي عطاءً ثريًا، حافلاً بعلوم ومعارف شتى كان لها إسهامها الكبير في تقدم الأمة الإسلامية، وازدهارها، على مدى قرون عديدة، وقد حمل شعلة هذا العطاء كوكبة من العلماء والمفكرين، الذين كرّسوا كل جهودهم للدراسة الجادة والبحث العميق في كل مجالات العلوم والفنون، وكانت لهم إضافات باهرة، وبصمات واضحة في مختلف التخصصات، وأسهموا بذلك في دفع الحركة العلمية والنهضة الفكرية في كل الاتجاهات.

ومن حق علمائنا ومفكرينا علينا أن نبرز عطاءهم، وأن نسجل لهم جهودهم، وننشر تراثهم، ومن العلماء القدامى الذين اهتموا بجمع أخبار أهل العلم من الشيوخ والأقران، وتوثيق نشاطهم ومناقبهم الشيخ الجليل **أبو العبّاس الغبريني** الذي أرخ لمجموعة كريمة من العلماء والفقهاء والمتصوّفة، كان بعضهم ممن أخذ عنه العلم والتربية، وذلك من خلال كتابه النفيس: "**عُنوان الدّراية فيمن عرف من العلماء في المائة السّابعة ببجاية**" ففيه ترجم المؤلف لنخبة من علماء ومفكرين مدينة بجاية * تلك المدينة التي تميزت كمركز ثقافي يشع على المنطقة علا صيتها بنشاط هؤلاء العلماء وإنتاجهم الفكري ومساهماتهم في توجيه الحياة والعقلية والروحية للغرب الإسلامي .

(*) -أستاذ مساعد في تاريخ المغرب الإسلامي- معهد التاريخ- م.ج. معسكر.

الحياة السيّاسة في عصر الغبريني:

يعد الشيخ أبو العبّاس أحمد بن أحمد **الغبريني** من أعلام مدينة "**بجاية**" في القرن السابع الهجري وإن أدرك أربع سنوات من القرن الثامن الهجري، فقد عاش بين سنتي (644-704 هـ / 1246- 1304م) فيكون قد ولد قبل وفاة مؤسس الدولة أبو زكرياء (625-647هـ/1227-1249م) بثلاث سنوات، وتوفي قبل وفاة السلطان "أبو عبد الله المستنصر بالله" (694-709 هـ/1294-1309م) بخمس سنوات، وبهذا يكون قد عاصر سبعة حكام للدولة الحفصية بما فيهم الداعي، قادوا الدولة في ظروف متباينة في أوضاعها السيّاسية والاجتماعية، وهم على التوالي:

1. أبو زكرياء يحي بن أبي محمد بن عبد الواحد الحفصي (625-647 هـ/1227-1249م).
2. أبو عبد الله محمد المستنصر (647 –675 هـ/1249-1276م).
3. أبو زكرياء يحي الواثق (675 – 678 هـ/1276-1279م)
4. أبو إسحاق (678 – 682 هـ/1279-1283م).
5. أحمد بن مرزوق بن أبي عمارة المسيلي الداعي (681-682 هـ/1282-1283م).
6. أبو حفص عمر (683-694 هـ/1284-1294م)
7. أبو عبد الله محمد المنتصر بالله (694-709 هـ/1294-1309م).

لقد عرفت افريقية منذ انتصاب الدولة الحفصية التي دامت ما يزيد على الثلاثة قرون ونصف تطورا سيّاسيا ورقيّ ثقافيّ وحضاريّ، ولا يسمى في عهد السلطان "أبي زكرياء يحي بن أبي محمد بن عبد الواحد الحفصي" مؤسس الدولة الحفصية (625-647 هـ 1228-1244م) [1] وكانت هذه الدولة تضم علاوة على البلاد التونسية – الجهة الشرقية من المغرب الأوسط.

توسع نفوذ أبي زكرياء السيّاسي فجاءته البيعة من الأندلس سنة 635 هـ واحتل تلمسان سنة 639 هـ [2] ثم جاءته بيعة إشبلية وغرناطة سنة 643 هـ [3]، كما وصلت البيعة لابنه من بعده من أهل مكة المكرمة [4]، وفي سنة 630هـ عقد لولده "**أبي يحي**

زكرياء" على بجاية وجعل إليه النظر في سائر أعمالها من الجزائر وقسنطينة وبونة والزاب ثم ولاه عهده سنة 638 هـ.[5]

ولما توفي هذا الابن سنة 646 [7] عظم أسفه عليه وساء مصاب الناس فيه ثم عقد ولاية العهد لأخيه محمد المستنصر، وبعد وفاة "**أبو زكرياء** " بظاهر "**بونـة**" سنة 647 هـ [8] خلفه ولد **محمد المستنصر** (647 – 676 هـ).

وعرفت إفريقية في ذلك العهد نهضة اقتصادية واجتماعية بفضل هجرة الأندلس الذين وفدوا على تونس زرافات ووحدانا، فأحيوا الأراضي الزراعية ولا سيما بالشمال التونسي، وبجزيرة "شريك"** كما استفادة "بجابة" بدورها من هذه الهجرة الأندلسية [9].

كما انتفعت البلاد من هجرة **الصقليين** الذين غادروا **جزيرة صقلية** بعد إستلاء النصاري عليها، فاستقروا بالخصوص في المناطق الساحلية وشاركوا مشاركة فعالة في تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وبعد وفاة السلطان **محمد المستنصر** تولى ابنه أبو زكرياء يحي الواثق (676 – 678 هـ/1277/1279م) الذي عرف عهده اضطرابات سيّاسيـة كان أهمها ثورة "بجايـة" نحو سنة (682هـ/1283م) وعلى إثر ذلك انخلع الواثق لعمه الأمير إسحاق واستقر هذا الأخير بتونس [10].

ومعلوم أن **أبو العباس الغبريني** تولى القضاء في مواضع عدة كان آخرها مدينة "**بجاية**" غير أننا لا نعلم أين كان قاضيا أثناء ثورة **بجايـة** كما يذكر القاضي **النباهي** [11].

وفي سنة 681 هـ ثار **الداعي أحمد بن مرزوق المسيلي** على أنه **الفضل ابن الواثق** وحاربه **أبو إسحاق** فانهزم أمامـه، وما كادت تستقر الأمور **للداعي** حتى خرج عليه **الأمير أبو حفص عمر** الذي لجأ إلى قلعة "**سنان**" عقب هزيمة **أبي فارس** وأتاه العرب ببيعتهم سنة (683 هـ/1284م) وساروا به إلى تونس لمحاربة **الداعي** وتمكن من القضاء عليه ولقب **بالمستنصر** [12].

وبعد وفاة **أبو حفص** سنة 694 هـ [14] خلفه الأمير **أبو عبد الله محمد (أبو عصيدة)** وقد بويع بتونس في أواخر ذي الحجة سنة 694 هـ [15] ولقب **بالمستنصر بالله** وأظهر السيرة المرضية.

هذه إذن أهم ملامح الحياة السيّاسة في عصر **أبو العباس الغبريني**.

الحياة الثقافية في عصر الغبريني:

اهتم الحفصيّون بنشر الثقافة والتعليم، فاعتنوا بتنظيم التعليم **بجامع الزيتونة** المعمور، وأحدثوا الكتاتيب لحفظ القرآن الكريم والمدارس المنتشرة بمدينة تونس، والتي اتخذوها قاعدة لدولتهم، وأسّسوا مكتبة كبيرة بالجامع الأعظم تضم نفائس المخطوطات والمصنفات [16].

هذا الاهتمام دفعهم إلى تشييد المراكز العلمية والفكرية كجامع القصبة وجامع باب الأقواس وجامع الهواء، وقد بنى مؤسس هذه الدولة **أبو زكرياء الحفصي** أول مدرسة حفصية حوالي سنة (633هـ/ 1235م)، وهي المدرسة **الشماعية**[17] التي تقع بسوق **الشماعية**، ومن أشهر من أقام بها من طلبة العلم عهدئذ، الإمام **إبن عرفه**[18] وتلميذاه **البرزلي**[19] **والأبي**[20].

وفي سنة (650هـ / 1252م) أسّست **زوجته الأميرة "عطف"** ووالدة الخليفة الحفصي "**المستنصر**" مدرسة ثانية تدعى المدرسة **التوفيقية**[21] وتقع بجوار جامع الهواء في الربض الجنوبي من مدينة تونس، ومن أشهر من درّس بها في العهد الحفصي الإمام "**ابن عرفة**".

ومع نهاية القرن السابع الهجري بني الأمير **أبو زكرياء يحي** ابن السلطان أبي إسحاق مدرسة حفصية ثالثة بالقرب من جامع الزيتونة، اسمها مدرسة **المعرض** أو المدرسة **المعرضية**[22].

كما أنشأت الأميرة **فاطمة** بنت الأمير **أبو زكرياء الحفصي** مدرسة تعرف باسم المدرس **العنقية**[23]، وممّن تولى التدريس بها في العهد الحفصي **الشيخ محمد بن عبد السلام**[24] **والشيخ أبو مهدي الغبريني**[25] وبعض علماء من **آل القلشاني**.

كما شهدت **بجايـــة** موطن **الغبريني** حياة ثقافية مزدهرة في القرن السادس والسابع الهجريين، ففي القرن السادس الهجري شكلت بجايـــة مركزاً لكبار علماء العصر منهم **أبو عليّ المسيلي**[26] **وأبو محمد عبد الحق الإشبيلي** [27] **والشيخ أبو مدين الغوث**[28] وغيرهم كثير من نجوم هذا القرن.

وفي القرن السابع الهجري عرفت الحركة العلمية والفكرية تقدما كبيرا ونبغ أعلام كثيرون في مدينة بجاية أثبت الكثير من تراجمهم صاحب "**عنوان الدرايـــة**"، والذي يرجع إليه الفضل في التعريف بالمكانة العلمية والأدبية لمدينة بجايـــة وبنشاطها الثقافي في القرنين السادس والسابع الهجريين وإن كانت حصة القرن السابع أكبر بكثير من القرن السادس لكونه القرن الذي عاش فيه المؤلف.

سيرتـــه: ساق المترجمون لأبي العباس **الغبريني** اسمه ولقبه وكنيته ونسبه واتفقوا جميعا على أن أسمه "أحمد بن أحمد بن عبد الله" وأنه يكنى "**بأبي العباس**" [29] غير أنه وقع خلاف بين مترجمية حول اسم أبيه هل هو أحمد أو محمد، والمشهور أنه أحمد وقد ذهب **ابن قنفذ القسنطيني** (ت 810هـــ) في **الوفيات** إلى أنه أحمد بن محمد الغبريني [30] وتبعه على هذه الرواية ابن القاضي صاحب "**لقط الفرائد**" [31] وقد أيد هذه الرواية الشيخ **محمد الشاذلي النيفر** في تحقيقه لكتاب "**الفارسية**" [32].

غير أننا نعتقد أن هذا الترجيح يعتريـــه شيئا من الضعف لأن نسخ **الوفيات** لم تُجْمِع كلها على هذه الروايـــة، ضف إلى ذلك أن **القاضي النباهي**(713-792هـــ) [33] **وابن فرحون** (ت 799هـــ) وهما أقدم من ترجم **للغبريني** وذكروه بـــ"أحمد بن أحمد"، ثمّ أن نسخ "**عنوان الدرايـــة**" لصاحب الترجمـــة، تصدّر بأحمد بن أحمد، وهو ما اعتمده الأستاذ العلامة **محمد بن أبي شنب**، ناشر الطبعة الأولى من "**العنـــوان**" [34] وتبعه صاحب **الأعلام** [35] وصاحب "**معجم أعلام الجزائر**" [36] وغيرهم.

مولـــــده: تفيد المصادر التاريخيـــة على أن مولده كان بجايـــة وبالتحديد "**بني غبرين**" بأحواز العزازقـــة من بلاد القبائل الكبرى، سنـــة 644 هـــ [37]، غير أن هذه المصادر لا تكاد تذكر لنا شيئا عن مكان ميلاده.

أسرتــــه: لم تمدنا المصادر التي تحت أيدينا بمعلومات كافيــة عن عائلتـــه، سوى ما علمنا من أنّ اسم والده أحمد، كما يستفاد ذلك من اسم ابنـــه، ومن هنا فلا يستطيع الباحث أن يقدّم تصورا مؤكدا عن أسرة **الغبريني**.

فأسرته من **بني غبرين**، وقد نبغ فيها غير المؤلف عدد من الأعلام ترجم لاثنين منهم في "**العنوان**"، أحدهما: أبو النجم هلال بن يونس بن عليّ **الغبريني**[38]، من قبيلته، وثانيهما أبو محمد عبد الحق بن يوسف بن حمامة **الغبريني**[39] وهما من أفراد قبيلته.

وممن يشير إليه المترجمون بالذكر من أفراد أسرته ولده العالم الجليل أحمد بن أحمد بن أحمد الغبريني أبو القاسم[40] أخذ عن ابن عبد السلام وطبقته وتولى الفتيا بتونس، وأخذ كذلك عن القاضي أبي مهدي عيسى الغبريني وأبي عبد الله القلشايني تولى قضاء بجايـــة، وتوفي (بعد 770 هـــ)[41].

نشأتــــه وتعليمــــه: حفظ القرآن الكريم وتلقى مبادئ العربية والفقه بمسقط رأسه[42]، ثم انتقل إلى مدينة **بجايـــة** القريبة من موطنه، وكانت حاضرة علم، وقاعدة ملك آنذاك، ومستقرا لعلماء الأندلس ودار هجرتهم إلى تونس، كما أنها العاصمة الثانية للدولة الحفصية.

وفي سرده لبرنامج مشيخته أورد المؤلف جملة من العلوم والمعارف التي تلقاها عن شيوخه وهي موزعة بين علمي الدرايـــة والروايـــة[43]، وهي العلوم التي كان لها رواج كبير في عصره، كما أن الكتب التي درسها **أبو العباس** وذكرها في برنامجـــه هي خير نموذج للكتب التي كان يدرسها علماء ذلك العصر[44].

وقد تلقى **أبو العباس** علومه على نخبة من العلماء الأجلاء، بلغ عددهم نحو السبعين شيخا من أعلام شيوخ المغرب الأوسط وتونس والأندلس[45]، فأخذ عنهم التفسير والحديث والفقه والأصول وعلم العربية والمنطق والفلسفة والتصوّف، كان في مقدمة شيوخه **عبد الحق بن ربيع** (ت 675 هـــ) وقد أخذ العربية وعلومها عن الشيخ **أبي عبد الله التميمي** (ت 673 هـــ)[46] والمنطق عن الشيخ **أبي العباس بن خالد** (ت 660 هـــ)[47] والتصوّف عن الشيخ **أبي جعفر أحمد بن محمد الصدفي** (ت

680هـ) [48] وأصول الدِّين عن الشيخ **أبي عبد الله الكناني الأندلسي** (699 هـ) [49] وغيرهم من الشيوخ.

شخصية أبو العباس ومكانته العلمية: عُرف **أبو العباس** بقوة شخصيته وسعة معارفه، واهتمامه بالفقه وميله إلى التاريخ وتعاطيه الشعر، فاشتهر أمره، شغل وظيفة التدريس [50] ردحاً من الزمن، كما تولى القضاء "في مواضع عدة أخرها مدينة بجايـــة" [51] وعدَّ حسب **ابن خلدون** "كبير بجايـــة وصاحب شوارها" [52].

ويذكر القاضي **النباهي** أن **أبا العباس** حين تولى القضاء "كان في حكمه شديداً، مهيبًا ذا معرفة بأصول الفقه، وحفظ لفروعه، وقيامٍ على النوازل، وتحقيق للمسائل" [53] وقد كان للوظيف تأثير على سلوكه إذ ذكر القاضي **النباهي** أنه عندما "ولي خطة القضاء، ترك حضور الولائم، ودخول الحمّام وسلك طريق اليأس من مداخلة الناس" [54]

وقد ورد في **عنوان الدرايـــة** إشارات تدل على ميل **أبو العباس** لسلوك التصوّف السنِّي، ونلمس ذلك في ترجمته **لأبي مدين** [55] وموقف **أبي عليّ المسيلي** [56] **وأبي محمد عبد الحق الإشبيلي** [57] وغيرهم من المتصوفة، وفي الآن نفسه كان متشدداً في التزام الأحكام الشّرعية منكراً على كل من يخالفها من أدعياء التصوّف [58].

وفاتــــه: أشار **ابن خلدون** إلى أن **أبا العباس** حصلت له كائنة من جهة السلطان، فراح ضحية مؤامرة أحيكت له من طرف بطانـــة أمير بجايـــة أبو البقاء خالد [59] فذكر أن هذه البطانة وجدت السبيل في **الغبريني** أثناء غيابه في سفارة أرسله فيها الأمير الحفصي **خالد بن يحي** حاكم قسنطينية صحبة شيخ القرابة **أبي زكريا الحفصي** إلى تونس لتأكيد المصالحة والوفاق مع صاحبها السلطان **محمد أبي عصيدة** (694 – 709 هـ) فنجح حساده في بجاية في تحويل الأمير عنه وإغرائه بقتله بتهم باطلة، وتولى كبر هذه المؤامرة كبير ضباط القصر "**ظافر الكبير**" فتحول عنه السلطان وأضمر له شرًا وعزم على قتله عند عودته من سفارته، وعندما عاد **الغبريني** من مهمته إلى بجايـــة ألقى القبض عليه ونَفَّذَ أمر قتله بسجنه الضابط "**منصور التركي**" وكان ذلك سنة (704 هـ/ 1304م) [60].

ويمكن تلخيص أسباب قتلـــه استنادا إلى نص **ابن خلدون** إلى :

1. اتهام خصوم أبو العباس من بطانة الأمير بزعامة "**ظافر الكبير**" بأنه غير مخلص لأمير بجايـــة ودولته.

2. نُسبت إليه جملة من الجرائم، منها إغراء "**بني غبرين**" قومه على السلطان **أبي إسحاق** لما لجأ إليهم في فراره من الثائر **الداعي أحمد بن مرزوق** الذي احتل تونس وبجاية وفر منه **أبو إسحاق** إلى بجاية ليكون عند ولده **أبي فارس** وطارده **الداعي** واعترضه ولده **أبو فارس** فقاتله حتى قتل، ولما سمع أبو إسحاق بذلك فر من بجايـــة إلى تلمسان ومر **ببني غبرين** فأمسك هناك وسلم إلى **الداعي** فقتلـــه سنة 682 هـــ.

هذان سببان تذرع بهما خصوم **أبو العباس** لاتهامه بالانحراف عن أمير بجايـــة، وهذا خلاف ما ذهبت إليه بعض المصادر التي ذكرت بأنه توفي بالطاعون سنة 714هـــ[61] للالتباس بينه وبين أحد أفراد أسرته الذي قد يكون ابنه الذي يحمل نفس الاسم، وهلك فعلاً بالطاعون بعد عشرة سنوات من وفاة **أبي العباس الغبريني**.

مؤلفاتـــه: عند إمعان النظر في فهرسة مروياته والعلوم التي أخذها عن شيوخه نراه مشاركا في علوم عدّة من القرآن الكريم تفسيرًا وقراءات، وفي الحديث الشريف وعلومه، والفقه وأصوله، والعربية وفنونها من نحو وأدب، وأصول الدّين ودلالته، والتصوّف وقواعده، والرقائق والمأثور من الأذكار، إضافة إلى المعرفة التاريخيـــة والمنطق والفلسفة ومع ذلك فإن المصادر التي ترجمت له لا تذكر سوى مؤلف واحد له هو "**عنوان الدراية فيمن، عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية**"، الذي به اشتهر وذاع صيته وبلغت شهرته أرجاء افريقية والأندلس والمشرق، وبهذا الكتاب الخالد حفظ لنا أسماء علماء بجاية ومن ورد عليها من الأعلام، حيث أسدى خدمة جليلة لهؤلاء الأعلام ولمدينة بجاية بخاصّة.

فعرّف فيه شيوخ العلم ورجال الفكر والتصوّف والأدب التي ازدانت بهم بجايـــة في القرن السابع الهجري الثالث عشر الميلادي.

أما تاريخ الشروع في تأليفه فقد أشار إليه المؤلف في مقدمة كتابـــة حيث قال : "وأني قد رأيت أن أذكر في هذا التقييد من عرف من العلماء ببجاية في هذه المائة السابعة التي نحن في بقية العشر الذي هو خاتمتها ختمها الله بالخيرات، وجعل ما بعدها

مبداء للمسرات، اذكر منهم من اشتهر ذكره، ونبل قدره، وظهرت جلالته، وعرفت مرتبته في العلم ومكانته"[62].

ومن هنا يتبن أن تاريخ تأليفه يتراوح ما بين سنتي 69-675 هـ وأما تاريخ الانتهاء منه فقد كان سنة 699 هـ أو بعدها بقليل ويستفاد ذلك من ترجمته لشيخه أبي عبد الله محمد بن صالح بن أحمد الكناني الشاطبي الذي ذكر أن وفاته كانت سنة 699 هـ[63].

منهجيـــة في تأليف الكتاب: تقيد أبو العباس في هذا الكتاب بترجمته لمشاهير المائة السابعة من علماء بجاية الأصلاء أو الوافدين عليها، ولم يخرج عن هذا المنهج إلا نادرا على سبيل الاقتداء والتأسي منذ ذلك ما أورده من تراجم لبعض علماء القرن السادس الهجري **كأبي مدين** (594 هـ)[64] **وأبي علي المسيلي** (ت580 هـ)[65] **وأبي عبد الحق البجائي الاشبلي** (ت 581 هـ)[66] وغيرهم من أهل هذا القرن، وبرر ذكرهم بأنهم كانوا في أواخر المائة السادسة وكان لهم تأثير بالغ الأهمية في توجيه الحياة الفكرية والروحية للقرن السابع وما بعده.

مضامين الكتـــــاب: يعتبر هذا الكتاب نافذة مشرقـــة من تاريخ وحضارة بجايـــة، أبرز فيه مؤلفه المكانة العلمية لهذه المدينـــة ودورها في استقطاب أهل العلم وطلبتـــه، وأهل التّصوّف ومريديه، والأدباء ورواده، والشعراء وعشاقـــه.

استهل **الغبريني** كتابـــه بترجمات ضافية لبعض علماء القرن السادس الهجري (كما أشرنا إلى ذلك) ثم يستعرض تراجم علماء المائة السابعة الذين أخذ عنهم أو سمع بهم أو التقى وإياهم ببجاية مبتدئا بذكر شيوخـــه مستهلا بترجمة الشيخ **أبي محمد عبد الحق بن ربيع** (ت 675 هـ) مختتما بذكر ما عرفـــه عن الشيخ **أبي عبد الله** المعروف **بابن الجنات** (ت 610)[67] فكان مجمل عددهم مائة وشخصية واحدة، وكان عدد من ترجم له مائة وثمانية، من شيوخ علم ورجال فقه وتصوّف وصلاح.

من خلال هذا العدد الوفير من العلماء، الذين ازدحمت بهم بجايـــة، أمكن التعرّف على ذلك النشاط الثقافي الخصب، الذي برز في هذه المدينة، وعند التدقيق في تراجم هؤلاء الأعلام نَلْحَظ أن النشاط الثقافي لهذه المدينة يتمثل في اتجاهات متنوعة، لا تخرج عن تلك الاتجاهات السائدة في البلاد الإسلامية، وهي بلا شك، تشكل الهيكل الأساسي

للثقافة العربية الإسلامية في المراكز الثقافية جميعاً ويمكن حصر هذا النشاط بالأركان الرئيسية الثلاثة الآتية :

أولا: العلوم الشّرعية: كانت العلوم الشّرعية في مقدمة الموضوعات التي دُرِّسَت وهي تشمل الفقه والتفسير والقراءات القرآنية والحديث الشريف، وكانت جميع هذه العلوم تدرس بالجامع الأعظم ببجاية، وفي غيره من دور العلم الأخرى.

ونظرة فاحصة إلى تراجم علماء بجاية تؤكد أن القسم الأكبر من علماء بجاية كانوا من جلّة شيوخ العلوم الشّرعية وقد تَصَدَّروا للتدريس والإقراء والسّماع مدّة طويلة، وعلى كثرتهم لا يمكن ذكرهم جميعا، وكان على رأسهم : الفقيه **أبو عليّ المسلي**، والفقيه المحدث الحافظ **أبو محمد عبد الحق الإشبيلي**، والمقرئ الراوية الضابط أبو العباس أحمد بن محمد بن حسن الصدفي (674هـ) [68] والإمام الفقيه الأصولي **أبو عبد الله محمد ابن عبد الرحمن الخزرجي الشاطبي** (691 هـ) [69] وغيرهم كثير.

ثانيا: العربية وعلومها: حظيت علوم العربية بعناية كبيرة في مدينة بجايـــة وتمثّلت تلك العناية في مظاهر متعدّدة كان من أبرزها أن اللغة العربية في نحوها وبلاغتها وأدبها مادّة أساسية تُدَرَّس بالجامع الأعظم ببجاية، وبقية المساجد الأخرى، وقد اشتهر من علماء العربية ببجاية **أبو طاهر عُمارة بن يحي بن عمارة الشريف الحسيني** (من أهل القرن 6 هـ) [70] والشيخ النحوي اللغوي التاريخي **أبو عبد الله محمد بن الحسن بن ميمون التميمي القلعي** (ت 673 هـ) [71]، والأديب النحوي اللغوي **أبو الحجّاج يوسف بن سعيد بن يخلف الجزائري** (أهل القرن 7هـ) [72] والأستاذ النحوي التاريخي **أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمد الحضرمي المعروف بابن عُصفور** (ت 669 هـ) [73] وغيرهم كثير.

ثالثا: العلوم العقليـــة: كان يتعاطى هذه العلوم نخبة من كبار علماء بجايـــة ومُتَصَدِّريهم، خاصة ممن استوطن من الأندلسيين، إضافة إلى الوافدين من المشرق، فكان منهم: الشيخ القدوة **أبو الحسن عليّ بن محمد بن أحمد الحرالي التيجيبي** (ت 637 أو 638 هـ) [74] والشيخ الفقيه الصّوفي **أبو عبد الله محمد بن عليّ الطائي، محي الدّين بن عربي** (ت 640 هـ) [75] والشيخ **أبو محمد عبد الحق بن إبراهيم بن محمد بن سبعين المرسي** (ت 669 هـ) [76] والشيخ الفقيه المتجرِّد **أبو الحسن عليّ بن عبد الله النميري الششتري** (ت 668 هـ) [77] وغيرهم.

وإلى جانب هذه الأركان الرئيسية توجد علوم أخرى أخذت طريقها إلى الحياة العلمية ببجاية وقد أشار إليها صاحب "**عنوان الدراية**" ويأتي في مقدمتها التاريخ والطب والحساب والفرائض ولكنها بمرتبة أقل من مرتبة الأركان الرئيسية الثلاث.

قيمة الكتاب: يعتبر كتاب "**عنوان الدراية**" من أنفس الكتب وأغزرها مادة وأعظمها فائدة، فهو حصيلة مركزة لمادة تاريخية غزيرة، فإلى جانب الفائدة من تراجم الرجال ومشايخ العلم فإن الكتاب يعد مادة مصدرية مهمة للكثير من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسيّاسية، ولا سيما ما يهم الحياة الثقافية التي نجح **الغبريني** في تكوين صورة متكاملة عنها إلى حد كبير، فهذا الكتاب هو انعكاس لثقافة العصر وتعبيراً صادقاً عن اهتمامات وميول مؤلفه من الناحية الفكرية والسلوكية.

الهوامش:

1) ابن قنفذ، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصيّة، تقديم وتحقيق محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، الدار التونسي للنشر، 1968م: ص 107وما بعدها- انظر كذلك: ابن عذاري، البيان المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت لبنان، ط2- 1400هـ/ 1980م : ج3/ ص 274 – 276 ابن الخطيب الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، القاهرة، دار المعارف، 1955م ج1/ ص320.

2) انظر، يحي ابن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تقديم وتحقيق وتعليق، عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية الجزائر،1980: ج1/ص205- الزركشي، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق وتعليق محمد ماظور، المكتبة العتيقة، تونس (د.تا) : ص 29.

3) ابن قنفذ، المصدر السابق: ص 109.

4) حمّادي السّاحلي فصول في التاريخ والحضارة، دار الغرب الإسلامي ط1، 1992م ص : 37.

5) ابن قنفذ، المصدر السابق : ص 109.

6) المصدر نفسه والصفحة .

7) المصدر نفسه والصفحة.

8) المصدر نفسه : ص 114.

9) ** جزيرة شيريك: كورة بإفريقية بين سوسة وتونس، انظر ياقوت الحموي، المصدر السابق: ج3/ص99.

10) حمّادي السّاحلي، المرجع السابق: 37.

11) ابن قنفذ، المصدر السابق : ص 136.

12) القاضي النباهي، تاريخ قضاة الأندلس وسماه كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1400 هـ / 1980م: ص 132.

13) إن خلدون، العبر، منشورات عليّ بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط2– 2003م – 1424 هـ / 391.

14) ابن خلدون، المصدر نفسه : 399/6- انظر كذلك: ابن قنفذ، المصدر السابق : 151-152.

15) المصدر نفسه : 400/6- انظر كذلك : ابن قنفذ، المصدر نفسه : 192.

16) حّمادى السّاحلي، المرجع السابق : ص 38.

17) حمّادى السّاحلي، مدارس طلبة العلم في العهد الحفصي، دراسة من نفس المرجع : ص 215.

18) هو الشيخ الحجة أبو عبد الله محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي (716 –803 هـ)، فقيه تونس وإمامها وعالمها وخطيبها، تولى إمامة الجامع الأعظم سنة 775هـ، وقدم لخطابته سنة 772، وللفتوى سنة 773هـ، انظر في ترجمته : ابن قنفذ، كتاب الوفيات، تحقيق عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان 1982م: ص 379–وانظر كذلك: أحمد بابا التنبكتي، نيل ابتهاج بتطريز الديباج، تحقيق الدكتور عليّ عمر، مكتبة الثقافة الدّينية، ط1- 1423 هـ/2004م ج2 / 127-138- ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، مكتبة الثقافة الدّينية، القاهرة، 2003م: ترجمة رقم 583- ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الجيل، بيروت 1993م 336/4.

19) هو أبو القاسم بن أحمد البرزلي البلوي القيرواني ثم التونسي، مفتيها وفقيهها وحافظها وإمامها بالجامع الأعظم، توفي سنة 841 أو سنة 843 أو سنة 844هـ، انظر في ترجمته: أحمد بابا التنبكتي، نيل الانتهاج: 17/2- 18- انظر كذلك: السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، مكتبة القدس القاهرة 1353 هـ : 189/11.

20) هو محمد بن خلف بن عمر التونسي الوشتاني شهر بالأبي الإمام المحقق العلامة الأصولي، تولى قضاء الجزيرة سنة 808 هـ، وتوفي سنة 828 هـ، أنظر في ترجمته التنبكتي، نيل الابتهاج: ج2/ ص157-158 ابن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت): رقم874/ص244.

21) حمادي الساحلي، المرجع السابق: ص 215.

22) المرجع نفسه : ص 216.

23) المرجع نفسه والصفحة.

24) محمد بن عبد السلام الهواري التونسي، قاضي الجماعة بها وعلامتها وإمامها شيخ الإسلام، تولى التدريس والفتوى، وكانت ولايته للقضاء سنة 734هـ، وتوفي على ذلك سنة 744 هـ بالطاعون الجارف، انظر في ترجمته التنبكتي نيل الابتهاج : 60/59/2 – وانظر كذلك : ابن مخلوف، شجرة النور : 210/731.

25) أبو مهدي عيسى بن أحمد بن محمد الغبريني التونسي، قاضي الجماعة بها وعالمها وصالحها وخطيبها بجامعها الأعظم بعد ابن عرفة، توفي في ربيع الثاني سنة 813 أو سنة 815 هـ، انظر في ترجمته التنبكتي، نيل الابتهاج : ج1/ص333 —334 – وانظر كذلك: نهاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، المملكة المغربية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 2000م: ج1/ص318، القرافي، توشيح الديباج وحلية الابتهاج، دار الغرب الإسلامي 1983 : 135، ابن مخلوف، شجرة النور :رقم820/ص243.

26) هو أبو عليّ حسن بن عليّ بن محمد المسيلي الفقيه الفاضل العالم العابد كان يسمى أبا حامد الصغير توفي نحو 580 هـ/1185 م أنظر في ترجمته : الغبريني، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق الأستاذ رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،ط2- (د.تا): ص66- ولــه ترجمة عند ابن قنفذ، أنس الفقير وعز الحقير، اعتنى بنشره وتصحيحه محمد الفاسي وادولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1965م:ص34-35.

27) هو أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين بن سعيد بن إبراهيم الأزدي الإشبيلي، الفقيه المحدث العابد الزاهد القاضي الخطيب، (ت 581 هـ) انظر في ترجمته : الغبريني، المصدر نفسه : ص 73 وما بعدها وله ترجمة عند ابن فرحون، الديباج المذهب : 276/359-278.

28) هو شيخ مشايخ المغرب سيدي أبو مدين الغوث، شعيب بن الحسين الأنصاري الأندلسي الأصل، سيد العارفين وقدوتهم، الإمام المشهور، أحد كبار المراجع الصوفيّة، توفي سنة (594هـ/1197م) انظر في ترجمته : ابن قنفذ، أنس الفقير- انظر كذلك: ابن الزيات، التشوّف إلى رجال التصوّف وأخبار أبي العباس السبتي،تحقيق أحمد توفيق، ط1- منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1404هـ/1984م: رقم162/319- الحنبلي، شذرات الذهب: ج303/4- الغبريني، المصدر نفسه : ص55وما بعدها- التنبكتي، نيل الابتهاج: ج1/ص207 وما بعدها.

29) انظر النباهي، مصدر سابق: ص 132- انظر كذلك: ابن فرحون، الديباج المذهب : رقم 136/135 التنبكتي، نيل الابتهاج : 102/1 الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، تقديم محمد رؤوف القاسمي الحسني، موفم للنشر 1991م ج25/1 وما بعدها- ابن مخلوف، شجرة النور: رقم 754/ص 215.

30) ابن قنفذ، الوفيات : ص 339/338.

31) ابن القاضي، لقط الفرائد من لفاظــة حقق الفوائد، مطبوعات دار الغرب للتأليف والترجمــة والنشر، الرباط 1976م : ص 69.

32) ابن قنفذ، الفارسية : انظر هامش صفحة 266.

33) التنبكتي، نيل الابتهاج: ج1/ص370 –371- انظر كذلك مقدمة تحقيق كتاب المراقبة العليا : ص- ط.

34) الغبريني، عنوان الدراية تحقيق محمد بن أبي شنب، طبعة الجزائر، 1910م.

35) 35-خير الدّين الزركلي، الإعلام دار العلم للملايين، بيروت 1990 : ج1/ص90.

36) عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، منشورات المكتبة التجارية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1971م : 15-16.

37) النباهي، مصدر سابق : 132 انظر كذلك : عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر: ج15/ص16.

38) الغبريني، عنوان الدراية (الطبعة الحديثة) : ص 107.

39) المصدر نفسه : ص 190.

40) التنبكتي نيل الابتهاج: 102/1.

41) المصدر نفسه والصفحة.

42) د/ ناصر الدين سعيدوني، من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي ط1-1999م : ص128.

43) الغبريني، المصدر السابق : 307.

44) للإطلاع على جملة هذه الكتب انظر الغبريني، المصدر نفسه : ص 310-323.

45) المصدر نفسه : 310 وما بعدها.

46) هو محمد بن الحسن بن عليّ بن ميمون أبو عبد الله التميمي القلعي، شاعر نحوي أديب نسبته إلى قلعة بني حماد، وكان جده ميمون قاضيا بها، توفي سنة 673 هـ، انظر في ترجمته: الغبريني المصدرنفسه : ص 94 - انظر كذلك : الحفناوي، تعريف الخلف : 197 وما بعدها - عادل نويهض، مرجع سابق :ص 148-149.

47) هو أحمد بن خالد أبو العباس من أهل مالقة، فقيه أصولي، توفي سنة 660 هـ، انظر في ترجمته : الغبريني المصدر نفسه : 100.

48) هو أبو محمد عبد المجيد بن أبي البركات بن أبي الدنيا الصدفي (ت 680 هـ) - انظر في ترجمته الغبريني المصدر نفسه ص 122.

49) هو محمد بن صالح بن أحمد الكناني الشاطبي، الفقيه الخطيب النحوي الأستاذ المقرئ، رحل إلى المغرب الأوسط، واستوطن ببجاية وولي الخطبة بجامعها الأعظم ما ينيف على ثلاثين عاما توفي(699 هـ) انظر في ترجمته الغبريني، عنوان الدراية :ص 104- انظر كذلك إن قنفذ، الوفيات : ص 335.

50) أشار إلى ذلك في ترجمته لشيخه أبي العباس أحمد بن عثمان بن عجلان القيسي المتوفي حوالي سنة 670 هـ بتونس، انظر: الغبريني، المصدر نفسه : ص116.

51) النباهي، المراقبة العليا : ص 132.

52) ابن خلدون، العبر: 405/6.

53) النباهي، مصدر سابق ص 132.

54) المصدر نفسه والصفحة .

55) الغبريني، المصدر السابق : ص55 وما بعدها.

56) المصدر نفسه : ص66- وما بعدها.

57) المصدر نفسه : ص73- وما بعدها.

58) مثل ذلك موقفه من أبو الحسن الفقير الطيار حين دخل هذا الأخير المسجد دون أداء تحية المسجد فأنكر عليه أبو العباس ذلك وأمره بتأديتها، انظر الغبريني، المصدر نفسه : ص 121.

59) هو الأمير أبو البقاء خالد بن الأمير أبي زكرياء بن الأمير أبي إسحاق بن الأمير أبي زكرياء بن الملك أبي محمد عبد الواحد بن أبي حفص، تولى إمارة بجاية بعد أبيه أبي زكرياء سنة **700** هـ، وتولى العرش الحفصي سنة **709** هـ، ولقب بالناصر لدِّين الله، وبلقب المتوكل، ويذكر الزركشي أنه توفي سنة **711** هـ، انظر ابن قنفذ، الفارسية: **56-58**- الزركشي، تاريخ الدولتين : ص **36**.

60) انظر ابن خلدون، العبر: **405/6**- انظر حول إثبات هذا التاريخ لوفاته : ابن فرحون، الديباج :رقم **136/135**- النباهي، المصدر السابق : ص **132**.

61) ومن الذين ذهبوا إلى أن تاريخ وفاته كان سنة **714** هـ الزركلي، الأعلام : ج**1**/ص**87**- ابن مخلوف، شجرة النور : رقم **754**/ص**215**- الحفناوي، تعريف الخلف : ص 25 وما بعدها.

62) الغبريني، المصدر السابق : ص **55**.

63) المصدر نسفه : **104** وما بعدها.

64) المصدر نسفه : **55** وما بعدها.

65) المصدر نسفه : **66** وما بعدها.

66) المصدر نسفه : **73** وما بعدها.

67) المصدر نفسه : ص**302**- وما بعدها.

68) أنظر في ترجمته المصدر نسفه : **55**.

69) المصدر نسفه : **108**.

70) المصدر نسفه : **126**.

71) المصدر نسفه : **76**.

72) المصدر نسفه : **94**.

73) المصدر نسفه : **103**.

74) المصدر نسفه : **266** وما بعدها.

75) المصدر نسفه : **145** وما بعدها.

76) المصدر نسفه : **158** وما بعدها.

77) المصدر نسفه : **209** وما بعدها.

الصناعة في المنظور المغربي
بين التنظير والواقع التاريخي

دة./ فاطمة بلهواري (*)

جرت العادة في تقييم صناعة العصر الوسيط أنها لم تتجاوز مرحلة الإنتاج القروي حيث اعتبرت المنسوجات والدباغة وصقل الجلود من التقنيات المتقدمة، أما الحرف التي تخص الحياة الحضرية فقد عهد بها إلى الطبقات الدنيا. ولهذه الأسباب اختلف منظور المجتمع الإسلامي للصناعات والحرف حسب طبيعتها ومردودها ومحيطها الاجتماعي. وبالتالي إلى أي حد يمكن قياس المنظور المغربي للصناعات بين الإنتاج الأدبي والواقع التاريخي؟

أولا: رؤية الأدبيات المغربية للصنعة والصناع خلال العصر الوسيط

رغم ما شكلته الصناعة من أهمية بارزة في الهيكل الاقتصادي لبلاد المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، غير أنها لم تنل حقها الكافي من البحث والاستقصاء عند المؤرخين المغاربة القدامى والباحثين المحدثين على السواء.

لقد أقصت الحوليات التقليدية موضوع النشاط الصناعي من دائرة اهتماماتها، وجعلته قطعة من التاريخ المهمل، إذ لم تتجاوز بضعة كتب أولت اهتماما بالموضوع. والحديث نفسه ينجر على الدراسات الحديثة، باستثناء بعض المحاولات التي ساهمت في

(*) -أستاذة محاضرة في تاريخ المغرب الإسلامي- قسم التاريخ- جامعة وهران

فك مضمرات هذا الموضوع[1]، فليس هنالك أي مؤلف خلص بهذا الموضوع حسب علمنا.

وتجدر الإشارة، أن ننوه بما تضمنته كتب الفقه والنوازل من أحكام وفتاوى حول الصناع فيما لهم وما عليهم بمقتضى الشريعة الإسلامية. ونستشف ذلك في ما نقله "ابن أبي زيد القيرواني" عن فحول الفقه المالكي في باب "تضمين الصناع" إذ تناول فيه أحكاما صدرت في حق الصانع متى يكون فيها ضامنا للمنتوج، ومتى تسقط عنه هذه الصفة في حالة الإتلاف، خاصة عندما تكون المادة الخام ملكا لصاحبها[2]، وتكثر هذه الحالة عند الخياطين والصباغين والحاكة والصاغة ومن لف لفّهم[3].

كما نستحضر في هذا المقام ما نقله قاضي قضاة الدولة الفاطمية في بلاد المغرب "القاضي النعمان" من أحكام مستوحاة من الفقه الشيعي حول نظرته للصنائع، وذلك من خلال فصل عن ذكر أحكام الصناع متناولا فيه تضمين الصناع المأجورين في حالة إتلاف المتاع[4]. وفي نص مماثل تناول المؤلف نفسه، فيما ينبغي للوالي أن ينظر فيه من أمر طبقة الصناع في قوله: " أنظر إلى ...أهل الصناعات فاستوصي بهم خيرا، فإنهم مادة الناس، ينتفعون بصناعتهم ...فتفقد أمورهم، واكتب إلى عمالك فيهم..."[5]. وفي النص دلالة على مدى الوعي بأهمية ودور الصناع داخل المجتمع.

وبالمثل، جمع " الونشريسي" فتاوى صدرت عن فقهاء المالكية في حق الصناع وحرفهم[6]، وهي متفرقة في ثنايا معياره[7]. هذا وقد تناول قسما خاصا منه عن "نوازل الإيجارات والأكرية والصناع"[8]. وتكمن أهمية هذا الصنف من الكتب، على الرغم من تناولها لهذا الموضوع من الزاوية الفقهية وذلك بإصدار أحكام وفتاوى تجمع ما بين العرف السائد والنظرة الفقهية في مثل هذا النشاط ، إلاّ أنها تساهم في الكشف عن المكانة الخاصة التي احتلتها الصناعة والحرف في المخيال المغربي.

وهناك صنف آخر من المصادر والمتمثل في كتب الحسبة، رغم أن صورة الصناعة والصناع تبدو فيها باهتة، غير أنها كشفت عن قضايا تخص هذه الفئة من المجتمع. نستحضر هنا مصنف (أحكام السوق) لصاحبه "يحي بن عمر" جاء حديثه مركزا على المعاملات التجارية داخل السوق من شراء وبيع وغش وتدليس، غير أنه أمكن استنباط

مادة تخص بعض الصناعات. وعلى سبيل الذكر، تشديده على الحناطين "أن لا يبيعوا الحنطة من القمح والشعير والقطاني حتى يغربلها"[9]، وفي ذلك دلالة عن صناعة الغرابيل.

كما تناول المؤلف نفسه الحكم على بعض الصناعات التي قد تخالف الشرع الإسلامي، كبيع قدور النبيذ[10]، وحتى صانعي الأحذية من خفاف ونعال صرّارة التي تحدث الشبهات[11]، وهذا يؤكد مسؤولية السلطة الحاكمة في مراقبة مختلف الحرف والصناعات.

وبالمثل وردت إشارات عند مؤلفي كتب الحسبة لبلاد الأندلس، تفيد في إماطة اللثام عن قضايا مشتركة تخص الصناع في كل زمان ومكان، وبالتالي يمكن الاستفادة منها في معرفة نظرة هذا المجتمع للصناعة تنظيرا وواقعا.

ومن جملة ما ألف في هذا النوع من الكتب حول الصناعة والصناع، ما ورد عند "ابن عبدون" عندما شدد على المحتسب في أن يرتب الصناع ، ويجعل كل شكل مع شكله في مواضع معلومة[12]. كما تناول أيضا مسائل تتعلق بالتصنيع، كالغش في المادة الخام ، ومثال عن ذلك أن" لا تكون قدور النحاس للهراسين ومقالي السفاجين والقلائين إلاّ مرصّصة، فإن النحاس مع الزيت سمّيّة"[13].

وبالمثل، تعرض "ابن عبد الرؤوف" إلى أصحاب المهن والحرف وما يلزمهم من واجبات اتجاه صنعتهم وذلك تحت قسم سماه النظر في الصناع، وقد قدم معها قائمة لهؤلاء كالخبازين والفرانين والخرازين وصانعي النعال والزياتين والحاكة[14].

ولا نستثني في هذا المقام ما ورد في كتب السير والتراجم والطبقات من مادة تخص الحرف، وعلى الرغم من تناولتها في سياق الحديث عن الشخصيات، إلاّ أنها غالبا ما كانت تعطي بعض الانطباعات على نظرة المجتمع للصنائع والحرف.

وباستثناء هذا، تضمن نوع آخر من المؤلفات لموضوع الصناعة، والمتمثل في الأدبيات الفلسفية، حيث تأتي مقدمة "ابن خلدون" على رأس هذا النوع من الكتب كون صاحبها مغربي، وقد شملت نصوصا قيمة عن الصناعة والصنائع[15].



علاقة عضوية مبنية في الرؤية الخلدونية إلى العمران الحضري بين المدينة والصنائع، فالصنائع إنما تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته[22].

وأن الاكتمال في ميدان المهن ذو علاقة مباشرة بمدة استمرار الحضارة في مدينة من المدن وعمق جذورها[23]. فالصناعة إذن مرتبطة بتطور المجتمع ونموه، وكلما تحققت صفات الرقي والتمدن في مجتمع ما إلاّ وانعكس ذلك على صناعاته، الشيء الذي يلخصه "ابن خلدون" في قوله: "على مقدار العمران تكون جودة الصنائع"[24].

كما اعتبر هذا المفكر أن" رسوخ الصنائع في الأمصار إنما هو برسوخ الحضارة وطول أمدها"[25]، وقد تجلى ذلك بوضوح في النموذج الحضاري من بلاد الأندلس وإفريقية،حيث أدى دوام الحضارة إلى كمال الحرف وإتقانها، وذلك بفضل استمرار تكرارها على مر القرون[26].

وهذا بخلاف المجتمعات البدوية التي تألف العيش على ما هو ضروري، وهذا النوع عرف بالاقتصاد الزراعي أو الحيواني، أي الوسيلة السهلة والبسيطة المباشرة للحصول على مقومات الحياة[27]. ولم يكن هذا التخريج جزافي بقدر ما يعبر عن اقتناع توصل إليه "ابن خلدون" من خلال طبيعة التصنيع.

ومن هاته النظرة يتناول "ابن خلدون" طبيعة الصناعة في كونها " ملكة في أمر عمليّ فكريّ " كما أكد بإلحاح على ضرورة العلم للنهوض بها، في قوله : " لا بد لها من العلم"[28]، ففي طرحه هذا نلاحظه، يربط بين العمل اليدوي والفكري، أي بالمعنى الأرسطالي للمهارة[29]، وهو ما يصطلح عليه في وقتنا الحاضر بالتقنية[30].

كما صنف المؤلف نفسه الصناعة استنادا للتقنية إلى صنفين تندرج وفق سلم من التعقيد، يبدأ بالحرف البسيطة البدائية، كتلك التي توجد بين البدو ثم يتقدم باتجاه الحرف الأكثر تعقيدا، والتي لا توجد إلاّ ضمن الأطر الحضرية المكتملة. وفي هذا يقول :"إن الصنائع منها البسيط ومنها المركب، والبسيط هو الذي يختص بالضروريات، والمركب هو الذي يكون للكماليات"[31].

وبالتالي فهو لا يقصد ما هو زائد ويمكن الاستغناء عنه وإنما ما هو مكمل لشروط الحضارة ومقوماتها حتى يتجاوز الإنسان مستوى الضرورة الحيوية. وفي السياق نفسه يضيف قائلا: "والمتقدم منها في التعليم هو البسيط لبساطته، أولا ولأنه مختص بالضروري الذي تتوفر الدواعي على نقله، فيكون سابقا في التعليم، ويكون تعليمه لذلك ناقصا. ولا يزال الفكر يخرج أصنافها ومركباتها من القوة إلى الفعل بالاستنباط شيئا فشيئا على التدرج حتى تكمل. ولا يحصل ذلك دفعة واحدة، وإنما يحصل في أزمان وأجيال، إذ خروج الأشياء من القوة إلى الفعل لا يكون دفعة، لاسيما في الأمور الصناعية، فلا بد له إذن من زمان "[32].

وعلاوة على ذلك، يرى "ابن خلدون" أن نوعية وكمية الحرف تتوقف على مقدار الطلب عليها، مما ينتج عنه أن الحضارات التي هي في طور الضمور تتميز بتضاؤل ممارسة الحرف فيها، وأن شدة الطلب على الصنائع دليل على ترف المصر[33].

بينما المجتمع في صورته الأولية البسيطة، والتي تتمثل في القبلية والبداوة، حاجته تظل بسيطة، مما يجعل الصناعة لا تتجاوز مستوى الضروريات، لكن إذا تحول المجتمع من هاته الوضعية، وبدأ يتسلق مدارج الرقي، أخذ يتوسع في مكاسب الحضارة، ونشأت به مدن إلى جانب البادية، وفيها تدخل الصناعة إلى مرحلة جديدة من التفنن والازدهار[34].

وهذا الدور يبرز جليا حينما يبلغ منتهاه في نشوء الدولة وقد عبر عنه "ابن خلدون" في قوله: "أن الصنائع وإجادتها إنما تطلبها الدولة...فهي التي تنفق سوقها وتوجه الطلبات إليها"[35].

إذا كان هذا موقف الأدبيات المغربية من الصناعة والصناع خلال العصر الوسيط، فكيف حالها واقعيا ؟

ثانيا: الواقع التاريخي للصناعة المغربية

كانت الحياة الاقتصادية في العالم الإسلامي تدور حول السوق والمصانع، وغالبا ما كان السوق يقع بالقرب من الجامع الكبير للمدينة، وينطبق هذا على مدن بلاد المغرب،

باستثناء تلك التي انتشرت داخل المجال الحضري مستقلة أحيانا عن الأحياء السكنية ومتداخلة معها في غالب الأحيان.

ويتحكم في هذا التوزيع اعتبارات فقهية تنطلق من مبدأي دفع الضرر والإباحة المرتبطة بالضرورة، وأخرى عامة تهم توطين بعض الحرف، كالحرف النبيلة وأمكنة وجود الماء بالنسبة للحرف التي تحتاجه، والاستقرار قرب الأبواب رفقا بمجال البدوي[36].

والظاهر أن، بعض المرافق النافعة والضرورية كالفران والحمام كانت مثبتة في جميع الأحياء، وهذا يعني أن الفقهاء كانوا يواجهون معادلة صعبة تهم التوفيق بين القاعدتين الفقهيتين المذكورتين، غير أن أحكامهم وفتاواهم بينت بأن الهاجس الاجتماعي والمصلحة العامة كانا يحظيان بالأولوية لديهم[37].

وغالبا ما فرضت الأنشطة الاقتصادية نظام توزيعها داخل المدينة وذلك حسب أهميتها، فبالمركز نجد التجارات الرفيعة التي توظف أموالا مهمة، بينما كانت الحرف الموجهة لأهل البادية عند مداخل المدينة وقرب أبوابها. ووجد مجال انتشرت فيه أنشطة متواضعة ضرورية لحياة السكان، ويمكن الرجوع في هذا الصدد للوصف الذي قام به "الجزنائي"[38] للأنشطة الحرفية لمدينة فاس، فقد كفانا هذا المؤلف من الدخول في التفاصيل.

يبدو أن هذا التوزيع الميداني للحرف ليس مطلقا، لأننا نجد أحيانا وخصوصا في المدن الكبيرة نفس الحرفة موزعة على أكثر من موقع داخل المدينة. وهذا يرجع إلى كثرة المنتمين إلى نفس الحرفة أو إلى ضوابط بيئية، كما هو الشأن بالنسبة للدباغين وأصحاب الرحى وأفران الفخار. ويمكن القول إن الدراسة الطبوغرافية لهذه الأسواق تعكس توزيعها منطقيا، تجد ملامحه الكبرى تتكرر في كل المدن الإسلامية[39].

برزت ظاهرة التخصص بالعمل في أكثر مدن بلاد المغرب منذ وقت مبكر، وذلك حين رتب الوالي "يزيد بن حاتم المهلبي" الأسواق في القيروان وجعل كل صناعة في مكانها[40]، وقصد بها سوقا معينة، حتى قيل بعمله هذا قد مصر البلاد[41]. إذ قام بترتيب أسواق القيروان وجعل لكل صناعة ومهنة سوقا خاصا بها[42].

وفي هذا النص إشارتين، الأولى تبين مدى الاهتمام بالمرافق العامة وبالمجال الحضاري للمدينة في عهد سلطة العباسيين على إفريقية، والثانية أن الأسواق كانت تنقسم إلى قسمين، قسم خاص بالمتاجر للبيع، والقسم الآخر للحرف والأشغال اليدوية، مثل سوق الزجاجيين، والنحاسيين، والحصريين، والفحامين، والصباغين، والدباغين، والعطارين، والحدادين وغيرها من الأسواق.

ويبدو أن هذا الترتيب كان مألوفا في مدائن شرق البلاد الإسلامية وبخاصة في العراق، ولا يخفى أن واضع هذا النظام هو بصري الموطن، فلا غرابة حينئذ من تقليده في مدن بلاد المغرب[43].

وليس من شك أن نظام الأسواق على ما رتبه "يزيد بن حاتم" قد اتبع في بقية مدن المغرب، وقد دلت على ذلك ما نقلته نصوص المصادر المتنوعة، وكانت نتيجة هذا الانسجام، أن أصبحت تسمية الأسواق واحدة أو متقاربة في سائر بلاد المغرب مثل سوق العطارين، وسوق الوراقين، والبزّازين، والحصريين، والرقاعين والحدادين، وغيرهم[44].

وفي السياق نفسه ذكر الباحث "أحمد عز الدين موسى"[45] أنه منذ تأسيس مدينة فاس سنة(192هـ/808م) حصرت المهن في القبيلة الواحدة، وذلك بإيعاز من مؤسسها "إدريس الثاني" إذ أمر كل قبيلة بأن تحترف ما لا تحترفه القبيلة الأخرى. أي بمعنى أنه حصر الحرفة في قبيلة واحدة دون غيرها. والظاهر أن حصر أهل كل صنعة في سوق واحدة يسر من عملية تنظيم الصناع[46].

واتضح مما سبق، أن هنالك مبادئ لإرساء القواعد العامة لاختيار مواقع الحرف داخل المدينة ومن جملتها الحرص على التشابه فيما بينها مع مراعاة تحاشي أية أضرار قد تنشأ من هذه الجيرة، وقد انعكس ذلك على تنظيم وتتابع الحرف المختلفة داخل السوق، هذا بالإضافة إلى تسهيل مهمة المشتري عند قضاء حاجاته من مكان واحد. وأخيرا تحاشي الضرر والتلف وذلك بإبعاد بعض الحرف الملوثة أو المضرة قدر الإمكان، وقد ساعد مبدأ رد الضرر وتجميع الحرف المتشابهة على حصر مصادر الضرر في أماكن قريبة من بعضها.

لا تفيد المصادر المتوفرة بالشيء الكثير فيما يخص التنظيمات الحرفية في بلاد المغرب، باستثناء ما ورد ذكره ضمن سياق سير العلماء والفقهاء[47]. إذ وردت إشارات قليلة حول رئيس المهنة، والذي يعرف باسم المعلم، كتلك التي ذكرها "المالكي" عن لسان أحد العلماء قال:" **كنت أخيط وأنا غلام حدث السن مع شباب عند معلمنا**"[48].

وكان هذا الاسم أرفع الدرجات في نظام الصناع[49]، وإليه تعود الفوائد والأرباح. كما كان له مساعد وهو الأجير، والثالث وهو الصبي الذي يأخذ أجره مقابل تعلمه الحرفة[50]. وغالبا ما يكون هؤلاء الصبيان هم أبناء المعلم، مما ينجر عن هذا توريث الصنعة لتنحصر بين أفراد العائلة[51]. وكان الصبي يدفع أجرة مقابل تعليمه، مما نتج عن هذه الحالة نزاعات بين المعلم والصبي، الأمر الذي دفع "القاضي النعمان" بتسريح أخذ الأجر على تعليم الصنائع التي تحل[52].

أما الصناع وأهل الحرف فقد توزعوا إلى ثلاث أصناف؛ الصنف الأول هو الصانع الخاص الذي يقوم مالك العمل باستئجار عمال يعملون تحت إشرافه. وفي السياق نفسه نقل "القاضي عياض" ما رواه "أبو ميسرة" (377هـ/984م) عن نفسه في قوله: "رمتني والدتي عند رجل من الرهادنة، ومعه صبيان فكان يدفع إليهم سلع الناس يبيعون ذلك منه تحت يده "[53]. والصنف الثاني هو ليس بأجير عند رب العمل، وإنما يجلس للعمل ويخدم كل من يقدم إليه حاجته[54]. والصنف الثالث هو الصانع المتجول، مثل صانع الأواني الحديدية أو الخشبية، وينتقل من بلد إلى آخر حسب العرض والطلب[55].

نقف أمام الفضاء الذي اتخذ لممارسة الصنائع والحرف، إذ تتصدر الأسواق الأماكن المخصصة لهذا الغرض، حيث ذكر "حسن حسني عبد الوهاب"[56] أن الأسواق في المغرب تنقسم إلى قسمين: القسم الأول منها عبارة عن معامل الصناعات اليدوية، ويعمل فيها أربابها بتحويل المواد الأولية إلى منسوجات صناعية، ومن أهمها الحياكة. وخاصة في الأسواق المعدة للبيع وتعد دكاكين هذا القسم أفسح من دكاكين القسم الثاني المخصصة للبيع لأن الشغل بالأولى يتطلب الوسع لنصب أنوال النسيج ونشر المواد الأولية بعد صبغها وتجفيفها. وهذا ما يجعلنا نستنتج أنه لا تكاد تخلو مدينة من مدن بلاد

المغرب من هذا التصميم في اتخاذ الأسواق كمراكز للصناعات والحرف، وعلى سبيل الذكر كان سماط القيروان سطحا متصلا فيه جميع المتاجر والصناعات[57].

وإلى جانب تخصيص السوق كمجال للقيام بالأشغال الحرفية، قد عرفت أماكن أخرى بالقيساريات، وقد قدم "حسن حسني عبد الوهاب" وصفا دقيقا لها جمع فيه مظاهرها قديما وحديثا، ذكر أنها دكاكين، وهي مباني مربعة الشكل و يحيط بها سور من كل ناحية، ويدخل إليها من باب واحدة. وكانت الدولة تقوم ببنائها على نفقتها، ويؤدون أرباب الصنائع مقابل ذلك كراء حسب الاتفاق المبرم مع السلطة الحاكمة[58]. وقد تبين ذلك من سؤال ورد على الفقيه "الدوادي" أن السلطة الفاطمية بنت الدكاكين وأجرت عليها الكراء[59].

وكانت هذه القيساريات تغلق عند صلاة العشاء وتفتح صباحا، ويسهر على كل منها حارس ليلي[60]. ومما لا ريب فيه أن اتخاذ مثل هذا الترتيب كان لمراقبة أصحاب الحرف مباشرة تحت رعاية أمناء مشرفين على سير الأعمال، ومنع تسرب الغش في الصنعة. كما قد يوفر هذا الإجراء موردا جبائيا مضمونا للدولة، إذ أنه لا يرخص لغير الحاكم إقامة مثل هذه المنشآت .

وما تزال مدينة فاس تضم العديد من القيساريات التي يرجع بعضها إلى مرحلة حكم الأدارسة، حيث بنى الإمام "إدريس" قيسارية إلى جانب المسجد الجامع وأدار الأسواق حوله من كل جانب[61]. ولا تزال بمدينة سوسة الحالية مكان يعرف بالقيسارية وليس من شك أنها على النعت الموصوف سابقا[62].

وإلى جانب هذه المجالات، اتخذت أيضا الحوانيت أو الدكاكين لممارسة الصنائع بها" إذ وردت إشارة عند "المالكي" أن سأل "إسماعيل بن رباح الجزري" أحد معلمي صنعة الخياطة عن ثمن كراء الحانوت فجاء الرد أنه ليس بحانوت وإنما مسجد، فقال ذلك الفقيه "إن المساجد لم تبن للصناع"[63].

وقد تكون هذه الدكاكين كتلك التي أشار إليها "ابن حوقل" في نصه: "ولغير المياسير فنادق وخانات يسكنها أهل المهن وأرباب الصنائع بالدكاكين المعمورة والحجر

المسكونة والحوانيت المشحونة بالصناع كالقلانسيين في سوقهم"[64]. يبدو أن هذا النوع من الدكاكين اختص بها الأثرياء دون الشرائح الأخرى من المجتمع.

كما كان البيت هو الآخر محل للصنعة، إذ غالبا ما كانت الصناعة النسيجية تعمل في البيوت، إذ كثيرا ما كانت النساء تتعاطاها في بيوتهن للارتزاق منها[65]، ففي السياق نفسه ذكر "المالكي" أن "الشيخ العابد إبراهيم بن محمد الضبي كان يعيش من كد امرأته وكانت تشتري الكتان وتغزله وتغزل منه أبدانا فتبيعها في السوق، فما كان فيها من فضل تقوتا به واشتريا برأس المال كتانا، فمن هذا كان عيشهما"[66].

وفي رواية أخرى ذكر "الشماخي" :" أن أمّ الخطاب كانت لها ثلاث عشرة جارية ينسجن لها "[67]. وبالمثل كانت الحبوب تطحن أيضا في البيوت[68]. وبالتالي نجهل أسباب هذا الإجراء هل ينم عن الفوضى المهنية أم تهربا من دفع المستحقات من الجباية؟ يظل الأمر غامضا في غياب المعلومات التوضيحية.

كما انتسب الكثير من سكان المغرب إلى الحرفة التي يمارسونها، فنجد مثلا لقب الوراق[69]، والدبّاغ[70]، والصواف[71]، والخياط[72]، والطرزي[73]، والسكاك[74]، وغيرها من الحرف الأخرى.

على محك هذه المعطيات حول واقع الصناعة المغربية، كان حكم "ابن خلدون" قاسي في حقها، إذ طرح جانبا أساسيا من إشكالية الحضارة المغربية. فقد جاء حديثه عنها، عما قرره بصفة عامة عن العرب والبربر، فهي متخلفة في ميدان الصناعة وقدم رأيه في هذه الفقرة :"وعجم المغرب من البربر مثل العرب في ذلك، لرسوخهم في البداوة منذ أحقاب من السنين. ويشهد بذلك قلة الأمصار بقطرهم ... فالصنائع بالمغرب لذلك قليلة وغير مستحكمة، إلاّ ما كان من صناعة الصوف في نسجه، والجلد في خرزه ودبغه"[75].

والملاحظ، أن جاء تصنيف "ابن خلدون" للصناعة المغربية في آخر القائمة للعالم الإسلامي، فهو لا يعترف لها إلاّ بصناعتين وهي الجلد والصوف، ويعتبرهما من الصناعات التي تدل على البداوة أكثر مما تبرهن على الحضارة.

وعليه، نشاطر رأي الباحث "محمد زنيبر" عندما علق على موقف "ابن خلدون" من الصناعة المغربية أن هذا الأخير لم يولي أهمية بمشكل المواد الأولية الذي كان العامل الأساسي في وجود صناعة ما بناحية وانعدامها بناحية أخرى، لاسيما في تلك العصور التي لم تكن فيها وسائل النقل متطورة، حتى تساعد على شحن وحمل المواد الثقيلة في وقت زمني محدد[76]. وليس ببعيد أن بعض أنواع الصناعات كان يزيد إنتاجها ويشح حسب ما يوفره من مواد أولية سواء كانت نباتية أم حيوانية أم معدنية[77].

كما لا نستبعد أن حكم "ابن خلدون" مقرون بأوضاع العالم الإسلامي في القرن الثامن الهجري، ومعلوم أنه عصر تدهور وأزمات وكوارث في تاريخ المسلمين، وقد انعكس ذلك على تقلص النشاطات الاقتصادية بما فيها المجال الصناعي.

اعتبارا لكل ذلك، فحكم "ابن خلدون" شهادة على العصر الذي كان يعيش فيه، وليس تقييما شاملا للصناعة المغربية في مختلف عصورها. وعلى الرغم من ضآلة الإنتاج الأدبي بشأنها، فقد كانت تلك التنظيمات لفضاء الصنعة، والتي سردنا بعضا منها ضمن هذا المقال شهادات عن مدى اهتمام وعناية المغاربة بالصناعة مع بدايات العصر الوسيط.

الهوامش:

1) ننوه في هذا السياق بدراسة الباحث " أحمد عز الدين موسى"، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الشروق، بيروت، القاهرة، 1983، ص207، 259. إبراهيم حركات، النشاط الاقتصادي الإسلامي في العصر الوسيط، ص 101، 104. بوتشيش إبراهيم القادري، إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2002، ص84، 97 .

2) وذلك ضمن مؤلفه "الرسالة" في فقه الإمام مالك، ضبطه وصححه الشيخ عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، ص80. بالإضافة إلى ما ورد من تفصيل حول هذا الميدان. النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، تحقيق، مجموعة من أساتذة، عبد الفتاح محمد الحلو، محمد عبد العزيز الدبّاغ، محمد حجي، عبد الله المرابط الترغي، محمد الأمين بوخبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999 يراجع ج 7، ص67، 88 .

3) دلال لواتي،عامة القيروان في العصر الأغلبي 184- 296 هـ/ 800 -908م رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002 – 2003، ص 163 .

4) دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام من أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام، تحقيق، أصف بن علي فيضي، دار المعارف، القاهرة، 1969، ط3، ج 2، ص 80 -81.

5) المصدر نفسه، ج 1، ص 374 .

6) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب،أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط، 1981، ج 6، ص 233 -- 237. ج 9، ص9، 22، 99.

7) المصدر نفسه،ج 8، ص 322، 323، 327، 328.

8) نفسه،ج 8، ص221.

9) النظر والأحكام في جميع أحوال السوق، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1975، ص 48 – 49.

10) المصدر نفسه، ص 85.

11) نفسه، ص93.

12) ابن عبدون، وابن عبد الرؤوف، وعمر بن عثمان الجرسيفي، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، نشر، إليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955، ص 43.

13) المصدر نفسه، ص 45 .

14) نفسه، ص 85، 106.

15) ابن خلدون، مقدمة، تحقيق، درويش جويدي، المكتبة العصرية، بيروت، 2002، ص371، 399.

16) المصدر نفسه، ص 355 .

17) محمد زنيبر، الصناعة في نسق ابن خلدون الاجتماعي. أعمال ندوة ابن خلدون، منشورات كلية الآداب والعلوم، الرباط، 1979، ص277- 278. ينظر: عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، دراسة فلسفية واجتماعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 1988، ص 338 – 339.

18) خليل شرف الدين، ابن خلدون، دار مكتبة الهلال، بيروت، د.ت، ص 71.

19) المقدمة، ص 371.

20) المصدر نفسه، ص372.

21) نفسه، ص 371 – 372. محمود عبد المولى، ابن خلدون وعلوم المجتمع، الدار العربية للكتاب، تونس، 1980، ص 64.

22) الجنحاني الحبيب، ابن خلدون والتطور العمراني في المغرب الإسلامي، ندوة ابن خلدون والفكر العربي المعاصر، دار العربية للكتاب، تونس، 1980، 497 .
23) ابن خلدون، المصدر السابق، 372. عزيز العظمة، ابن خلدون وتاريخيته، ترجمة، عبد الكريم ناصيف، دار الطليعة، بيروت، 1987، ص 149.
24) المقدمة، ص 372.
25) المصدر نفسه، نفس الصفحة.
26) نفسه، نفس الصفحة.
27) نفسه، نفس الصفحة. سفيلانا باتسييفا، العمران البشري في مقدمة ابن خلدون، ترجمة رضوان إبراهيم، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، 1978، ص 218.
28) المقدمة، ص371 .
29) عزيز العظمة، المرجع السابق، ص 149.
30) محمد زنيبر، المرجع السابق، ص 278.
31) المقدمة، ص 371.
32) المصدر نفسه، نفس الصفحة.
33) نفسه، ص 372.
34) نفسه، نفس الصفحة.
35) نفسه، ص 373 .
36) محمد فتحة، تنظيم المجال الحضري داخل المدينة المغربية في نهاية العصر الوسيط، منشورات كلية الآداب الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 1، 2000، ص69.
37) المرجع نفسه، ص69– 70.
38) جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط 2، 1991، ص 80.
39) Marcais G, La Conception des villes dans L'Islam , revue D'Alger, n°10 ,1945, p 530
40) الرقيق القيرواني، تاريخ إفريقية والمغرب، تحقيق، عبد الله العلي الزيدان، أحمد عز الدين موسى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990، ص 111. النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق وتعليق على القسم المغربي، مصطفى أبو ضيف أحمد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ج 24، د.ت، ص 238.
41) المصدر نفسه، نفس الصفحة.
42) ابن عذارى، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة، ج. س. كولان، إ. ليفي بروفنسال دار الثقافة، بيروت، ط 3، 1983، ج1 ، ص78. البكري ، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، مطبعة، Librairie D'Amérique et D'Orient. Paris .1963.، ص25. الرقيق القيرواني؛ المصدر السابق، ص 111.
43) حسن حسني عبد الوهاب، ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، مكتبة المنار، تونس، 1964، ج 1، ص 58.
44) العزيزي الجوذري، سيرة الأستاذ جوذر وبه توقيعات الأئمة الفاطميين، تحقيق، محمد كامل حسين ومحمد عبد الهادي شعيرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1954، ص 88. الدباغ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تحقيق محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1978، ج 3، ص 32. حسن حسني عبد الوهاب، المرجع السابق، ج1، 58 – 59.
45) النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي، ص216.
46) المرجع نفسه، نفس الصفحة .
47) المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم، تحقيق، بشير البكوش ومحمد العروسي المطوي، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1994، ج 1 ، ص 199.
48) المصدر نفسه، ج 1، ص 336 .

49) إبراهيم أنيس وعبد الحليم منتصر وآخرون ، المعجم الوسيط، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1972. ج 2، ص .624

50) المالكي، المصدر السابق، ج 1 ص 336 .

51) الجنحاني، المرجع السابق، ص 79. عبد الكريم جودت، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين 10/9م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 81. كتاب الاقتصار، تحقيق، محمد وحيد ميرزا، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، 1379 هـ/ 1957، ص 90.

52) المدارك، ج3 ص361.

53) ابن رحال أبو الحسن علي، كشف القناع في مسائل الصناع، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، رقم 1079 د، ورقة 39- 40.

54) أحمد عز الدين موسى، المرجع السابق، ص 215 .

55) ورقات، ج 2، ص71- 72.

56) البكري، المصدر السابق، ص 25 – 26.

57) ورقات، ج 2، ص 72.

58) البرزلي، المصدر السابق، ج 4، ص 294- 295.

59) Mikel DE Epalza, " Espacios y sus Funciones EN la ciudad Arabe", Ponencia del congreso dedicado a la ciudad Islamica, Institucion Fernando el catolico, fundacion Publica de la diputacion de zaragoza, Zaragoza, 1991, p19.

60) ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973، ص38.

61) حسن حسني عبد الوهاب، المرجع السابق، ج2، ص 72- 73.

62) المصدر نفسه، الرياض، ج 1 ص 336.

63) صورة الأرض، ص 362.

64) الدرجيني، طبقات المشائخ بالمغرب، تحقيق إبراهيم طلاي، مطبعة البعث، قسنطينة، 1974، ج 2، ص 303.

65) المالكي، المصدر السابق، ج 2، ص 50.

66) السير، تحقيق، محمد حسن، نشر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1995، ص177.

67) المالكي، المصدر السابق، ج 2، 454.

68) المصدر نفسه، ج 2 ، 112.

69) نفسه، ج 1، ص 271.

70) نفسه، ص 472، 505.

71) نفسه، ص 408.

72) نفسه، ج 2، ص 55.

73) العزيزي الجوذري، المصدر السابق، ص89.

74) نفسه، ص374.

75) الصناعة في نسق ابن خلدون، ص301.

76) المرجع نفسه ، نفس الصفحة.



التاريخ القديم



التوسع الروماني والمقاومة المغاربية
(مقتل بطليموس وردّ فعل الموريين)

د./ عبد القادر بوعزم (*)

يعتبر القضاء على الدولة القرطاجية سنة 146ق.م، وتأسيس أول مقاطعة رومانية في بلاد المغرب (مقاطعة إفريقيا الرومانية) من أهم مظاهر السياسة التوسعية التي اتبعها الرومان في عالم البحر الأبيض المتوسط، كما يعتبر زوال قرطاجة بمثابة انهيار للجدار الحصين الذي كانت تحتمي خلفه بلاد المغرب التي أصبحت مكشوفة أمام الرومان، فوجد المغاربة أنفسهم وجها لوجه أمام الاستعمار الروماني و أصبحوا يستعملون الأساليب والوسائل المختلفة للدفاع عن بلادهم [1]. هذه الوسائل و الطرق تجسدت في الحروب والثورات المسلحة التي خاضها المغاربة في كل الجهات خلال أزمنة مختلفة والتي كان أشهرها الحرب التي خاضها الملك يوغورطة ضد الرومان (111ق م_ 105ق م)[2]، ثم الثورة التحريرية التي قام بها الأمير النوميدي هيرباص (82 ق م_ 80 ق م) [3]، و على غرارها كانت محاولة الملك يوبا الأول (60ق م _46 ق م)، الذي استغل الصراع بين القائدين الرومانيين بومبي و قيصر، و قام بمحاولته الاستقلالية التي كان صداها أقوى وأعمق من حركة هيرباص نظرا للدور الذي لعبه هذا الملك في الصراع و النتائج الكبيرة والخطيرة التي ترتبت عن الانتصار الذي حققه قيصر و موت يوبا الأول سنة 46 ق م والتي يمكن اختصارها في:

(*) -أستاذ محاضر في التاريخ القديم-قسم التاريخ وعلم الآثار- جامعة وهران

1. إلغاء مملكة نوميديا وإعلانها مقاطعة رومانية جديدة، حملت اسم "إفريقيا الرومانية الجديدة" إلى جانب المقاطعة القديمة التي أصبحت تحمل اسم "مقاطعة إفريقيا الرومانية القديمة".

2. تسليم الجزء الشمالي الغربي من مملكة نوميديا إلى مرتزقة القائد سيتيوس الذي ساعد قيصر، فأقاموا فيه إمارة سميت باسمهم، شملت مدنا مشهورة هي قسنطينة (Cirta) وميلة (Mila) والقل (Chullu) وسكيكدة (Rusicade) واستولوا على الأراضي الزراعية المجاورة لهذه المدن[4]، و بهذا يكون قيصر قد أنهى عهدا من مراحل التوسع الروماني في بلاد المغرب استغرق قرنا من الزمن (146 ق م– 46 ق م) وكأنه أراد أن يحتفل بالعيد المئوي للانتصار الروماني على القرطاجيين[5]، وبهذا يمكن اعتبار عصر قيصر فاتحة عصر جديد في تاريخ بلاد المغرب.

لكن المغاربة لم ييأسوا و لم تنهار عزائمهم وظلت روح المقاومة وحب الحرية تدفعهم إلى المزيد من المحاولات وتكرار التجارب لإيقاف التوسع الروماني في بلادهم، وهكذا استغل الأمير النوميدي أربيون[6] بعد اغتيال قيصر سنة 44 ق م فرصة النزاع بين حاكمي المقاطعتين الإفريقيتين القديمة والجديدة وجمع حوله النوميديين وهاجم إمارة مرتزقة سيتيوس وتمكن من القضاء على هذا الأخير في إحدى المعارك، ولكن الرومان وضعوا حدا لنشاطه فاغتالوه عندما تأكدوا من نواياه الوطنية المناهضة للوجود الروماني (43 ق م–40 ق م)[7]، و بعد موت بوغود سنة 38 ق م أصبح بوكوس الثاني حليف أوكتافيوس أغسطس، ملكا على كامل أراضي مملكة موريطانيا من المحيط الأطلسي غربا إلى الوادي الكبير شرقا، وإثر وفاته سنة 33 ق م دون أن يخلف وريثا تم ضم أراضي مملكته وظلت طيلة ثماني سنوات تحت الإدارة العسكرية التابعة لأكتافيوس أغسطس الذي اضطر سنة 25 ق م إلى التراجع عن هذه السياسة فنصب يوبا الثاني[8] ملكا عليها كما جاء في كتابات ديون كاسيوس الذي يقول: "سلم أغسطس إلى يوبا (يوبا الثاني) ممتلكات بوكوس وممتلكات بوغود وجزءا من أراضي جيتوليا تعويضا له عن ممتلكات آبائه التي أصبح جزء كبيرا منها تحت سلطة الإمبراطورية"[9].

ومع بداية العهد الإمبراطوري أصبح التهافت على الأراضي الإفريقية كبيرا، ـ خاصة في عهدي أغسطس وتيبير- لقد قام أغسطس بتوحيد المقاطعتين القديمة والجديدة وأصبحتا مقاطعة واحدة- مقاطعة إفريقيا البروقنصلية- وهذا نظرا لانعدام الأمن وكثرة الثورات خاصة في المقاطعة الجديدة، كما قام بتأسيس اثني عشر مستعمرة في أراضي مملكة موريطانيا، ستة على سواحل مملكة بوكوس الثاني السابقة وهي:

جيجل (Igilgili)، بجاية (Saldae) أزفون(Rusazus) دلس(Rusuccuru) قوراية(Gunugu) تنس(Catenae) وثلاثة في الداخل هي: تكيلات(Tubusuptu)، وحمام ريغة(Aquae Calidae) ومليانة(Zuchabar) كما أسس غرب مملكة بوغود مستعمرات هي: أرزيلة (Zilis)، على سواحل المحيط الأطلسي بين طنجة)و العرائش وبابا(Babba Campastris)، قرب مدينة وازان و باناسا(Valentia Banasa) قرب مدينة القصر الكبير[10].

هذه المستعمرات لم تكن لقدماء المحاربين في جيش أغسطس فقط، بل لكثير من سكان ايطاليا الذين فقدوا أراضيهم خلال الحروب الأهلية، وزيادة على هؤلاء المعمرين كان هناك من دون شك عدد كبير من الأغنياء اللذين أرادوا استثمار أموالهم في الأراضي الإفريقية ذات الخصوبة الكبيرة، واللذين كانت الدولة دائما تسرع للاستجابة إلى رغباتهم وتقوم بتشجيعهم لأن استثمار الأموال في الأراضي الإفريقية الخصبة،تعني كثرة الإنتاج وضمان كميات كبيرة من الحبوب لتمويل مدينة روما، وكما يقال: "أصبح من يستطيع إطعام الرومان والترفيه عنهم يحكمهم، ومن يفشل في ذلك لا يبقى في الحكم يوما واحدا".

هذه الاعتبارات هي التي تساعدنا على فهم سر الجهود الحربية التي بدلها أغسطس ثم تيبر من بعده رغبة منهما في توسيع حدود الممتلكات الرومانية وإسكان الكثيرين من اللذين شاركوا في الهجرة الزراعية الكبرى من ايطاليا بعد نهاية الحرب الأهلية، وقد دعا ذلك إلى حروب طويلة ومستمرة مع السكان الأصليين اللذين قاموا للدفاع عن أراضيهم[11].

لقد أصبحت بلاد المغرب منذ سنة 25 ق.م مقسمة إلى وحدتين سياسيتين: مقاطعة إفريقيا البروقنصلية يحكمها حاكم روماني يعينه مجلس الشيوخ برتبة بروقنصل بيده السلطة المدنية والسلطة العسكرية، ومملكة واسعة يحكمها ملك تابع وخاضع لسلطة الإمبراطور، يوفر عناء الحكم المباشر لإقليم عمت فيه الثورات، وكان أهمها ثورة الجيتول (بدأت سنة 3م وانتهت سنة 6م) التي يلخص أسبابها ديون كاسيوس فيما يلي: "بعد غضب الجيتول على سياسة الملك يوبا ورفضهم الخضوع لسلطة الرومان مثله، ثاروا ضده وعاشوا في المناطق المجاورة لإقليمهم فسادا وقتلوا كثيرا من القادة العسكريين الرومان اللذين قادوا المعارك ضدهم، وباختصار زادت قوتهم وعظم شأنهم، حتى هزمهم كورنيليوس كوسوس وأخضعهم، فحصل على شرف النصر ولقب بالجيتولي"[12].

لقد قامت هذه الحرب ضد يوبا الثاني الذي شاركت قواته في القضاء عليها، يظهر هذا من خلال النقود التي ضربها وعليها صورة إلهة النصر في سنتي 06م-07م[13].

وهكذا يمكن القول أن نهاية عهد أغسطس في بلاد المغرب عرفت تحولا عميقا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والبشرية، لقد انتهت مرحلة السياسة الحذرة التي اتبعتها السلطة الرومانية منذ بداية الغزو الروماني وبدأت مرحلة جديدة رسمتها سياسة أغسطس واتبعها خلفاؤه من بعده وهو ما دفع شعوب المنطقة إلىتحضير المقاومة للدفاع عن أراضيهم وهذا ما نلاحظه عندما قام المزالمة بحرب ضد الرومان خلال عهد الإمبراطور تيبر(Tibere) التي دامت أكثر من سبع سنوات (17م-24م) بقيادة تاكفاريناس ومشاركة جيرانهم في الغرب المور بقيادة مازيبا والكنيفيين جيرانهم في الشرق والتي كان سببها الرئيسي هو الدفاع عن أراضيهم عندما حاول الرومان التوسع في إقليمهم[14].

وهذا ما دفع الإمبراطور كاليغولا (37م-41م) بمجرد اعتلائه العرش التفكير في ضم أراضي مملكة موريطانيا لأن تسوية أغسطس لم توضع لتستمر طويلا، مملكة تابعة رغم خضوع ملوكها لم تكن إلا حلا مؤقتا يمكن وضع حد له حين تصبح الأمور أقل خطرا وعندما تصبح الحاجة الاقتصادية ضرورية إلى ذلك، وقد أصبح في نظر الرومان أن مداخل مملكة موريطانيا في حالة الاستيلاء عليها يمكن أن تساهم في أعباء الدفاع عن

حدود الإمبراطورية، لهذا رأى الإمبراطور كاليغولا أن الوقت أصبح مناسبا لإلغاء العرش الموريطاني الصوري وتعويضه بإدارة رومانية تسهر على خدمة مصالح الإمبراطور والشعب الروماني خاصة وأن الملك بطليموس الذي كان يحكم مملكة موريطانيا لم يكن له وريث وبعد التخلص منه يصبح من حق الإمبراطور إرث جميع ثرواته فأراد كاليغولا الذي كان يبحث عن الثروة بأي وسيلة، أن يكون هذا الإمبراطور. و تحضيرا لهذا القرار اتخذ قرارا آخر قبله وهو نزع السلطة العسكرية من يد حاكم مقاطعة إفريقيا البروقنصلية الذي كان يعين من طرف مجلس الشيوخ، وأسندها إلى قائد عسكري خبير بالشؤون الحربية (Legatus) يعينه الإمبراطور ويكون مسؤولا أمامه فقط (سنة 38 أو 39 م)[15].

وهكذا أصبحت قيادة الجيوش الرومانية كلها بيده دون استثناء، وفي سنة 40م قام بقتل الملك بطليموس ابن يوبا الثاني الذي كان أبوه قد أشركه في السلطة ربما منذ سنة 21م حسبما يظهر من خلال قطع نقدية تشير إلى السنة الأولى من حكمه[16] ثم أصبح الملك الوحيد بعد موت أبيه سنة 23م أو بداية سنة 24م حيث أرسل قوات عسكرية كبيرة في هذه السنة لتدعيم قوات حاكم مقاطعة إفريقيا البروقنصلية لسنة 24م كورنيليوس دولابيلا (Cornelius Dolabella) الذي حقق النصر على تاكفاريناس وخلص الرومان من هذه الحرب التي كلفتهم الكثير، وهذا ما دفع مجلس الشيوخ في روما إلى إرسال وفد عنه، حسب عادة قديمة كما يقول تاسيت، ليقدم إلى بطليموس هدايا تتمثل في عصا العاج والعباءة المزركشة (زمر الملكية) ولقب بالملك الحليف والصديق للشعب الروماني[17].

لقد تابع بطليموس سياسة والده يوبا الثاني طيلة فترة حكمه التي دامت حوالي ربع قرن من الزمن (23م–40م) وعمل على تمهيد البلاد وتحضيرها للإستيطان الروماني حيث بذل جهودا كبيرة لتجديد الوجه الحضاري للمدن، وتوفير الأمن للجاليات الرومانية المقيمة بها سواء كانوا تجارا أو موظفين، وحماية المستعمرات التي أقيمت من قبل على أراضي المملكة سواء الساحلية أو الداخلية وتقديم المساعدات العسكرية إلى الرومان كلما اقتضى الأمر ذلك.

لقد ورث عن أبيه ممتلكات كثيرة وأموال كبيرة فانغمس في الترف والبذخ في قصره المليء بالمعتوقين اللذين ترك لهم تسيير شؤون مملكته، رغم كل الخدمات التي قدمها للدولة الرومانية، فإن الإمبراطور كاليغولا قام بقتله سنة 40م في مدينة ليون عندما دعاه إلى حفل أقامه على شرف الملوك الحلفاء والأصدقاء وكان بطليموس من بينهم وبعد استقباله استقبالا لائقا دبر له مؤامرة وقتله، لا لشيء سوى لأنه دخل إلى مكان الحفل يرتدي عباءة براقة فجلب أنظار الحضور كما جاء في كتابات سويتون (Suetone)، وديون كاسيوس(Dion Cassius)[18].

قد تكون الغيرة هي السبب المباشرة في هذا الاغتيال، لكن الدوافع الحقيقية تكمن في أسباب أخرى حاول المؤرخون الحديثون البحث عنها وقد اختلفت آراؤهم وافتراضاتهم، فروستوفتراف (M.Rostoutzeff) يرى أن الرومان أصبحوا في حاجة ماسة إلى أراضي جديدة يحلون بها مشاكل الجنود المسرحين وكذلك تمويل الجيوش المحاربة وإطعام سكان مدينة روما[19]. لكن أراضي مملكة موريطانيا كانت في نظر السلطة الرومانية- على الأقل نظريا- قد أصبحت ملكا للدولة الرومانية و الشعب الروماني منذ سنة 33 ق.م وكان من حقهم توزيع الأراضي على مواطنين رومان، وجمع الضرائب عن طريق الملوك اللذين أوكلت لهم هذه المهمة. وتجنيد الفرق العسكرية من السكان الأصليين للدفاع عن الإمبراطورية وتوسيع حدودها، وقد عمل الرومان على تحقيق ذلك كله خلال عهدي أغسطس وتبير عندما كانت موريطانيا تحت حكم يوبا الثاني وابنه بطليموس من بعده لهذا يرى لوفو (Ph.Leveau) عدم إعطاء أهمية كبيرة للطرح الذي يقول بأن روما كانت في حاجة إلى أراضي جديدة في بلاد المغرب لأنها كانت في وضعية قانونية- حسب الشرع الروماني- تسمح لها ضم الأراضي التي تحتاج إليها دون اللجوء إلى قتل ملك حليف وصديق للإستلاء على أراضي مملكته[20]. وهناك من يرى أن السبب هو التخلص من منافس في الشهرة والثروة وكان الإمبراطور كاليغولا بارعا في التخلص من المنافسين والاستحواذ على ثرواتهم بجميع الوسائل[21].

ويرى بيتي (P.Peti) أن الخلاف كان خلافا دينيا حول رئاسة كهنوت الإلهة إيزيس، وهي مهمة ورثها بطليموس وكان كاليغولا يريد خطفها منه حيث بنى لهذه

الإلهة معبدا في ساحة مارس وأدرج أيام الاحتفالات بعبادتها في جدول الاحتفالات الدينية الرومانية[22].

أما كوتولا (T.Kotula) فيرى أن الخلاف الديني لم يكن إلا سببا من بين أسباب الخلافات بين العاهلين ويفترض سببا آخرا لا يقل أهمية عن الأسباب السابقة وهو الخلاف حول المحررين[23].

لكن فور (J.C.Faur) ينتقد هذه الفرضية، ويأتي بأسباب أخرى أهمها محاولة الملك بطليموس الاستقلال عن الإمبراطورية، وذلك عندما صك نقودا ذهبية خلال سنتي 38-39م، أو ربما خوفا من رؤيته يتزعم مؤامرة ضد الإمبراطور ويتولى العرش مكانه أي أن السبب هو التنافس داخل الأسرة بين حفيدين لأنطوان (Antoine) فكاليغولا هو ابن جرمانيكوس (Germanicus) ابن دروسوس (Drussus) وأونطونيا(Antonia) بنت أنطوان (Antoine) وأوكتافيا (Auctavia) أخت أغسطس.

أما بطليموس فهو ابن يوبا الثاني وكليوباترة سيليني بنت أنطوان وكليوباترا ملكة مصر[24]، وهذا يبين أن بطليموس هو كذلك كان ينتسب إلى فئة الطبقة الأرستقراطية الرومانية ومصيره كان لا يختلف عن مصير النبلاء الرومان الآخرين اللذين أعدموا بسبب شهرتهم وظهورهم[25]. كما قال تاسيت: "الذي كان يظهر بثروته ومسكنه وطريقة عيشه، كان معظما ومشهورا، لكن بعد أحداث القتل الفضيعة والاغتيالات الناجمة عن الشهرة، الناجون رجعوا إلى التعقل والحكمة[26]".

ومن خلال هذه الآراء المختلفة نستخلص أن هذه العوامل كلها سواء كانت الشهرة، أو الخلاف الديني، أو الصراع داخل الأسرة الواحدة، أو محاولة الإمبراطور كاليغولا التخلص من الملك بطليموس للاستلاء على ثروته، كل هذه الأسباب دفعت الرومان، وبخاصة أنصار السياسة التوسعية اللذين كانوا ينادون دائما بإنهاء العرش الموري حتى وإن كان صوريا، فوجد الإمبراطور كاليغولا السبب المباشر عندما اعتبر دخول الملك بطليموس إلى الحفل وهو يرتدي العباءة الفاخرة إهانة له فأمر بقتله وحقق رغبة الرومان الاستعمارية التوسعية. وقد يكون هذا الحفل الذي نظم على شرف الملوك والحلفاء، والأصدقاء، غرضه تنفيذ خطة كان الإمبراطور قد رسمها من قبل، وقتل ملكا

أمام أصحاب العظمة والشهرة ليكون عبرة للذين يريدون الظهور بالعظمة والشهرة أكثر من الإمبراطور نفسه.

سكان بلاد المغرب لم ينتظروا طويلا، لقد قام أحد المعتقين اللذين كانوا بدون شك غير راضين على ما قام به الإمبراطور كاليغولا، وجمع حوله الكثيرين من اللذين غضبوا واستاءوا من هذا العمل، وحاول الانتقام لسيده الملك بطليموس المغتال، هذا حسب ما ورد في كتابات بلين[27].

هذا المعتق هو إيديمون الذي كان يعيش في بلاط الملك وينعم بحياة البذخ والطرف وقد يكون من أصل إغريقي كما يظهر من اسمه، أو ربما كان إفريقي الأصل، وهذا الاسم هو اسم الشهرة حمله بعد عتقه، حيث توجد أمثلة كثيرة لأسماء إغريقية حملها عبيد أو معتقون غيروا أسماءهم بعد عتقهم[28].

ويرى لوقلاي (M.Leglay) أن إيديمون تزعم هذه الثورة ضد روما لأنه كان يريد السيطرة على مملكة موريطانيا التي تيقن أنه سوف يحرم من نعيمها، وجمع حوله كل اللذين أصبحت مصالحهم مهددة وشعروا بخطر الإدارة الجديدة[29].

أما بن عبو (M.Benabou) فيذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يرى أنه من الواجب البحث عن تفسيرات وأسباب أخرى لا تتوقف عند حد المصالح الشخصية، ويقول: "بأن أيديمون لم يكن في استطاعته القيام بحرب طويلة ومكلفة ضد أكبر قوة عسكرية في ذلك الوقت، لو لم يكن على يقين من مساعدات القبائل المورية، و أن هذه الحرب كانت تعبر عن انشغالات كل اللذين أصبحوا يتطلعون للآفاق المستقبلية، فرأوا في الإدارة الرومانية الجديدة التي سوف تعوض الإدارة الملكية السابقة البعيدة و الخفيفة، التي كانوا قد تعودوا عليها، إدارة أكثر حدة تتدخل في شؤونهم الخاصة، وتفرض عليهم أنظمة جديدة، لم يتعودوا عليها مثل التدخل في النظام الضريبي وفي حرية التنقل وفي نظامهم الإقتصادي بصفة عامة[30].

وأما حسب رأي لوفو (Ph.Leveau) فيجب الأخذ بما جاء في كتابات المؤرخ الروماني بلين (Pline) بالحرف الواحد، أي أن دافع أيديمون إلى هذه الثورة هو الانتقام لسيده الملك بطليموس وحالته هذه لا تختلف عن حالات الكثير من المعتقين المخلصين

لأسيادهم، لهذا يجب الفصل بين انتفاضته ومحاولته الانتقامية والمقاومة التي قامت بها القبائل المورية المحبة للحرية والدفاع عن أراضيها[31].

قمع الثورة التي قام بها أيديمون كان سريعا، وربما يكون كل شيء قد انتهى قبل مقتل الإمبراطور كاليغولا و مجيء الإمبراطور كلود (Claude) أي قبل 24 يناير سنة 41م. لهذا فثورة أيديمون يجب فصلها وتمييزها بوضوح عن العمليات والحملات العسكرية التي قام بها القائد الروماني سويتونيوس بولينوس(Suetotius Paulinus)، ضد القائد الموري صالابوس(Salabus) ونطاقها كان بدون شك محدودا لأنه من غير المعقول أن يتزعم أحد المعتقين اللذين كانوا يعيشون في بلاط الملك بطليموس الذي كان يعيش تحت الحماية الرومانية، ثورة مسلحة للدفاع عن حرية وأراضي مملكة موريطانيا[32].

والدليل على ذلك، فإنه لم يجد أنصارا وحلفاء كثيرين حتى في أوساط المعتقين الملكيين جميعا والطبقة الأرستقراطية التي كانت تعيش في المدن لأن بعض هؤلاء إنحاز وساعد السلطة الرومانية الجديدة وحارب ضد أيديمون كما يظهر من نقيشة وجدت في مدينة وليلي (Volubilis) والذي جاء فيها أن فاليريوس سيفيروس ابن بوستار(M.Valerius Severus fils de Bostar قاد فرقة عسكرية مورية من الجند المساعد في الحرب ضد أيديمون[33]. وقد حاول كوتولا تفسير وجود موريين مقيمين في المدن إلى جانب الرومان ضد أيديمون لأن أنصاره كانوا يمثلون الحضارة والعادات الإغريقية الشرقية.

أما سكان مدن موريطانيا الغربية فكانوا متأثرين بالحضارة البونيقية[34]. لكن هذا التفسير الغريب يحتاج إلى توضيح أكثر لأنه غير مقنع.

بدون شك مدينة وليلي كانت تربطها علاقات مميزة بالدولة الرومانية ربما كانت مدينة حليفة (Civitas Foederata) ويظهر هذا من خلال حصول الكثيرين من سكانها على المواطنة الرومانية بصفة فردية، ربما منذ عهد أغسطس والرومان أعطوا أهمية كبيرة للعلاقات التي كانت تربطهم بهذه المدينة المورية ربما لأسباب عسكرية وإستراتيجية لأن هذه المدينة تقع على مقربة من جبال الأطلس[35].

والمساعدات العسكرية التي قدمها سكان مدينة وليلي وقائدهم، أدت إلى حصول هذه المدينة على عدة امتيازات في عهد الإمبراطور كلود كما يظهر من خلال نص ديون كاسيوس[36]. أن أيدمون هزم وانتهت محاولته الانتقامية في عهد الإمبراطور كليغولا أي بعد بدايتها مباشرة ويفترض دوزانج (J.Desanges) أن مقاومة أيديمون ربما كانت بين ربيع سنة 40م و25 يناير 41م، ولا ندري إن كانت القوات الرومانية التي شاركت في جميع هذه الثورة انطلقت من مقاطعة نوميديا أو جاءت من مقاطعة بيتيكا أو ربما من المقاطعتين معا كما أن القائد العسكري الذي قاد العمليات غير معروف ربما يكون ليكينيوس كراسوس(M.Licinius Crassus Frugi) [37]، ربما حقق الرومان نصرا مؤقتا ويظهر ذلك من خلال احتفالات النصر التي أقامها الإمبراطور كلود سنة 42م هذا النصر الغير مستحق حسب ما يقول ديون كاسيوس بسخرية[38]، والذي يظهر من خلاله أن كلود لم يكن هو الذي حقق هذا النصر الذي كان قبل اعتلائه العرش أي في عهد كاليغولا.

وبعد عودة الهدوء ربما بعد القضاء على أيديمون، قام الرومان بتنظيم البلاد الجديدة، وهذا ما قام به كلود بدون شك منذ سنة 42م حيث قسم أراضي مملكة موريطانيا إلى مقاطعتين يفصل بينهما نهر الملوية[39]، وهذا على غرار التقسيم القديم: مملكة بوغود في الغرب أصبحت أراضيها تشكل مقاطعة موريطانيا الطنجية عاصمتها طنجة في البداية ثم وليلي، ومملكة بوكوس في الشرق أصبحت أراضيها تشكل مقاطعة موريطانيا القيصرية عاصمتها القيصرية- عاصمة المملكة سابقا- يحكم كل مقاطعة حاكم من طبقة الفرسان برتبة وكيل الإمبراطور(Prorurateur eguestre).

وهذا النظام لم يكن جديدا حيث كان مخصصا للمقاطعات الجديدة التي كانت تكثر فيها الثورات والاضطرابات، وكان الإمبراطور يشرف على إدارتها مباشرة، ومن حقه تعيين حاكم واحد على المقاطعتين في آن واحد أو يسلم السلطة العسكرية إلى حاكم المقاطعة فيسمى Procurator prolegato والحاكم بهذه الرتبة يقود جيشا من فيالق الكتائب العسكرية.

وهذا ما يدل أن الحرب لم تتوقف بل امتد نطاقها وزادت حدتها هذا ما دفع الإمبراطور كلود حسب ما يقول كانيا (R.Cagnat) إلى الاستعانة بفيالق عسكرية من جند الكتائب جاءت من أسبانيا[40]. وقد عاقب حاكم مقاطعة بيتيكا الذي تهاون في إيصال الإمدادات إلى هذه الجيوش وخاصة الحبوب اللازمة[41]، وقد اضطر القائد العسكري الروماني سويتونيوس باولينوس (C.Suetonius Paulinus) الذي كلف بقيادة العمليات العسكرية سنة 42م إلى ملاحقة الجيوش المورية إلى غاية جبال الأطلس، وفي مرة أخرى إلى غاية نهر يسمى "نهر غير"[42].

ودائما حسب ديون كاسيوس فإن القائد هوزيديوس جيتا (Gn.Hosidius Geta)هو الذي تولى القيادة سنة 42م وكانت مهمته قيادة الحرب ضد قائد موري جديد هو صالابوس(Salabus) واضطر إلى ملاحقته حتى الصحراء ربما كذلك مناطق جبال الأطلس [43] هذه الإشارات رغم عدم وضوحها كلها هامة جدا لأنها تدل على اتساع نطاق المقاومة ورفض كل القبائل المورية سواء في الشمال أو الجنوب الدخول تحت السلطة الرومانية وقامت تدافع عن أراضيها بكل ما أوتيت من قوة.

وهذه الحملات العسكرية كانت خلال سنوات 41م و42م وربما كذلك سنة 43م و44م، المهم إنه في 25 يناير سنة م كان حاكم مقاطعة موريطانيا الطنجية مقيما في مدينة وليلي هو البروكيراطور فاديوس سيلير فلافيانوس (M.Fadius Celer Flavianus Maxmus Prolégatus) و الرتبة العسكرية الخاصة Prolegat [44] التي حملها هذا الحاكم والذي يكون ربما أول حاكم لمقاطعة موريطانيا الطنجية قد تدل على وجود عدد من فيالق جيوش الكتائب لا تزال تقيم في المقاطعة تحت قيادته، كما تدل على أن الثورات والمقاومة لا تزال قائمة.

هذا بالنسبة لموريطانيا التي أصبحت فيها الثورات مستمرة وبدون توقف منذ اغتيال بطليموس سنة 40م وقد زادت حدة عندما قرر الرومان التوسع على حساب السكان المحليين وتقسيم أراضيهم إلى مقاطعتين رومانيتين سنة 42م. أما بالنسبة لباقي أراضي بلاد المغرب فلم يبق سكانها على الحياد حيث ظهرت المقاومة في مناطق الحدود بين نوميديا وموريطانيا وكذلك في إقليم المزالمة[45]،

وهكذا فقد ظهر بوضوح أن الأقاليم التي كانت لا تزال خارج حدود السلطة الرومانية والتي حاول الرومان التوسع فيها أو الاستيلاء على أجزاء منها، قام سكانها للدفاع عنها قبل أن يستولي عليها الرومان ونظرا لخطورة الوضع، جمع الإمبراطور كلود السلطتين المدنية و العسكرية في يد حاكم مقاطعة إفريقيا البيروقنصلية البروقنصل قالبا (Galba)(44-46م أو45-47م) وربما أصبح حاكما على كامل بلاد المغرب وأسندت له مهمة إعادة الأمن والقضاء على ثورات البربر كما جاء في كتابات كل من تاسيت وسويتون[46].

ويظهر أن الرومان غيروا سياستهم في المنطقة بعد عجزهم عن إخضاع السكان بالقوة رجعوا إلى سياسة اللين والمهادنة وأكبر دليل على ذلك هو قيام البروقنصل قالبا بتشييد تماثيلين في مدينة القيصرية للملكين يوبا الثاني وابنه بطليموس إلى جانب تمثال للإلهة فينوس (Venus)[47]، هذا ما يدل على أن الرومان كانوا في حاجة إلى التذكير بما قدمه هذان الملكان من خدمات ومساعدات للدولة الرومانية للقضاء على ثورة تاكفاريناس.

كما يوضح لنا هذا سياسة الحكام الرومان الاستعمارية، فكلما عجزوا عن تحقيق أغراضهم بأساليب القوة كانوا يلجأون إلى أسلوب اللين والمهادنة لكسب ثقة السكان المحليين على الأقل سكان المدن وخاصة الطبقة الأرستقراطية التي كانت تستفيد دائما ولا يهمها سوى مصالحها الخاصة وقد حصل سكان الكثير من المدن على إمتيازات كثيرة في عهد الإمبراطور كلود من بينها المواطنة الرومانية الفردية وكذلك نالت بعض المدن التي ركز عليها الرومان اهتمامهم الخاص ترقية في السلم الهرمي للمدن. حيث أصبحت مدينة طنجة مستعمرة رومانية وكذلك مدينة ليكسوس والقيصرية وأصبحت مدينة وليلي بلدة ربما بلدة رومانية كما حصلت كل من روزوكورو(Rusuccuru) وتيبازا على حقوق البلدة اللاتينية[48].

وبنهاية عهد الإمبراطور كلود سنة 54م تنتهي محاولة من محاولات الرومان التوسعية بالفشل ويعودون إلى تركيز مشروعهم الاستعماري في المناطق الساحلية.

الهوامش :

1) محمد البشير شنيتي، سياسة الرومانية في بلاد المغرب من سقوط الدولة القرطاجية إلى سقوط موريطانيا 146 ق م -40 م. الشركة الوطنية للنشر و التوزيع –الجزائر- 1982، ص: 54

2) حول هذه الحرب أنظر، محمد الهادي سعود، حرب يوغورطة لمؤرخ اللاتيني سالوست. مطبعة محمد الخامس الجامعية و الثقافية، فاس 1979

3) حول حياة هذا الأمير و ثورته أنظر:
St.GSELL , Histoire ancienne de l'Afrique du Nord , T.07 , Paris 1921-1928. P196-200.G Camps , les derniers rois Numides , Massinissa 2 et Arabion B.C.T .H.S ,1984.p 303-311

4) **M .Benabou, la résistance africaine à la romanisation, Paris , 1976. p 39-40**

5) محمد البشير شنيتي، المرجع السابق. ص : 64-65

6) حول حياة هذا الأمير و محاولته التحررية أنظر:
G.Camps « Arabion » ,E.B 06. Aix en Provence 1989. p : 832 et suiv.

7) محمد الصغير غانم، المملكة النوميدية و الحضارة البونيقية. دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 1988. ص: 136

8) عن حياة يوبا الثاني أنظر :
St. GSELL, Juba 2 savant et écrivain. R. Afr , 1927. p :168-197

9) **Dion Cassius, Histoire Romaine, I ,53,26**

10) **M. Benabou , op. cit. p : 55-56**

11) م. روستوفتزف، تاريخ الإمبراطورية الرومانية، الاجتماعي والاقتصادي، ترجمة علي و محمد سليم سالم القاهرة 1957، ص : 387 – 389

12) **Dion Cassius , LV , 28,3-4**

13) **M.Benabou, op.cit. P 62-64**

14) **M. Rachet , Rome et les berbères, un problème militaire d'Auguste à Dioclétien Bruxelles 1970 p : 82-122**

15) **Tacite , Histoire , IV,48,3-6. Dion Cassius, LIX , 20-7. M. Benabou, « Proconsul et Legat, Le témoignage de Tacite » Ant. Afr. VI, 1972 P : 129-136**

16) **J -Mazard, Corpus nummorum Numidae Maurétaniaque, arts et métiers Graphiques, Paris , 1955 p : 121 N 375-378**

17) **Tacite, Anales, IV, 2**

18) **Suetone, Caligula, XXXVI Dion Cassius, LIX , 25**

19) م_روستوفتزاف، نفس المرجع ص: 127-128

20) **Ph. Ceveau, Caesareau de Maurétanie, une ville romaine, et ses campagnes, Collection de l'école française de Rome 1984. p : 16**

21) **Suitone, op.cit. XXXVIII, et XXXIX P. Petit, Histoire Générale de l'empire romain, Seuil, paris 1974 p :83**

22) **T. Kotula, Encore sur la mort de Ptolémée, roi de Maurétanie, Archéologia , 23- Pologne, 15 , 1964 p : 64-71**

23) **J.C. Faur, Caligula et la Maurétanie, la fin de Ptolémée, dans Klio, 55, 1973 P : 249-271**

24) **Ph. Le veau op. cit. p : 14**

25) **Tacite, Annales , III , 55**

26) **27-Pliue, HN , V,1,11 Texte établi, traduit et commenté par J. Desanges, les Belles lettres, Paris 1980**

27) **J. Bouliver, Domestiques et fonctionnaires sous le Haut-empire romaine ,**

28) Paris 1974, p :251
29) M. Leglay, Saturne africaine, Histoire, I, Paris 1966 p :482
30) M. Benabou, la Résistance, op. cit, p : 90
Ph. Leveau, la fin du royaume maure et les origines de la province romaine
31) De Maurétanie césarienne B. A. C. T. H. S. Paris 1984, p :312-321
32) J. Gascus, « M. Ticinius Crassus frugi, legat de Claude en Maurétanie » dans Mélanges P. Boyaucée Rome, 1974 p : 299-310
33) I.L. Afr. 634 = I.L.M. 116
34) T. Kotula, op. cit. p :64-71
35) M. Christol et J.Gascou, «Volublis, Cile fédérée ? » M.E.F.R.A. 92,1981,1, p :331
36) Dion Cassius, LX, 8,6
37) J. Desanges, op. cit. p :121-122
38) Dion Cassius, LX, 8,6
39) ibid, LX, 9,5
40) R. Cagnat, L'armée d'Afrique et l'occupation militaire de l'Afrique sous les empereurs, Paris 2e ed. p :26
41) Dion Cassius, LX, 24
42) Pline, H.N.V ,I, 14-16 et Dion Cassius, LX, 9 ,1
43) Dion Cassius, LX, 9,1-5
44) J. Desanges, op, cit, p :122
45) Dion Cassius, LX, 9
46) Tacite, Histoire, I,49. Suetone, Vie de Galba 7-8
47) M. Leglay, « Une dédicace à Vénus offerte à Caesarea (cherchel) par le futur empereur Galba ». Mélanges J. Carcopino, 1966. p : 629-639
48) M. Benabou, op. cit. p : 94-95

المعالم الأثرية ببطيوة

د./ محمد بن عبد المؤمن(*)

وردت الإشارة الأولى حول المعالم الأثرية لبطيوة[1] في كتاب البكري (ت487م/1094م) الذي تضمن إشارة جد مختصرة حول آثار هذه المدينة إذ يقول: "مدينة أرزاو وهي مدينة رومانية خالية فيها آثار عظيمة للأول باقية يُحارُ من دخل فيها لكثرة عجائبها"[2]، كما جاء ذكر بعض معالمها الأثرية ضمن رحلة شاو (Shaw) إثر زيارته للموقع الأثري، ومعاينته لبعض البقايا الأثرية كالتيجان وبقايا فسيفساء[3].

رافقت الحملة العسكرية الاستعمارية الفرنسية لبلادنا رحلات استكشافية شملت مواقع أثرية عرفت مختلف العصور، كالعصور الحجرية وفجر التاريخ وبالأخص العصور القديمة، فأمكن الكشف بهذه المواقع عن معالم، ولقى أثرية متنوعة شارك فيها ضباط من جيش الاحتلال الفرنسي، الذين كان لهم دور في التعريف بها ضمن تقارير تنقيبية ومخططات لمعالم أثرية. وفي هذا السياق أذكر المساهمة التي قام بها كل من العقيد مونفور(J.H de Montfort) والنقيب فلونيي(Flogny) بالموقع الأثري لبورتوس ماغنوس[4]، و دو غزيفري (B.De Xivry) [5] الذي قام بنقل مضمون النقوش اللاتينية التي كانت ظاهرة للعيان أثناء تلك الفترة.

أول عمل تنقيبي منظم بهذا الموقع بدأ مع جورج سيمون (G.Simon) سنة 1894م، غير أن ملاّك الأراضي المحيطة بهذا الموقع الأثري، والتي كان من المفروض أن تجرى فيها التنقيبات قد عرقلوا أعماله التنقيبية، و لم يبدأ عمله التنقيبي إلا مع سنة 1897م، ونشرت

(*)- أستاذ مساعد في التاريخ القديم –قسم التاريخ– جامعة وهران.

أعماله من طرف ديمات (L.Demaeght)[6]، ثم قامت مالفا موريس فانسان (M.M.Vincent) من سنة 1935م إلى 1960م بأعمال تنقيبية بصورة متقطعة لم تنشر سوى البعض منها كشفت من خلالها على مجموعة من المعالم الأثرية للمدينة[7].

تناولت التقارير التنقيبية بعض الجوانب المعمارية للمدينة التي تم الكشف عنها خلال النصف الأول من القرن العشرين وبداية النصف الثاني منه، أمثال لاسوس (J.Lassus)[8]، لوقلاي (M.Leglay)[9]، غير أن كل هذه التنقيبات لم تكشف عن كل المعالم الأثرية لبورتوس ماغنوس، وبالتالي عدم معرفة تطورها المعماري أثناء الاحتلال الروماني، كما تجدر الإشارة إلى التخريب الذي لحق ببعضها، لا سيما بعد أن استقرت قبيلة بطيوة في القرن الرابع عشر بالموضع الذي بنيت فيه المدينة الرومانية، واستغلت المواد القديمة لبناء أكواخها مثلما استغلت في أواخر القرن التاسع عشر لبناء القرية الأوربية سان لو (Saint Leu)[10].

سمحت الحفريات التي أجريت بالموقع الأثري بالتعرف على بعض المعالم الأثرية كالمباني العمومية، منشآت الري والمنازل، في حين تبقى البعض منها مجهولة كالمسرح، المدرج، والسيرك إلى حين إعادة بعث التنقيبات مستقبلا. وعليه فإنّ هذه الدراسة تنصبّ على وصف المباني العمومية التي أشارت إليها تقارير الحفريات.

أولا: المباني العمومية

1.الفوروم (Forum):

فحسب المعلومات التي أوردها لاسوس (J.Lassus) عن فروم بورتوس ماغنوس إذ يبلغ طوله خمسون مترا وعرضه أربعون مترا[11]. ولو نقوم بعملية حسابية لمعرفة مساحة هذا الفروم، نجد أنه يصل إلى مائتي متر مربع، في حين يذكر لوقلاي (M.Leglay) أنه بلغ ثلاثمائة متر مربع، دون إشارته لقياس طوله وعرضه[12] وبالتالي تبقى المعلومات التي تقدم بها لاسوس(J.Lassus) أكثر دقة في الوقت الحاضر.

وضع بلاط فوروم بورتـوس ماغنوس بدقة فائقـة، ففي هذا السياق ينبه لاسوس (J.Lassus) إلى أن بلاط الجهة الجنوبية من هذا الفروم تم اقتلاعه دون أن يذكر تاريخ ذلك[13]، ولا ندري على أي أساس ذكر لوقلاي (M.Leglay) أن هذه الساحة لم

تبلّط[14]،خاصة وأن بقايا البلاط لا تزال موجودة في وقتنا الحاضر بالرغم من التخريب الذي تعرّض له جزء كبير منه.

تراوح طول بلاط فروم بورتوس ماغنوس بين ثلاثة وستين سنتمتر ومتر وثمانية وخمسين سنتمترا، وعرضه بين أربعة وسبعين سنتمتر وأربعة وخمسين سنتمترا، دون إمكانية تحديد سمكه، وهو يظهر غير سميك[15]. بينما وجد بأسفل ساحتها العمومية خَزَانَانِ[16] لالتقاط مياه الأمطار ولا يزالان موجودان حتى الوقت الحاضر.

2 . الديكومانوس مكسيموس والكاردو مكسيموس:

اعتمد الرومان عند وضع مخططات مدهم على وضع خطين رئيسيين ألا وهما الديكومانوس مكسيموس المتجه شرق-غرب المدينة، والكاردو مكسيموس المتجه جنوب-شمال المدينة، أصبحا فيما بعد الشارعان الرئيسيان للمدن، ثم تسطر خطوط متوازية انطلاقا منهما فتعطي شكلا شطرنجيا لهندسة شوارع المدينة.

يرجع الفضل في اكتشاف الكاردو مكسيموس (Cardo Maximus) ببورتوس ماغنوس إلى مالفا موريس فانسان (M.M.Vincent) حيث تعرفت في سنة 1952م على مائة متر منه، كما حددت عرضه بأربعة أمتار، وتضيف أنه يمثل امتدادا لمعلم الميل الثاني المتجه نحو تاساكورا(Tasaccura)، ويشرف على درجات السلم المؤدي للمعبد[17]، هذا ويفترض حسب مخطط ستاوسكي[18] (Stawski) وجود ديكومانوس ثانوي ببورتوس ماغنوس موازيا للديـــكومانـــوس مكسيموس، يبعد عنه جنوبه بمائة متر ويتجه نحو أحد أبواب المدينة[19] .

3 . البازيليك "Basilica":

كشفت الحفريات عن بقايا مبنى البازيليك (Basilica) بالجهة الغربية من الساحة العمومية لبورتوس ماغنوس ومقابلة للمعبد، طولها أحد عشر مترا وعشرون سنتمترا، وعرضها أحد عشر مترا، يقع مدخلها بجهتها الشرقية، عرضه مترين وعشرون سنتمترا، بداخلها ستة أعمدة، موزعة على صفين متوازيين تفصلهما مسافة مترين وتسعون سنتمترا، وتظهر بالجهة المقابلة للمدخل كوّة بالجـــدار الخلفي للمبنى[20].

4. المعبد "Templum":

يعتقـــد لاســـوس (J.Lassus) أن مدينة بورتوس ماغنوس وجد بها معبدا خاصا بالثلاثية الكابيتولية[21] بني معبد هذه المدينة فوق كتلة صخرية تحيط بجهتيه الجنوبية، والشرقية ساحة، وأروقة مزينة بأعمدة، وبزاويته الشمالية خزّانا مقبّبا، وتجاوره ثلاثة غرف يعتقد أنها مقرّا إداريا للمدينة.

5. الكوريا "Curia":

عثرت مالفا موريس فانسان (M.M.Vincent) أثناء تنقيباتها حول فروم بورتوس ماغنوس على بقايا مبنى اعتقدت أنه الكوريا (Curia)، طوله عشرون مترا وعرضه خمسة أمتار وثلاثون سنتمترا وارتفاعه مترا وتسعون سنتمترا، به منصّة ارتفاعها سبعون سنتمترا وطولها مترا وواحد وعشرون سنتمترا وعرضها ثمانون سنتمترا مزينة بفسيفساء ذات أشكال هندسيـــة على شكـــل مستطيلات بيضاء وزرقاء، وغطيت بصفائح رخامية رمادية، غير أنّ لاســـوس (J.Lassus) يعتقد أن هذه القياسات لا تسمح أن يكون هذا المبنى هو الكوريا (Curia)[22].

6. السّـــور:

لا نحتكم سوى على نصّ جدّ مختصر لبلين الكبير (Pline L'Ancien) يوحي بوجود أسوار جاء فيه أن بورتوس ماغنوس هي مدينة رومانية محصنة[23]، ومخطط ستاوسكي (Stawski) الذي نلاحظ عليه بقايا أسوار بالجهة الشرقية للمدينة وإشارة لمالفا موريـــس فانسان (M.M.Vincent) تذكر أن شارع الكاردومكسيموس (Cardo Maximus) يتجه صوب أحد أبواب سور المدينة[24].

ثانيا: منشآت الرّي:

عانت بورتوس ماغنوس كباقي مدن مقاطعة موريطانيا القيصرية، وحتى في الفترة الحالية من قلة تساقط الأمطار، وهذا نظرا لموقعها ضمن المنطقة المعتدلة للبحر الأبيض المتوسط التي تعرف تذبذبا في التساقط، إذ تحجبها كتلة أرزيو غربا عن الرياح الغربية الرطبة ، ممّا أثر على تساقط الأمطار منذ القدم وحتى وقتنا الحاضر[25].

كان على المختصين في مجال الرّيّ أثناء الفترة الرومانية دراسة الوضعية الطوبوغرافية لكلّ منطقة للتعرف على مصادر الماء المتوفرة فيها لإمكانية التحكم فيها، وفي السياق نفسه تدلنا البقايا الأثرية ببورتوس ماغنوس على منجزات الري كالآبار والخزانات، لكنّها قليلة نظرا لقلة التنقيبات التي أجريت بالموقع الأثري للمدينة:

1. الآبـــــار:

كشفت التنقيبات ببورتوس ماغنوس عن بئرين، عثر على أحدهما بالقرب من المعبد[26]، وآخر لم يحدّد موقعه وجد بداخله الحصى، والفحم والرمال، يعتقد أنها استعملت من طرف الرومان لتصفية الماء، كما ربط هذا البئر بقناة تتّصل بخزّان إحدى القلاع[27] هذا ويجب التذكير أن المعطيات المادية المتوفرة حول آبار بورتوس ماغنوس تبقى ناقصة بحيث لا تسمح بمعرفة قياساتها، ولا مجالات استغلال مياهها.

2. الخـــزّانات:

وجدت ببورتوس ماغنوس مجموعة من الخزانات يجهل عددها ومواقعها باستثناء خزان وجد أسفل المعبد، وخزّانين مقبّبين أسفل فروم المدينة تمّ استعمالها في التقاط مياه الأمطار، لكن يجهل حجمها وطريقة استغلال مياهها، كما يشير لاسوس (J.Lassus) إلى خزّانات على جرف صخري بالقسم الشرقي للمدينة لكن دون الإفصاح عن عددها ولا تزال بعضها موجودة حتى الوقت الحاضر، وكلها تدلّ على المجهودات التي بذلها الرومان لتزويد المدينة بالمياه الضرورية لسقي السهل الساحلي[28]

هذا وقد عثر على خزّان ثنائي بالقسم الشرقي للمدينة، بني من الحجارة المرصفة والمدعّمة بالحجارة الصغيرة، به قبّة أسطوانية وفتحتين لربط الخزّانين، زيادة على فتحة داخل قبّة الخزّان الأيسر لتسهيل تسرّب المياه.

ولا يزال أحد الخزانات المائية قائما لحد الوقت الحاضر، بالرغم ما تعرض له من إتلاف أثناء الفترة الاستعمارية، بحيث استعملـــته ملفا موريس فانســـان "M.M. vincent" كمستودع جمعت فيه مختلف اللقى الأثرية، وأدخلت عليه تغييرات كالباب والنافذة، وهو عرضة اليوم للتأثيرات الجوية وتخريب الإنسان. والسؤال المطروح هو هل اكتفى الرومان بهذه المدينة على الخزانات المائية فقط؟ أو أنهم جلبوا الماء من مناطق

خارج المدينة عبر قنوات؟ هذه القنوات الناقلة للمياه (Aquaeductus) وقنوات التوزيع، والتي لا تزال مجهولة باستثناء قناة تنقل المياه إلى خزّانات إحدى المنازل[29].

ثالثا: المباني الخاصة (المنازل)

صاحب التغلغل الروماني ببلاد المغرب القديم إكساب المدن، والقرى طابعا رومانيا في إطار سياسة الرّومنة التي انتهجتها روما إزاء الشعوب الخاضعة لسلطتها، بحيث أصبحت المدينة من بين التنظيمات العمرانية الهامة، وكان المترل من العناصر المشكلة لها، فهو المقياس الذي يحدّد الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمدينة والفرد. ولتسهيل دراسة المنازل التي عثر على بقاياها بالموقع الأثري بوتوس ماغنوس (Portus Magnus) قسمتها إلى:

1. المترل الأول:

يذكر بربروجر (A.Berbrugger) أن هذا المترل قد اكتشف سنة 1848م[30] في حين يشير روشمونتكس (H.De.Rochemonteix) أنه اكتشف من طرف النقيب المهندس المدني رنيسي (Rennuci) سنة 1851م أثناء بحثه عن الماء بالجهة المقابلة للطريق الرابط بين مدينتي وهران ومستغانم، كان قسمه السفلي قائما حتى سنة 1857م حسب رسالة العقيد مونفور (JH.De Montfort) بتاريخ 1857/11/10م نشرها بربروجر (A.Berbrugger) بالعدد الثاني من المجلة الإفريقية 1857-1858م ومما جاء فيها "لا يزال يوجد مترل كامل قسمه السفلي مزين بفسيفساء في حالة جيدة"[31]، لكن سطوحه وسقوفه وجدران ارتكازه قد اختفت، ولم تبقي سوى جدران أقسامه السفلية الفاصلة بين الممرات، ومختلف القاعات والشقق التي زينت بفسيفساء متنوعة وبراقة، حاول مونفور (JH De Monfort) وصفها لكنه امتنع عن نشر هذا الوصف لعدم اختصاصه[32].

حرصت سلطات الاحتلال الفرنسي منها القيادة العسكرية والإدارة المدنية بالحفاظ على بقايا هذا المترل وإحاطته بسور، كما جمعت بداخله التحف الأثرية كالأعمدة والأفاريز والناتئات الزخرفية وشواهد القبور، مما جعله يتحول إلى متحف على الهواء

الطلق وأصبح يسمى بالمترل المتحف[33]، إلى حين أن نقلت هذه البقايا الأثرية إلى متحف وهران سنة 1885 [34].

ونعت غزال (S.Gsell) هذا المترل باسم المترل الصغير، ورسم مخططه جدران أساسه، التي لم تتجاوز سطح الأرض، كما أحيط هذا المترل بجدار حديث بني علـــى قاعـــدة أساســـه القديم[35]، كما لم يظهر أثر لجدران الأساس في بعض الأماكن من بقاياه، ومن خلال مخططه يبدو مستطيل الشكل، بلغ طوله 70،24م وعرضه 50،23م أي بمساحة قدرها 578، 45م^2. في حين يُذْكر بأنها قد بلغت 600م^2 [36].

هيأ مدخله بالقرب من إحدى زواياه الجنوبية الشرقية، وأمكن التعرف على بهوه الذي يتصل بساحة عبر باب ظلت عتبته موجودة إلى غاية تاريخ اكتشافه، كما وجدت به أعمدة ارتكزت عليها أربعة أروقة التي أحاطت بساحته[37]، التي أمنت بدورها الوصول إلى 12 غرفة صغيرة زين بلاطها بفسيفساء عليها رسومات متشابكة غنية بالألوان لكنها بدت متضررة[38].

يظهر رواق هذا المترل الشمالي محصورا بين جدران صغيرة، غير أن ثلاثة أبواب قد أمنت الوصول إلى غرفة انتظار لشقة خاصة مكونة على الأقل من غرفتين، ووجدت بالقسم الجنوبي، والغربي من ساحته المكشوفة جدران دائرية صغيرة يحتمل بأن تكون جدران أحواض مائية زينت هي الأخرى بفسيفساء بيضاء وسوداء، كما يحتمل وجود حوض ثالث بقسمها الشرقي مثلما أشار إلى ذلك بربروغر (A.Berbrugger) من خلال المخطط الذي رسمه سنة 1860م.

وجـــدت بقسمـــه الغربي القاعة الرئيسية (Triclinium) التي تظهر منفتحة من الأمام بواسطة ثلاث فتحات يفصل بينهم عمودان، ويقدر عرض الفتحة الوسطى2،75م يفترض بأنها كانت تغلق بسياج، بينما باقي الفتحات فلا يتجاوز عرضها 1،40م، وظلت عتبة الفتحة اليسرى موجودة حتى تاريخ اكتشافه، والتي تبدو مزينة بفسيفساء زخرفية مكونة من الورود.[39]لكن عند تصفح فهرس ديمات" L.Demaeght" [40] لا نجده يحدد مكان اكتشاف هذه الفسيفساء باستثناء تلك التي عثر عليها بالمترل الثاني

الذي سأتناوله بالتفصيل ضمن هذا الفصل، هذا ووجدت بجوار هذا المترل قناة لنقل المياه نحو إحدى خزاناته[41]، كما لم يشر لصاحب هذا المترل و لا لتاريخ بنائه.

2. المترل الثاني :

يرجع تاريخ اكتشافه إلـــى فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، ويشير بربروغر (A.Berbrugger) في القسم الأول من تقريره الذي نشر نصه بالمجلة الإفريقية العدد السابع لسنة 1863م أن المهندس المعماري لمحافظة الغرب فيالا دي سوربيي(Viala de Sorbier) قد كلف مفتش المباني الأثرية بأرزيو ومستغانم بمهمة التنقيب بالهضبة الشرقية لموقع بورتوس ماغنوس، فبدأت تبرز النتائج الأولية لعمله التنقيبي بعد إشارة من المعمر الفرنسي الذي كان يعمل مزارعا بمزرعة المقدم روبرت (Robert)، أفاد بها نيكول (Nicole) بأن أساس الحائط الجنوبي لهذه المزرعة قد بني على فسيفساء رومانية. وعلى ضوء هذه المعلومات انطلقت التنقيبات بالمكان المحدد، وبعد عمق 1,5م من التنقيب تأكدت صحة المعلومات التي أدلى بها هذا المعمر، فرفع الرّدم عن الفسيفساء ثم تواصل العمل التنقيبي حتى تمكن نيكول (Nicole) من الكشف عن مخطط هذا المترل الذي قام برسمه فيالا دي سوربيي (Viala De Sorbier) سنة 1862م، ثم نقلـــه بعده غزال (S.Gsell)[42].

تشمل فسيفساء قاعة الضيوف لهذا المترل على أربع لوحات ذات مشاهد ميثولوجية، اكتشفها السيد نيكول (Nicole) سنة 1862م، وظلت معروضة في الهواء الطلق طيلة أربعة وعشرون سنة، ولـــا توقف عندها الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث (Napoleon III) أثناء رحلته سنة 1865م، اقتُرِحَ نقلها في البداية إلى متحف الجزائر أو متحف اللّوفر بباريس في وقت لم يكن بوهران متحفا خاصا بها، غير أنّ الجمعية الجغرافية والأثرية للإقليم الوهراني برآسة ديمات (L.Demaeght) تحملت تكاليف نقلها إلى وهران وإيجاد مكان خاص لحفظها، ولمّا تحصّلت هذه الجمعية في 8 مارس 1884م على مقرّ بالمستشفى المدني بالمدينة، نقلت هذه اللوحات إلى وهران سنة 1886م بعد تقسيمها إلى أربعة أقسام حسب المشاهد التي تضمّنتها. و لم تكن عملية نقلها بالأمر الهيّن إذ كلّفت خزينة الجمعية حوالي ثلاثة آلاف فرنك فرنسي قديم[43] لم ينقل إطار

هذه اللوحات الفسيفسائية المزيّن بالدوائر المتقاطعة والخطوط المتشابكة والمعيّنات مع باقي مشاهدها الميثولوجية[44]، هذه الأخيرة هي الآن معروضة بالقاعة الرومانية لمتحف أحمد زبانة بوهران.

3. المترل الثالث

اكتشفته مالفا موريس فانسان (M.M.Vincent) لكنها لم تنشر تقريرا خاصا به، بل أمكن التعرف على بعض أقسامه من خلال الإشارات لتي جاءت ضمن التقارير الخاصة بالبحـــث الأثـــري في الجزائر أو ضمـــن بعض المقالات كتلك التي أفادنا بها لاسوس (J.Lassus)[45].

يتكون هذا المترل من طوابق، وبني على الأطراف الأولى للمنحدر الصخري المطل على البحر، أرضيته إسمنتية، وقواعد أعمدته وجدت على حالها أثناء اكتشافه، وجدرانه بقيت قائمة على ارتفاع يتراوح ما بين متر إلى ثلاثة أمتار، كما وجد حوض وخزان بزاويته الشمالية الغربية. و ينفتح هذا المترل على الشارع بـــواسطـــة عتبـــة بلغ عرضها ثلاثة أمتار تتصل بثلاث درجات سلم تؤدي إلى بهو (Vestibule)، الذي يبدو مزينا بعمودين قاعدتهما مغروستان مع درجات السلم وينفتح بكل عرضه على ساحة احتفظت هي الأخرى بأروقتها الجنوبية والغربية. كما احتوت أيضا على بقايا درجات سلم توحي على وجود طابق علوي، وتمّ العثور شمال هذا السلم على درجات سلم أخرى تترل باتجاه قاعة و منها تصعد درجات سلم أخرى باتجاه الشرق.لكن عمليات التنقيب عن معالم هذا المترل عرقلتها عدة عوامل منها الطريق الحديث الذي كان يعبر المكان الذي عثر فيه على بقايا هذا المترل. يحتمل لاسوس (J.Lassus) بأن درجات السلم التي تنطلق من ساحة هذا المترل تخللها صحن درج و منه تترل سبع درجات سلم نحو رواق ينفتح بدوره غربا على ساحة ثانية محاطة بأروقة تظهر مهشمة. ويبدو أنها كانت ذات جمال. تنفتح بالحائط الجنوبي كوة بين سلّمين، ووجدت بين القاعات المحيطة بهذه الساحة قاعة إلى الأسفل مزودة بقنوات صرف المياه، إلى جانب خزانات ويفترض بأن تكون دورات المياه[46].

يظهر بمحور هذه الساحة سلم يترل باتجاه منحدر يصعب تحديد المكان الذي يصل إليه، ووجد ممر ضيق باتجاه الغرب يؤدي بدوره نحو سلم ضيق يستند على الجدار

الجنوبي لخزان مائي، ونحو الأسفل وجدت 10 درجات سلم تؤدي إلى صحن لتنـــزل باتجاه ممر ضيق ومنحدر، سقفه مقبب يستند على جدار الخزان المائي، وبواسطة بعض درجات سلم تترل نحو الأسفل تظهر قاعات صغيرة أكبرها لا تتجاوز 9م، والتـــي تشكل حماما صغيرا، أمكن التعرف على قاعته الباردة (Frigidarium) التي حافظت على سقفها المقبب، وعلى مسخنات الماء، وأحواض الماء الساخن التي أحيطت بطبقة من الإسمنت،

كما احتوت على أنابيب مصنوعة من الطين[47]، وأمكن التعرف على نماذج منها بالمتحف الوطني أحمد زبانة بوهران، غير أن صغر حجم هذه القاعات توحي بأنه كان حماما خاصا، ويشير لاسوس(J.Lassus) لقاعة وجدت غرب هذا الحمام، تنفتح باتجاه الشمال على رواق غير مضيء سقفه يستند على أعمدة ارتكزت على صخرة غير مستوية جيدا. ويخلص نفس الكاتب إلى أن هذا البيت المكون من طوابق هو مترل فاخر، لكنه لم يشر لاسم صاحبه[48].

يلاحظ من خلال مخططات و وصف منازل بورتوس ماغنوس أنها بنيت وفق نمط متميز بوجود بهو يؤدّي إلى ساحة مركزية محاطة بغرف، كما عرف هذا النمط بالمدن البونية إذ يصف محمد حسين فنطر (M.H Fantar) مترلا بكركوان يقول: "فالبيت ينتسب من حيث شكله ونظامه إلى النمط الموسّط، فهو ينفتح على الشارع وله ممرّ معقوف، وفناء يزوّده نورا ساطعا وهواء نقيا"، ويضيف عن أصول هذا النمط "أنه من جنوب وادي الرافدين، وتسرّب من المدن السومرية البابلية، وانتشر في سوريا وعلى السواحل الفينيقية، ولما تبّناه الفينيقيون حملوه بضاعة ثقافية ونشروه في كامل المتوسط، حتى دخل عالم الإغريق ومنه إلى إيطاليا، وجاء به الفينيقيون إلى بلاد المغرب القديم وسردينيا وصقلية، وما يزال هذا التصميم محبوبا في الأقطار المغاربية"[49].

الهوامش :

1) تعرف بآثارها الرومانية المسماة بورتوس ماغنوس،وبنيت بجانب هذا الموقع الاثري أثناء الإحتلال الفرنسي لبلادنا قرية استعمارية عرفت باسم سان لو(**saint leu**) التي تعرف اليوم باسم بطيوة الواقعة على بعد 44كلم شرق مقر الولاية وهران ،وغالبا ما تنسب هذه المعالم الاثرية لأرزيو_أرزيو القديمة –التي تبعد عن بطيوة غربا بنحوتسع كيلومترات.

2) البكري ، المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب، **Librairie d'Amérique et d'orient** ، **Paris 1965**، ص 70.

3) Shaw, Voyage dans la régence d'Alger, traduit de l'Anglais, J.Mac, Carthy, Paris, Marlin, 1830, p223.
4) J.H.De Montfort, 'Chronique ', R.*Afr*., 2, 1857-1858, p 409 ; id, 'Ruines du vieil Arzew', R.*Afr*., 3, 1858, 1859, pp 249-253 ; V.Flogny, 'Chronique', R. *Afr*., 2, 1857-1858, pp 479-480.
5) P.A.Fevrier, Approches du Maghreb romain, I,Aix-en-Provence,Edisud,1989-1990, p32
6) L.Demaeght, (Notice sur les travaux de fouilles de Portus Magnus par les soins de M.GeorgesSimon),BSGAO,19,1899, pp 485-496.
7) M.M.Vincent, (Portus Magnus (Saint Leu), Sepultures Punico-Romaines), R .Afr77,1935, pp 35-36, 39, 45.
8) J.Lassus, L'Archeologie algerienne en 1955, Liyca, ar.ep., VI, 1956, pp161-189; Id ,L'archeologie Algerienne en1958, Libyca, ar. Ep., VII, 2eme semestre, pp223-346 ;Id, (Le site de Saint Leu),Portus Magnus,(oran),CRAI,1956, pp285-293
9) M.Leglay , L'Archeologie Algerienne en 1954,R Afr,99,1955, pp211-233
10) M.M.Vincent, (Portus Magnus…), op.cit, pp36-37
11) J.Lassus, (le site de Saint-leu…), op.cit, p 287.
12) M.Leglay, (L'Archeologie Algerienne en 1954), opcit, p 183.
13) J.Lassus, op.cit., p 288.
14) M.Leglay, op.cit., p 183.
15) J.Lassus, (Le site de Saint-Leu), op.cit., p 288.
16) Ibid., p 288.
17) M.M. Vincent, op.cit., p 45 ; L.Leschi, 'Chronique', R.*Afr*., 97, 1953, p 252.

18) رسمه المهندس إدوارد شاوسكي (Stawski) الذي كان يعمل بالمصلحة الخاصة بالتاريخ القديم، وشمل هذا المخطط المعالم التي كشفت عنها تنقيبات مالفا موريس فانسان (**Malva Maurice Vincent**)، بموقع بورتوس ماغنوس (**Portus Magnus**)، ورسمه بسلم 2مم لكل 1متر، غير أنه لم يشر لتاريخ رسم مع العلم أن التنقيبات التي أجرتها بالموقع بدأت من سنة 1935م حتى سنة **1960**م، في فترات متقطعة، ويبقى هذا المخطط ناقصا لما يحتويه من معالم وردت ضمنه و لم يشر لها بالمفتاح.

19) J.Lassus, op.cit., p 291
20) M.Leglay, 'L'Archéologie Algérienne en 1954', R.*Afr*., 99, 1955, pp 212-213 ;
21) J.Lassus, (Le site de Saint-Leu),op.cit., p 287.
22) J.Lassus, 'L'Archéologie Algérienne en 1955', pp 163-164
23) Pline L'Ancien,(H.N),V,Desanges,Paris,Les Belles Lettres,1980, V, 2, 19, 'Portus Magnus appelatus, civium Romanorum oppido'.
24) M M Vincent,Portus magnus ;pp45-46
25) R.Tinthoin, L'Oranie sa géographie, son histoire, ses centres vitaux,Oran,L .Fouque,1952, p 11.

26) J. Lassus, (L'Archéologie Algérienne en 1958), p 226.
27) M. Leglay, op.cit., p 184.
28) J.Lassus, (Le site de Saint-Leu...),op.cit, pp 287, 290, 291
29) JH. De Montfort, op.cit., p 252 .
30) A.Berbrugger, Chronique, R.Afr, 7,1863, p228.
31) A.Berbrugger, Ruines du vieil Arzew, R.Afr,2, 1857-1858, p184.
32) J.H. De Montfort, Ruines du vieil Arzew, R.Afr, 3,1858-1859,p 252.
33) A.Berbrugger, op.Cit, R. Afr, 7, 1863, p233.
34) JH.De Montfort,op.cit.,p 68.

35) -يذكر غزال أن بروبروجر A.Berbrugger رسم مخططا لهذا المنزل سنة 1860م، أنظر :

S. Gsell, (les monuments antiques de L'Algerie,II, Paris,Fontemoing,1901,p18 note 2 et 4

36) H.De Rochemonteix ,chronique, R.Afr, 13, 1869, p68.
37) S.Gsell, op.Cit, p18.
38) H.De Rochemonteix,op.cit,p68
39) S.Gsell, les monuments antiques... op.cit, II, p18 et note 14.
40) musée de la ville d'Oran,Pars I,2[ème]édition,revue par F.Doumergue,Oran,1921, pp15-16.
41) H.De Rochemonteix, op.Cit, p68.
42) A.Berbrugger, Chronique, R.afr, 7, 1863, p227.
43) F. Doumergue, (Histoire du musée d'Oran de l'année 1882 à l'année 1898), BSGAO, 45, 1925, pp 75-84 ; L.Demaeght, (Catalogue raisonne des objets archeologique...)op.cit., p 07.

44) لا تزال بقايا قطع فسيفسائية صغيرة موجودة حتى تاوقت الحاضر بالموقع الأثري.

45) J.Lassus, (Le Site de Saint leu...), op.cit, pp285-293
46) Ibid., pp 289-290.
47) Ibid, p290.
48) Ibid, p290

49) محمد حسين فنطر، الفينيقيون بناة المتوسط ،تونس ،منشورات البحر الأبيض المتوسط.المغرب،منشورات طوبقال ليبيا،دار الفرجاني،1998،صص154-155.

التعريف بالخزانة الزيانية القندوسية.

د./ عبد القادر بوباية

قليل هم أولئك الرجال الذين يسعون إلى تسخير وقتهم وممتلكاتهم لخدمة البحث العلمي، ومن أولئك الرجال النادرين صاحب مشروع "الخزانة الزيانية القندوسية" الذي اكتشف في بيوت أسرته العريقة عددا هاما من المخطوطات، ويسعى بمجهوداته الخاصة إلى إنشاء خزانة يساهم بها في إثراء الحركة العلمية والثقافية بمدينة القنادسة خاصة، وبشار عامة.

صاحب هذا المشروع الهام هو مبارك طاهري الذي ولد في القصر القديم (القنادسة) سنة 1963م، وقد التحق بمدرسة خربوشي التي زاول فيها دراسته الابتدائية، ثم انتقل إلى متوسطة القنادسة، ومنها إلى ثانوية العقيد عثمان (الثانوية المتشعبة سابقا) التي توج دراسته فيها بالحصول على شهادة البكالوريا سنة 1983م (شعبة رياضيات عادية).

التحق طاهري بجامعة وهران في نفس السنة، وحصل على شهادة ليسانس التعليم تخصص هندسة مدنية سنة 1987م، وعلى إثرها التحق بالتعليم الثانوي، وذلك منذ عام 1988م حيث درّس مادة الرياضيات في كل من ثانوية بني عباس وثانوية القنادسة منذ سنة 1990م، وثانوية العقيد عثمان منذ سنة 1996م التي مازال يعمل بها إلى يومنا هذا.

بدأ تفكير السيد طاهري مبارك في إنشاء هذه الخزانة منذ تاريخ التحاقه بجامعة وهران سنة 1983م، ولعل أبرز دافع جعله يقدم على ذلك هو تعرض الخزانة للسرقة والنهب حيث لم يبق من مخطوطاتها الـ3000 في سنة 1950م حسب رواية شيخ الزاوية

القندوسية آنذاك، وهو سيدي عبد الرحمن لعرج، كما يذكر ذلك الأستاذ أبو القاسم سعد الله إلا 84 مخطوط تمكن طاهري من جمعها لحدّ الساعة.

بعد تخرجه من جامعة وهران، قام بجمع ما بقي من المخطوطات، ومن أجل إبعادها عن الأيدي وضعها في غرفة نومه، وشرع في صيانتها، وقد تجسدت فكرة إنشاء خزانة الزاوية الزيانية بمساعدة عبد الله حمادي الذي اشترك مع طاهري في جمع المخطوطات وتنظيفها.

أول عملية قام بها صاحب الخزانة هي ترميم البناية التي ستخصص للخزانة، وتتمثل في جزء من بيت صاحبها، الذي ينوي إنشاء خزانة مخطوطات وروضة أطفال وقاعة مطالعة ومتحف لحفظ ذاكرة المنطقة، وقد اسغرق ترميم البيت أربع سنوات، وأدرج هذا العمل ضمن عملية الترميم التي قامت بها الدولة لقصر القنادسة.

أصبحت الخزانة جاهزة لاستقبال المشروع العلمي والثقافي الذي يسعى طاهري لإنجازه، وقد تمكن صاحب الخزانة من جمع 84 مخطوطة في شتى حقول المعرفة، وبالمناسبة يوجه نداء إلى كل المهتمين بهذا العمل الكبير لمساعدته من أجل تجسيد هذا المشروع، وهو في حاجة ماسة إلى أجهزة إعلام آلي وأجهزة سكانير من أجل تصوير المخطوطات ليسهل على القراء قراءتها والاستفادة منها دون إتلاف المخطوطات الأصلية، كما يحتاج إلى رفوف لوضع الكتب عليها، وإنشاء قاعة للمطالعة.

وبالمناسبة يوجه السيد طاهري نداء إلى كل من الشيخ لعرج محمد الاعرج شيخ الزاوية الزيانية ورئيس المجلس الشعبي الولائي الذي سبق أن وعد بدعم إنشاء الخزانة، كما يتوجه بذات النداء إلى كل الغيورين على التراث المخطوط، وذلك من خلال الإقدام على التبرع بالمخطوطات المتواجدة بحوزتهم أو بتقديم نسخ مصورة عنها يمكن للباحثين الاستفادة منها.

نماذج من المخطوطات التي تحويها الخزانة:

1. في التصوف:

- منهل الضمآن للشيخ الحاج علي بن عبد القادر التازي وهو في مناقب الشيخ امحمد بن أبي زيان القندوسي المتوفى عام 1145هـ (ثلاثة نسخ).
- طهارة الأنفاس لؤلفه مصطفى بن الحاج البشير القندوسي، وهو أيضا في مناقب شيوخ الزاوية الزيانية بالقنادسة (نسختين).
- البحر المورود في المواثيق والعهود لمؤلفه عبد الوهاب الشعراني.
- حل الرموز ومفاتيح الكنوز لمؤلفه عز الدين بن عبد السلام بن غانم المقدسي.
- شرح حزب الفلاح للشاذلي لمؤلفه أحمد زروق البرنسي.
- المباحث الأصلية في البحث عن طريقة الصوفية لمؤلفه الشيخ ابن البنا السرقسطي.
- نصرة الفقير في الرد على أبي الحسن الصغير لمؤلفه محمد بن يوسف السنوسي.
- تحفة الأخيار في الصلاة على المختار لمؤلف مجهول.

2. في الأدب:

- تنبيه الأنام في بيان علو مقام نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام أو شفاء الأسقام، ومحو الأثام لمؤلفه عبد الجليل بن محمد بن أحمد بن عظوم المرادي.
- قصائد في مدح النبي صلى الله عليه وسلم لمجموعة من الشيوخ ومنها قصيدة الأنوار في التوسل بالمشائخ الأبرار للمكي بن المبارك.
- القصيدة الهمزية للشاعر شرف الدين البوصيري.
- مجموعة قصائد الخلفاء الراشدين وبعض أهل الصلاح لمؤلف مجهول.
- قصص وحكم الأبيات لمؤلف مجهول.
- كتاب الأغاني للأصفهاني.
- التصريح بمضمون التوضيح لمؤلفه خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري.
- متن الأفية للناسخ حسين حسين.
- مقامات الحريري لمؤلفه الحريري.

- ألفية بن مالك.
- تحفة الأريب ونزهة اللبيب لمؤلفه عبد القادر الفاسي.
- الراغب في الأدب للأصفهاني.
- القصيدة السنية المسماة بـ"النفحات القدسية".
- أمثال وحكم لمؤلف مجهول.

3. في العلوم الدينية:

- نظم الدر المكنون في ترتيب تبصرة ابن فرحون لمؤلفه عبد الرحمن بن أحمد بن حبيب اللمطي وهو في الفقه المالكي.
- تفسير القرآن الكريم لمؤلفه جلال الدين السيوطي.
- جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد لمؤلفه مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري.
- مواهب الجليل بشرح خليل لمؤلفه الحطاب في أربعة أجزاء.
- صحيح البخاري لمؤلفه البخاري.
- أقسام الحديث وكتاب الألفية على الحديث المسماة التبصرة والتذكرة لمؤلفه عبد الرحيم بن الحسين زكرياء الأنصاري.
- مختصر خليل للشيخ خليل.
- أربعون حديثا لمؤلفه أبي العباس الهاشمي.
- كتاب في الفقه المالكي لمؤلف مجهول.
- كتاب في الفقه المالكي لمؤلفه أحمد بن محمد القلشاني.
- كتاب حوض المورود في شرح أرجوزة ابن رشد لمؤلفه أبي العباس أحمد بن محمد الحساني.
- كتاب في الفقه المالكي لأبي القاسم بن سلمون الكتاني.
- كتاب الأربعين حديثا لمؤلفه أبي عبد الله محمد بن أبي بكر.
- كتاب في الفقه المالكي لمؤلف مجهول.
- شرح الرسالة لمؤلف مجهول.

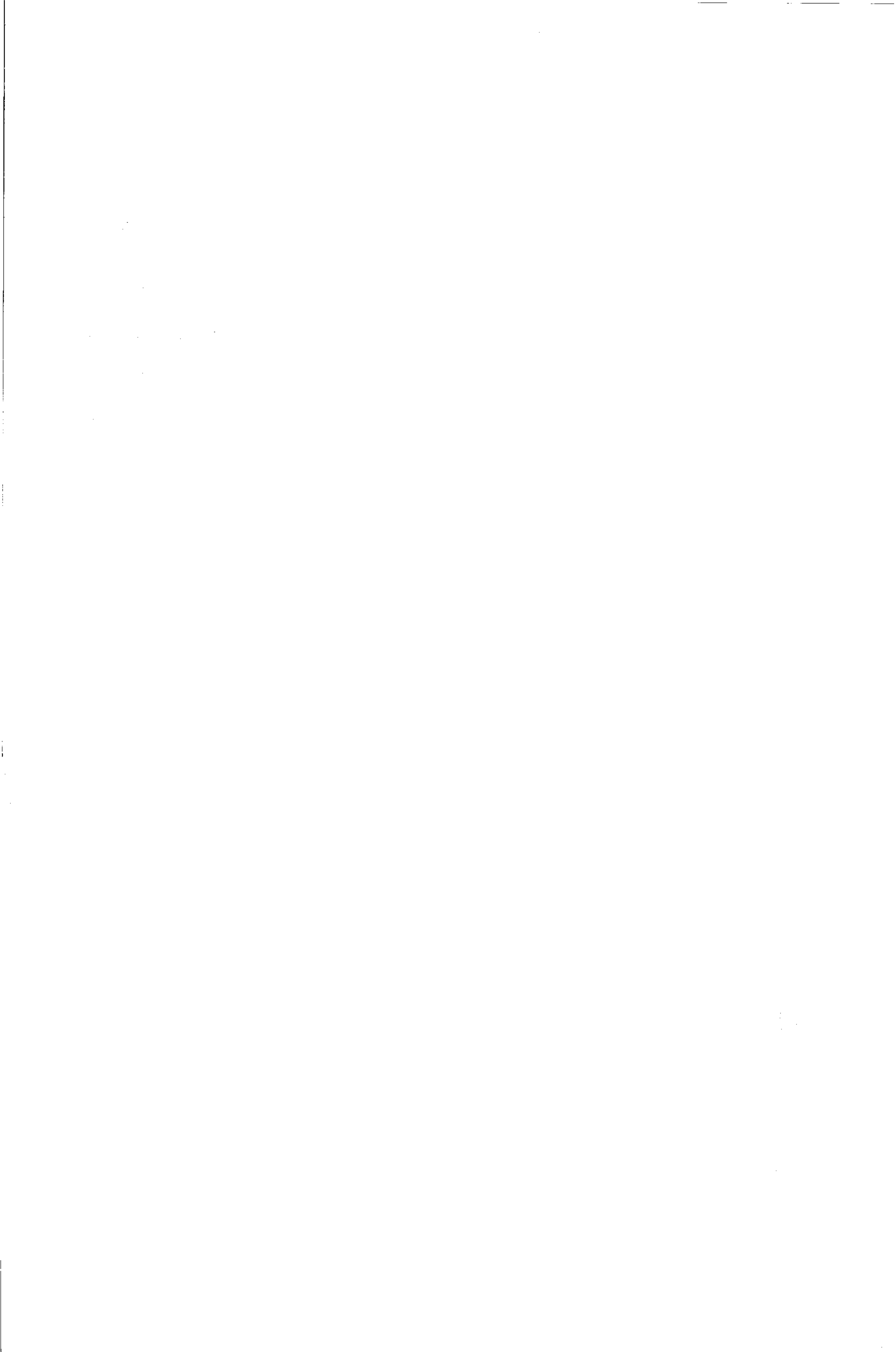
- المعيار المعرب عن فتاوى أهل المغرب للونشريسي، ومنه الجزء الأول والثاني.
- كتاب في الحديث لمؤلفه البخاري.
- منظومة ابن بري وهو في علم التجويد.
- كتاب في فضائل السور القرآنية لمؤلف مجهول.

4. في التاريخ:

- كتاب الاكتفاء في أخبار الخلفاء لابن الكردبوس وهو مبتور البداية والنهاية.
- رحلة الوزير في افتكاك الأسير لمؤلفه محمد الغساني الأندلسي.
- كتاب الشفا للقاضي عياض.
- كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصا لمؤلفه أبي العباس أحمد بن خالد الناصري.
- كتاب في التاريخ لمؤلف مجهول.
- كتاب في التاريخ الإسلامي لمؤلف مجهول.
- السيرة النبوية لمؤلف مجهول.

5. علوم أخرى:

- تفسير الأحلام لمؤلف مجهول.
- حلية العشبة المسماة تبغ منافعها وآثارها لمؤلفه سيدي أحمد بن عبد الله السنوسي.
- كتاب في علم الفلك لمؤلف مجهول.
- كتاب في الطب لمؤلف مجهول.
- كتاب في المعادن لمؤلف مجهول.



الإصدارات الجديدة



عنوان الكتاب: المذهب الإسماعيلي وفلسفته في بلاد المغرب.

المؤلف: الأستاذة الدكتورة بوبة مجاني

الناشر: سلسلة منشورات الزمن (06)

طبع: مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

تاريخ النشر: 2005م.

إن مشروع إعادة كتابة التاريخ الغرب الإسلامي، ينطلق ابتداءً من توظيف مناهج أكثر دقة ومحاولة البحث والتمحيص ونفض الغبار عن التراث الدفين، وتنويع المادة المصدرية الموزعة في مضان عديدة، خاصة وأن التاريخ الفكري والمذهبي يعتبران من النوافذ التي من خلالها يتم التعرّف على المنظومة الفكرية والسلوكية ومدى فاعلية أهل الفكر والرأي والسلطة في عملية التوجيه وصياغة مضمونه داخل المجتمع.

ولتأسيس مثل هكذا دراسات، تجند عدد من الباحثين الأكاديميين من أبناء هذا الوطن، ومن ضمن المساهمات نجد العمل الذي قدمته الباحثة الدكتورة "**بوبـــة مجاني**" أستاذة بقسم التاريخ بجامعة منتوري قسنطينة .

ونظراً للأهمية التي تكتسيها هذا الدراسة وتعميماً للفائدة وحتى نعرِّف به الدارسين والقراء بشكل عام، عملنا على عرض هذا الكتاب وإبراز الأفكار الكبرى التي يتضمنها إذ لا يمكن الاستغناء عن المرجع الأساسي في فهم أهم ما جاءت به الأستاذة الباحثـــة.

يسعى هذا الكتاب إلى إعادة النسق التاريخي وترميم الحلقات المفقودة من تاريخ المذهب الإسماعيلي، وما تركه من بصمات في بنيـــة المجتمع المغربي، من خلال الربط بين الجهازين الإداري والدعوي اللذين تبناهما المذهب من أجل تدعيم الحكم المركزي وتحقيق هدفه الإستراتيجي وهو إقامة **خلافـــة شيعيـــة إسماعيل** تبسط هيمنتها على ربوع العالم الإسلامي من فاس إلى بغداد.

وبناءً على هذا المنظور تحاول المؤلفة تتبع تأثيرات **المذهب الإسماعيلي** ومن ورائه الجهاز الإداري في عملية صياغة المنظومة الفكرية والمذهبية والتوجيهات الثقافية للمجتمع المغربي.

إن فك ألغاز الحضور **الشيعي الإسماعيلي** ببلاد المغرب رهين بفهم العلاقة الجدلية بين الجهاز الدعوي والتنظيم الإداري، وهي مقارنة جديدة تعتمدها المؤلفة، خصوصاً وأن جل الدراسات المهتمة بالموضوع ركزت على المرحلة المشرقية وأغفلت المغربية منها، بذريعة أن المدة الزمنية التي قضاها الفاطميون في بلاد المغرب كانت قصيرة، إضافة إلى أن حكمهم اتخذ طابعاً عسكرياً، بل ويعتقد الكثير من هؤلاء الدارسين أن هذه المرحلة كانت مجرد مرحلـــة انتقاليـــة لم تضف شيئاً إلى المذهب والفكر.

وفي هذا الكتاب تؤكد المؤلفة أن المرحلة المغربية كانت هي القاعدة التي وفرت للمذهب الرجال والمال، إضافة إلى عامل الاستقرار، والذي لولاها لما تمكن من بناء مجده في المشرق.

وتغوص المؤلفة في ثنايا المصادر للكشف عن الفلسفة المذهبية التي حكمت بها **الخلافـــة الفاطميـــة** بلاد المغرب، وكيف تعاملت مع مجتمعه من أجل تحقيق أهدافها.

فجاء الدراسة في ثلاث مباحث سوى المقدمة والخاتمة إضافة إلى ثبت المصادر والدراسات.

فكان موضوع المبحث الأول: " **المذهب الإسماعيلي والوضع السّياسي**"

تؤكد المؤلفة على أن السّياسة الفاطمية تحكم فيها رهانين **الأول** هو الهدف الإستراتيجي **والثاني** هو العامل الزمني، وهي السياسة التي كرسها كل من الجهازين الدعوي والإداري وبتوجيه من الأئمة، وهذه السّياسة ترتب عنها مشاكل كادت أن تقوض أركان الدولة، وأثرت على الأوضاع بها من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن الأفكار الرئيسية التي يمكننا استخلاصها من خلال ما طرحته المؤلفـــة في هذا المبحث:

1. أن السياسة الفاطمية في المغرب كانت تتلون وتتغير بتغير الأوضاع وموازين القوة داخل المجتمع المغربي.

2. أن هذه المواقف المتناقضة والمتضاربة للأئمة الفاطميون في رأي المؤلفة تبين مدى حرصهم على تحقيق أهدافهم السيّاسة حتى ولو كان على حساب أنصارهم وموظفيهم في بعض الأحيان.

3. إن رجال الإدارة لم يكون بمنأى عن هذه السيّاسة **الدعوية**، بل كانوا هم أداة تنفيذها.

4. وضمن هذا المبحث أوضحت المؤلفة خطورت الفراغ الذي تركته قبيلة "**كتامة**" بعد هجرها لقاعدة الحكم .

أما موضوع المبحث الثاني فكان عن " المجتمع المغربي بين السيّاسة الاقتصادية والسيّاسة الإدارية "

ترى المؤلفة أنه لا يمكن فهم تاريخ الخلافة الفاطمية دون فهم كامل لجميع مضامين سياستهم الاقتصادية البعيدة المدى وتتبع عمل الجهاز الإداري الذي سخر لتنفيذ هذه السيّاسة.

وبعد قراءة وتحليل للسياسة الاقتصادية الفاطمية بأبعادها، طرحت المؤلفة رؤيته للموضوع التي يمكن استخلاصها في جملة نقاط تالية:

1. أن الأئمة كانوا هم المرجع في التأسيس للسيّاسة الاقتصادية والمالية، لكون الإمام هو الملك والحكم الذي يعطي الأموال لمن أراد وبالمقدار الذي يريد، ويقبضها ممن يشاء.

2. أن الطلاق الذي حدث بين قبيلة "**كتامة**" والخلافة الفاطمية، كانت السيّاسة المالية للدولة من ورائه، وبخروج "**كتامة**" من المسرح الفاطمي فتح المجال لظهور قيادات وزعامات من **العبيد والصقالبة وعرب إفريقية**، وغيرهم من العصبيات المغربية، ومن تم نسمع عن "**جوذر الأستاذ**" و"**قيصر الفتى**" و"**ميسور الفتى**" وغيرهم .

3. أن الإحصائيات التي أوردها المصادر عن الدخل السنوي للدولة الفاطمية من الضرائب يؤكد مدى السيّاسة المحكمة التي انتهجتها، كما تؤكد المصادر كذلك شمولية الضرائب لمختلف الشرائح الاجتماعية فقراء وأثرياء.

4. برع الفاطميون في المجال التجاري حتى قبل قيام الدولة بحيث كان الدعاة ينشطون تحت غطاء التجار، ما أورث الدولة نشاط تجاري فعال، فقد كان **الخليفة المنصور** تاجرا قبل توليه الخلافة، كما أن **زوجة الخليفة المعز** كانت تاجرة رقيق وكان وكيلها يخرج بالجواري إلى المشرق.

5. أن الدولة وضعت جهاز إداري محكم لتنظيم ومراقبة هذا النشاط التجاري، وفي الآن نفسه سجلت المؤلفة على هذا الجهاز تسخيره لخدمة مصالح الخليفة الشخصية.

6. كما سجلت المؤلفة على هذه السيّاسة الجور والإجحاف في حق أهل السنّة وتسببها في اضطربات سياّسة وأمنية (ثورة صاحب الحمار)، ولذلك اجتهد الأئمة لاستلطاف العامة وكسب ودهم بطرح مشاريع إصلاحية كانت السيّاسة المالية محورها.

أما المبحث الثالث فقد تناولت فيه المؤلفة **"أثر الإدارة على الأوضاع الاجتماعية"**

ففي هذا الموضوع ترى المؤلفة أن الجهاز **الدعوي الإسماعيلي** عمل على تكوين **"مجتمع جديد"** يعتمد الولاء للمذهب قبل الولاء للعصبية أو العرق، ومن صلب هذا المجتمع تم إعداد جيل جديد من الأطر التي أسندت لها الوظائف الإدارية والمناصب السيّاسة، خاصة في المرحلة الانتقالية من حياة الدولة وهي **المرحلة المغربية**، هذه السيّاسة التي نفذها الجهاز الإداري المنبثق عن **الجهاز الدعوي**، وهي سيّاسة كانت تستهدف إقصاء الخصم المذهبي المتمثل في **السنّي والخارجي**، فبعدما كانت إستراتيجية الدعوة في بدايتها بقيادة **أبو عبد الله الداعي** قد ركزت نشاطها في المناطق الريفية الأقل تحضراً والبعيدة عن المراكز الإدارية الحيوية، عمل **المهدي** بعد قيام الدولة نقل **"كتامة"** من القبيلة إلى المراكز الإدارية بإفريقية ليسند إليها الوظائف الإدارية، دون أن يحاول إقامة مراكز إدارية وحضارية على أرضها، وكانت هذه السياسة بداية الخطر على الدعوة، كما كان للوظائف الإدارية دور في تشكيل معايير ميزان التفاضل بين مختلف فئات المجتمع المغربي، ومن تم خلصت المؤلفة إلى:

1. أمام قوة "كتامة" وتوسع نفوذها عمل الجهاز الإداري على إشراك عصبيات متعددة من صنهاجة وعرب وصقالبة في الوظائف الإدارية للحد من نفذ كتامة، وجعل ذلك الباب مفتوحاً لهيمنة القوى الهامشية التي لم ترى الدولة غضاضة في إشراكها، وترتب على هذه السيّاسة إحداث مخاض اجتماعي في المجال الجغرافي الفاطمي المغربي.

2. إن عملية إشراك القوى الهامشية في الوظائف الإدارية لم يقتصر على المسلمين فقط، بل شمل أهل الذمة من يهود ونصارى.

3. استطاعت الدعوة الشيعية الإسماعيلية القبائل البدوية (كتامة وأهل الزاب والمحمدية مثلاً) المناصرة للمذهب من حياة الريف إلى حياة التمدن والرفاه والرقة والنعيم.

4. أن المهمة التي أسندت بها كل من آل ابن حمدون وآل زيري بالوقوف في وجه قبيلة زناتة ومراقبتها هي سبب الخلاف والصراع بينهما، كما أن المكانة الاجتماعية التي أعطتها الوظائف.

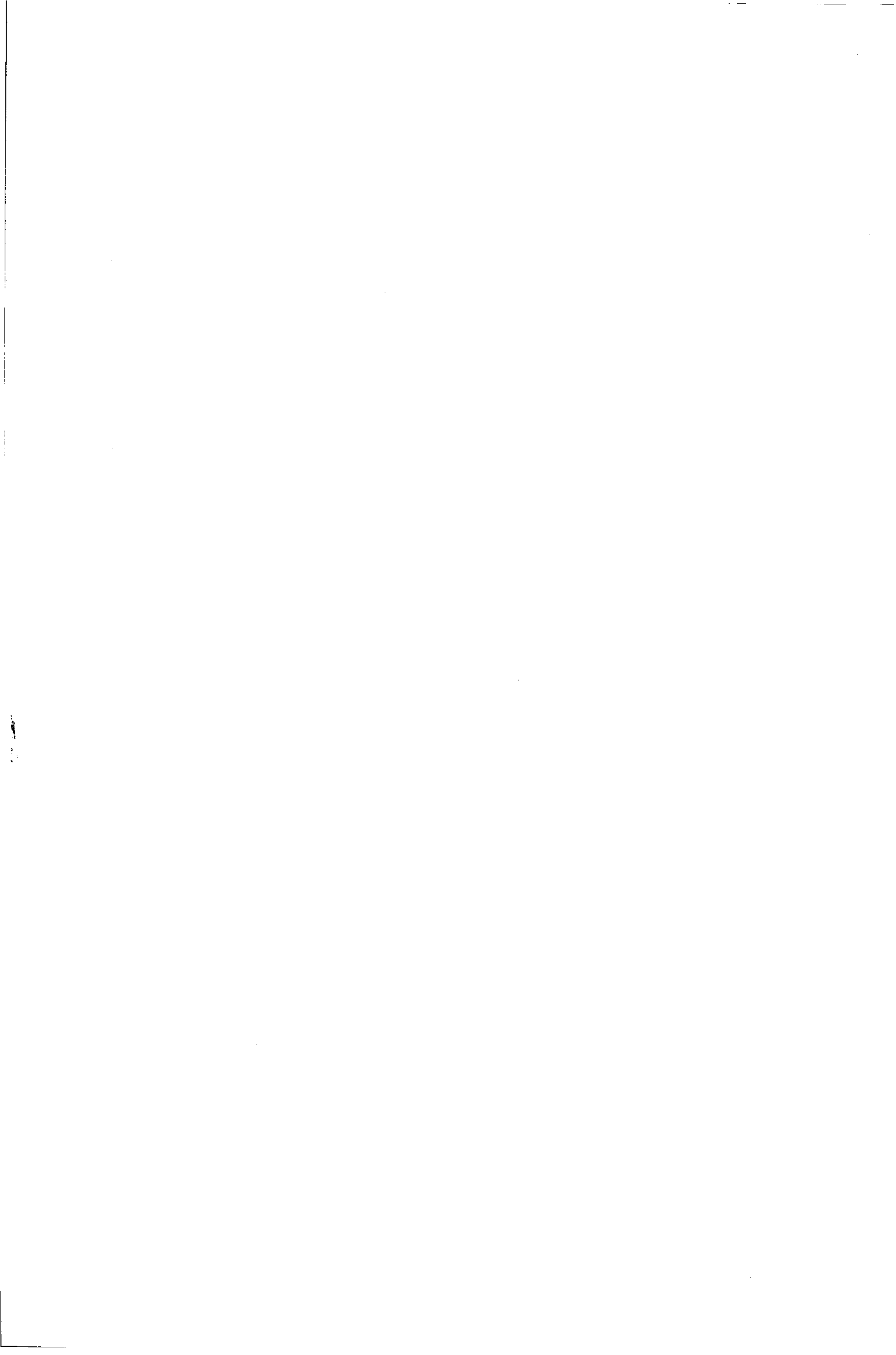
5. إن احتكار الوظائف السامية لدوي النحلة الإسماعيلية أدى إلى شيوع الوصولية والانتهازية، من قبل بعض الفقهاء، فتخل بعضهم عن مذهبه من أجل الوصول إلى تحقيق مكسب دنيوي، مثل ذلك ما حصل مع أبي بكر بن سليمان الحنفي الذي تشرق ليتولى الوثائق.

6. ظلت العامة في نظر الخلفاء الفاطميين هي فئة الرعاع والغوغاء التي لا ترقى إلى مستوى الطبقة الخاصة، لهذا كانوا يترفعون عن مخاطبتهم كما يمنعون رجال دولتهم من مخالطتهم كذلك.

وكان الاستنتاج العام من هذه الدراسة الذي خلصت إليه المؤلفة هو أن تاريخ الخلافة الفاطمية في مرحلتها المغربية لم يكن تاريخ عسكري صرف فقط، بل أنتجت فيه فكراً ثرياً وقفت من خلاله في وجه المعارضة السنيّة والخارجية على حد سواء، وبهذا الفكر استطاعت أن تحكم مجتمعاً تعددت انتماءاته المذهبية والقبلية رغم سعت النطاق الجغرافي له.

كما كانت بارعة في تعاملها مع مختلف قوى المجتمع المغربي من قبائل وعصبيات ومذاهب، بحيث كانت تستغل خدمت أحد أطرافه ثم بعد ذلك تحدث له منافس حتى تقوض نفوذه ولا يشكل عليها خطر بعد استفحال قوته.

عرضاالأستاذ بوداود عبيد



اسم الكتاب: المقاومة الشعبية للشيخ بوعمامة.
اسم المؤلف: عبد القادر خليفي.
دار النشر: دار الغرب للنشر والتوزيع بوهران.
تاريخ النشر: 2004.

يتناول هذا الكتاب المقاومة المسلحة التي قادها الشيخ بوعمامة شيخ الطريقة الشيخية بالجنوب الغربي الجزائري انطلاقا من بلدة مغرار التحتاني (قلعة الشيخ بوعمامة حاليا).

قسم المؤلف كتابه هذا إلى مقدمة وفصلين وخاتمة وملحق، في حوالي 241 صفحة.

تناول في الفصل الأول الأوضاع العامة محليا ووطنيا قبل سنة 1881، حين كانت البلاد تعيش وضعا مأساويا، فهناك غزو وإرهاب ومطاردة من قبل الفرنسيين للجزائريين، إلى جانب غلق المدارس العربية وتعويضها بمدارس فرنسية، وهناك محاولات التنصير التي تقوم بها البعثات التبشيرية ضد السكان تحت حماية السلطات العسكرية والمدنية، وهناك مقاومة شعبية في كل منطقة يحل بها الاستعمار الفرنسي، فما تكاد تهدأ في مكان حتى تقوم في غيره معبرة عن رفض الشعب الخضوع للاستعمار الفرنسي.

وفي الفصل الثاني –وهو المهم– تناول المؤلف المقاومة المسلحة نفسها بين سنتي 1881 و1908. فبدأ بظروف التحضير لهذه المقاومة من خلال اتصال الشيخ بمختلف قبائل المنطقة الجنوبية الغربية من الجزائر، وتعيين "مقدم" لكل قبيلة يقوم بأمورها الدينية والدنيوية وبخاصة إعدادها للكفاح المسلح الذي كان الشيخ ينوي القيام به. وتحدث عن دور الباشغوات والقياد في التجسس على الشيخ وإعلام السلطات الفرنسية بنشاطاته تلك في الوقت المناسب؛ مما أدى إلى اندلاع المقاومة مباشرة على اثر مقتل الضابط الفرنسي وانبرنير Weinbrenner بعد محاولته القبض على بعض "مقدمي" الشيخ عند

قبيلة الجرامنة بواد الحجل بنواحي البيض. ونادى بوعمامة بالجهاد وكاتب القبائل الجزائرية والمغربية على السواء، يدعوها لحمل السلاح لطرد المحتل الكافر.

وقد قسم المؤلف مقاومة الشيخ هذه إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تشمل سنتي 1881 و1882، وهي مرحلة تميزت باستعمال القوة والعنف، وتعدد المواجهات بين المجاهدين والقوات الفرنسية. وقد ركز الكاتب على أربعة عناصر هي:

أ–معركة تازينة: ويسميها الناس بمعركة تازينة وقد وقعت يوم 19 ماي 1881 على اثر التقاء الطرفين بمكان يسميه الفرنسيون مولاق El mouellek حينا والشلالة حينا آخر. والمكان يقع إلى الشرق من بلدة الشلالة الظهرانية بولاية البيض حاليا. حيث كان الصدام قويا بين قوات الشيخ التي قدرها بعض الفرنسيين بـــ 2300 مجاهد تحت قيادة بوعمامة والقوات الفرنسية تحت قيادة الضابط إينوسنتي Innocenti والمتكونة من ثلاثة فيالق مشاة وأربع سرايا من قناصة إفريقيا وفرقة مدفعية وثلاث فرق من قوم سعيدة وفرندة وتيارت.. وقد انتهت المعركة لصالح قوات المجاهدين بعد أن دب الاضطراب في القوات الفرنسية على اثر تقهقر قوات القوم أمام استبسال قوات الشيخ وصمودها، استشهد في المعركة حوالي 200 رجل، بينما خسر الفرنسيون 60 قتيلا و22 جريحا واستولى المجاهدون على أغلب حمولة قافلة التموين الفرنسية.

ب–المسيرة الكبرى: وهي عبارة عن مناورة قام بها الشيخ في شهر جوان من سنة 1881 نحو المنطقة التلية –التي وضع الفرنسيون عليها حزاما من المراقبة لمنع أي اتصال للشيخ بها– انطلاقا من الأبيض سيد الشيخ، وقد قاربت المسيرة مدينة معسكر شمالا، وكان الغرض منها إثبات قوة الشيخ أمام القوات الفرنسية من جهة وتأديب بعض المتعاونين مع الجيش الفرنسي من جهة أخرى.

ج– المسيرة الثانية: وهي مناورة ثانية وقعت في شهر جويلية من السنة نفسها انطلاقا من التواجر بالقرب من بلدة مشرية جنوبا إلى بلدة الخيذر جنوبي سعيدة شمالا.

د- **أما بقية شهور سنتي 1881 و1882:** فقد تحدث الكاتب فيها عن استنفار الفرنسيين لقواتهم لمطاردة الشيخ والانتقام من القبائل الموالية له، كما عملت على مد الخطوط الحديدية بعيدا نحو الجنوب للسيطرة على المنطقة، وقيام الجنرال نيقري بتفجير قبة سيد الشيخ رمز المقاومة والصمود، وقيام قوات أخرى بتدمير قصر مغرار التحتاني وزاوية الشيخ فيه. كما تحدث عن معركة فندي ومعركة تيقري ومعركة واد الشارف إلى جانب معارك بني سمير ومير الجبال ومزي.

المرحلة الثانية: من مقاومة الشيخ بوعمامة فهي التي كان الشيخ متواجدا أثناءها ببلدة أولاد عبو بقورارة بين 1883 و1894، ثم توجهه إلى بلدة بني ونيف وفكيك بعد هذه السنة الأخيرة.

وقد تميزت هذه المرحلة بتركيز الشيخ على نشر الطريقة الشيخية بين سكان المنطقة وتعليم أبنائها القرآن وبعض الفروض الدينية، إلى جانب تبادل المراسلات بينه وبين مختلف الأطراف من جزائرية ومغربية وفرنسية: سلطات وأفراد وجماعات. وقد ربط علاقات وطيدة مع قبائل الجنوب الكبير كالشعامبة والتوارق وقصور الجنوب، كما عمل على ضمان التحالف مع كثير من القبائل المغربية بالجنوب الشرقي المغربي ومع بعض الزعامات الصوفية كالسنوسية والدرقاوية.

وقد حل الشيخ بزمالته بنواحي بني ونيف حوالي سنة 1900/1899 من حيث حاول الفرنسيون استمالته بطريقة أو بأخرى، ومنها توصله برسالة الأمان التي بعثها إليه الحاكم العام لافريير سنة 1899، والتي بقيت بدون جواب.

المرحلة الثالثة والأخيرة 1904-1908: كان الشيخ قد انضم إلى ثورة الجيلالي الزرهزني الملقب بـ"بوحمارة" لمحاربة السلطان مولاي عبد العزيز الذي تحالف مع الفرنسيين، وهذا بعد تلقيه سنة 1902 لرسالة من السلطان المغربي يدعوه فيها إلى مغادرة فكيك، وفي السنة نفسها كان قد تلقى رسالة من الجيلالي الزرهوني المذكور آنفا يدعوه فيها إلى الوقوف إلى جانبه ضد الخونة والمفسدين. وقد تميزت هذه المرحلة بمواصلة الشيخ للكفاح المسلح ضد القوات الفرنسية والقبائل الموالية لها بالجنوب الغربي الجزائري، وتشهد على ذلك رسائل الجنرال ليوتي Lyauty الذي حكم إقليم عين

الصفراء العسكري بين سنتي 1903 و1906. قبل أن ينتقل إلى وهران كقائد لهذا الإقليم.

وقد بقي الشيخ على استقلاليته أمام الإغراءات المغربية والفرنسية إلى أن وافاه الأجل ببلدة عيون سيدي ملوك غربي مدينة وجدة في شهر أكتوبر من سنة 1908.

وبعد الخاتمة أورد المؤلف ملحقا ببعض الرسائل والصور والمخطوطات، ومنها الصور المنسوبة للشيخ، وبخاصة ما جاء في كتاب السنة السادسة ابتدائي من نسبة صورة خادم الشيخ "الدقلة" على أنها صورة للشيخ نفسه.

فالكتاب يتعرض لظروف قيام هذه المقاومة ولمراحلها وخصوصياتها، ويجيب عن بعض التساؤلات، منها:

- كيف أصبح الشيخ الصوفي زعيما لمقاومة مسلحة؟
- ما موقفه من رسائل الأمان الفرنسية؟
- كيف تواصلت مقاومته بعد انسحابه من المنطقة التي اندلعت بها مقاومته؟
- ما موقف السلطات المغربية من حركته؟

وقد اعتمد المؤلف على المصادر المكتوبة والشفوية وزار المناطق التي كانت ميدانا لهذه المقاومة، والتقى بأبناء وأحفاد رفقاء الشيخ في الجزائر والمغرب على السواء، مما جعله يتوصل إلى نتائج هامة، إذ أن النص الشفوي والمكتوب في البحث الأدبي والتاريخي يحل محل التجربة في البحث العلمي.

عرض المؤلف

عنوان الكتاب: مفاخر البربر- دراسة وتحقيق.
المؤلف: مجهول كان بقيد الحياة سنة 712هـ/1312م.
المحقق: عبد القادر بوباية
دار النشر: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب الأقصى.
تاريخ النشر: 2005م.

إن هذا العمل كان في الأصل رسالة ماجستير تقدم بها الأستاذ الباحث عبد القادر بوباية من جامعة وهران لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط (الاسلامي)، ولقد حاز على هذه الشهادة بتقدير مشرف جدا سنة 1996. ومنذ ذلك التاريخ والأمل يحدوه لطبع هذا العمل لما له من أهمية في تاريخ المغرب الاسلامي الى أن توفرت الفرصة مع دار أبي رقراق للطباعة والنشر، وبعد أن أخضع هذا العمل الأصلي للكثير من التعديلات والتصويبات.

الدكتور عبد القادر بوباية صاحب هذا العمل " مفاخر البربر- دراسة وتحقيق" هو أستاذ تاريخ المغرب الاسلامي والأندلس بقسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران (الجزائر)، له عدة إسهامات علمية، منها رئيس تحرير مجلة عصور التي يصدرها دوريا مخبر مصادر وتراجم (قسم التاريخ، جامعة وهران)، وهو مدير "مخبر التراث التاريخي الجزائري- دراسة وتحقيق"، له عدة مقالات بمجلات محكمة وطنية ودولية، كما أن له عدة مشاركات في الملتقيات الوطنية والدولية داخل الجزائر وخارجها، بالاضافة إلى أعباء التدريس، فهو يشرف على تأطير عدد من الطلبة في رسائل الماجستير والدكتوراه، وناقش عددا من الأعمال الجامعية داخل الجزائر وخارجها.

إن مخطوط مفاخر البربر اكتشفه لأول مرة المستشرق الفرنسي ليفي بروفنسال، ونشر جزءا منه سنة 1934، بالمطبعة الجديدة بالرباط، وذلك تحت عنوان " نبذ تاريخية في أخبار البربر في القرون الوسطى". غير أن هذا التحقيق اعترته الكثير من الهفوات والأخطاء، فبالإضافة الى الأخطاء التي ارتكبها المحقق في اخراج النص، فإن هذا الأخير

جاء مبتورا من عناصر مهمة مثل قصيدة شرف الدين البوصيري المتعلقة بمدح أبي مدين شعيب والكثير من شيوخ الصوفية في بلاد المغرب والمشرق، وتتألف من تسعة وخمسين بيتا، وفصل في ذكر سبق البربر وفخرهم، والحدود الجغرافية لبلاد المغرب، وغيرها من المعلومات.

وكانت هذه الملاحظات من أقوى الدوافع التي حدت بالأستاذ عبد القادر بوباية إلى الانكباب على تحقيق هذا المخطوط مجددا، لذلك بحث عن نسخ أخرى، وعثر على نسختين مختلفتين توجدان بالخزانة العامة بالرباط، واحدة تحت رقم: ك1275، والثانية تحت رقم: د 1020.

إن موضوع هذا الكتاب توزع بين التاريخ السياسي والتراجم والأنساب، حيث اقتبس صاحب مفاخر البربر من الكتاب المغاربة والأندلسيين مقاطع تتعرض إلى الأحداث السياسية التي عرفها المغرب الاسلامي خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين (القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين)، بالاضافة الى تراجم للعديد من الملوك والعلماء من ذوي الأصول البربرية، حيث ترجم لاثنين وسبعين عالما وفقيها وأميرا، انفرد بالترجمة بالمقارنة مع غيره من المصادر لتسعة وثلاثين منهم، حيث لم يعثر المحقق لهم على أثر في كتب التراجم، مما يعزز مكانة هذا المصدر. هذا زيادة على تخصيصه لجزء من كتابه للحديث عن أنساب البربر وأصولهم، وقدم معلومات عن أهم القبائل البربرية التي كانت موجودة على عهده ببلاد المغرب الإسلامي.

لم تتمكن الدراسات المهتمة بهذا المصدر من تحديد صاحبه، فهو لا يزال إلى غاية الآن في عداد المجاهيل، وكل ما يتوفر عنه من معلومات أنه كان بقيد الحياة سنة 712 هـ/ 1312م. وإن الباعث الذي دفعه إلى هذا التأليف حسبما يذكر في مقدمة كتابه هو الرد على ما كتب عن البربر، ووجهة نظر بعض الناس تجاههم، ومن ثم محاولة تصحيح تلك الأفكار التي أساءت للبربر ودحضها.

جاء الكتاب في 235 صفحة من الحجم المتوسط بمقياس 24 سم/17 سم، انقسم إلى قسمين وهما الدراسة ثم التحقيق.

تشمل الدراسة الصفحات التسعين الأولى من الكتاب، تعرض فيها المحقق إلى جملة من الأفكار هي على النحو التالي:

التعريف بالمخطوط، مؤلف المخطوط، الباعث على تأليف المجموع وهدفه، الاشارة إلى نشرة ليفي بروفنسال، أسباب اختيار المخطوط وأهميته، عصر المؤلف، التعريف بالمصادر التي اعتمد عليها صاحب المخطوط، محتويات المخطوط ونقد معلوماته.

أما التحقيق فتراوح بين صفحتي 91 و210: وتمثل في إخراج النص عن طريق المقابلة بين النسخ المعتمدة في التحقيق. وقد شمل النص بعد المقدمة التعرض إلى مواضيع عديدة ابتدأها بذكر أخبار المنصور بن أبي عامر مع البربر، وختمها بذكر حكام الدولة الموحدية.

ولقد قدم المحقق شروحا وافية في الهوامش للأحداث التاريخية التي وردت في المتن بالاضافة الى التعريف بالأعلام وأسماء الأماكن والمصطلحات، وكذلك مناقشة بعض الأفكار والتعليق عليها.

كما وضع مجموعة من الفهارس تسهيلا لاستغلال هذا المصدر مثل فهرس الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والكتب الواردة في المخطوط. واعتمد على قائمة بيبلوغرافية في غاية الثراء والتنوع، توزعت بين المصادر المخطوطة والمطبوعة والدراسات الحديثة، متجاوزة المائة والخمسين مؤلفا.

إن هذا الكتاب، الذي هو عبارة عن دراسة أكاديمية جادة، جاء ليملأ فراغا فيما يتعلق بتاريخ الغرب الاسلامي عموما، خصوصا ما تعلق منه بأنساب البربر وقبائلهم وأعلامهم ودورهم السياسي والحضاري في تاريخ الغرب الاسلامي، وهو جدير بالاستغلال من قبل الباحثين والمهتمين بالتاريخ الاسلامي.

ملاحظة: للمزيد من التفصيل أنظر مقالة الدكتور عبد القادر بوباية الموسومة بـــ"مكانة التاريخ الأندلسي في الدراسات العليا بالجامعات الجزائرية" ص 184.

عرض الأستاذ بوداود عبيد



عنوان الكتاب: مظاهر اقتصادية من خلال فسيفساء الشمال الإفريقي
المؤلف : البضاوية بلكامل
دار النشر: مطبعة فيديبرانت - الرباط
تاريخ النشر: 2003

قدمت الدكتورة "البضاوية بلكامل" كتابا جديدا للمهتم بتاريخ بلاد المغرب القديم، تحت عنوان" مظاهر اقتصادية من خلال فسيفساء الشمال الإفريقي"، وفي الأصل هو رسالة جامعية تقدمت بها صاحبته قصد الحصول على درجة دكتوراه دولة في التاريخ القديم بجامعة محمد الخامس- كلية الآداب- ونشر هذا العمل الأكاديمي بدعم من وزارة التعليم وتكوين الأطر والبحث العلمي بالمملكة المغربية. لكننا لم نستطيع تحديد تاريخ مناقشة هذه الأطروحة، وكذا بالنسبة للجنة مناقشتها، والدرجة الممنوحة لها،نتيجة غياب هذه المعطيات التي غالبا ما تتصدر أي مؤلف في مثل هذه الحالات.

وللمؤلفة إسهامات شملت حقولا معرفية مرتبطة بالتاريخ القديم، مثل الفسيفساء القديمة، وتاريخ الطب والألعاب بالمغرب القديم،و أعلام ومواقع المغرب القديم.

يهدف هذا الكتاب كما أشارت إليه المؤلفة إلى"اعتماد نوعية معينة من الفسيفساء القديمة المعروفة عند المختصين باسم الفسيفساء النوعية،فهي الحاملة لمشاهد ترتبط بالمعيشي اليومي للقدماء، فكأنها كتاب مفتوح على الحياة القديمة في كافة تجلياتها الاجتماعية والاقتصادية والدينية والفكرية". انتقت الباحثة مشاهد اقتصادية من الفسيفساء التي وصل عددها قرابة276 لوحة فسيفسائية يعود تاريخها للفترة الممتدة من القرن الثاني إلى القرن الرابع الميلادي،كما صورت لنا بالشرح مضامين هذه اللوحات من نشاطات كالزراعة والصيد البحري، والحرف والألعاب.

يضم هذا الكتاب قسمين، خصص القسم الأول منه للمحات اقتصادية من المشاهد النوعية، ويقع هذا القسم في 381صفحة، أما قسمه الثاني أفردته لعرض اللوحات

الفسيفسائية، والتي طبعت بالأسود والأبيض، وأخرى وردت بألوانها الأصلية، بلغت عدد صفحات هذا الجزء 245صفحة.

احتوى هذا الكتاب بقسمه الأول على 8خرائط جغرافية، و18 جدولا، وأكثرمن38 نصا أدبيا ومحتوى لنقوش متعلقة بموضوع البحث، بدت هذه النصوص مترجمة إلى اللغة العربية والفرنسية، دون وجود أثر للنص الأصلي، وعلى جانب ذلك يلاحظ متصفح هذا الكتاب الكم الهائل، والتنوع في ببليوغرافيته التي أحصيتها بنحو460 دراسة شملت المصادر والمراجع والمقالات والفهارس والمدونات وتقارير الحفريات.

إن الدافع الرئيسي لتقديم هذا الكتاب للقراء المتخصصين، راجع لعدة اعتبارات منها الجهد المبذول في إنجازه لأجل ترسيخ جذور حضارتنا القديمة، إذ يجد قارئ هذا الكتاب في كل مرة يعيد قراءته فكرة أو صورة جديدة، أو لونا جديدا لفكرة سابقة تخص الإرث الحضاري للشمال الإفريقي القديم، الذي لا يقدر بثمن،بالإضافة للدور الوثائقي الذي تلعبه الفسيفساء كوثيقة ضرورية للمؤرخ، فهي دليل حي عن ازدهار الشمال الإفريقي القديم بالمنتوجات الزراعية والحيوانية في وقت كانت تسود الأزمات في ما وراء البحر.

كما حاولت المؤلفة الإجابة على السؤال التالي: هل تشكل المشاهد النوعية صورة للواقع؟ فحاولت وضع وصف موجز بغية التعريف بها،ثم سعت لتحليل مكوناتها معتمدة المقارنة والاستنتاج لكي تستطيع الإجابة الجزئية أو الكلية عن السؤال المطروح.

اختارت صاحبة الكتاب عنوان" لمحات اقتصادية من المشاهد النوعية" خلال ثلاثة قرون، واستدعت الضرورة توضيحا أكبر لمحتويات هذا القسم بتقسيمه إلى باب أول يضم النماذج المختارة حسب محتوى الفسيفساء وإطارها التاريخي ونوعية مشاهدها هل هي زراعية أم رعوية أم قنصية أم مشاهد من الصيد البحري وعالم الألعاب القديمة أو مشاهد حرفية ومهنية، أم مشاهد من الأنشطة التجارية؟

ويمثل الباب الثاني تحليلا واستنتاجا للنماذج الفسيفسائية موضع هذه الدراسة وقد وصل عدد هذه النماذج ذات المحتوى الاقتصادي إلى ما يناهز 220 نموذجا وزعت إلى سبعة مجالات على النحو التالي:

- 16نموذجا حَذِرًا ولكن يغلب على مشاهده الطابع الزراعي.
- مشهد واحد خاص بالحياة الرعوية.
- 43مشهد قنص.
- 55مشهد صيد بحري.
- 62 مشهدا خاصا بمختلف أشكال الألعاب.
- 46مشهدا مرتبطا بحرف ومهن متنوعة.
- 15 مشهدا متعلقا بالتجارة بنوعيها.

خصص القسم الثاني من هذا البحث للوحات الفسيفسائية فهو مكمل للقسم الأول، وهو يضم عناصر منها عرض اللوحات ذات المشاهد المركبة كالزراعة والرعي، ومشاهد القنص، والصيد البحري، ومشاهد من الألعاب وعالم الحرف والتجارة الخارجية،كما ضم هذا القسم معجم المصطلحات باللغتين العربية والفرنسية، زيادة لكشاف بتقسيم تاريخي خاص بأسماء الأعلام، وآخر جغرافي خاص بأسماء المواقع والبلدان وباقي معالم الشمال الإفريقي .

ختمت دراستها بمجموعة من الأسئلة والافتراضات،كما بينت العوامل التي ساهمت في ازدهار هذا النوع من الفن كوفرة اليد العاملة في مجال المعمار، وغنى باطن الأرض بالحجارة المتنوعة، وأفردت خلاصة كل نشاط بمجموعة من المعطيات وقفت من خلالها على مجموعة من المعطيات التاريخية الاقتصادية الخاصة بالشمال الإفريقي.

إن هذا الكتاب يستحق القراءة، فهو على درجة عالية من المعلومات الغزيرة الواردة فيه، ومرجع مهم لمكتباتنا المغاربية التي تفتقر لهذا النوع من مجالات البحث التي هيمنت عليها الأقلام الغربية، أو الأخرى المحسوبة على البحث الأكاديمي المغاربي الذي يبحث دائما عن الذات، وحذرا من الوقوع في عملية التركيب التاريخي، وتكرار واجترار ما كتبه الأجانب.

عرض الأستاذ محمد بن عبد المؤمن

عنوان الكتاب: الطريقة الشيخية
المؤلف : الدكتور عبد القادر خليفي
دار النشر: مطبعة دار الأديب للنشر والتوزيع
تاريخ النشر: 2006م.

صدر مؤخرا —فبراير 2006- عن دار الأديب بوهران، كتاب "الطريقة الشيخية" للدكتور عبد القادر خليفي، يتكون من 150 صفحة من الحجم المتوسط، قسمه صاحبه إلى فصلين:

فصل أول تناول فيه الطريقة الشيخية: نشأتها وتطورها ومظاهرها الطقوسية وخصوصيات العائلة الشيخية في الأوساط الشعبية، وعلاقة أولاد سيد الشيخ بالطريقة القادرية وبمؤسسها عبد القادر الجيلاني.

وفصل ثان تحدث فيه عن أهم شخصية كان لها دور مهم وبارز في إحياء الطريقة ونشرها في الوقت الحاضر هو الشيخ بوعمامة بن العربي بن الشيخ بن الحرمة، المجاهد المتصوف، وذلك ضمن مجموعة من العناصر، منها: مكانته في الواقع الرسمي وصورته في الوجدان الشعبي، والتعرض لوصيته كنموذج لموروثه الصوفي، وأشهر سلف هذا الشيخ بعد عبد القادر بن محمد مؤسس الطريقة.

وأنهى الكتاب بملحق يتضمن شروط الطريقة الشيخية للشيخ عبد الحاكم بن الطيب، وحزب الفلاح والحضْرَة، وبعض المخطوطات عن جلساء سيد الشيخ عبد القادر بن محمد وبعض رسائل سيد الطيب خليفة الشيخ بوعمامة، ومخطوطة أخرى هي عبارة عن رسالة من أحد أهالي بلدة فرندة موجهة للسي عبد الحاكم بن الطيب بزاوية عين بني مطهر بالمغرب الأقصى، وأخيرا نبذة عن حياة عن بعض رجالات الطريقة بعد الشيخ بوعمامة.

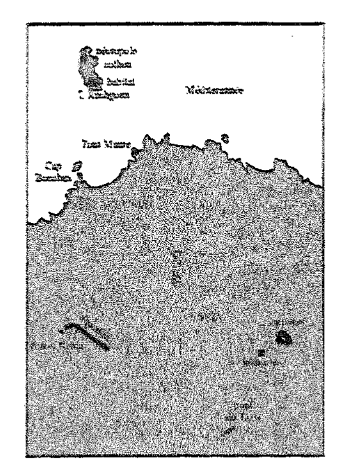


Fig. 1 Carte de l'embouchure de la Tafna
(B. Moukraenta d'après G. Vuillemot, An. Afr., 1971)

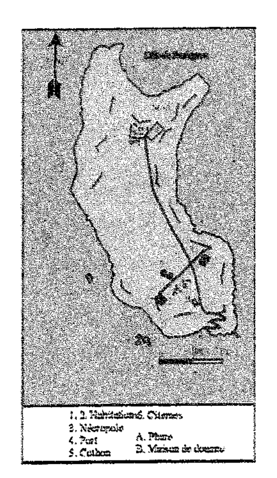


Fig. 2 Île de Rachgoun
(B. Moukraenta d'après
J.-P. Lethielleux, p. 28)

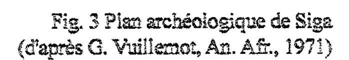


Fig. 3 Plan archéologique de Siga
(d'après G. Vuillemot, An. Afr., 1971)

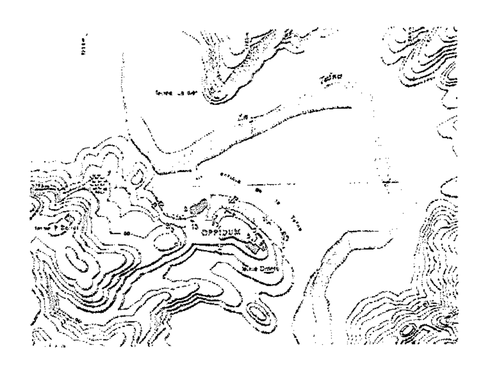




Fig. 4 Photographie aérienne
du site de Siga
(photo G. Vuillemot, An. Afr., 1971)

les plus caractéristiques que nous pourrons comparer aux provinces de Tingitane et de la Proconsulaire.

D'autres perspectives s'ouvrent à nous également dans cette thèse ; en effet nous avons parlé exclusivement de villes dites antiques dans les sources arabes ; il reste maintenant à travailler sur les villes dites médiévales dans les sources arabes et dont l'origine est antique comme c'est le cas de Djemila et Mîna, donc un effort de recherche reste à faire sur les sources arabes éditées et manuscrites.

NOTES :

(1) A. Siraj, L'image de la Tingitane, L'historiographie arabe médiévale et l'antiquité nord-africaine, Rome, 1995.

(2) P.-L. Cambuzat, L'évolution des cités du Tell en Ifrîkya du VIIe au XIe, Alger, 1986.

(3) Pour compléter le travail colossal élaboré il y a plus d'un siècle par S. Gsell dans son Atlas archéologique de l'Algérie. S. Gsell, Atlas archéologique de l'Algérie, 1ère édition, Alger, 1911.

l'exemple de Nawazil Mazouna d'Al-Wanšarisi. Nous n'avons pas pu faire un travail très approfondi sur les manuscrits car le séjour bien limité passé en Tunisie en Algérie, au Maroc et à Paris à nos dépens ne nous a pas permis de tout examiner dans les moindres détails, vu la quantité importante des manuscrits existant dans les différents centres, et le temps requis pour des déchiffrages laborieux.

Les sources antiques ont été mises à contribution pour ce qu'elles nous apportent comme précisions et renseignements complémentaires. L'ensemble a été mis face à la réalité archéologique qui, la plupart du temps, a confirmé ou affirmé les dires des sources (aussi bien antiques que médiévales). Ces précieux documents archéologiques nous les avons recueillis soit dans les revues spécialisées (rapports de fouilles, comptes rendus), soit dans les archives que nous avons consultées en Algérie à l'Agence nationale de la protection du patrimoine et des monuments historiques ; ce sont des rapports pour la plupart inédits ; cependant certains d'entre eux ont été publiés, mais nous avons constaté que les originaux des archives donnent plus de précisions que dans les publications qui en ont été faites.

Notre réflexion touche deux points essentiels. Le premier tourne autour des sources elles-mêmes ; il vise l'étude de deux éléments : l'auteur et le texte. L'auteur afin d'examiner son mode de pensée, le contexte où évolue cette pensée et de ce fait les tendances politiques, religieuses et autres de l'auteur. En ce qui concerne le texte, le premier objectif était d'établir un corpus, puis de l'étudier, de comparer la version arabe avec les traductions déjà existantes et de traduire les textes qui ne l'ont pas été jusqu'à nos jours. Ayant pour but de montrer l'intérêt réel qu'ont porté les auteurs arabes à l'Antiquité des deux provinces de Maurétanie et de Numidie.

Le second point s'inscrit dans le cadre de la géographie historique de l'Algérie antique, à partir d'études monographiques (3) axées essentiellement sur les antiquités et l'évolution des villes. L'étude détaillée de l'évolution des soixante villes entre l'antiquité et le Moyen Âge, ainsi que l'étude du réseau routier nous ont permis d'élaborer une vision d'ensemble sur l'évolution urbaine des deux provinces. Cette première approche n'est qu'une ouverture vers une étude plus approfondie qui pourrait viser finalement à l'interprétation du passage de la ville antique à la ville médiévale en se basant sur les grandes phases historiquement reconnues de ce passage. Cette étude porterait sur l'ensemble des villes dans les deux provinces ou à la rigueur sur les types

Il s'agit dans cette présente recherche d'interroger les sources arabes sur un passé lointain s'insérant dans la période antique, ce qui a suscité en nous de multiples interrogations : en premier lieu celle concernant les sources arabes elles-mêmes ; et par la suite les informations qu'elles nous livrent sur la période qui nous intéresse, l'Antiquité.

Quel est le degré de crédibilité de ces sources arabes au sujet d'évènements survenus pendant la période antique puisque la plus ancienne source date du VIII^{e} siècle et la plus récente du XVI^{e} siècle ? Elles ont donc été produites dans des contextes sociaux, politiques et économiques totalement différents ? Que deviennent dans ce cas le contenu, la forme et le contexte, du récit médiéval ? Il convient de les regarder de plus près et de les analyser.

Quel type de renseignements nous ont gardé les sources arabes sur le passé de l'Algérie ? Est-ce que leurs renseignements permettent de combler les lacunes de l'histoire et de la géographie historique de l'Algérie antique ; et peut on y discerner une continuité des sources antiques ?

Le cadre chronologique n'a été défini qu'en fonction des renseignements que nous avons recueillis dans les différentes sources arabes ; chronologiquement ce travail traitera de l'ensemble de la période antique : environ depuis le II^{e} siècle avant J.-C. date du mausolée du Medracen, jusqu'à la veille de la conquête arabe (VII^{e} siècle après J.-C.) puisque dans les sources nous y trouvons une description d'éléments préromains, romains et byzantins. En ce qui concerne la période du Moyen Âge, celle-ci englobe les différentes périodes historiques du Maghreb Central médiéval, de la conquête arabe à l'arrivée des Turcs. Il peut paraître étonnant de s'intéresser au Moyen Âge dans une étude s'orientant plutôt vers la période antique ? Cet intérêt est mû par une double nécessité. En premier lieu les sources arabes médiévales et en second lieu notre réflexion sur l'évolution des villes et le développement urbain dans les deux provinces, ce qui nécessite impérativement la connaissance de toutes les dynasties et des faits historiques qui se sont déroulés tout au long du Moyen Âge.

Notre travail s'appuie essentiellement sur les sources arabes qui jusqu'ici ont été peu exploitées ou négligées. L'étude des sources arabes (historiques, géographiques, biographiques et juridiques) fut ardue car la matière en est souvent dispersée au début, à la fin ou au beau milieu de l'œuvre. Nous avons également utilisé des manuscrits pour les comparer avec ceux qui sont édités ; certains de ces manuscrits sont inédits à

PRESENTATION DE THESES

"L'Algérie antique (Maurétanies Césarienne, Sitifienne et Numidie) au travers des sources arabes du Moyen Âge"

Dr Bakhta MOUKRAENTA**

L'Algérie antique (Maurétanies Césarienne, Sitifienne et Numidie) au travers des sources arabes du Moyen Âge : ce sujet nous a été proposé par Monsieur le Professeur Ahmed Siraj ; mais avant de le rencontrer, nous avions l'idée de travailler sur un sujet traitant de la céramique africaine ; donc pour définir le sujet et voir quel type de matériel nous allions étudier, nous nous sommes déplacé dans plusieurs musées en Algérie, mais nous ne pouvions pas avoir toutes les autorisations nécessaires, et même tout simplement pour voir le matériel archéologique. Après un long débat avec notre Professeur, et vu la situation en Algérie en 1998 nous avons abandonné cette première piste de recherche. Par la suite le hasard ou la bonne chance nous mit en présence de Mr Siraj ; après de fructueux échanges sur la question des textes arabes, de leur importance et après avoir lu et relu attentivement sa thèse (1) ainsi que d'autres travaux proches du sujet, et particulièrement la thèse de Paul-Louis Cambuzat (2), nous avons eu conscience de l'utilité d'assurer une continuité. Cette thèse venant en complément des recherches et études précédentes, gratifier d'un nouvel outil les chercheurs des deux époques, antique et médiévale, de l'Afrique du Nord. Ce travail s'inscrit en outre dans un processus de recherche que nous avons commencé en Algérie en travaillant au cours de notre préparation de la première année de magistère sur une monographie de la capitale Massyle Siga.

---

* **Thèse de doctorat en Archéologie présentée et soutenue publiquement à l'Université de Provence (Centre Camille Jullian) en 2005 par M^elle^ Bakhta Moukraenta .**

(46) P. Leveau, Recherches historiques sur une région montagneuse de la Maurétanie Césarienne : des Tigava Castra à la mer, M.E.F.R., 89, 1977, p. 296-298.

(47) A 12 milles (22,5 km à vol d'oiseau) à l'ouest de Camarata (Aslen) se trouve le Portus Sigensis, le port de l'ancienne Siga. Voir sur la ville d'Aslan l'antique Camarata, B. Moukraenta, L'Algérie antique (Maurétanies Césarienne, Sitifienne et Numidie) au travers des sources arabes du Moyen Âge, Thèse de Doctorat d'Archéologie, Université de Provence, 2005, vol. 2, p. 532-538.

Demaeght à Oran, B.S.G.O., 60, 1939, p. 84, 192-193,198-210 ; E. Janier, Siga, Bulletin de la Société des Amis du Vieux Tlemcen, 3, 1954, p. 68-77 ; F. Decret, Contribution à la recherche archéologique à Siga, B.S.G.O., 1977-1978, p. 40-51 ; id., Aspects de la vie rurale dans la basse-Tafna aux IIIe-Ve siècles, IIIe colloque sur l'histoire et l'archéologie d'Afrique du Nord, 1985, p. 274-281 ; S. Gsell, A.A.A., f. 31, n° 1, 2.

(32) Voir le plan de la ville, fig. 3.

(33) G. Vuillemot, Siga et son port fluvial, An.Afr., 5, 1971, p. 39-86.

(34) P. Grimal, Les fouilles de Siga, M.E.F.R., LIV, 1937, p. 109-141.

(35) E. Albertini, Inscription de Siga, B.S.G.O., 54, 1933, p. 391-392 ; A.E., 1934, n° 80 ; cependant la première édition est plus complète.

(36) L'occupation de l'île est fort ancienne, elle est connue chez les anciens comme l'île d'Acra ; les vestiges trouvés sur place le démontrent clairement ; G. Vuillemot a décrit tout le matériel découvert au cours de la fouille de la nécropole du phare, et a resserré sa datation à une époque qui n'est pas antérieure au milieu du VIIe siècle (le mobilier recueilli dans les tombes présente un ensemble homogène, c'est un matériel importé de Carthage, car on retrouve le même à Carthage ; parmi les objets les plus communs, nous avons des fioles, des œnochoés, des vases, des urnes, des amulettes, des bijoux, etc). De même pour l'habitat, dont la datation est semblable à celle de la nécropole et qui est situé sur le sommet sud de l'île (du mobilier a été trouvé en abondance dans les fouilles des quatre niveaux de l'habitat : jarres, lampes, patères, jattes, céramiques modelées, céramique tournée, céramique grecque, amphores, etc) ; P. Pallary, Recherches paleothnologiques dans le Nord du Maroc, A.F.A.S., Montauban, 1902, p. 912 ; G. Vuillemot, Fréquentation préhistorique des îles de l'Algérie occidentale, Libyca, Anthro.Préhist.Ethnog., 2, 1954, p. 63-77 ; id., Sondages effectuées dans l'île de Rachgoun, B.C.T.H., 1955-1956, p. 88-90 ; id., Reconnaissances aux échelles puniques d'Oranie, op. cit., p. 58-90, 94-128.

(37) A. Berbrugger, Algérie historique, pittoresque et monumentale, 2e partie, Province d'Oran , Paris, 1843, p. 6.

(38) G. Vuillemot, Reconnaissances aux échelles puniques d'Oranie, op. cit., p. 58.

(39) J. Mazard, Corpus Nummorum Numidiae Mauretaniaeque, Paris, 1955, p. 62, 75.

(40) Al-Bakri, p. 78 ; Ibn Haldūn, H.B., t. 3, p. 339 ; E. Mercier, Révolte et dévastations en Afrique du Nord par les deux Ibn Ghania, R.S.A.C., 1872, p. 381-406.

(41) Les vestiges du port antique ont été retrouvés ? sur la rive de la Tafna ; ce port a dû être fonctionnel au cours du Moyen Âge puisque les textes arabes parlent de bateaux qui descendaient jusqu'à la ville.

(42) Au croisement des voies et non loin du site antique de Siga se tient encore un marché "sūq letnin" (le marché du lundi) qui réunit dans un vaste espace tous les marchands de la région ; ce qui doit être un prolongement d'une tradition beaucoup plus ancienne, car les anciens de la région racontent que leurs arrière-grands-pères se réunissaient également dans cet endroit.

(43) P. Grimal, Les fouilles de Siga, loc. cit., p. 118.

(44) C.I.L., VIII, 10470 ; E. Albertini, Milliaire des environs de Tlemcen, B.S.G.O., 52, 1931, p. 229-232.

(45) P. Salama, Les voies romaines de l'Afrique du Nord, Alger, 1951, p. 26 ; N. Benseddik, Les troupes auxiliaires de l'armée romaine en Maurétanie Césarienne sous le Haut Empire, Alger, 1979, p. 184.

geographica, C. Müller (éd. crit.), Paris, 1901, XVII, 3, 9 ; Pline l'ancien, Histoire Naturelle (Livre V, 1-46), J. Desanges (éd. crit.), éd. Les Belles Lettres, Paris, 1980, V, 2, 19 ; Pomponius Méla, Chorographie, A. Silberman (éd. trad.), éd. Belles Lettres, Paris, 1988, I, 29 ; Ptolemaei (Claudii), Geographia, C. Müller (éd. crit.), Paris, 1901, IV, 2, 2 ; Itinéraire d'Antonin, Itineraria romana. I. Itineraria Antonini Augusti et Burdigalense, O. Cuntz (éd.), Leipzing, 1929, p. 5-6 ; Ravennatis Anonymi Cosmographia, Edidervnt M. Pinder et G. Parthey, Berolini in Aedibvs Friderici Nicolai, 1860, p. 156, 162 ; Solin, Collectanea rerum memorabilium, Th. Mommsen (éd.), éd. Weidmann, Berlin, 1895, XXV, 16 ; Stephani Byzantii Ethnicorum quae supersunt, éd. G. Reimeri, Berolini, 1849, p. 564 ; C.I.L., VIII, 22620.

(21) Portus Sigensis est l'estuaire du fleuve arrosant Siga ; l'Itinéraire d'Antonin précise qu'il était distant de trois mille pas du municipe. Les traces de ce port n'ont pas été retrouvées, mais il y a aux alentours de Rachgoun (la ville moderne) un lieu (où se trouvait une ferme) qui est nommé El-Guedima (l'antique). un établissement portuaire dans cette région est impossible car la côte est rocheuse, hérissée de falaises croulantes et bordée de récifs.

(22) Le mille représente 1340 mètres.

(23) S. Gsell, Atlas archéologique de l'Algérie, 1 éd., Alger, 1911, f. 31, n° 3.

(24) E. Cat, Essai sur la province romaine de Maurétanie Césarienne, Paris, 1894, p. 283 ; S. Gsell, Histoire ancienne de l'Afrique du Nord, Paris, 1922, t. II, p. 164-165 ; J.-B. Chabot , Recueil des inscriptions Libyques, Paris, 1940, n° 878-879 ; G. Vuillemot, Reconnaissances aux échelles puniques d'Oranie, op. cit., p. 45-46 ; H.-G. Horn et C.-B. Rüger (éd), Die Numider, Bonn, 1979, p. 386-397, 454-455 ; E. Lipinski, Sites "phénico-puniques" de la côte algérienne, Reppal., VII-VIII, 1992-1993, p. 308-309.

(25) Il suffit dans ce cas de citer l'un des monuments révélateurs de l'architecture préromaine d'Algérie, qui est le mausolée des Beni-Rehnane, bâti sur une hauteur, à l'est de Siga de l'autre côté de la Tafna, sans oublier les différents objets datant de l'époque préromaine. G. Vuillemot, Fouilles du Mausolée de Beni Rhenane en Oranie, C.R.A.I., 1964, p. 71-95 ; F. Rakob, Architecture royale numide, Architecture et société de l'archaïsme grec à la fin de la république romaine, Rome, 1983, p. 325-348.

(26) G. Vuillemot, Note sur un lot d'objets, découvert à Siga, B.S.G.O., 76, 1953, p. 1-9, 25- 33 ; G. Camps, Massinissa ou les débuts de l'histoire, Libyca Archéo-Epig., 1, 1960, p. 169-170, 175-176, 188-191 ; H.-G. Horn et C.-B. Rüger (éd), Die Numider, op. cit., p. 181-184.

(27) J. Gascou, La politique municipale de Rome en Afrique du Nord II. Après la mort de Septime Sévère, A.N.R.W., II, 10.2, p. 251-252.

(28) Utilisé encore chez les Touaregs.

(29) Plusieurs chercheurs se sont intéressés à ce site dès les années trente, avec P. Grimal, G. Vuillemot et E. Janier (qui nous a fourni une première monographie de la ville). Mais il est important de dire que le premier propriétaire français de Siga, M. Milsom (qui possédait sa ferme sur le site même de la ville antique), s'intéressait aux antiquités.

(30) Situé sur la plaine de Ras Char, alimenté par un canal dont le captage remonte à la source de "l'Aïn El-Nebia" (la source de la lionne).

(31) Stèles (ex : celles représentant Saturne), inscriptions, céramiques, etc ; F. Doumergue, Catalogue raisonné des objets archéologiques du musée municipal

bien pour les historiens que pour les archéologues, de ceux de l'Antiquité comme pour ceux du Moyen Âge. D'ailleurs ces informations sont souvent révélatrices sur le passage de la ville antique à la ville médiévale et sur l'évolution ultérieure de cette dernière.

NOTES :

(1) Takembrit.
(2) Rachgoun.
(3) Ibn Hawqal, Sūrat al-Ard, éd. Dar al-kitab, Le Caire (sans date d'impression), p. 79.
(4) Al-Bakri, Kitāb al-masālik wa l-mamālik (Description de l'Afrique Septentrionale), M.-G. De Slane (éd. trad.), éd. Maisonneuve, Paris, 1965, p. 77-78.
(5) Al-Idrisi, Kitāb Nuzhat al-muštāq fi ihtirāq al-Afāq,. H. Sadok (éd. trad.), Alger, 1983.p. 191.
(6) Kitāb al-Istibṣār fi cAjāi'b al-Amṣār, Description de la Mekke et de Médine, de l'Egypte et de l'Afrique septentrionale, par un écrivain marocain du VIe siècle hégire (XIIe J.-C.), S.-Z. Abd-Hamid (édi. crit.), Casablanca, 1985, p. 134.
(7) Al-Watwāt, Mabāhiğ al-fikar wa manāhiği al-cIbar, E. Fagnan (trad.), Extraits inédits relatifs au Maghreb, Islamic Geography (éd.), vol. 141, 1993, p. 45.
(8) Yākūt al-Hamawi, Mucğam al-Buldān, éd. Dār Sader, Beyrouth, 1984, t. 1, p. 195 ; Ibn cAbd al-Haq, Marāṣid al-iδiālc calā asmā' al-amakin wa-l-biqāc, A.-M. El-Bijaoui (éd.), Liban, 1992, t. 1, p. 52.
(9) Ibn Sacid al-Mağribī, Kitāb al-Ğuğryāfiyā, I. El-Arabi (éd. crit.), 2 éd., Alger, 1982, p. 140.
(10) Abū-l-Fidā, Taqwim al-buldān (Géographie d'Aboulféda), J.-T. Reinaud et M.-G. De Slane (éd.), Paris, 1840, p. 123.
(11) Al-Dimašqi, Nuhbat al-dahr fi cağa'ib li-bar wa-l-bahr, F. Mehren(éd.), St Pétersbourg, 1866, p. 235.
(12) cAbd al-Muncim al-Himyarī, Kitāb al-Rawd al-mictār fi abar al-aqtār, I. Abbas (éd. crit.), Beyrouth, 1975, p. 26-27.
(13) Al-Hassan al-Wazzān, Description de l'Afrique, M. Haji, M. El-Akhdar, (édi. crit. trad.), Rabat, 1983, t. 2, p. 16.
(14) Paraît également chez Ibn cIdari sous cette orthographe (il la cite en évoquant la mort de Ibrāhim b. cIssa b. Sulayman b. cAbd Allah b. Abi Tālib) ; Ibn cIdari, Al-Bayān Al-Mugrib fi ahbār Al-Andalūs wa-l-Magrib, G.-S. Colin et I. Levi-Provençal (édi. crit.), éd. Assakafa, Beyrouth, 1983, t. 1, p. 153.
(15) Vuillemot G., Reconnaissances aux échelles puniques d'Oranie, Autin, 1965, p. 38.
(16) Dictionnaire touareg-français, p. 239 ; J.-M. Dallet, Dictionnaire Kabyle-Français, Paris, 1982, p. 996.
(17) Segga, Isighân, Esêg, Asêg, Sigan, Seggeika.
(18) A. Pellegrin, Essai sur les noms de lieux d'Algérie et de Tunisie : étymologie, signification, Tunis, 1949, p. 47-48, 122.
(19) Al-Hawārizmi la situe dans "le quatrième climat" ; Al-Hawārizmi, Kitāb Ṣurat al-'ard, H.-V. Mžik (éd. crit.), Venise, 1926, p. 209.
(20) L'identification de la ville a été réalisée grâce à la fois aux textes antiques et à l'épigraphie. Périple de Scylax, p. 90, 111 ; Tite Live, Histoire Romaine, P. François (éd. trad.), éd. Les Belles Lettres, Paris, 1994, XXVIII, 17 ; Strabonis

passé la ville était bien peuplée mais il reste vague sur l'époque : il peut aussi bien s'agir de l'Antiquité que du Moyen Âge. Par ailleurs, P. Grimal (43) évalue la population de Siga à environ 8000 habitants en se basant sur la quantité d'eau qui était nécessaire à la ville, estimation certes assez approximative mais qui donne une idée sur l'évaluation de la population dans la cité romaine.

En conclusion, bien que la région soit peu propice à l'établissement d'une capitale, l'endroit choisi par les premiers fondateurs de ce site relie l'ensemble de la région, d'autant plus que la Tafna a permis la création d'un port d'embarcation ; ces deux éléments ont assuré la persistance de la ville jusqu'au XVI[e] siècle.

VIII. Le réseau routier de la ville

Réseau antique

De Lalla-Maghnia vers Siga (cette route date de Marcin (44) et elle nous est connue grâce à une borne milliaire qui indique une distance de 36 milles (53 km) de Lalla-Maghnia à Siga, distance assez précise puisqu'il y a 54 km entre Lalla Maghnia et Takembrit).

Sous Trajan, la voie Saldae-Oppidum Novum était prolongée jusqu'à Portus Sigensis. P. Salama (45) la date de 112, mais Ph. Leveau (46) conteste cette datation et suppose que la liaison entre la plaine de Khemisse Meliana et l'embouchure de la Tafna est antérieure à cette date.

Réseau médiéval

D' Aršqūl vers Aslan (47).
D'Aršqūl vers Tilimsān.

Les anciennes routes vers Tlemcen ou Aslan semblent s'être maintenues au cours du Moyen Âge. Il convient de souligner la Tafna et son affluent, l'Isser, sont des voies de pénétration vers l'intérieur, vers Ain Témouchent, Tlemcen et Lalla Maghnia, d'autant plus que les montagnes dont toute la région est hérissée sont un obstacle aux communications. C'est également le début d'une route transversale vers le Maroc qui relie la Tafna à la Moulouya.

Les informations des auteurs arabes sur l'antiquité de la ville d'Aršqūl sont assez pauvres. Mais, devant la rareté des renseignements des sources anciennes relatives à cette cité, on doit en tenir compte. Ces données, parfois trop succinctes, qu'on a vues, à propos des citernes et des bains romains, constituent toutefois des éléments intéressants aussi

Géographiquement la ville occupe une position favorable facile à défendre, de plus la topographie régionale ne facilite pas en général le contact avec les sites intérieurs ; en outre le fleuve de Tafna permet de relier le rivage à la ville de Tlemcen : d'une part c'est un raccourci et d'autre part il a l'avantage d'être praticable, ce qui facilite les relations commerciales.

Pour le bon fonctionnement de ce commerce, la présence d'un port était vitale. Les textes arabes parlent de ce port : Al-Bakri et l'auteur d'Al-Istibsār indiquent que les petits navires descendaient jusqu'à la ville, ce qui permettait un échange continuel et un débouché sur la côte andalouse. Cet échange précieux est facilité grâce à l'île d'Aršqūl dont parle la majorité des textes arabes. Ibn Hawqal signale le port mais ne précise pas s'il se trouve dans l'île ou ailleurs ; mais Al-Bakri et l'auteur d'Al-Istibsār sont plus concluants en affirment que Aršqul était le port de Tilimsān (41). Ce qui attire notre attention dans l'image que présentent les textes d'un point de vue commercial, c'est qu'aucun de ces auteurs ne parlent du marché de la ville : est-ce un simple oubli ? A moins qu'il n'aille de soi que, dans une telle ville, il existe un marché assez actif (42) ; il n'empêche qu'on a une liaison directe avec le monde marchand ; Al-Bakri parle de négociants qui habitaient dans la ville, ce qui impliquerait son importance relative, surtout à la fin du X[e] siècle et au début du XI[e].

L'arrière-pays d'Aršqūl constituait un atout considérable ; il s'agit de la plaine de Zidūr ou du moins d'une partie de cette plaine qui sépare Aršqūl de Tilimsān. Ibn Hawqal, Al-Bakri et Al-Idrisi vantent sa fertilité qui est liée directement à l'abondance de l'eau, fournie essentiellement par la Tafna "نهر تافنة" (fleuve de la Tafna) ; la ville possédait, comme le signale Al-Bakri, plusieurs puits qui étaient d'utilité pour les habitants et leurs bestiaux ; de plus les montagnes avoisinantes devaient être riches en sources, comme nous le constatons de nos jours.

Pour l'infrastructure de la ville, nous constatons que le seul auteur qui détaille ce sujet c'est Al-Bakri : à partir de sa description il nous présente un plan de la ville qui est enceinte d'un mur dont l'épaisseur est de 8 pans, avec trois portes (elles sont disposées vers le sud, l'est et l'ouest de la ville, *Bāb al-Futūh* (Porte de la victoire) qui regarde vers l'ouest, *Bāb al-Amir* (Porte du prince) qui est tournée vers le sud, et le *Bāb Marnysia* vers l'est) ; pour le côté nord le site présente une falaise rocheuse qui rend les fortifications inutiles ; à l'intérieur, une mosquée, deux bains, ce qui reflète l'importance de la ville d'un point de vue démographique ; d'ailleurs au XVI[e] siècle Al-Wazzān, dit que, dans le

Les ressources en eau et une végétation absentes expliquent l'abandon de l'île de Rachgoun dès le V[e] siècle avant J.-C. (mais elle n'a pas été totalement désertée) ; ce qui favorisera l'implantation dans le site de Siga ; et c'est l'une des causes de la fondation de la ville, qui deviendra un point de passage très important.

A l'époque antique, Siga était la capitale du roi Syphax et une place forte du royaume Maseasyle (fin du III[e] siècle) ; puis la ville semble sombrer dans l'oubli au cours de la période de Bocchus. Elle devint la seconde ville du royaume Maure ; son importance diminua cependant au profit d'Iol. Bocchus le Jeune en fit l'une de ses capitales et y ouvrit un atelier monétaire (39).

Au début de l'empire Strabon, dit qu'elle a été détruite et Méla, à l'époque de Claude, l'appelle une *petite ville* ; par la suite elle retrouve sous les Sévères (et probablement depuis les Antonins) quelque prospérité. Le titre de municipe qu'acquit Siga témoigne de l'effort des Romains pour étendre l'occupation à l'extrême Ouest de la Maurétanie Césarienne.

Dans les textes arabes que nous avons consultés, nous n'avons pas trouvé d'indice concernant les premiers moments de l'islam (conquête), dans cette ville. Par contre différentes sources historiques et géographiques parlent de la ville à l'époque des Idrissides sous l'autorité d'Al-Hassan b. [c]Aissa b. Al-[c]Aiš qui fut capturé par Mūsa b. Abi al-[c]Afia, et c'est à la même époque qu'eut lieu le siège de l'île de Aršqūl. Puis elle fut conquise par les [c]Ubaidites, les Almoravides et les Almohades.

Aršqūl est décrite dès le X[e] siècle ; pour Ibn Hawqal c'est une *petite ville* ; nous remarquons qu'elle évolue au XI[e] siècle puisque Al-Bakri la considère comme une *ville* et sa description évoque son expansion territoriale (il parle du faubourg qui s'est constitué au sud de la ville) et économique ; mais, le brusque changement, dans le texte d'Al-Idrisi où nous lisons qu'il s'agit d'une *forteresse* ("و كانت فيما سلف حصنا عامرا") et nous sommes confronté ici au problème posé par le texte d'Al-Idrisi est la confusion entre la description de l'île et de la ville-même ; ce passage est-il fiable ? Un extrait de *"l'Histoire des Berbères"* d'Ibn Haldūn montre que la ville fut détruite par Ibn Ġaniya (40), et cela corrobore la qualification d'Aršqūl comme *forteresse* par Al-Idrisi, ce qui correspond au fait historique ; cependant la ville ne sera pas entièrement détruite puisque Al-Wazzān en parle au XVI[e] siècle.

une autre à Caracalla (211-217), ce qui prouve que cette glorification impériale était une tradition locale qui s'est manifestée avec constance, au moins pour trois empereurs successifs.

2) Citernes : Dans la description d'Al-Bakri on trouve la mention de nombreuses citernes dans l'île d'Aršqūl (36), qui servaient à l'alimentation des habitants de l'île ainsi qu'aux navires, mais de quelle époque sont-elles ? L'auteur ne fait allusion ni directement ni indirectement à une origine antique, mais en nous référant à plusieurs villes étudiées au cours de ce travail nous constatons la réutilisation des citernes, des aqueducs et des conduites d'eau antiques au Moyen Âge.

Dès 1832, A. Berbrugger (37) parle d'exploration de citernes édifiées au bas de la dépression (aménagées par conséquent dans l'Antiquité), ce qui lui avait procuré la surprise d'y recueillir une monnaie d'or ornée d'une croix grecque ; ces citernes à l'époque où G. Vuillemot a effectué ses fouilles dans l'île étaient utilisées par les services des Ponts et Chaussées et il n'a pu effectuer des sondages : "*de sorte que je n'ai pas pu procéder à des sondages de leurs parois. La croûte tufeuse dans le creux de la déclivité a été exploitée comme carrière ; des travaux de plantations d'arbres que j'ai pu observer m'ont permis de la suivre et d'exclure l'hypothèse que la dépression corresponde à l'existence d'un vallum*" (38).

VII. Évolution de la ville d'Aršqūl

Ville	Évolution
Ibn Hawqal	Petite ville
Al-Bakri	Ville
Al-Idrisi	Fort (fut jadis habité)
Al-Istibsār	Ville
Yaqūt Al-Hamawi	Ville
Ibn Sa^c^id	Ville
Al-Watwāt	Ville
^c^Abd Al-Mun^c^im	Ville
Al-Wazzān	Grande ville

"'Aršqūl possède une belle mosquée de sept nefs, dans la cour de laquelle se trouvent une grande citerne et un minaret solidement bâti ; elle renferme aussi deux bains, dont un est de construction antique".

L'évocation des bains vient immédiatement après celle de la mosquée dont il voit l'architecture élégante ; ce sont les seules infrastructures que cite l'auteur avec les remparts et les portes de la ville. Il est possible que ces thermes aient été remarquablement beaux, et qu'ils aient attiré l'attention de celui dont Al-Bakri a tiré ses renseignements (soit d'Al-Warrāq, soit d'un autre témoin oculaire). Cela signifie-t-il que les autres monuments étaient enfouis ou bien que leur état à cette époque n'avait pas attiré l'attention de celui qui les a décrits ?

Les vestiges de ces thermes ont été mis au jour : G. Vuillemot (33), au cours de fouilles, a remarqué d'énormes voûtes effondrées qui semblaient être adossées au rempart de la ville ; elles pourraient avoir été celles des thermes romains, qui avaient été déjà explorés auparavant par P. Grimal (34).

Une inscription (35) découverte à Siga, qui est d'ailleurs la seule inscription connue de la ville, lui attribue le rang de municipe, ce qui a permis l'identification de la ville et la construction des thermes :

Pro salute d(omini) [n(ostri) Imp(eratoris) Caes(aris)]

M(arci) Aureli Anto[nini, P(ii), F(elicis), Aug(usti)]

thermas An[toninianas] | res p(ublica) muni[cipi Sigensium]

deuot [a numini maiestatique eius fac(iendas) curauit]

fec(it) et dedic(avit)

"Pour la prospérité de notre seigneur l'empereur César Marcus Aurelius Antoninus, pieux, heureux, Auguste, la commune du municipe de Siga, dévouée à sa divinité et à sa majesté, à construit les thermes Antoniniens".

Comme nous le remarquons dans la traduction, l'inscription est dédiée à Marcus Aurelius Antoninus, nom commun à trois empereurs, Marc-Aurèle, Caracalla et Elagabal ; cependant dans la description de l'inscription le nom de l'empereur et tout ce qui s'y rapportait a été martelé, ce qui permet de dater l'inscription de l'époque d'Elagabal ; par conséquent les thermes ont pris leur nom du cognomen de l'empereur et ils datent de son époque (218-222).

Cette inscription faite en l'honneur d'Elagabal n'est pas la seule; nous en avons d'autres : une en l'honneur de Marc-Aurèle (161-180) et

Ravenne la décrivent comme un "municipe". Or comme nous le constatons clairement dans l'analyse de J. Gascou (27), il n'y a pas de données concrètes qui nous permettent de lui attribuer le statut de colonie et il s'agit sûrement d'une erreur de Ptolémée ; quant au statut de municipe, elle a dû l'acquérir au cours du II[e] siècle après J.-C.. Nous ne rencontrons pas de nom d'évêque dans la liste des évêchés, qui est liée à la ville de Siga.

VI. Les monuments antiques

Deux textes parlent des monuments du site de l'antique Siga ; le premier est celui d'Al-Bakri qui, en décrivant la ville médiévale, parle de deux bains dont l'un est antique

"و فيها حمامان إحداهما قديم" ; nous retrouvons les mêmes propos chez un auteur plus tardif, [c]Abd al-Mun[c]im.

L'Anonyme d'Al-Istibsar indique que *la ville renferme beaucoup de ruines antiques* "مدينة قديمة أزلية فيها آثار كثيرة", mais ne précise pas le type de ces monuments. Une question se pose : l'auteur a-t-il vu ces monuments ? Nous devons souligner que le toponyme contemporain sous-entend la notion de vestiges de monuments : Takembrit est un mot d'origine berbère que nous pouvons rapprocher du terme «akembourt» (28), pluriel de «tikembar», signifiant excroissances ou verrues, mais dans ce cas les habitants évoquent les excroissances de tas de ruines, de restes de voûtes ou de constructions, qui formaient comme des verrues.

Effectivement les nombreuses fouilles (29) faites sur le site et ses alentours ont mis au jour différents monuments et en particulier un château d'eau avec deux réservoirs voûtés construits en contrebas du château d'eau principal (30), des tronçons d'un rempart en divers endroits de Ras Char, ainsi que sur le plateau où se situait la ville, une nécropole, un aqueduc, sans compter les différents objets trouvés insitu (31) ; mais ce qui nous intéresse directement ce sont les thermes (32).

1) Bains romains (*les thermes Antoniniens*) : C'est le seul monument cité chez Al-Bakri ; sa description confirme l'occupation romaine et la réoccupation du site au cours du Moyen Âge. Il décrit la ville arabe et au sein de celle-ci parle du bain antique :

"سبعة بلاطات و في صحنه جب كبير و صومعة متقنة البناء و بها حمامان إحداهما قديم و بمدينة أرشقول جامع حسن فيه"

V) L'antiquité de la ville

Le premier texte arabe qui parle directement de l'origine antique de la ville, est celui de l'Anonyme d'Al-Istibsār "مدينة قديمة أزلية" "*ville ancienne de haute antiquité*" ; cependant un texte tardif, celui d'Al-Wazzān, est plus précis puisqu'il indique que la ville a été bâtie par "*des Africains*". Par conséquent, les deux textes se rejoignent sur le fait de l'ancienneté de la ville, ce qui est d'ailleurs confirmé par les informations des textes anciens et des fouilles archéologiques (de l'époque punique jusqu'à l'avènement des Arabes). Mais ce qui nous pose problème en réalité c'est le texte d'Al-Wazzān : qui ce dernier désigne-t-il exactement quand il parle *d'Africain* : les anciens Berbères ou les habitants de la ville qu'il visitait à l'époque, car on trouve souvent cette confusion dans d'autres textes du même auteur. S'il s'agit des premiers Berbères, qui ont vécu avant l'époque punique et celle des royaumes berbères, nous n'avons aucun indice matériel nous permettant d'avancer une quelconque suggestion, puisque nous ne connaissons presque rien du mode de vie et d'organisation adopté par les habitants locaux ; cependant nous pouvons supposer, mais avec beaucoup de prudence, l'existence d'une agglomération antérieure à l'époque punique.

Le périple de Scylax nomme Siga parmi les comptoirs puniques (24) du littoral, donc il s'agissait déjà d'un centre commercial. Elle a été une ville importante à l'époque du royaume Masaesyle, car l'aguellid Syphax l'a choisie comme résidence royale et l'une des capitales de son royaume (25). Au cours des guerres puniques, la ville réunit Scipion l'Africain et son rival carthaginois Asdurbal. La ville connut une grande prospérité entre les III^{e}-I^{e} siècle avant J.-C., mais Syphax a pris parti dans la deuxième guerre punique pour le mauvais allié, car les Carthaginois perdirent la guerre et par conséquent, une partie du royaume berbère, dont Siga, entra dans les possessions du roi Bocchus en 146 avant J.-C. (26). Le manque de renseignements ne nous permet pas de connaître l'état de la ville depuis cette date jusqu'en 20 avant J.-C. lorsque Strabon assure que la ville est en ruine ; puis à partir de l'an 25 de notre ère, la ville est citée de nouveau mais elle semble peu importante au dire de Pomponius Mela qui la qualifie d'*«urbs parva»*. Elle ne reprendra un nouveau souffle qu'à partir du II^{e} siècle après J.-C.

Les textes antiques confèrent à cette ville tantôt le statut de municipe, tantôt celui de colonie : Pline (Siga oppidum) et Ptolémée la considèrent comme "colonie" tandis que l'Itinéraire d'Antonin et l'Anonyme de

(فحص زيدور)» entre les deux localités, dont Al-Bakri estime la distance à 25 milles (34 km) : en fait, 55 km séparent Siga de Tlemcen et les mesures données par Al-Bakri sont loin de la distance réelle (différence de 21 km).

Nous avons aussi deux descriptions qui peuvent nous induire en erreur : la première est celle d'Al-Idrisi qui, en parlant de l'île d'Aršqūl, évoque le fleuve de la Malawiya qui selon lui se répand dans l'île, ce qui est impossible d'un point de vue géographique ! Et même s'il s'agit d'une erreur de dénomination, cette information est fausse. La seconde description, celle d'Al-Wazzān, est tardive, selon lui, la ville est entourée par la mer de tous les côtés sauf vers le sud ; ce qui correspond parfaitement au site de Siga si l'on excepte la mer ! Sans doute, désigne-t-il par ce terme le fleuve de Tafna bien qu'il ne le nomme pas, car la suite du texte nous prouve qu'il parle de l'ancienne Siga. D'ailleurs les fouilles archéologiques ont démontré que Siga a eu un port fluvial sur la rive droite de la Tafna et non à l'île d'Aršqūl (l'île d'Acra) son port. De plus, l'auteur précise qu'elle est bâtie sur un rocher : effectivement une partie des ruines se trouve sur un plateau.

Quelques auteurs parlent également d'une île ; certains ne précisent son nom comme d'Ibn Hawqal et un auteur plus tardif du XIIIe siècle, Yaqūt Al-Hamawi, ils indiquent que l'île est le port de la ville, et qu'elle est habitée et pourvue d'eau. Al-Bakri et Al-Idrisi citent le nom de l'île, Aršqūl, et rejoignent les auteurs précédents sur la fertilité et le peuplement de l'île. Toutefois le texte d'Al-Bakri apporte des précisions géographiques : selon lui, l'île s'étend en longueur du sud au nord et s'élève sur une grande hauteur ; c'est ainsi que l'île apparaît en réalité.

IV) Localisation

Siga, l'actuel site de Takembrit, se trouve à une longitude de 4° 23" ouest et à une latitude de 39° 22" nord, à une altitude dépassant les 19 mètres et à 12 km au sud-ouest de Beni Saf. Les ruines de Siga sont réparties sur deux collines séparées par un col, la première est celle de Bani Zhana et la seconde c'est Ras Char.

Quant à l'île de Rachgoun (23), elle est située à moins de deux kilomètres de la côte. L'île est d'origine basaltique. L'altitude est en moyenne de cinquante mètres, elle occupe une superficie de quinze hectares.

"*ğk*", " *šğ*", " *šġ*", " *sq*", " *šk*" et la fin du toponyme où le "*L*" se transforme en "*N*" ou en "*K*".

Pour le sens du toponyme Aršqūl nous ne trouvons pas d'explication u sein des textes eux-mêmes, mais il est probablement d'origine phénicienne et nous rapprochons le toponyme moderne Rachgoun de celui de Ruscuniae ; Ruš-šigan dont le préfixe ruš désigne un cap. Nous rencontrons aussi le mot "*gun*" (jardin) qui serait rattaché à la fertilité des terres de la basse Tafna (15).

Par contre nous trouvons une explication pour le nom antique de la ville de Siga en consultant le dictionnaire de De Foucauld (16) : nous constatons que nombreux (17) sont les noms de montagnes, de points d'eau et de vallées dont la racine dérive de «*éseg*» (taureau, bœuf), qui traduit la puissance et la force ; ce qui rejoint l'opinion que propose A. Pellegrin (18) : il rattache le toponyme de Siga à la racine «Seg» qui signifie être puissant ou fort. A notre avis, cela doit être rattaché surtout à la position géographique de la ville. Sans oublier que la ville a dû prendre le nom de son fleuve (Siga flumen).

III. Identification :

Dans tous les textes arabes que nous avons réunis, nous avons un indice lié à la position géographique de la ville d'Aršqūl. Le premier de ces textes nous la situe en Ifriqiya ; Yaqūt doit désigner ici par Ifriqiya la contrée (19). Le deuxième indice qui nous est fourni par les plus anciens textes (d'Ibn Hawqal, d'Al-Bakri et de l'Anonyme d'Al-Istibsar) c'est qu'ils situent la ville sur un fleuve qu'ils nomment la Tafna (l'ancien Siga flumen) et d'ailleurs le fleuve a gardé le même nom fourni par les textes jusqu'à nos jours. Les textes d'Ibn Hawqal et d'Al-Bakri donnent plus de précision en indiquant que la ville est située sur le fleuve de Tafna à deux milles de la mer, et Al-Istibsār ajoute «*proche*» de la mer sans préciser toutefois la distance. Effectivement la distance est de deux milles entre la ville de l'ancienne Aršqūl (Siga) (20) et l'embouchure du fleuve (21) ; cependant Al-Watwāt et Al-Dimašqi ne donnent pas le nom du fleuve, se contentant de dire le premier que la ville est arrosée par un fleuve, le second que le fleuve s'écoule dans la mer.

Parmi les autres informations qui nous permettent d'identifier la ville, il y a la remarque d'Abūl-l-Fidā affirmant qu'Aršqūl était le port de la ville de Tilimsān (Tlemcen) distante de 20 milles (22) (environ 27 km). Cette information est complémentaire à celle déjà fournie par Al-Bakri et Al-Istibsār qui nous apprennent l'existence d'une plaine «*fahs Zidūr*

"وأرسقول فرضة تلمسان على عشرين ميلا عن تلمسان، و هي ببرّ العدوة ويقابلها مدينة المريّة من الأندلس وعرض البحر بينهما درجتان."(10)

9-الدمشقي (Al-Dimašqi) (القرن 14 م)

"ومدينة أرشقول و مدينة أسلن مسوّرتان لهما نهران يصّبان في البحر."(11)

10-عبد المنعم الحميري (ᶜAbd al-Munᶜim) (القرن 14 م)

"أرشقول مدينة في ساحل تلمسان من أرض المغرب بينهما فحص طوله خمسة وعشرون ميلا، ومدينة أرشقول على نهر تافنة يقبل من قبليها و يسير بشرقيها تدخل فيه السفن اللطاف من البحر إلى المدينة وبينهما ميلان، وهي مدينة مسورة، ولها جامع حسن فيه سبع بلاطات وفي صحنه جب كبير، وصومعة متقنة البناء، وفيها حمامان أحداهما قديم، وسعة سورها ثمانية أشبار وأمنع جهاتها جوفيها، ولها آبار عذبة لا تغور تقوم بأهلها وبمواشيهم، ولها ربض من جهة القبلة ويقابله جزيرة في البحر تسمى جزيرة أرشقول بينها وبين البرّ قدر صوت رجل جهير في سكون البحر والريح."(12)

11-الحسن الوزان (Al-Hassan al-Wazzān) (القرن 16 م)

"أرشكول مدينة كبيرة قديمة بناها الأفارقة على صخرة يحيط بها البحر من كل جانب، ماعدا الجنوب، حيث يوجد طريق ينزل من الصخر إلى اليابسة. وهي واقعة على بعد نحو أربعة عشر ميلا من تلمسان. كانت مدينة في غاية العمران والحضارة، دار إمارة إدريس عم إدريس مؤسس مدينة فاس فبايعه الشعب واحتفظ أبناؤه بالحكم فيها مدة مائة سنة، إلى أن جاء أحد ملوك القيروان وخلفائها فدمر المدينة، وبقيت خالية من السكان زهاء مائة وعشرين عاما.إلى أن أعاد بناءها قوم جاؤوا من مملكة الأندلس مع جيش المنصور بن أبي عامر حاجب ملك قرطبة. وقد أصلحها المنصور لما عسى أن يستفيد منها إذا أرسل جنوده إلى إفريقيا، لكن قبائل صنهاجة ومغراوة بعد أن مات المنصور وإبنه المظفر، طردوا جميع جنود الأندلس أو قتلوهم ثم خربت المدينة مرات أخرى كما حدث في عام410هـ."(13)

II. Étymologie du toponyme

Le nom de la ville figure sous plusieurs graphies dans les textes arabes ; et dans le cas d'Al-Idrisi, sous deux graphies différentes : أرشقول "*Aršqūl*"(14) (Ibn Hawqal, Al-Bakri, Al-Idrisi et Al-Dimašqi) ;"أرجكون" "*Arğkūn*" (Al-Idrisi) ; "أرشجول" "*Aršğūl*" (Al-Istibsār) ; "أرجكوك" "*Arğkūk*" (Yaqūt al-Hamawi) ; "أرشغون" "*Aršġūn*" (Ibn Saᶜid) ; "أرسقول" "*Arsqūl*" (Abū-l-Fidā) ; "أرشكول" "*Arškūl*" (Al-Wazzān).

Tout d'abord, nous remarquons que, dans tous les cas, le début du toponyme est "*AR*". Ce qui varie ce sont les deux articles du milieu "*šq*",

جزيرة أرشقول بينها وبين البر قدر صوت رجل جهير في سكون البحر وهي مستطيلة من القبلة إلى الجوف عالية منيفة وإليها لجأ الحسن بن عيسى ابن العيش صاحب جراوة وتخلى مما كان بيده لما غلبه على ذلك موسى بن أبي العافية على ما نبيه بعد هذا إن شاء الله تعالى فكتب موسى بن أبي العافية إلى صاحب الأندلس عبد الرحمن بن محمد يسئله نُصْرَتَهُ عليه ويقرب له المأخذ و أعانه على ذلك عبد الملك بن أبي حمامة عند موسى بن محمد بن جدير فأمر عبد الرحمن أهل بجانة و غيرهم من أهل السواحل بإقامة خمسة عشر مركبا حربية ثم جهزها بالرجال والسلاح والأزودة والأموال فأحاطت بهذه الجزيرة وقتلوا كثيرا ممن كان فيها وحاصروهم حتى كادوا يهلكون عطشا لما نفدت مياه جبابهم حتى تداركهم الله بغيث وابل فلم يطمع فيهم أهل الأسطول حين سقوا وانصرفوا قافلين فوصلوا إلى المرية في شهر رمضان سنة عشرين وثلاثة مائة ثم ظفر البورى ابن موسى بن أبي العافية بالحسن بن عيسى الذي لجأ إلى أرشقول وبعث به إلى عبد الرحمن ابن محمد سنة ثمان وثلاثين وثلاثة مائة." **(4)**

3-الإدريسي (Al-Idrisi) (القرن **12** م)

"(...) ومنها إلى جزيرة أرشقول ويروى أن أرجكون كانت فيما سلف حصنًا عامراً. له مرسى و بادية وسعة في الماشية والأموال السائمة. ومرساها في جزيرة فيها مياه ومواجل كثيرة للمراكب. وهي جزيرة مسكونة. ويصب بداخلها نهر ملوية."**(5)**

4-كتاب الإستبصار (Kitāb al-Istibsār) (القرن **12** م)

"أرشجول مدينة قديمة أزلية فيها أثار كثيرة، وهي على نهر تافنة، و هو نهر كبير تدخل فيه السفن. والمدينة قريبة من البحر تصل إليها المراكب اللطاف. وهي على ساحل تلمسان، بينها وبين تلمسان فحص زيدور لحرث القمح وهو مبارك مشهورالبركة."**(6)**

5-الواطواط (Al-Watwāt) (القرن **13** م)

"أرشقول وأسلن مدينتان مسورتان، يسقيهما نهران." (ترجمة خاصة) **(7)**

6-ياقوت الحموي/عبد المؤمن بن عبد الحق (Yāqūt al-Hamawi / Ibn ᶜAbd al-Haq) (القرن **13** م/**14** م)

"أَرْجَكَوك بالفتح ثم بالسكون وفتح الجيم وكاف وواو ساكنة مدينة قرب ساحل إفريقية لها مرسى في جزيرة ذات مياه وهي مسكونة، وأرجكوك على واد يعرف بتافنة بينها وبين البحر ميلان."**(8)**

7-ابن سعيد المغربي (Ibn Saᶜid) (القرن **13** م)

"(...) ويقابل أرشقول مدينة المرية المشهورة التي كانت لها دار صناعة بالأندلس."**(9)**

8-أبوالفداء (Abū-l-Fidā) (القرن **14** م)

Siga (1) / Portus Sigensis (2) (Aršqūl) d'après les sources arabes médiévales.

Dr Bakhta MOUKRAENTA* ~~~~~~~

Les informations concernant Siga et son port (Portus Sigensis) rapportées par les auteurs arabes du Moyen Âge sont non négligeables. Dans cette communication, nous allons essayer d'examiner rapidement ces données en vue d'en dégager les axes principaux, notamment ceux qui sont en rapport avec l'histoire antique de cette ville.

I. Les sources arabes :

1–ابن حوقل (Ibn Hawqal) (القرن 10 م)

"(...) ومنها (أي اسلن) إلى أرجكوك مدينة أيضا لطيفة لها مرسى وبادية وخصب وسعة في الماشية والأموال السائمة، ومرساها في جزيرة لها فيها مياه ومواجن كثيرة للمراكب وأهلها والمحتاجين إليها في سقي سوائمهم. وهي جزيرة معمورة بالناس. وأرجكوك على واد يعرف بتافنة وبينهما وبين البحر نحو ميلين.".**(3)**

2–البكري (Al-Bakri) (القرن 11م)

"(...) نهر تافنة وهو النهر الذي يصل إلى مدينة أرشقول وهناك ينصب في البحر وأرشقول ساحل تلمسان وبين مدينة أرشقول وتلمسان فحص زيدور طُوله خمسة وعشرون ميلا، (...) ومدينة أرشقول على نهر التافنة يقبل من قبليها ويستدير بشرقها يدخل فيه السفن اللطاف من البحر إلى المدينة وبينهما ميلان، وهي مسورة وبمدينة أرشقول جامع حسن فيه سبعة بلاطات وفي صحنه جُبٌّ كبير وصومعة متقنة البناء وفيها حمامان إحداهما قديم، ولها من الأبواب باب الفتوح غربي و باب الأمير قبلي وباب مرنيسة شرقي محنية كلها عليها منافس وسعة سورها ثمانية أشبار وأمنع جهاتها جوفيها و بها آبار عذبة لا تغور تقوم بأهلها وبمواشيهم و لها ربض من جهة القبلة، و كيليهم ستون مدا بمد النبي صلى الله عليه و سلم و يسمونه عمورة ورطلهم اثنتان وعشرون أوقية ودرهمهم ثماني خراريب والخروبة أربعة حبات، وكان يسكنها التجار ونزلها عيسى بن محمد بن سليمان (...) ووليها وتوفي فيها سنة خمسة وتسعين ومائتين وولد له فيها إبراهيم بن عيسى الأرشقولي ووليها بعده ابنه يحي بن إبراهيم وهو الذي حبسه أبو عبد الله الشيعي سنة ثلاثة مائة، ويقابلها جزيرة في البحر تسمى

---

* Enseignante - chercheur à l'Université d'Oran Es-senia .

Petrovic (R.):Le conflit frontalier algéro-marocain , R.P.I., Belgrade 1963, p. 12, N° 326.

NOTES :

(1) Y. Person , R.F.E.P.A. Août 1972, p.18 et s .

(2) " Addis-Abéba, Mai 1963 ", Paris, Présence, 1964,p.114.

(3) AFDI.1964 p.625.

(4) Le Général turc Mustapha Bey Brahim, cité par H. Marchat, RJP.1964 p.66.

(5) Henri Marchat, Le Monde Diplomatique, Septembre 1959 p.4.

(6) E. MERIC (Gl), R.F.S.P. Août 1965, p. 748 .

(7)-(8) Boutros Boutros Ghali, Le conflit des frontières en Afrique, Ed. Techniques et Economiques, 1963, p.38 .

(9) Résolution 1934/S.40.

(10) Résolution 1935/S.40.

(11) Le Maroc, cité par Boutros Ghali, Le conflit des frontières en Afrique, Ed.Techniques et Economiques,1963, p.45.

(12) IBRAHIM Y.A, L'OUA et les problèmes africains, Thèse, Paris 1972,p.372

(13) Le Ministre éthiopien des affaires étrangères était aussi Secrétaire Général provisoire de l'OUA.

(14) Hassan II cité par Boutros Ghali, op.cit.p.41 .

(15-)(16) J. Woronoff, R.F.E.P.A. Août 1972 p.65.

(17)-(18) J.Woronoff , R.F.E.P.A. Août 1972,art.cit.pp.66-67.

(19) Résolution 18/II CM.

(20) IBRAHIM Y.A. op cit. p. 381

(21) Résolution 37/III CM

(22) Résolution 64/V CM

(23) Résolution 53/IV

(24) Résolution 79/VII CM

(25) J.Woronoff , op cit. p. 68 .

(26) Interview accordée à la revue "Jeune Afrique" n°278, p. 6 ,le 24.04.1966

(27) Boutros Ghali, op. cit.p.44

(28) (29) Boutros Ghali, op. cit.p.44

(30) Boutros Ghali, op cit.45 .

- Nov. 1969. Les problèmes de frontières du Royaume chérifien, par Ph.Herreman.

- Mars 1970. Numéro spécial consacré au Maroc : Une politique de paix et de coopération imposée par la raison, par H. Védrine.

Le Monde diplomatique (suite) :

- Oct. 1972. L'OUA, ou l'impossible désir d'union politique par G.Lavroff

- Déc. 1972. La monarchie marocaine aux abois , par G.Comte.

Révolution africaine : N°. 611 du 7-13 Nov. 1975 pp. 23 - 26. Boutaleb (G.), Le conflit algéro-marocain. Paris Match : 22 Oct. 1963. Interview de S.M. Hassan II.

ARTICLES

- Bedjaoui (M.) Le règlement pacifique des différends africains A. F. D. I. 1972

- Bendriss: Les problèmes frontaliers du Maghreb, Après-Demain N°. 93, Avril 1967.

- Bono (S) Le controversie di Frontiera dell Algeria con il Marocco et con la Tunisia (1956-70) Oriente mod. 50 (10-11) Oct/Nov 70, 602-633, Historique du conflit algéro-marocain et algéro-tunisien.

- Bono (S) Le conflit frontalier algéro-marocain, Les bases juridiques et politiques.Le conflit. Le cessez le feu. C. Action Relig. Soc .377 , 5 Déc. 1963, pp. 683-686

- Borella (F.): Le régionalisme africain en 1964 , A.F.D.I. 1964 p.621 ;et 1963 p.858.

- Flory (M.): La notion de territoire arabe et Sahara, A.F.D.I.1957.

- Gam (P.): L'OUA , R.J.P.1966.

- Givisiez (A.): Décolonisation et conflits de frontières, "Afrique Nouvelle" ,Juin 1967, p.15.

- Marchat (M.): Le conflit frontalier algéro-marocain ,R.J.P.1964 .

-Meric (E.): Le conflit algéro-marocain, R.F.S.P.Août 1965.

-Person(Y.):L'OUA ou une décennie d'épreuves pour l'unité, R.F.E.P.A. N°93, 1973.

-Petrovic : Frontières africaines ,R.P.I. 20 Déc. 1969, pp.12-13.

-Qeuneudec (J.P.): Remarques sur le règlement des conflits africains R.G.D.I.P. 1970.

-Spilman (J.): A propos de frontière algéro-marocaine, Cahiers de l'Afrique et de l'Asie, 1966, p.2 et 3.

-Strauch (M.): L'OUA et les conflits frontaliers. R.F.E.P.A. 1967.

-Strauch (H.F.): L'OUA et les conflits de frontières. R.F.E.P.A.Juin 1967, N°22.

-20Revue du Maghreb et du Machrek: Numéros: 1-2-4-5-6-7-26-32-52 consacrés aux frontières algéro-marocaines.

Woronoff (J.) Différends frontaliers en Afrique. Revue française d'études politiques, Août 1972 ;p. 58 et s.

Revue de la défense nationale : J.J.Réflexion sur le différends algéro-marocain, Février 1964 p. 231.

El Baz (E.): Le conflit frontalier algéro-marocain et le rôle de l'OUA.Paris. Mémoires D.E.S. PARIS I.1974.

Gerou (M.B.de.): Les relations politiques du Maroc. Les groupements africains et arabes, depuis l'indépendance. Thèse. Paris. 1967

Ibrahim (Y.A): L'OUA et les problèmes africains. Thèse. Paris.1972.

Ihrai (S.): Etude des conflits internationaux. Un cas: le différend algéro-marocain. Casablanca, mémoire de Sciences Politiques.1978.

Jouve (Ed.): Ordre ou désordre international? Ed. Les cours de droit. 1979.

Lamouri (Md.): Le contentieux relatif aux frontières terrestres du Maroc. Thèse de droit. Nancy II, 1977.

Lapradelle (G.de.) : La frontière. Thèse. Paris. 1928.

Le Tourneau (R.) : L'Algérie et le Sahara. Paris. Amicale des élèves de l'Institut des Etudes politiques. 1963. 220 p.

Onyeledo (G.C.): Le règlement des conflits africains dans le cadre de l'OUA. Thèse Toulouse.1966.

Rahba (M.): Le conflit algéro-marocain. Etude descriptive de son évolution. Toulouse. Mémoire pour le DES de Sciences Politiques, 1966.

Rezette (R.): Le Sahara occidental et les frontières marocaines. Paris.Nouvelles Ed. Latines. 1975.

Thiam (D.): La politique étrangère des Etats africains. Puf.1963.

Trout (F.E.) :Morocco's Saharan Frontieres.Genève.Librairie Droz1972.

JOURNAUX

EL Moudjahid : 7 Septembre. 1963.

Jeune Afrique : Juillet 1966, n°. 278 ; 1970 ; n°. 494 et n°. 508. Novembre 1977, Le Maghreb entre deux Guerres. Harbi (Md) et Lazoui (Abdallah)

Le Monde : La série d'articles de J. Lacouture : Octobre-Novembre 1963.

- 7 Mars 1957 : Général Catroux : Le Maroc et le Sahara. 1er Sep. 1978 : "Inquiétante Afrique III": Les frontières et les hommes. G. comte.

-22/23 Sept. 1963 : Interview de M. Mehdi Zentar, délégué marocain à l'OUA.

-17,19 et 20 Janvier 1969 "Sur l'ensemble des problèmes des frontières algéro-marocaines". Ch. Rousseau.

Le Monde Diplomatique :

- Sept. 1959. Les frontières internationales du Maroc, par H. Marchat.
- Janv. 1960. Les revendications marocaines sur les territoires, par Allal El Fassi.
- Nov. 1963. Le conflit algéro-marocain un litige difficile à régler, par le Général E.Meric
- Fév. 1965. Le conflit frontalier algéro-marocain, par G. Comte.
- Oct .1965. Numéro spécial consacré à l'Algérie.
- Fév.1965. Les frontières établies au gré des colonisateurs, par L.C.Joos

CONCLUSION

Le conflit algéro-marocain a été un premier test pour l'OUA au lendemain de la naissance de cette organisation. Bien qu'elle n'ait que partiellement réussi à le régler, on ne peut cependant lui dénier d'avoir joué un rôle déterminant dans sa circonscription.

Son intervention peut être perçue comme une pression sur les belligérants de se conformer à ses ordres dans l'intérêt même de son existence.

Par ailleurs, il était encore présent à l'esprit des signataires de la charte de l'OUA, le nombre de voix qui, à l'extérieur du continent s'étaient empressés de condamner à la disparition cette instance, certaines d'entre elles la qualifiant de projet mort-né.

D'autre part, le différend opposant deux États arabes et musulmans fut le premier du genre. Il a révélé à quel point les États musulmans qui ne connaissaient pas dans le passé de délimitation d'espace adoptaient mal le concept d'État nation. L'adoption de ce concept aboutit chez eux à la recherche de la puissance voire d'une certaine hégémonie, dès le moment qu'ils en entrevoient la possibilité ou en possèdent les moyens.

Enfin, l'exploitation commune des richesses du Sahara nord-africain dans le cadre d'un Maghreb Arabe Unit a été un facteur déterminant dans la voie d'un règlement du conflit. Mais pas pour longtemps, puisque, une fois de plus, les deux pays se retrouvent depuis 1975 sur le pied de guerre pour une question encore de frontières. Le Maroc rejetant encore une fois le principe de l'intangibilité des frontières coloniales consacrées par la résolution AHG/Res du 20 Juillet 1964, occupait le Sahara occidental, ancienne colonie espagnole revendiquée par le Front Polisario.

Eléments bibliographiques

Ouvrages :

Bergheaud (Ed.) : Premier quart d'heure ou l'Algérie des Algériens de 1962 à aujourdhui. Paris Plon.1964.224p.

Boutros Ghali (B.): L'Organisation de l'Unité Africaine. Paris. Puf.1963.

Boutros Ghali.(B.): Les conflits de frontières en Afrique. Ed. Technique et Economiques. 1963.159p.

Bouguettaya (B): Les frontières méridionales de l'Algérie(de l'hinterland à l'uti-possidétis), Etudes et Documents, Ed .Sned.

"Cette édification doit permettre de jeter les fondements d'un regroupement régional complémentaire garantissant force et prospérité à tous les pays du Maghreb".

Enfin,"les deux parties expriment leur refus de recourir à l'usage de la force et de la violence pour résoudre les différends qui opposent les nations".

La période qui suivit fut riche en contacts entre les deux pays. La volonté des deux parties aboutit à la visite qu'effectua le Roi du Maroc en Algérie le 27 Mai 1970.

Le traité de Tlemcen de 1970 : Cette visite eut pour but de "trouver des solutions aux problèmes pendants entre les deux pays frères".

Parmi ces problèmes, figure bien entendu en premier lieu celui des frontières. Un paragraphe entier lui fut d'ailleurs consacré dans le document final.

En effet, "convaincus que le développement de leurs relations et l'édification du Maghreb Arabe sont essentiellement fondées sur le respect mutuel de leur souveraineté et de leur politique, de l'intégrité territoriale, de l'intangibilité de leurs frontières et la sauvegarde de leur territoire, les deux parties ont décidé, conformément à l'article 6 du traité d'Ifrane, la constitution d'une commission mixte pour procéder au bornage de la ligne frontalière entre les deux pays frères".

Et pour dépasser le problème posé par l'existence de ressources minières dans la région, et "en vue de mener une action commune et d'harmoniser leurs efforts, les deux parties se sont mises d'accord pour constituer une société mixte algéro-marocaine pour la mise en valeur de la mine Gara Djebilet".

La commission mixte prévue eut pour mission la délimitation de la frontière dans la zone litigieuse, de Figuig à Tindouf.

"Le tracé sera celui de l'ancienne frontière héritée de facto de l'administration coloniale française"(30).

Enfin, une convention définissant définitivement les frontières entre les deux pays fut signée le 15 Juillet 1972. Ratifiée par l'Algérie par ordonnance du 17 mars 1973, elle a été publiée par dahir chérifien du 1er Juillet 1973.

En visite officielle au Maroc en Janvier 1967, Boumédiène conclut avec Hassan II un traité dit de "fraternité, d'amitié et de bon voisinage".

Le traité d'Ifrane, Janvier 1967 :

Ce traité, signé à Ifrane, établit les principes généraux qui doivent fournir le cadre d'une coopération algéro-marocaine "dans tous les domaines".

"L'ensemble des problèmes en suspens devra être soumis à des commissions mixtes qui se chargeront de trouver les solutions adéquates"

Et tandis qu'étaient exclus "les moyens de la violence" en cas de litige, ces commissions mixtes se chargeront de décider des divers projets qui doivent concrétiser la coopération, seul moyen d'éviter toute éventuelle friction.

La disposition relative à la création des commissions mixtes, même si elle ne cite pas nommément le conflit frontalier "constitue implicitement une renonciation tant de la part du Maroc que de l'Algérie, au recours à la commission spéciale d'arbitrage établie par l'OUA" (28).

De retour dans son pays, le Président Boumediene devait déclarer à juste titre que le traité d'Ifrane constitue "une page nouvelle dans nos relations" (29) et met fin à la période de tension née des évènements de 1963.

Le traité de 1969 : La coopération désormais lancée entre les deux pays va être marquée par la seconde visite qu'effectua Boumediene au Maroc le 16 Janvier 1969.

Un traité de fraternité, de bon voisinage et de coopération fut alors signé.

Ce traité s'assigne pour but "de renforcer ces liens et les asseoir sur des bases solides fondées sur le respect et la confiance mutuels entre les deux États". Les deux parties expriment" leur accord sur la nécessité de renforcer les nombreux liens qui unissent leurs deux pays par le renforcement de la coopération fraternelle entre elles dans les différents domaines : économique, culturel et social"

Par ailleurs, "elles réaffirment leur attachement au principe de non alignement et de la non intervention dans les affaires intérieures des différents États", tout en renouvelant "l'expression de leur foi dans l'édification du Maghreb Arabe par la volonté commune et la coopération mutuelle qui est susceptible de lui garantir la sécurité et la stabilité".

conférence des chefs d'État et de Gouvernements ainsi qu'aux sentiments communs de fraternité qui lient les deux États frères qui sont l'Algérie et le Maroc" (24).

La fin des hostilités réalisée, la tension se relâche graduellement et une réconciliation s'opéra entre les deux chefs d'États.

Le conflit fut alors dans son ensemble laissé de côté, jusqu'à l'éviction de Ben Bella du pouvoir par son ministre de la défense Houari Boumediene, le 19 Juin 1965.

En effet l'attitude de Boumediene fut moins conciliante que celle de son prédécesseur. Dès sa prise du pouvoir "il se dépêcha de répudier l'accord Hassan II- Ferhat Abbas et dénonça également toutes concessions que Ben Bella a pu faire"(25).

Du même coup, il rejeta toute revendication marocaine ou tunisienne de nature frontalière et insista sur le principe de l'intangibilité des frontières.

A nouveau, le bruit de bottes se fit entendre dans les régions frontalières et la tension se ralluma .Une première crise surgit en 1966 lorsque l'Algérie décida la nationalisation des mines de fer.

Alger fut alors accusé par Rabat d'occuper une partie de la zone démilitarisée en violation des précédents accords conclus entre les deux pays.

Une seconde crise naquit encore lorsque le Maroc dénonça l'établissement de bases militaires algériennes dans la région.

Mais dans un cas comme dans l'autre, la raison prévalut et les deux pays préférèrent la concertation bilatérale et la négociation.

La question des frontières cessa alors d'occuper la priorité de leurs préoccupations. Boumediene devait d'ailleurs déclarer en 1966 ; "il n'y a pas de tension sur les frontières...l'Algérie tient à développer des rapports harmonieux et fraternels avec ses voisins...Il est absolument indispensable de dépasser les problèmes des frontières et autre pour aborder de larges horizons de coopération réelle et fructueuse entre nos peuples" (26).

Cette "coopération réelle et fructueuse "va trouver son terrain dans l'idée du Maghreb économique prônée par le Président algérien.

Et c'est cette idée qui "finit par l'emporter et relègue au second plan les différends des frontières qui n'ont pas encore trouvé une solution"(27).

retrait des troupes de part et d'autres à 7 Kms des positions qu'elles occupaient le 1er Octobre.

Oum El Achar et Hassi Beida sont déclarés no man's land. Ich est évacué par les Algériens qui se replient sur Beni Ounif. Les hauteurs de Figuig et de Ich sont déclarées zone démilitarisée.Quant à Hassi Beida et Tindjoud, compte tenu du caractère désertique de la région, il est convenu que les Algériens se replieront sur Tinfouchy et les Marocains sur Tagounit.

D'autre part, le conseil des ministres de l'OUA, réuni à Lagos du 24 au 29 Février 1964 examine à nouveau le problème et recommande "l'établissement de contacts directs entre la commission ad hoc et la commission de cessez le feu"(19).

La concertation bilatérale :

Par ailleurs, sur le plan bilatéral, les relations diplomatiques sont rétablies au niveau des ambassadeurs, en fin Mars 1964. Et la normalisation se concrétisa par "l'appui marocain pour un projet de construction d'une route transsaharienne passant par l'Algérie"(20).

Sur le plan panafricain, le conseil des ministres de l'OUA se réunit à Bamako du 24 Avril au 7 Mai 1964, puis au Caire du 13 au 17 Juillet 1964. Là, il considéra "que la dite commission n'a pas encore terminé ses travaux et a exprimé le désir de poursuivre la mission qui lui a été confiée"(21).

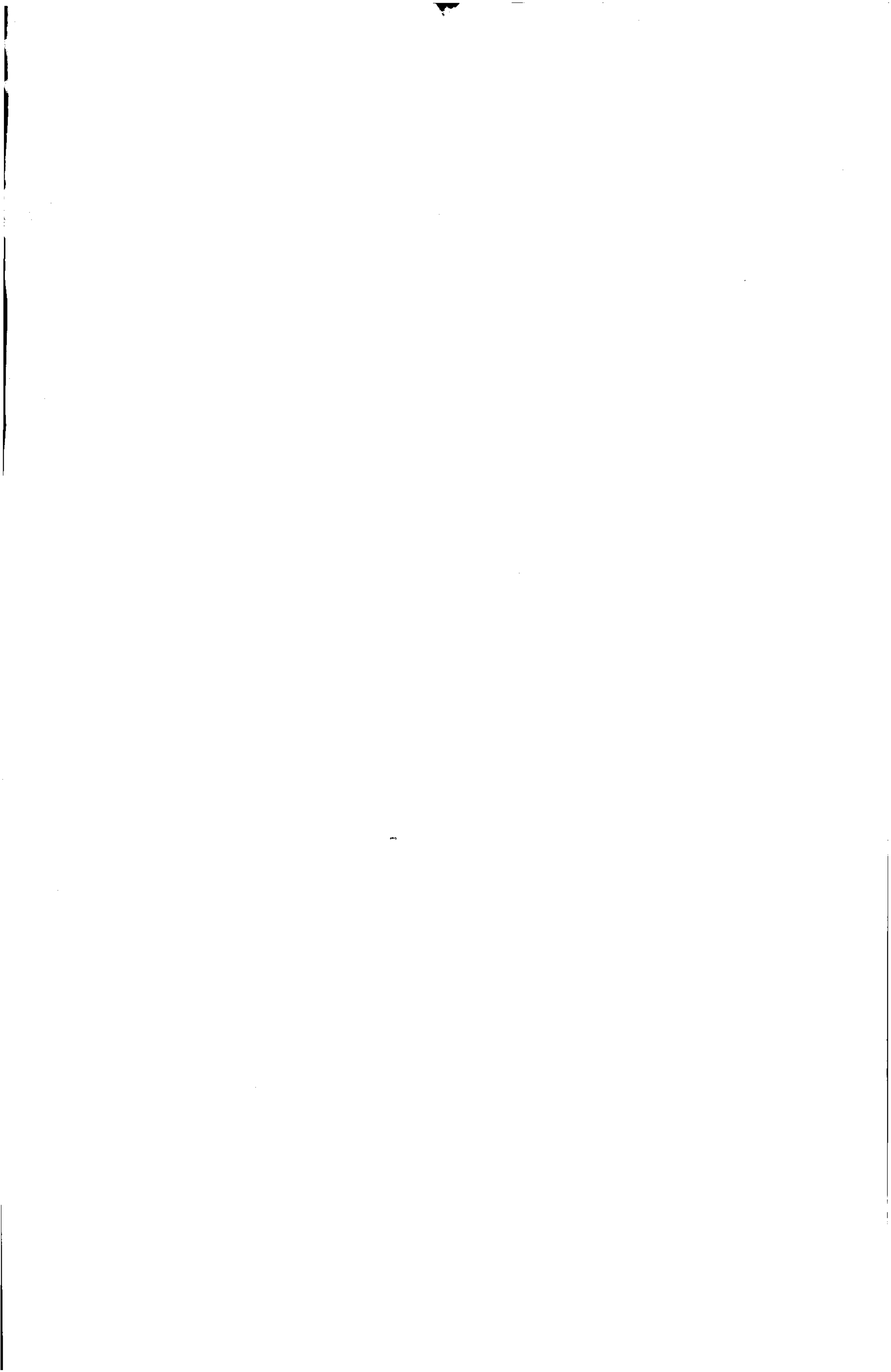
Entre les deux pays, de nouvelles rencontres eurent lieu à Alger et à Rabat, au courant du mois d'Octobre 1964.

Pendant le même mois, le conseil de l'OUA réunit à Oura, demande à la commission de "poursuivre sa tâche avec toute la persévérance nécessaire jusqu'à l'accomplissement total de son mandat "(22).

Ensuite, lors de la quatrième session ordinaire tenue à Nairobi du 25 Février au 9 Mars 1965, le conseil des ministres "considéra là, à nouveau, que la commission n'a pas terminé ses travaux" (23).

Enfin, réunis à Addis Abéba du 31 Octobre au 6 Novembre 1965, le conseil de l'OUA entendit le rapport de la commission spéciale.

Il demanda à la commission ad hoc de poursuivre son travail en invitant "la commission spéciale à poursuivre sa tâche jusqu'à ce qu'elle soit accomplie conformément à la charte de l'OUA, à la déclaration de Bamako, aux résolutions antérieures du conseil des ministres et à la







Un autre pourparler eut ensuite lieu le 8 Octobre suivant à Tlemcen.

Le Maroc refusant d'évacuer les localités occupées, le conflit armé prit une plus grande dimension. Et les deux postes en question vont changer plusieurs fois de main.

D'un côté, Ben Bella déclarait aux émissaires marocains venus lui remettre un message du Roi, que "ces deux localités font partie intégrante du territoire algérien" (7).

De l'autre, Hassan II affirmait le 15 Octobre que son gouvernement est "déterminé à imposer le respect de notre territoire national et de l'intégrité de ses frontières authentiques" (8).

Le même jour Ben Bella déclare "la mobilisation de tous les anciens combattants du FLN et de tous ceux capables de tenir les armes".

Pendant les jours qui suivirent, les affrontements s'étendirent à d'autres points de la région. Les localités de Ich, de Zegdou et les régions de Bouarfa, de Figuig, de Tinfouchy, sont à leur tour le théâtre de ces affrontements.

Un événement important allait rajouter un autre aspect au conflit.

Le 20 Octobre 1963, des conseillers militaires égyptiens sont capturés en territoire marocain. L'incident révéla que le conflit risquerait de s'internationaliser si une solution rapide ne s'ébauchait pas.

Forme et étendue du conflit : Une raison essentielle du différend repose sur des données économiques ou plus exactement sur l'espérance de ressources que le sous-sol des régions disputées apporterait à l'économie des deux pays et aux finances particulièrement fragiles et délabrées.

Les négociations algéro-françaises de Lugrin avaient en 1961 achoppé sur la question du Sahara, vu l'importance des ressources de cette partie pour l'économie du futur état algérien.

Sur un autre plan, idéologique cette fois, les deux parties se trouvaient dans deux camps tout à fait opposés, bien qu'ayant fait tous deux partie du groupe de Casablanca.

L'aspect idéologique du conflit apparaît plus clairement dans le soutien qu'accordèrent ou semblèrent accorder les Algériens aux opposants marocains.

Houari Boumediene déclarait par ailleurs que "la révolution algérienne ne saurait se limiter aux frontières de l'Algérie".

En 1959, le Maroc élabora le "livre blanc" au sujet de la Mauritanie et destiné à l'O.N.U.

Enfin, le 6 Juillet 1961, un accord est signé avec le Président du G.P.R.A. en visite à Rabat.

Dans cet accord le GPRA reconnaît "que le problème territorial posé par la délimitation imposée arbitrairement par la France entre les deux pays, trouvera sa résolution dans les négociations entre le Gouvernement du Royaume du Maroc et le Gouvernement de l'Algérie indépendante". Une commission mixte est prévue pour "procéder à l'étude et à la solution de ce problème".

Une fois l'Algérie indépendante, les demandes du Maroc devinrent plus pressantes et leurs revendications plus précises. D'une part il s'agit de la région de Bechar et des Oasis Sahariennes et d'autre part de la région de Tindouf.

La guerre des sables : Dès Juillet 1962, les forces marocaines occupent le poste de Zegdou, à 50kms au Sud Ouest de Taouz, sur l'axe principal Bechar-Tindouf, et annoncent au roi l'allégeance des "tribus" de Tindouf (Tajakant, Réguibat, Harratine). Le 9 Octobre, les Algériens occupent à leur tour Tindouf.

Deux délégations marocaines se rendirent à Alger et demandèrent la constitution de la commission prévue dans l'accord de 1961 en vue d'étudier le problème des frontières. Mais l'Algérie proposa d'attendre la mise en place des institutions du pays. En Mars 1963, le Roi du Maroc, en visite à Alger, évoqua à nouveau cette question. Ben Bella demanda de la laisser au lendemain des élections présidentielles.

Dès lors, le Maroc "à tort ou à raison a le sentiment que l'Algérie ne tient pas ses engagements et qu'il est joué. Il veut sa revanche"(6).

Vers la fin Septembre 1963, les forces marocaines pénètrent en territoire algérien et le 1er Octobre occupent Hassi Beida et Tindjoub, deux localités stratégiques se trouvant à quelques 500 Kms nord-est de Tindouf.

En même temps, l'Algérie accuse le Maroc de complicité dans les événements de Kabylie. Celui-ci l'accuse de connivence dans le complot de Juillet contre le Roi.

Cependant les ministres des affaires étrangères des deux pays se rencontrent le 5 Octobre 1963 à Oujda. Le communiqué commun réaffirme l'engagement de chaque État de respecter le principe de non intervention dans les affaires intérieures de l'autre.

Igli. Ceci offrait à la France l'entière liberté d'action en même temps que toutes facultés d'occupation territoriale.

En 1910, un accord relatif aux confins est signé à Paris entre les deux gouvernements. La France s'y engage à assurer la sécurité des caravanes en provenance du Tafilalet jusqu'aux Kessours de Bou Derrib et Bouanane, ce qui donne à ces localités le caractère de postes frontaliers. En outre, ce traité normalisait la présence des troupes françaises dans la région de colomb Béchar et légitimait ce qui allait être par la suite la "ligne Varnier".

En effet, le 21 Mars 1912, la France se basait sur les accords de 1901 et 1902 pour établir cette ligne séparant les compétences administratives des deux pays. Elle part de Teniet Sassi, longe l'oued Zelmon pour aboutir à Teniet Ariatine. Les régions situées à l'Ouest et au Nord de cette ligne appartiennent au Maroc (Berguent-Ich-Figuig), celles situées à l'Est et au Sud, à l'Algérie (Talzaga-Béchar-Kenadsa).

Et au fur et à mesure que la "pacification" avançait dans le Sud, une autre ligne d'usage allait s'établir. Il s'agit de la ligne Truiquet.

Mais cette dernière ligne comme la première n'eut aucun caractère de frontière entre états, aux termes même de la circulaire interministérielle du 10 Avril 1934.

L'occupation de Tindouf a lieu le 31 Mars 1934 et la jonction entre le commandement des confins algéro-marocains et les troupes de l'AOF à El Gardane le 7 Avril. La «pacification» des confins algéro-marocains prit fin par la signature entre le commandant des confins et le gouverneur général de l'AOF de la convention de Bir-Moghrein.

Telle fut l'état de la frontière algéro-marocaine à la veille de l'indépendance de l'Algérie en 1962.

NATURE ET FORME DU CONFLIT :

Les revendications marocaines : En 1955, une première carte du Maroc englobant la majeure partie du Sahara occidental est diffusée.

En 1956, Allal Al Fassi, leader du Parti de l'Istiqlal revendique les vallées de la Saoura, de la Gourara, du Tidikelt, la Mauritanie, la région du Taoudeni, Arouane et Tombouctou.

En Février 1958, le Sultan Mohamed V affirme sa volonté de poursuivre son action pour la restitution du Sahara au Maroc.

En effet, l'article 5 du traité de 1844 établit que "la délimitation des frontières entre les possessions de sa Majesté l'Empereur des Français et celles de sa Majesté l'Empereur du Maroc reste fixée et convenue conformément à l'état des choses reconnu par le gouvernement Marocain à l'époque de la domination des Turcs en Algérie".

L'exécution de cette clause fera d'ailleurs l'objet d'une convention spéciale qui sera négociée et conclue sur les lieux entre les deux pays. Ce sera le traité de Lalla Marnia conclu le 8 Mars 1845.

"Ce qui est à l'est appartient à l'Algérie et ce qui est à l'ouest au Maroc" dispose l'article 2 de cette convention. Partant de la méditerranée, ce tracé frontalier s'arrête au col de l'Atlas Tellien, Teniet Sassi, situé à 150 Kms. Au-delà de ce col "la terre n'appartenant plus à personne, n'avait aucune raison d'être délimitée" (4).

-Les articles 4 et 5 énumèrent les tribus et Kessours (villages) appartenant à chacun des deux pays. Certaines tribus, comme celle des Ouled Sidi Cheikh, vont se retrouver arbitrairement divisées entre les deux pays.

Le village de Figuig, le plus méridional des Kessours, est reconnu marocain, ce qui va circonscrire la délimitation de la frontière algéro-marocaine à ce village.

Enfin l'article 6 stipule: "Quant au pays qui est au sud des Kessours des deux gouvernements, comme il n'y a pas d'eau, qu'il est inhabitable et que c'est le désert proprement dit, la délimitation en serait superflue".

Il va falloir aller jusqu'aux régions bordant l'Atlantique en direction du sud-ouest pour retrouver la délimitation fixée par les traités franco-espagnols.

Cette "brèche diplomatique"(5) sera plus ou moins colmatée par les lettres annexes au traité franco-allemand du 4 Novembre 1911.

On peut y lire que "le Maroc est toute la partie de l'Afrique du Nord s'étendant entre l'Algérie, l'Afrique occidentale française et la colonie espagnole du Rio de Oro".

D'autre part, le traité franco-anglais de 1890 reconnaissait à la France "la zone d'influence au Sud de ses possessions méditerranéennes jusqu'à une ligne de Say, sur le Niger, à Baroua, sur le Tchad".

Deux traités franco-marocains seront ensuite conclus en 1901 et 1902, aux termes desquels le Maroc prêtera son assistance à la France dans sa mission de «pacification» qui pourra s'effectuer dans les territoires situés entre Teniet Sassi et Figuig, et entre ce dernier village et

Ce conflit armé, appelé en son temps guerre des sables, n'a pas cessé depuis, de peser de tout son poids, entre les deux pays et déterminer leurs politiques respectives en matière d'armement.

Pour toutes ces raisons, la présente étude tentera d'apporter un éclairage sur les tenants et les aboutissants de ce conflit, le premier du genre à avoir testé la crédibilité et l'efficacité de la toute jeune Organisation de l'Unité Africaine.

NATURE ET ETAT DE LA FRONTIERE ALGERO-MAROCAINE A L'INDEPENDANCE DE l'ALGERIE :

Lord Salisbury écrivait au début du XX^{ème} siècle : "***Nous avons entrepris de tracer des lignes sur les cartes des régions où l'homme blanc n'avait jamais mis les pieds. Nous nous sommes distribué des montagnes, des rivières et des lacs, à peine gênés par cette petite difficulté que nous ne savions jamais exactement où se trouvaient ces montagnes, ces rivières et ces lacs***". (1)

Ces lignes ou frontières, méconnues en Afrique jusqu'à l'arrivée des colonisateurs, vont peser lourd sur l'avenir de ce continent au lendemain de l'accession à l'indépendance de nombreux États africains.

A la naissance de l'OUA, une large majorité des états membres vont se prononcer en faveur du maintien des "frontières tracées, qu'elles soient mauvaises ou non par les colonisateurs". (2)

Mais il aura fallu attendre le sommet du Caire, en Juillet 1964, pour que les chefs d'états et de Gouvernements africains déclarent solennellement qu'ils "s'engagent à respecter les frontières existant au moment où ils ont accédé à l'indépendance" (3)

Parallèlement, la conférence des pays non alignés, composée de 47 membres dont 28 représentant l'Afrique, déclare en Septembre 1964, que les délégués "s'engagent à respecter les frontières telles qu'elles existent lorsque les États ont accédé à l'indépendance".

Malgré ces prises de position, de nombreux problèmes interafricains vont faire l'objet de différends frontaliers, dont le conflit algéro-marocain, objet de notre étude.

En effet, le Maroc remit en cause le tracé frontalier le séparant de l'Algérie tel qu'il a été légué à ce pays par la France au lendemain de son indépendance. A l'origine de ce tracé se trouvent les traités franco-marocains de 1844 et 1845.

Frontières et conflits au Maghreb : Le cas de la guerre des sables entre l'Algérie et le Maroc en *1963.*

Dr Abdellatif DIF [*]

Prévu pour les 25 et 26 mai 2005 à Tripoli, le sommet des Chefs d'États de l'UMA ne s'est pas tenu. Il a été, encore une fois, reporté sine die, comme l'a été le septième sommet prévu à Alger pour les 20 et 21 juin 2002.

Si pour ce dernier, le report a été décidé, apparemment, à la suite d'un entretien téléphonique entre les Présidents KADAFI et BOUTEFLIKA, celui de Tripoli l'a été, quant à lui, décidé au lendemain du message adressé par le Président algérien à l'occasion du 32ème anniversaire du déclenchement de la résistance sahraouie.

Dans ce message, le Président algérien a notamment rappelé que son pays soutient "***le peuple sahraoui ainsi que tous les peuples à recouvrer leur liberté et leur indépendance***".

Le Maroc accusa aussitôt l'Algérie d'adopter "Un parti pris systématique contre les intérêts supérieurs du royaume".

Et l'UMA, en panne depuis onze ans, se trouve encore une fois compromise, d'une part par la persistance du palais royal à ignorer les résolutions des Nations Unies sur la question sahraouie, et d'autre part par la position constante de l'Algérie sur l'intangibilité des frontières héritées du colonialisme.

En effet la position constante de l'Algérie sur la question du Sahara Occidental n'a pas cessé de peser sur les rapports entre les deux pays depuis 1975 date à laquelle le Maroc a envahi militairement cette ancienne colonie espagnole.

Mais l'attachement de l'Algérie à ce principe, lui avait déjà valu en 1963, de s'opposer militairement à l'incursion des troupes marocaines sur son territoire.

Le Royaume chérifien refusait alors de reconnaître le tracé frontalier légué par la France.

---

[*] **Enseignant - chercheur à la Faculté de droit -Université d'Oran Es-Sénia.**

15-Rapport du 18-08-1943- Archives d'Aix 29H34.
16-Archives d'Aix- 29H34.
17- Voir l'ouvrage publié, sous le couvert de l'Institut d'Etudes Politiques de Madrid, par José ma AZEILZA, Conseiller national et Fernando ma CASTEILLA, Professeur de doit international, sous le titre : Reivincaciones de España (Revendications de l'Espagne), Madrid, 1941,669 pages.
18- Archives du Ministère des Affaires Etrangères - Série Guerre 1939-1945.
19-Ferhat ABBAS, Guerre et Révolution d'Algérie, T 1, la nuit coloniale, Ed. Julliard, Paris, S.d., p.138.
20-H'sen DERDOUR, Annaba, 25 Siècles de vie quotidienne et de luttes, T 2, Sned, Alger, 1983, p. 482.
21-Archives d'Aix -29H34.
22-C.I.E., Archives d'Aix -29H34.
23- Ferhat ABBAS, la nuit coloniale, op.cit, p.138.
24- Boucif MEKHALED, Les événements du 8 mai 1945 à Sétif, Guelma et Kherrata,Thése de Doctcrat de 3e cycle, Institut d'Histoire des Relations Internationales Contemporaines (I.H.R.I.C.), Université de Paris I, Panthéon – Sorbonne, Volumes I et II, 1989, 724 pages.
Voir aussi du même auteur : Chroniques d'un massacre, 8mai 1945, Sétif, Guelma, Kherrata, Ed .Syros, Paris, 1995,250 pages.
25-Voir Boucif MEKHALED, Témoignages sur le 8 Mai 1945, op.cit, p 34.
26- Cette déclaration a été faite à l'envoyé spécial de Paris-Presse, en présence d'un parlementaire Algérien, Voir opuscule de l'U.D.M.A , Du Manifeste à la République Algérienne, Imprimerie Générale, Alger, 1948, p.67.

La propagande italienne n'eut aucun effet sur les Algériens par contre, elle trouva un écho très favorable parmi, non seulement, les Italiens mais aussi les Européens du Constantinois qui avaient adhéré au régime de VICHY. Elle favorisa la montée du fascisme dans ce département oū les visées expansionnistes de l'Italie ne s'étaient heurtées à aucune résistance de la part de la communauté européenne

Voilà donc ce que nous pouvons retenir de la propagande de l'Italie fasciste qui approfondissait le fossé entre les Algériens et les Européens.

A Guelma, les témoins algériens se rappellent encore de la répression menée dès le 8 mai 1945 (24) par non seulement les Italiens mais aussi les colons qui cherchaient, après la défaite italienne, l'occasion de mettre en exécution leurs menaces. Un responsable du P.P.A., dans cette ville, témoigne : «... Les colons qui étaient tous des Maltais et des Italiens..., les prisonniers italiens, armés par les colons, tuaient les femmes, les enfants et les vieillards qui n'ont pas pu fuir dans les montagnes » (25).

Un gros colon qui avait prévu les évènements du 8 mai 1945, renouvela, encore une fois, ses menaces le 7 mai 1947, à l'occasion du deuxième anniversaire des évènements. Il était toujours prêt à "mater" les Arabes (26).

Notes :

1-Sur l'histoire du fascisme en Italie, voir S.BERSTEIN et Pierre MILZA, l'Italie fasciste, Editions Armand colin, Paris, 1970, 416 pages.

2-Voir Juliette BESSIS, La méditerranée fasciste, l'Italie Mussolinienne et la Tunisie, Publications de la Sorbonne, Ed.Karthala, Paris1981, p.272.
Voir aussi Ahmed KHALED, Documents secrets du 2ème Bureau, Tunisie –Maghreb dans la conjoncture pré-guerre 1937-1940, Société Tunisienne de Diffusion, S.D., p.608.
Fac–Similés de documents p.p.166- 177 et documents p.p.211-741.

3-Cité par Juliette BESSIS, op.cit, p. 273.

4- Extrait du 10-5-1940- Archives d'Aix -en- Provence- 29H34

5- Archives d'Aix -en- Provence- 39H34.

6- Service de l'Information en Tunisie – Archives d'Aix-29H34.

7-Extrait 10 – 8-1940- Archives d'Aix -29H34.

8-Archives d'Aix- 29H34

9- Note N° 686 du 19-6-1940 Archives d'Aix -29H34.

10-Archives d'Aix -29H34.

11-C.I.E., Rapport N° 2408- Archives d'Aix -29H34.

12- G.G.A., Note du 19-6-1940. Archives d'Aix- 29H34.

13-T.O.A.N. Archives d'Aix -29H34.

14-Voir Boucif MEKHALED, Témoignages sur le 8 Mai 1945, à Sétif, Guelma et Kherrata, Institut d'Histoire des Relations Internationales Contemporaines (I.H.R.I.C.), Université de Paris I, Panthéon – Sorbonne, Paris, 1984, 43 pages.

Ferhat ABBAS avait écrit : «Cependant, les Français d'Algérie, dans la proportion de 80% avaient adhéré au régime de VICHY. Ils deviennent les meilleurs propagandistes de l'ordre nouveau. Les problèmes humains qui se posaient à l'échelle du monde ne les intéressaient guère. Ce qui leur importait au premier chef, c'était de conserver la domination sur les Arabes d'Algérie » [19].

Un autre témoin, qui a bien vécu et côtoyé les réalités, à cette époque, parle de « trahison des colons vis-à-vis de la France » et d'une « menace d'expulsion des Algériens ». Il a écrit, entre autres : « Cette prépondérance italienne était telle que des manifestations de loyalisme furent exprimées par les colons français. N'ayant pas oublié leur origine insulaire, ils trouvèrent subitement en la personne de MUSSOLINI, un dictateur à poigne capable de sauvegarder leurs richesses, surtout de jeter les Algériens loin de cette région et de leur substituer une masse ouvrière italienne » [20].

En effet, un rapport de la préfecture de Constantine confirmait dès juin 1940, l'inquiétude des Algériens de voir « un afflux de main-d'œuvre » Italienne [21].

Dès cette date, les milieux musulmans du Constantinois manifestèrent leur crainte au sujet du rapprochement franco-italien et de ses conséquences. Un rapport notait : « La France va-t-elle faire elle aussi du racisme et traiter" les Algériens "avec mépris" [22].

Ces Algériens avaient beaucoup souffert de l'attitude des Italiens et des Européens, colons en premier lieu, acquis aux idées fascistes.

Ferhat ABBAS n'avait pas manqué de souligner l'inquiétude des Algériens, dès 1940, vis-à-vis d'abord du rapprochement franco-italien puis des visées expansionnistes de l'Italie fasciste. Il avait écrit, entre autres : « Nous savons, par exemple, que le président Paul REYNAUD voulait "échanger", en 1940, la Tunisie contre la neutralité de l'Italie fasciste. En 1941, L'Algérie devenait à son tour, auprès des Allemands, une monnaie d'échange. Il était question de son partage : le Constantinois irait, avec la Tunisie, à l'Italie, l'Oranie à l'Espagne, l'Algérois restant à la France » [23].

Ainsi donc, les Algériens étaient bien au courant des négociations secrètes et des prétentions italiennes. Ils avaient résisté aux revendications de l'Italie fasciste et n'étaient point disposés à changer de colonialisme.

En Oranie, la situation était calme malgré la propagande "Phalangiste" menée par l'Espagne et intensifiée dés le début de la guerre. La défaite de la France était une occasion pour l'Espagne de réclamer les régions de l'Oranie sur lesquelles elle prétendait avoir des droit historiques.

Une abondante documentation appropriée, soutenue par la presse, exposait les prétentions espagnoles et présentait les arguments pour appuyer les revendications [17].

Des agents, notamment le consul d'Oran et le Padré MANRESA, menaient des tournées de propagande dans les principales villes de l'Oranie : Oran, Sidi-Bel-Abbès, Perrégaux (Mohammadia), Aïn-Témouchent et Mostaganem [18].

Cette propagande ne toucha que la population de nationalité ou d'origine espagnole.

Elle n'eut aucun écho sur les Algériens qui restaient indifférents.

4- Essai d'explication des visées expansionnistes de l'Italie fasciste dans le Constantinois :

La propagande italienne s'adressait aussi bien aux Européens qu'aux Algériens.

C'est en direction des premiers qu'elle fut très virulente et inquiéta sérieusement l'administration française qui prit, dès le déclenchement du conflit mondial, toutes les dispositions pour la contrecarrer.

C'est par la propagande radiophonique, essentiellement, que l'Italie fasciste exposa clairement ses prétentions sur le Constantinois.

Cette propagande était facilitée par la forte densité de la colonie italienne dans ce département et par la défaite française de juin 1940.

Ainsi, dans le Constantinois, l'Italie trouva l'appui inconditionnel des Italiens mais aussi des colons Maltais, Corses... et même Français. Leur attitude durant le régime de VICHY montre clairement qu'après la défaite française, ils cherchaient l'appui d'une nation forte et puissante capable de défendre leurs intérêts. C'était cela qu'ils espéraient trouver dans l'Italie fasciste. Leur choix était déjà fait comme lors de la défaite française de Sedan en 1871.

Cela présentait un grave danger pour la souveraineté française en Algérie.

Selon les témoignages, les menaces des Italiens, des colons et des Européens fascistes semblaient confirmer l'appréhension des Algériens selon laquelle cette expansion ne ferait qu'exterminer ceux qui restaient vivants après les catastrophes épidémique et les famines.

La propagande radiophonique italienne cherchait à " créer un climat favorable à l'Italie en prenant compte les tendances de l'arabisme" [13].

Radio Bari et Radio Tripoli avaient une grande réputation du point de vue artistique et littéraire. Mais, tous les témoins que nous avons rencontrés affirment qu'ils ne s'intéressaient, durant toute la période de de la gurre, qu'aux bulletins d'information [14].

En effet, les Algériens avaient toujours méprisé les Italiens et souhaité leur défaite.

Tous les rapports et les bulletins de renseignements signalaient, depuis le début du conflit mondial, cet état d'esprit.

Depuis le 15 août 1943, un nouveau poste émetteur Ifrikia El Fatat critiquait, dans ses émissions en langue arabe, la politique coloniale française et ses conséquences. Il exposait souvent les injustices et la crise économique et sociale [15]. En Oranie, les émissions de cette radio, captées le soir, se confondaient avec celle de Radio Bari [16] qui éditait, à l'intention de ses auditeurs, une revue en langue arabe.

Cette propagande n'eut aucun effet sur les Algériens qui avaient beaucoup souffert de la présence italienne et du séjour des fascistes dans le Nord- Est Constantinois.

Après le débarquement anglo-américain, ces régions furent le théâtre de bombardements italo-allemands qui se poursuivirent jusqu'en mai 1943. La percée allemande, appuyée par l'Italie, en direction des centres frontaliers de l'Est Constantinois de Séliana, Kalaa Djerda et Tébessa rencontra une très grande résistance de la part des unités algériennes de la division de Constantine. De Sétif et de Constantine partaient les avions américains.

Les Algériens résistèrent donc aux visées expansionnistes de l'Italie fasciste et à la percée allemande. Leur participation à la cause des Alliés confirmait leur croyance dans les promesses solennelles des Américains, notamment.

Mais les colons du département de Constantine, acquis au fascisme, dont la montée avait été facilitée par la propagande et les prétentions italiennes, étaient décidés à ne rien céder. Ils n'avaient jamais admis les revendications légitimes des Algériens.

Cette même attitude des Italiens d'Algérie avait été, du reste, déjà signalée en 1871 suite à la défaite française de Sedan.

On assistait à une renaissance du patriotisme italien en Algérie. Tous les Italiens croyaient en la grandeur de MUSSOLINI qui allait protéger ses compatriotes, colons et ouvriers d'Algérie.

Le 13 septembre 1940, le Commissaire chef de la police spéciale du département de Constantine, déclarait dans un rapport que « l'occupation de ce département par l'Italie ne serait plus évitée lors des pourparlers de paix » [8].

Les autorités françaises avaient signalé, dès la défaite de juin 1940, les méfaits de la propagande italienne et avaient demandé de retirer les postes T.S.F. à tous les étrangers qui ''pourraient, par cette voie, recevoir des mots '' d'ordre criminels'' [9].

Des incidents furent relevés à Bougie (Bejaîa), un Italien agressa un Algérien et ''aurait rétorqué' bientôt l'Italie viendra vous niquer le burnous '' [10].

A Bouzéréah, des prisonniers Italiens commirent un attentat contre des Français [11].

Cette attitude à l'égard des musulmans algériens et des Français persistait jusqu'à la fin de la guerre.

Après la signature de l'armistice, les colons italiens et même maltais et français acquis au fascisme, manifestèrent ouvertement leur loyalisme à l'Italie dès l'apparition des unités de contrôle et des carabiniers italiens.

Encore une fois, comme en 1871, ces colons n'hésitèrent pas à collaborer avec les puissances capables de défendre leurs biens et leurs intérêts. Nous assistons donc à une répétition de l'histoire. Cette collaboration dura jusqu'au débarquement anglo-américain du 8 novembre 1942.

Quant aux Algériens, les rapports de police et des services de renseignements affirment qu'ils avaient toujours exprimé, et dès le début du conflit mondial, leur ''indignation contre les Italiens '' et ils voyaient depuis longtemps d'un ''mauvais œil, toutes les facilités'' qui leur étaient accordées [12].

Déjà dès 1940, un rapport du Gouvernement Général notait que les Algériens s'inquiétaient des prétentions italiennes. En effet, les Algériens, comme d'ailleurs tous les peuples colonisés, n'avaient jamais pensé changer de colonialisme. Ils savaient qu'ils n'allaient tirer aucun profit de l'expansion italienne.

5000 et 23 000. Par contre, les Italiens qui avaient gardé leur nationalité d'origine étaient moins nombreux à l'Est. Les principales villes oŭ il y avait le plus d'habitants de nationalité italienne étaient dans l'ordre décroissant: 6500 pour l'agglomération d'Alger, 3800 à Bône (Annaba), 1600 à Oran et ses environs, 700 à Philippeville (Skikda), 1000 à Constantine, 1000 dans le centre minier de Tébessa ,500 à Sétif, 350 à Souk-Ahras, 300 à Bougie(Bejaîa), 200 à Blida, 200 à Batna , 170 à Sidi-Bel-Abbès 150 à Djidjelli(Jijel), et enfin 100 à Guelma. A Annaba, il y avait un Italien sur dix citoyens français et le nombre des Italiens naturalisés était très supérieur à celui des nationaux italiens. A Philippeville (Skikda), il y avait un Italien sur 47 citoyens français, mais les naturalisés d'origine italienne représentaient plus du quart de la population européenne. Les originaires d'Italie, y compris les naturalisés, constituaient plus du tiers de la population européenne soit : 15 375 sur 45 048 [5].

3- La propagande italienne :

Une intense propagande fasciste consistait à chercher l'appui de la colonie italienne en Algérie et plus particulièrement dans le département de Constantine. Radio- Rome émettait des émissions spéciales pour les Italiens de la Tunisie et de l'Algérie .Dans ces émissions, le sort du Constantinois était lié à celui de la Tunisie, dite « italienne », dans cette propagande. Anrico SANTAMARIA, directeur de L'Unione, organe fasciste, s'adressait souvent aux Italiens d'Algérie. Dans une émission du 10 août 1940, il parla de la « belle et riche région de Constantine » qu'il considéra comme le « prolongement économique et historique de la Tunisie italienne » oŭ les Italiens avaient souffert comme leurs compatriotes de Tunisie » [6].

La propagande exploitait le mécontentement des Italiens qui se sentaient lésés par rapport à d'autres Européens.

MUSSOLINI était considéré comme le sauveur des Italiens d'Algérie «qui avaient souffert dans les camps de concentration», annonçait dans un appel, Anrico SANTAMARIA qui ajoutait : « les Italiens d'Algérie et de Tunisie qui ont vécu au camp de Kreider étaient d'accord pour dire que les choses changeront » [7].

Ces émissions radiophoniques eurent un écho très favorable sur les Italiens qui cherchaient la protection de l'Italie après la défaite de la France.

«Parmi les conditions de paix qui seront imposées par l'Italie à la France, nous retenons que la possibilité du passage sous souveraineté italienne du territoire algérien compris administrativement au moins en partie dans le département de Constantine ne doit pas être négligée...»[3].

Les visées expansionnistes sur le Constantinois étaient bien préparées avant l'entrée en guerre de l'Italie et exposées dans un rapport de dix sept pages, qui devait «justifier» les revendications italiennes dans ce département très riche en matières premières (notamment minerai de fer) et en produits agricoles. L'Algérie a bien été, dans le passé, le «grenier de Rome».

2- L'argument démographique :

Pour délimiter les frontières des régions qui passeraient sous souveraineté italienne, deux propositions furent formulées.

La première consistait à s'emparer de l'Est du département comprenant la région Souk-Ahras - Tébessa, la plus importante zone minière de l'Algérie , et délimité au nord par Bône (Annaba) à l'Est par Aîn-Beida et Guelma et au Sud par Tébessa .

C'était là, une revendication considérée comme « minimum ».

Quand à la seconde proposition, dite « privilégiée », elle englobait tout le département de Constantine et même le Sud-Est Algérien, Situés à l'Est d'une ligne allant de Bougie (Béjaïa), au nord, au Hoggar à l'extrême Sud.

L'argument démographique devait faciliter ces revendications. D'après le recensement de décembre 1936, le département de Constantine était peuplé de plus de 10 000 Italiens et de 23 000 naturalisés d'origine italienne [4].

Citons, plus en détail, quelques chiffres sur les éléments italiens installés en Algérie et plus particulièrement dans ce département. D'après le Service Général de l'Information, il y a eu, à cette époque, en Algérie 21 630 Italiens sur 134 034 étrangers, soit un pourcentage de 16 % ; sur 853 209 citoyens Français il y a eu 29 166 Italiens naturalisés d'origine italienne, ce qui représente plus de 3 % . Nous constatons, par ailleurs, que les Italiens étaient de plus en plus nombreux au fur et à mesure que l'on se dirige vers l'Est. En effet, en chiffres ronds, près de 3000 vivaient dans le département d'Oran, plus de 8000 dans le département d'Alger et 10 000 dans le département de Constantine. Le nombre de naturalisés d'origine italienne était dans le même ordre 1000,

La propagande italienne dans le constantinois durant la seconde guerre mondiale.

Dr Boucif MEKHALED* ~~~~~~~

1-La politique expansionniste de l'Italie fasciste :

Le 10 juin 1940, l'Italie déclara la guerre à la France, Cela fut l'aboutissement de la crise dans les relations franco-italiennes, dont la cause essentielle résidait dans l'avènement du fascisme(1) qui sépara, bien avant la guerre, les deux pays.

Déjà, avant le déclenchement du conflit, la propagande fasciste en Tunisie prenait une ampleur considérable et dans le programme de partage de l'Afrique du Nord, l'Italie exprima ses vœux et définit ses prétentions à la veille de la guerre. En effet, dès juin 1939, elle revendiqua non seulement la Tunisie mais aussi l'Est Algérien. Selon un rapport, CIANO, ministre des Affaires étrangères, écrivait dans une note datée du 14 juin 1939: «Le duce veut qu'avec l'Espagne, nous commencions à définir le programme futur de la Méditerranée occidentale: Maroc intégralement à l'Espagne, Tunisie à nous, un accord avec L'Espagne devrait nous assurer une communication avec l'océan à travers le Maroc »(2).

Cette déclaration fut écrite à la suite de la visite, effectuée à Rome, par Serrano SUNNER, ministre de l'Intérieur du Gouvernement espagnol.

Nous ne nous occuperons, ici, que de la propagande fasciste et des prétentions italiennes et nous laissons de côté les visées expansionnistes espagnoles. Nous signalons, seulement, qu'à cette même époque, l'Espagne avait mené une intense propagande « phalangiste » dans le département d'Oran. Elle avait revendiqué l'Oranie.

L'Italie devait donc se contenter du Constantinois. La revendication officielle de ce département était mentionnée dans l'appendice du rapport constitué par le ministre de «l'Afrique italienne» et concernant le statut futur de la Tunisie :

---

* **Enseignant- chercheur au département d'histoire-Université d'Oran.**

musulmán y el tema dominante en los mismos, la vanidad de esta vida y la eternidad de la otra vida les servía de consuelo y ánimo.

Bibliografía:

1-Beltrán Antonio. Almonacid de la Sierra imagen de un pueblo,Zaragoza. Diputación, s.a.

2-Bernabé Pons Luis F. El cántico islámico del morisco hispanotunicino Ṭaybili Zaragoza 1988.

3-Brockelmann, K. Geschichte der arabischen Literatur, G.I .S.II Leiden, New York, Köln 1996.

4-Canard Marius. Sayf al-daula, recueil de textes relatifs à l'emir sayf al-daula de hamdanide, Alger 1934.

5-Cantineau, J. "Lettre du Moufti d'Oran aux musulmans d' Andalousie", Journal Asiatique, (Janvier- mars 1927), tome CCX.

6-Cock Henrique. Relación del viaje hecho por Felipe II en 1585, Madrid 1876.

7-Encyclopédie de l'Islam: Vol. III, Leiden, Paris 1971. Vol. VI, 1991.

8-Ribera Julián y Asín Palacios Miguel. Manuscritos árabes y aljamiados de la biblioteca de la Junta, Madrid 1912.

9-Ṣalāḥ al-Dīn Jalil b. Aybak , al-Ṣafadī. Al-Wāfī bī-l-wafiyāt, vol I, Stuttgart 1962, ed. Hellmut Ritter.

Ša'bān es el octavo mes del año islámico. En este mes Dios derrama las bendiciones a sus criaturas. Ibn Nubāta dice que nuestro Profeta (Pb) dedicó la noche de la mitad del mes a la oración y la invocación a Dios. Durante esta noche Dios, el Generoso, atiende todas las oraciones de sus siervos y les concede todas sus peticiones. Esta costumbre ha caído en desuso, pero es evidente que los moriscos todavía la seguían.

El ayuno durante este mes es uno de los pilares del Islam, y el 27 de este mes, el Profeta recibió el Alcorán. Según Ibn Nubāta el mes de ramadán es la luz del año. En este mes Dios hizo descender su libro para salvar a sus criaturas de las tinieblas de la ignorancia, nos dice. El bienaventurado es aquél que aprovecha sus días para acumular las buenas obras. Los días de ramadán nos purifican de las impurezas de los pecados.

Es un mes de misericordia y de perdón "Un mes que tiene la noche del Destino, una noche que vale más de mil meses. Todo lo que se pide a Allāh en este mes, Allāh lo concede. Todo el que pide auxilio de Allāh es reforzado. Todo pecador que se arrepiente, Allāh lo perdona"[35].

El tema escatológico sigue presente también en los sermones de estos meses. Ibn Nubāta no deja de avisar a todos aquellos que no dan importancia al tiempo y que se alegran del paso de los días y del devenir de los años. No se dan cuenta de que cada día están más cerca de sus tumbas.

Conclusión:

El hallazgo de Almonacid de la Sierra nos explica como los moriscos podían practicar el Islam en un ambiente totalmente distino a lo suyo. Ante una posible persecución de las autoridades en cada momento, los moriscos estaban obligados a ocultar su legado. Los sermones de Ibn Nubāta son quizá la obra artística y religiosa más importante de las halladas en la casa del morisco aragonés. La abundancia de copias conservadas revela el valor que tenían. Sus homilías eran una fuente de vida espiritual para los moriscos, a los que las autoridades les obligaron a abrazar la fe cristiana. Gracias a ellas, y por descontado, gracias al Corán, podían seguir practicando fielmente el Islam, la religión de sus padres. Los sermones de Ibn Nubāta les servían de guía para todo el año

[35] Traducción: sermón n° 42 , p.71.

Raŷab, pero Ibn Nubāta omite el cuarto, Dū l-Qi'da[32]. Muḥarram es el primer mes del calendario musulmán, y su primer día, fue la fecha de la emigración del Profeta, que Dios le salve y bendiga, de la Meca a Medina. En este mes es conveniente ayunar el noveno y el décimo día, porque el ayuno de estos días equivale al de un año y Dios premia a los que ayunan, nos advierte Ibn Nubāta, siguiendo la tradición del Profeta[33]. "Habéis recibido un año nuevo y un mes sagrado digno de alabanza, el primer mes del año en cuanto a carácter sagrado, el más noble y el más generoso. Allāh distinguió el día décimo con un alto premio y este día ayunan las gentes devotas y sabias. Aquellos que quieran sacar más provecho, que ayunen el día noveno y el décimo, y no dejen de hacerlo, porque el ayuno de la ' Āšūra' equivale a un año de ayuno"[34].

Raŷab es un mes sagrado que está lleno de bendiciones y que ya era respetado en época preislámica. Para los musulmanes, este es el mes en el que fue concebido el Profeta, y se le conoce también por Asam. Según Ibn Nubāta este mes nos salva de las desgracias. Las buenas obras, hechas en este mes, serán valoradas y multipicadas, y Dios castigará con mayor dureza a aquel que caiga en el pecado durante este mes.

D̲u l-ḥiŷŷa es el último mes del calendario islámico. En sus días se incrementan nuestras obras buenas y se borran nuestros pecados. Así, debemos respetar sus días sagrados y alejarnos del mal. Dios lo privilegió por los primeros diez días, los de la peregrinación. El noveno día los peregrinos se reúnen en la montaña de 'Arafāt para glorificar al Compasivo. En es este día, Dios contempla desde los siete cielos con orgullo a sus siervos obedientes. En presencia de sus ángeles les promete incrementar sus gracias y alojarlos en los jardines del Paraíso. El día décimo de este mes se sacrifica un animal siguiendo la tradición de nuestro Padre Abraham.

Además de los sermones para las oraciones de estos tres meses, Ibn Nubāta nos ha dejado otras para los meses de Ša'bān y Ramadān.

---

[32] Dū l-Qi'da, es undécimo mes del calendario musulmán. Es uno de los cuatro meses sagrados, que en la época preislámica era un mes de tregua.

[33] Muslim, *Ṣaḥīḥ, kitāb al-ṣiyām,* 1977.

[34] Traducción:sermón nº 29, p. 50.

profeta Muḥammad. Cuando llegó su último día, Allāh le mandó sus ángeles para llevar a su noble alma al Paraíso de su Señor"[30].

En otro sermón habla de la muerte de los profetas. Murió el Profeta Adán, aquel hombre que Dios creó con sus manos. Murió el profeta Noé, Jacob, Job, Jonás, Salomón, David, Jesús, Zacarías, etc....

Dios hizo del otro mundo dos moradas, la morada de la misericordia o de la estabilidad (el Paraíso), que es una recompensa para los bienaventurados y la morada de la venganza o de la destrucción (el Infierno), que es el castigo para los malvados.

En el día del Retorno habrá una orden divina. Así, todas las criaturas saldrán cubiertos de tierra, desnudas, descalzadas. Los últimos se pondrán detrás de los primeros, los hombres creerán estar ebrios, estarán angustiados, envueltos en sudor, las cabezas de los niños se cubrirán de canas, las nodrizas se olvidarán de sus lactantes, las embarazadas perderán sus fetos. El castigo de Dios será severo.

Uno de los signos del acercamiento de la Hora es la aparición del Anticristo, que atravesará la tierra y destruirá todo. Sólo se salvarán cuatro mezquitas, la de Meca, la de Medina, la de Jerusalén y la del Monte Sinā'. Nadie escapará de él. Después de que las criaturas hayan sufrido una serie de desgracias y calamidades, como la retirada de las bendiciones, los malvados tendrán el poder, los infieles prevalecerán y reinará la injustia. Entonces Dios enviará al Profeta Jesús para matarlo. El descenso de Jesús será la señal de que la Hora ha llegado "cuando las oraciones sean descuidadas, cuando no se dé limosna ni el azaque, cuando las cosas prohibidas no sean respetadas, cuando las pasiones dominen las almas de los hombres, cuando la verdad se convierta en falsedad, el sincero sea mentiroso, el sabio, ignorante, el gobernante, injusto, el comerciante, estafador, el fiel, apóstata, cuando desaparezca el Islam y solamente quede el nombre"[31].

V. B.Sermones de los meses:

Una parte importante de los sermones corresponde a oraciones de los meses sagrados. Los cuatro meses sagrados son Muḥarram, Dū l-ḥiŷŷa,

---

[30] Traducción, sermón 17, p.30.

[31] Traducción el sermón nº 54 , p.108.

El autor nos aconseja que guardemos los méritos en este mundo para el venidero, antes de que llegue el día de la destrucción total, antes de que nuestros libros vengan volando y el cielo se parta. Un día equivaldrá a cincuenta años, hasta el incrédulo dirá "Ojalá fuera tierra". Ibn Nubāta dice "Entonces sabréis lo que no sabíais. Vendréis de todas partes y temblorosos estaréis esperando rendir cuentas"[26].

Según él, los ascetas son los que más han temido a Dios. Este mundo les servía nada más que para acumular las buenas obras. Ibn Nubāta nos aconseja que los sigamos, porque se trata de un camino fácil que nos lleva a los jardines del Paraíso y la satifacción de nuestro Señor "seguid las huellas de los ascetas"[27]. Ellos se quedarán en el Paraíso contentos, disfrutando de las delicias de los jardines, sentados debajo de los árboles gozando de la paz y la tranquildad. Se casarán con las bellas huríes, deseando ver a Dios.

Ibn Nubāta, en sus sermones, cita en siete pasajes la vanidad, el carácter perecedero de los placeres, a los que la muerte pone fin, como lo conocemos por el hadiz del Profeta, que Ibn Nubāta recoge: "Mencionad mucho el devastador de los placeres"[28]. El Profeta que Dios le salve y bendiga, se lo repetía siempre a sus compañeros para advertirles de la inexorabilidad de la muerte.

Las acciones que nos dejan siempre atentos y preparados para la muerte mantienen en nosotros el temor a Dios. Este temor debemos mantenerlo siempre vivo en nuestros corazones porque nos deja a salvo, nos aparte de los pecados, y al final logramos la recompensa y la satisfacción segura de Dios "¡Oh gente! Temed a Allāh, con el verdadero temor, y observadlo sabiendo que os observa. Preparaos para la muerte súbita" [29].

Ibn Nubāta dedica un sermón para hablar de la muerte del Señor de la humanidad, el Profeta. A pesar de que él es la mejor criatura, también le llegó su tiempo, murió cuando cumplió su mensaje. Dios envió el ángel de la muerte para llevar su alma al cielo. "lo purificó de todo pecado y falta. No existe en esta tierra una persona tan generosa y noble como su

---

[26] Traducción: sermón nº 21, p.36.

[27] Traducción: sermón nº 26, p 44.

[28] Al-Tirmiḏī, *Sunan, kitāb ṣifat al-qiyāma*, 2384.

[29] Traducción: sermón nº11, p.20.

equivale a una aniquilación total, sino a una seperación momentánea entre el alma y el cuerpo. Es un traslado de una morada a otra, lo pasajero es esta vida: "¿Acaso la vida no es sino algo pasajero y efímero, algo venidero y transitorio?"[22]

A los ricos, Ibn Nubāta les recordaba una y otra vez, qué hizo la muerte con los ricos y los poderosos que vivían en los altos palacios y en los castillos fortificados. Están enterrados en sus tumbas como los demás, esperando el día de la Congregación. Si alguien duda de lo que dice Ibn Nubāta, que pregunte en las ruinas "¡Oh moradas de las naciones desvanecidas, oh castillos de los poderosos! ¿Qué hicieron los primeros moradores? ¿Dónde están los residentes pretensiosos? Su silencio es el que os contestará y os devolverá la palabra."[23].

Todo lo que acumulamos en esta vida desparecerá, salvo nuestras obras que se registrarán en un libro hasta el día de la Exposición. El bienaventurado es aquel que ha despreciado la vida y se ha alejado de sus falsas delicias, que ha preparado un gran equipaje para un viaje largo. El desgraciado es aquel que valoraba y confiaba en la vida, que estaba apegado a sus pasiones y que no prestaba atención ni a las amonestaciones, ni a las adevertencias.

Ibn Nubāta abunda en que la tumba es nuestra residencia, es una morada llena de oscuridad y soledad. El difunto es transportado en una nave de terror, le acompañan sus familiares, su hacienda y sus obras. Éstas permanecerán con él hasta que se toque la Trompeta.

Esto está recogido en el hadiz del Profeta (Pb): "Tres cosas acompañarán al difunto, su familia, su hacienda y sus obras; su familia y su hacienda lo abandonarán y sus obras perdurarán con él hasta el día del Juicio Final"[24]. Los gusanos aniquilarán su bello cuerpo y si pasados unos días alguien quisiese comprobar su estado, llorará sangre por verlo. "Si pudieseis levantar las losas de sus tumbas, y ver lo que ha pasado con ellos, entonces apartaríais vuestras almas de los bienes efímeros que han acumulado, no seguiríais su camino equivocado, y derramaríais lágrimas de sangre, lamentando su triste final"[25].

---

[22] Traducción: sermón nº 28, p. 48.

[23] Traducción: sermón nº 12, p 22.

[24] Al-Bujārī, *Ṣaḥīḥ, kitāb al-raqāq*, nº 6033. Al-Nasā'ī, *Sunan, al-ŷanā'iz*, nº1911.

[25] Traducción: sermón nº 12, p 22.

precaución *taqiyya* mantuvo el Islam vivo entre los moriscos durante un largo tiempo

Los moriscos aragoneses, después de la expulsión de los de Valencia, vivían turbados, temerosos, deprimidos. Eran testigos del empeño de los inquisidores en prender a los más notables personajes de sus aljamas, y todos fueron objeto, por parte de cristianos viejos, de ultrajes y amenazas.

V. El contenido doctrinal de los sermones.

Dentro de las prácticas religiosas, la oración cobra especial relevancia. Los sermones aquí estudiados son pieza clave de la oración de los viernes y de las fiestas musulmanas. Los temas varían, pero el tema principal de los sermones de Ibn Nubāta es la muerte y el día del Retorno.

V. A.Sermones de los viernes

"La muerte deja a los hijos huérfanos de padres y a las madres desconsoladas por su pérdida, dispersa las familias y los amigos"[20], porque Dios es el único eterno, ha decretado la aniquilación para todas sus criaturas, incluso los ángeles más cercanos a Él morirán.

Los semones de Ibn Nubāta van dirigidos, sobre todo, a los negligentes y distraídos, los que no prestan atención, a los que creen en la eternidad de esta vida, a los que tienen sus corazones poseídos por la pasión. No olvídemos que la muerte es una verdad inevitable, a la que nadie puede escapar. Los negligentes y distraídos saben con total certeza que les está esperando un día duro, al que no les sirven ni excusas, ni arrepentimiento. Ibn Nubāta comfirma que la muerte es una bebida amarga y turbia que cada uno de nosotros tiene que beberla tarde o temprano, como la tuvieron que beber nuestros antepasados "Es una bebida muy amarga, que han tenido que beber todos los antepasados"...[21]

La muerte terminará con todo el mundo, no salva al rico por su riqueza, ni al mozo por su juventud. Ibn Nubāta afirma que la muerte no

[20] Traducción: sermón nº 3, p. 5.

[21] Traducción: sermón nº 3, p. 5.

Respecto a las abluciones, no podían cumplirlas como manda la religión y se contentaban con sólo zambullirse en el agua. Cuando no había agua, tenían que hacer *al-tayammum* frotando con la tierra u otra sustancia apropiada.

En lo relativo al ayuno hay que decir que se esforzaban en cumplirlo. Pero hubo excepciones. Así, los moriscos que convivían con cristianos viejos, o estaban al servicio de un cristiano, debían comer y beber al mismo tiempo que su señor, y cuando no lo hacían, a menudo los denunciaban y encarcelaban.

Acerca de la fe, el mufti de Orán Aḥmad b. Abī Ŷumu'a[13] les recomienda lo siguiente : "Si os colocan en la balanza de infidelidad y os es posible disimular, hacedlo así, negando con el corazón lo que afirméis con vuestras palabras, al obrar forzados. "Y si os dicen que denostéis a Mahoma, denostadlo de palabra y amadlo a la vez con el corazón"[14]. Respecto a la oración les aconsejaba el siguiente "La oración cumplidla en cualquier circunstancia, con las prostenaciones"[15] "Si os obligan en la hora de la oración a prosternar delante de los ídolos....hacedlo, pero con la intención de adorar a Dios..."[16].

Para cumplir la purificación, "os bañaréis en el mar o en el río y si esto os fuese prohibido, hacedlo de noche y os servirá como si fuese de día. Haced *al-tayamum*, aunque sólo sea frotando las manos en la pared"[17]. "Si os forzan a beber el vino, pues bebedlo, pero no con la intención de hacer el vicio"[18] En cuanto al cumplimiento de la limosna, esta práctica quedó limitada y se mantuvo sólo en aquellos lugares donde los moriscos constituían la mayoría de la población o en los casos en que disfrutaran de cierta libertad. Aḥmad b. Abī Ŷumu'a les recomienda lo siguiente : "Pagad el azaque, aunque sea haciendo mercedes a los pobres y aunque lo deis con vanagloria, pues Dios no ha de atender a vuestro exterior, sino a la intención de vuestros corazones"[19] .Esta medida de

[13] La carta fue redactada en raŷab 909/diciembre 1503.

[14] J.Cantineau, "La lettre du moufti d'Oran aux muslmans d'Andalousie" *J.A*, p.9.

[15] J.Cantineau, "La lettre du moufti d'Oran" *J.A*, p.7.

[16] J.Cantineau, "La lettre du moufti d'Oran" *J.A*, p.12.

[17] J.Cantineau, "La lettre du moufti d'Oran" *J.A*, p.8.

[18] J.Cantineau, "La lettre du moufti d'Oran aux muslmans d'Andalousie, *Journal Asiatique*, (Janvier-mars 1927), p.8.

[19] J.Cantineau, "La lettre du moufti d'Oran aux muslmans d'Andalousie" *J.A*, p.7.

y político-religiosa favorable para verter los textos islámicos al romance, y muchos de los textos aljamiados hallados fueron traducidos en aquellos años.

Por el contrario, en la Corona de Castilla no había este ambiente favorable[10]. A pesar de esta posibilidad que representa el aljamiado, los moriscos aragoneses se esforzaban en mantener viva la lengua árabe entre ellos, enviando a sus hijos a Valencia para aprenderla[11].

El Islam y las costumbres árabes pudieron mantenerse vivos durante medio milenio en la zona, después de su reconquista por los cristianos en el año 1119. La presencia islámica fue también notable en la literatura, por ejemplo, el Mancebo de Arévalo se fue de la Corona de Castilla después de las prohibiciones de 1501-1502, a Aragón, cuando allí aún se podía practicar el Islam libremente. O en la arquitectura popular, como lo demuestra el viejo caserío, sus arcos, sus ollerías. Por todo lo cual Antonio Beltrán, califica el hallazgo del Almonacid de la Sierra, como uno de los más importantes hallazgos en la Península y como una prueba patente de esta presencia.

Hoy en día son muy pocos los habitantes que admiten descender directamente de aquellos moriscos, y la mayoría busca su origen entre los colonizadores llegados después de la expulsión de los moriscos[12].

IV.C. Las prácticas religiosas de los moriscos:

Los moriscos no se diferenciaban del resto de los musulmanes en la práctica de los pilares del Islam, que seguían en la medida de lo posible. Cuando corrían grave riesgo en su vida, podían adoptar la *taqiyya* o "precaucción", el encubrimiento de la propia fe.

Por temor a cualquier denuncia inquisitorial, los moriscos estaban obligados a simplificar los preceptos divinos de su religión.

Sus mezquitas iban desapareciendo o se convertían en iglesias. La oración del viernes en vez de celebrarla en su tiempo prescrito, la celebraban por la noche en grupos reducidos, en casas particulares, eliminando la llamada a la oración.

---

[10] Luis F Bernabé Pons, *El cántico islámico del morisco hispanotunicino Ṭaybili*, (Zaragoza, 1988), p 18.

[11] Beltrán,*Almonacid de la Sierra,*pp. 40-41

[12] Beltrán, *Almonacid de la Sierra*, pp. 36-38.

III. Los moriscos de Almonacid de la Sierra:

Voy a hablar brevemente de la villa de Almonacid de la Sierra, situada a 56 km de Zaragoza, o Almonestir, que es el nombre más antiguo que se conoce hasta ahora. 'Almonestir' nos hace pensar que se trataba de un edificio religioso o santuario del que no hay ninguna noticia[7]. Al-'Udrī lo llamaba al-Munastir. Desde 1820 los libros parroquiales registran el nombre de Almonacid, cuyas variantes son Almonazir, Almonacil, Almonecil, Almonecir. Almonacid deriva, pues, de la forma arabizada de al-Munastir.

La presencia islámica fue profunda y duradera, y después de la conquista cristiana de aquella parte de Aragón, en el siglo XII, su cultura y religión musulmanas siguieron floreciendo. Durante el siglo XIII, gozaban de una libertad religiosa y cultural que perdurará hasta la conversión forzosa en 1512. Según el censo del año 1495, de las ochenta y siete casas que habían en Almonacid, ochenta y seis de ellas eran moriscas. Henrique Cock nos informa en su libro de que la mayoría de los habitantes eran moriscos, o como él los llama "moros":

Está cerca de aquí Almonacir, un gran pueblo de moros del Conde Aranda [...]También me parecía de notar esto que todas las villas y pueblos de particulares señores, condes o duques de esta tierra casi no tienen otra gente que cristianos nuevos o reliquias de moros[8].

En el año 1512, el emperador Carlos I ordenaba a judíos y moros que se convirtiesen al cristianismo si querían permancer en sus pueblos. La mayoría de ellos se convirtieron al cristianismo, pero de modo muy superficial, porque no dejaban de practicar el Islam, que siempre permanecía en sus almas. Antes me he referido a la situación de los moriscos en aquella época, digamos ahora que el 29 de mayo de 1610, el rey Felipe III decidió expulsar a los moriscos aragoneses. De Almonacid se fueron 1250 moriscos[9]. Los moriscos aragoneses eran los más hispanizados lingüística y culturalmente. Hablaban árabe, pero lo iban sustituyendo progresivamente por el idioma romance conservando la grafía árabe, según demuestran los famosos libros y documentos hallados en 1884. Entre 1501 y 1525, Aragón vivió una situación sociolingüística

---

[7] Beltrán, *Almonacid de la Sierra,* p.10.

[8] Henrique Cock en su libro *Relación del viaje hecho por Felipe II en 1585* (Madrid 1876), p.29-30

[9] Beltrán, *Almonacid de la Sierra* , pp. 93-94.

una explícita llamada al *ŷihād*. Cada sermón está compuesto de tres partes esenciales:

- -Alabanzas a Dios y oraciones al Profeta
- -Exhortación a la creencia en Dios, en el día del Juicio Final y a observar las leyes (morales, religiosas). En particular el deber del *ŷihād*.
- -Llamada a la asistencia y a la bendiciones de Dios. Siempre termina con un versículo o más del Corán.

Los críticos afirmaron que dominaba la lengua árabe con extraordinaria sabiduría. Reconocen todos que sus sermones gozaban de un gran peso en la sociedad islámica.

II- Ibn Nubāta y el círculo de Sayf al-Dawla.

En la tradición árabe un emir o un soberano se rodeaba de poetas para loarle. Sayf al-Dawla no era una excepción. El primer núcleo de poetas de su entorno estaba formado por hombres que ya estaban al servicio de su padre.

Su entorno literario era considerable y equiparable al del califa abbasí. La poesía y la literatura florecían en Siria, y el príncipe hizo de Alepo una capital literaria.

La gloria de Sayf al-Dawla era proclamada por Mutanabbī y Abū Firās, haciendo de él una figura legendaria, vencedor de los Bizantinos, defensor del Islam y de la ideología árabe[6]. No sólo estos poetas, otros como al-Ṣanawbarī, al-Mutanabbī y al-Sullāmī, Ibn Ŷinnī, Wa'wā' al Dīmašqī, Al-Iṣfahānī, al-Rafā' al- Sirrī, al-Nāmī, Ibn Nubāta al-Sa'dī y Babbagā fueron sus panegiristas (مداحون).

Sayf al-Dawla reunió a su alrededor a la élite cultural del momento. Su predicador era Ibn Nubāta, el tutor de sus hijos Ibn Jālawayh, su músico favorito al-Fārābī, su cocinero Kušāŷim, sus bibliotecarios los Jālidī.

[6] Marius Canard, *Sayf al-daula*, p.19.

quemada, por el descuido que sufrió la colección. La traducción al español que va acompañada de notas a pie de página y explicaciones para entender mejor el texto. Hice un estudio pormenorizado de la obra y lo

I.¿Quién es Ibn Nubāta?.

El nombre completo de Ibn Nubāta es Abū Yaḥyà ʻAbd al-Rahīm b. Muḥammad b. Ismāʻīl Ibn Nubāta al-Ḫuḏāqī al-Fāriqī (335-374/946-984-5). Son escasos los datos que tenemos sobre este predicador, no sabemos dónde estudió, ni cuáles fueron sus maestros, ni sus discípulos.

Ibn Nubāta nació en Mayyāfārqīn[2] en el año 335/946-947. Según Marius Canard esta fecha de nacimiento es inexacta porque Ibn Nubāta pronunció su primer sermón en el año 348/959-960, cuando tenía tan sólo trece años por lo cual considera que su fecha de nacimiento es más tardía[3].

Era predicador en la corte de Sayf al-Dawla en la ciudad de Mayyāfārqīn y Alepo, de carácter serio y desiplinado. Carecemos también de datos de sus familiares, sólo tenemos noticia sobre su nieto Abū Bakr Ŷamāl al-dīn[4].

Retrató magistralemente la realidad de su tiempo, reflejando en sus sermones الجهاديات la guerra santa contra los bizantinos en la participó Sayf al-Dawla dándole todo su apoyo, por ejemplo la toma de Alepo por los bizantinos en 351/962[5]. El pueblo veía en sermones de Ibn Nubāta

---

[2] Está a 40 km del norte del Tigres véase Encyclopédie de l'Islam,VI, 1991, pp. 920-24.

[3] Marius Canard, *Sayf al-daula, recueil de textes relatifs à l'emir Sayf al-Daula de Hamdanide*, (Alger 1934), p.284, nota 1.

[4] Abū Bakr Jamāl al-dīn Muḥammad b. Šams al-Dīn Muḥammad b.Šaraf al-Dīn Muḥammad b. Ḥasan b.Ṣāliḥ b.Yaḥyà b. Ṭāher B. Muḥammad b.al-Jaṭīb ʻAbd al-Rahīm b. Nubāta, poeta y prosista célebre de su tiempo.Nació en el Cairo en el año 686/1287-1288 en la época del rey al-Manṣūr Qālawūn, su padre le enseño las ciencias coránicas. En el año716/ 1316-1317, se fue a Siria. De sus obras citamos مطلع الفوائد، سجع المطوق، الفاضل من كلام القاضي الفاضل، سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون. Para más datos sobre éste véase, J.Rikabi, *Encyclopédie de l'Islam*, III 1971, pp. 924-25, -Ṣalāḥ al-Dīn Jalil b. Aybak Al-Ṣafadī *Al-wāfī bī-l-wafiyāt*, vol I,(Stuttgart 1962), ed. Hellmut Ritter, pp. 311-331.

[5] Marius Canard, *Encyclopédie de l'Islam*, III, (1971),p. 924

Los sermones de Ibn Nubāta entre los moriscos de Almonacid de la Sierra.

Dr.Noria Attou * **

Mi interés en presentar este artículo empezó cuando hice mi lectura de tesis en el departamento de Estudios Árabes E Islámicos de la Unversidad Complutense de Madrid. Y por el ánimo que me dió el profesor Dr: Boubaya Abd al-Kader siendo un miembro de mi tribunal.

Los sermones de Ibn Nubāta, según el manuscrito hallado en Almonacid de la Sierra[1], este es el titulo de mi tesis doctoral dirigida por mi profesor Dr: Josep Puig Montada, que merece todas las gracias del mundo por su excelente dirección y ayuda durante los años de la investigación.

Este interés por los moriscos nació siendo yo estudiante en la Universidad de Orán. Esta minoría musulmana bajo el domino cristiano, me llamó la atención por su gran resistencia ante las adversidades ante las persecuciones que sufrieron por parte de la Inquisición. A pesar de todo ello los moriscos se mantuvieron siempre fieles a sus creencias islámicas, aunque en muchas ocasiones se vieron forzados hasta el punto de que no las praticaron tal y como debían. Los moriscos fueron obligados a adoptar la *taqiyya* (precaución) como solución ante cualquier peligro y al mismo tiempo cumplir con los preceptos islámicos en secreto.

Con el tiempo, fui informándome mejor de la materia y para mi fueron enriquecedoras las investigaciones de Francisco Codera, Julian Ribera, Miguel Asín Palacios, Álvaro Galmés de Fuentes, Pedro Longás, Mikel Epalza, María José Cervera etc....

El primer paso fue la edición del texto árabe, que procede del Almonacid de la Sierra que se conserva en la Biblioteca de Filología en el Consojo Superior de Investigaciones Científicas bajo la signatura J XVII. Este manuscrito está incompleto y al parecer la última parte está

*** Chercheur à l'Université complutense-Madrid.**

[1] Para conocer sobre el hallazgo de Almonacid de la Sierra veáse Ribera Julián y Asín Palacios Miguel. *Manuscritos árabes y aljamiados de la biblioteca de la Junta,* Madrid 1912

72- Al-Fasi Allal : « Al Haraket al-istiqlaliya fial maghreb al-arabi » Le Caire 1946 traduit de l'arabe: "The indépendance mouvement in arab North Africa » Washington D.C. 1954-414.p.

73- Il ne découvre certes pas des idées qui lui fussent totalement inconnues ; bien au contraire, il se retrouve en terrain familier. Ce point mérite d'être souligné. Le panislamisme, tout comme son adversaire, le Wahabbisme, visait au renforcement de l'autorité politique du Khalife. Selon Laroui (Abd) : « op cit p 243.

74- Il est rapporté dans la biographie faite par sonfils Al baqer al –Kettani, que notre 'Alim a reçu la visite du Cheikh –ul-islam d'Egypte Ali Bilaoui al-maliki, le mufti d'Egypte Abdelkader Al Rafi al-Hanafi, le Cheikh Ahmed Basiouni al-Hambali, et le Cheikh Mohamed Sakka al-Chafi'i. Ce qui prouve qu'al –Kettani jouissait à l'époque d'une certiane audience dans le monde islamique.

La personnalité de Al-Kettani fut aussi décrite par son propre pére Abdel Kebir al-Kettani, qui lui survécut : « La réputation de mon fils a dépassé les frontiéres du Maghreb ; les arabes du Proche-Orient, les hindous musulmans, les chinois entendaient parler de lui, de son voyage aux lieux Saints de l'Islam. Il reçut l'ommage des grands savants de tous les pays islamiques, de l'indonésie au Maroc. A Fés, il recevait sans cesse des délégations de tous les coins du pays. Pourquoi ? C'est parce qu'il avait lancé à l'époque, un défi à l'expansion européenne dans les pays de l'Islam dont certains dirrigeants s'accrochaient à leurs priléges pour négocier la pénétration et l'occupation de leurs pays pays ».

75- Comme de nos jours, un chef de l'opposition islamique rencontre un chef d'Etat important.

Etat du monde (sic).De même, plus prés de nous, le merveillement retournement qu'a entraîné dans les Etats de la Sublime Porte, l'Octroi à ses sujets d'une constitution par l'Emir des croyants et de la création sur son ordre d'une assemblée de la Nation (majlis-ul-màb-ùthan). Qui sait si nous ne pourrions pas les imiter en servant aussi notre pays et groupant nos forces pour modifier du tout au tout notre situation? « Ce court extrait du journal « Lissan-ul-Maghreb » a été republié par le journal du «parti de l'unité et de l'indépendance »qui paraissait à l'époque du protectorat. De même il a été repris par (Mohamed al-baqir) al-Kettani dans l'ouvrage biographique consacré à son pére Mohamed al-Kettani : « al-Cheikh Mohamed al-Kettani al chahid » Rabat 1962-205-206. La date de cet important article n'ayant pas été notée par ceux qui l'ont reproduit, nous l'avons établie après consultation du journal : C'est le vendredi 8 février 1907 n°1 pp.2-3.

66- Le pire, c'est que quelques uns de ceux qui se disaient porteurs de la loi coranique se mobilisaient contre lui pour bénéficier de prébendes et de priviléges. Il l'accusaient d'ignorance et d'extrémisme. La presse arabe financée par les français, notamment « Es-Saada » le désignait et le dénommait : « Le savant rebelle... » Ces quelques 'Ulémas étaient fonciérement formés dans des cours scolastiques ou religieux, qui faisaient surtout appel à la mémoire. Les mathématiques, l'histoire, la géographie et tout l'univers scientifique, les 'Ulémas les ignoraient. Ce qui avait retardé le Maroc de plusieurs décennies.

67- Al Fasi (Allal) affirme dans son ouvrage, « al-harakat al-istiqlaliya fi al-àrabi » 1946, le Caire, que Sultan Abdel-Hafidh voulait une proclamation inconditionnelle ». p.22.

68- A.A.E. Paris-Maroc N.S. doc n°192 p 109-111.

69- A.A.E. Doc.dip.Affaires du Maroc : IV : 1907-1908-n°443 pp 376-378-N°.Doc n°50 pp 34-36 et doc n°81 p 50 : « Le 5 janvier 1909, les puissances le reconnaissaient officiellement »

A.A.E. Paris-Affaires du Maroc N.S n°187 p 107 : Déclaration de Abde-Hafidh à M.Houel (C) le 16 novembre 1908 : « Ma mission à moi et de rendre la prospérité à mon pays, je la tiens de Dieu ! aucune parole humaine ne me détournera de mon devoir... »

70- Ceci explique l'hostilité de son frére Abdel Hay al-Kettani, son successeur à la tête de la confrérie « Al Kettaniya » envers la dynastie régnante. On peut voir ici l'une des multiples causes lointaines des évenements ayant entraîné la déposition du Sultan Mohamed V en 1953. Sur ces évenements, voir :

-A.A.E.Paris-Affaires du Maroc n°V 1908-1910. Doc 150 p 103 et Doc 157-158 p 107 et s.

Capron (Maîtro de la Motte) et Trenga : « Un correspondant de révolution... » op cit p 302 ets.

Pujol G. : « La confrérie des Kittaniyyin... » op cit p 46.

Charles-Roux (F.) : « Missions diplomatiques françaises à Fés » Publication de l'ins. Des Hautes Etudes Maroc T.

71- Ainsi, un jour apprendra-t-on soudain que l'homme dont le nom signifiait : contestation, constitution, indépendance, grandeur et liberté, avait été sauvagement soumis au fouet et qu'il était mort supplicité. Peu de semaine après ce dénouement atroce, le journal « Lissan-ul-Maghreb » à son tour allait connaître des difficultés entraînant à sa disparition. Selon al-Baqir dans « Tarjamat al-Cheikh... » op cit p 45.

WEISGERBER F ; « Au seuil du maroc moderne » op. cit p.181.
MICHAUX-BELLAIR éd. « La souveraineté et le Khalifat » in, R.M.M. vol L IX 1925 pp.117-145
LAHBABI M. « Le gouvenement marocain à l'aube du Xxéme siécle » Rabat 1975 pp.41-67
BURK III éd. « Pan-Islam and Moroccan résistance to French colonial penetration 1900-1912 »in, Journal of Africain history,13N°1,1972, pp97-118.
Les"Memoirs de Mohamed Abdelhay al-Kettani"man-enarabe-BibRoyale-lepalai-Rabat.DocN°13096 p.144. Ibn Suda Al-Abid, « Sinan Al qalam… » op cit p12
Al-Baqir al- Kettani, tarjamat al-cheikh" op cit p200 et s.

64- on peut ajouter aux infleuences du Cheikh par une lettre adressée à Fés de ben Saîd Abdallah, membre de la représentation Sulultaniéne « dar al –nibaya »destinée spécialement au cheikh al-Kettani où il demande « que toutes les propositions de la mission française soient présentées aux 'Ulémas et notables par écrit, afin qu'ils puissent donner leur point de vue et débattre… ». De plus, ce membre de « dar al –maba » était en relation directe avec les propositions du journal lissan-ul-Maghreb ». Selon Al-Manuni Mohamed : « op cit pp 318-332T :II.

65-« …Puisque l'heure est venue d'accomplir des réformes et que les cœurs de la nouvelle génération battent de joie et d'esperances, puisque sa Majesté, notre nouveau Sultan Abdel Hafidh sait tout à fait quoi il est tenu, nous ne cesserons pas de réclamer publiquement, par voie de presse qu'il les réalise (ces réformes). Il sait bien, en effet, que si nous lui avons donné notre allégeance, si nous l'avons choisi pour chef en pêcahant pour sa cause de notre propre mouvement sans qu'il ait eu à nous contraindre, ni par ses cavaliers, ni par ses fantassins, c'était uniquement dans l'esperance qu'il nous tirât du gouffre où nous avaient plongé le despotisme et l'ignorance. A lui donc de réaliser nos espoirs et de espoirs et de prouver à tous qu'il est capable de relever son peuple qu'il est digne de la mission reçu de la nation ». Ce que nous attendons de lui d'abord et avant tout, c'est qu'il ouvre des écoles, répande l'instruction et institue l'enseignement primaire obligatoire, qu'il nomme des fonctionnaires honnêtes et compétents, qu'il prenne pou conseillers des personnes efficaces, à l'esprit libre, aux idées avancées, mais qu'il se garde de ces mouchards et de ces espions qui noircissent devant lui l'image de son peuple et s'interposent entre le peuple et lui qui pullule et hélas!dans son noble palais. S'il ne se prémunit pas contre eux et s'il ne leur résiste pas, leur malfaisant virus porra finir par le contannier . Mais la main d'un seul homme ne pourra pas suffire à relever un peuple profondément déchu, non plus qu'a rénover une machine retardataire comme celle de notre Etat. Il y faut donc une participation nombreuse de bras et de cerveaux tant pour la conception , que la décision et l'exécution. Et, il n'y a absolument pas d'autre solution pour notre souverain, que de doter son peuple d'une constitution et d'une chambre de députés et lui accorder la liberté d'action et de pensée. A ce prix seulement, il pourra rénover son pays à l'exemple des nations avancées dans le monde musulman ou chrétien. Au temps où ces nations civilisées pliaient aussi sur l'arbitraire et sous le dipositisme, elles étaient méprisées et l'on ne percevait en elle aucun indice de leur capacité. Mais lorsque Dieu y libéra les âmes des chaînes de l'arbitraire et de la servitude, ces nations s'achérent à leur humilité pour gravir les chemins du progrés et parvenir enfin où elles sont aujourd'hui. Qu'il suffise de citer en exemple le Japon, ce soleil qui s'éléve dans le ciel de l'Asie : en quarante ans, il est passé du rang des pays arriérés au rang de puissance qui vient de remporter une victoire étonnante sur le plus garnd

57- Le Sultan Abdel-Aziz, fils du Sultan Al Hassan, né le 24 Février 1878, (Moulay Abdel-Aziz) ; et d'une favorite circassienne (La circassie est une région du Nord du Caucase, dont les habitants, Les circassiens ou Tcherkesses, de pur race blanche étaient réputés pour leur beauté. Avant d'être russe, la Circassie, comme la plus grande partie du Caucase, fit partie de l'Etat ottoman. Les circassiens sont musulmans). Il avait toujours été le préféré des douze fils du Sultan Al Hassan qui l'avait désigné pour lui succéder au pouvoir. Abdel-Aziz avait environ douze ou treiz ans au moment de son avénement, en 1894. Il était un des plus jeunes fils du Sultan. La mére de Moulay Abdel-Aziz était une Turque amenée de constantinople au Maroc, Lalla Réquia. On dit que c'était une femme d'une grande intelligence et d'une force de caractère. On ajouta même qu'elle jouait un rôle politique dans le pays et qu'elle conseillait son mari dans les affaires de l'Etat. En tous cas, il est clair qu'elle dû être une remarquable personnalité du fait qu'elle su au milieu d'une foule de riveaux maintenir son influence sur le Sultan jusqu sa mort et assurer ainsi l'accession au trône de son fils. Sa grande amie (et compagne dans le harem) était une autre dame turque, la mère du Sultan Moulay Youcef, mort le 17 novembre 1927). En 1912, Ce dernier fut choisi pour régner à la suite de l'abdication de son demi frère le Sultan abdel-Hafidh. Il est curieux de remarquer que ces deux étrangères en (pays étrangers) deviennent toutes deux, mères de Sultans. Selon Harris (Walter B.) : « Le Maroc disparu : anecdotes sur la vie intimes de Moulay Hafidh de Moulay Abdel-Aziz et de Raissouli » traduit de l'anglais par Odinot (Paul)-Paris- Le Plon 1929-295p.

Weisgerbert (Doc.F.) : « Au seuil du Maroc moderne » Coll.Notes et documents instituts des Hautes Etudes du Maroc,éd. La porte- Rabat-1947-p181 et s.

59- Journal « Al-Ta 'un » (La peste) paru à Fès en 1908, crée par Mohamed al-Kettani. Nous ne disposons pas d'autres connaissances à ce sujet, sauf que, lors de son apparition, le journal « Lissan- ul-Maghreb » de Tanger a publié la nouvelle dans son n° du 25 février 1908.

P.3 : « ... Nous sommes au courant de la parution d'un journal arabe de Fès imprimé à l'imprimerie lithographique de Fès, dont le directeur te le rédacteur est le 'alim. al-heikh al-Kettani ».

60- Noublions pas toutedfois les timides projets proposés par des sujets marocains, nous reviendrons plus tard sur cette question.

61- Ibn Suda (Al 'Abid) : « Sinan al-qalam li tanbih wadi' Karam » lith Fés 1908 documant aimablement communiqué par Mr Mohamed al- Manuni.

De même Ayache (Germain) : « Les origines de la guerre du Rif » Publication de la sorbone 1984.374 p.

62- Voir Al – Baqir Al-Kettani, « Tarjmat al-cheikh... » op cit p. 71.

63- Le texte de cet acte d'allégeance « Baya » est reproduit par : Ibn Zidane Abd : « Ithaf àlam an nasse bi Jamel Akhbar hadhirat mikrnas » -en arabe –op cit- Rabat 1929 Vol. 1 p11 et s.

Il est de fait que certaines clauses ne figurent pas dans le document produit par Ibn Zidan, considéré comme la version officielle de la Bay'a. En revanche, ces clauses sont citées par de nombreux autres auteurs d'horizons très differents, et dignes de foi . En réalité, toutes les clauses émises par Ibn Zidan, qui introduisent l'idée de « Choura » plaident pour une constitutionnalisation des institutions de la politique extérieure et réclament la dénonciation de l'acte de la conférence du maroc sont écartées. L'historien alawit de Maknés nous présente donc une version tronquée de la Bay'a de Fés.

L'auteur s'est fait l'écho des théses dévelopées dans les revues arabes tels que « Al manar) et « Al Muyad » ainsi que dans plusieurs ouvrages publiés au Machréq comme :Fathallah (Hamza) : « Al Kalam à la huquq al-nisa fi al-islam » (Des propos concernants les droits desfemmes dans l'islam) –en arabe- Boulaq – Le Caire-1899-201p. Ainsi les écrits de l'initiateur du féminisme dans les pays musulmans, Amin (Qasim) 1865-1908) : « Tahrir al-mara » (L'émancipation de la femme)- en arabe-Le Caire-1892. Amin (Qasim) : « Al mara al-jadida » (la femme nouvelle)- en arabe- le Caire – 1900.

Ainsi d'autres auteurs tels que (Rifa àt) al- Tahtawi, (Ali) Mubarek etc...

51- Kannun (Abd.) : « hadith aladab al- amghribi » (Précis de littérature marocaine)- en arabe – op cit.p.35 et s. Al Jarari (Abd Allah) : « Al Talif wa al-nahda bi al-maghrib fi al-qarn al-'ichrin (1900-1972)" » (La publication et la renaissance au Maroc au Xxéme siécle (1900-1972)- en arabe- ... Casablanca- mutba àt al- najah al- jadida 1985-456 p.

52- Chenoufi (Moncef): « Alaqat Rachid Ridha; Sahib majallet al- Manar ma 'a al-tunisiyine (1898-1935) » (Relation de Rachid Ridha ; propriétaire de la revue Al Manar, avec les tunisiens (1898-1935) en arabe-in, « Hawliyat » (Annales) de l'université de Tunis. 1967 pp 121-156.

Benchneb (Rachid) :« Une correspondance entre savants maghrébins et orientaux au début du Xxéme siècle »in, Arabias : T.XXXI Fasc 2 pp 189-206.

Bardin (Pierre) : « Algériens et Tunisiens dans l'Empire ottoman de 1848-1924 » éd. C.N.R.S. Marseille 1972.

53- Surtout après la conclusion de « l'Entente cordiale » en 1904, le lancement de l'offensive diplomatique française qui visait à s'assurer un protectorat de facto sur le Maroc.

54- Le chérif Idriside Abu al-Faydh Mohamed ibn Abd-al-Kettani (1873-1909). Sur l'importance de son action voir :

DESEGONZAG René, « voyages au Maroc(1898-1909) Paris 1903-408 p.

ARNAUD Louis, « Au temps des « mehallas » ou le Maroc de 1860 à 1912 » éd. Casablanca 1952-306p. DRAGUE Georges, « Esquisse d'histoire religieuse du Maroc. Confréries et Zaouia » Publications cahiers de l'Afrique et l'Asie,II Paris 1951,332 p.

Le commandant FARRIAU : Lettre au ministre de la guerre Paris-archives Vincennes le 7 fevrier 1908. C. N°15 dossier, 86.

Al-Baqir al-Kettani : « Tarjmat Al-Cheikh Mohamed al-Kettani al-chahid » (La vie du Cheikh Moh.al. Kettani, le martyr) impr. Al-Fajr, Rabat , 1962. « Al-KATTANI » in, E.I. 2éme éd. T IV pp 805 Art. De A.FAUR .

55-Harkat (Ibrahim) : « Madhahir al- ta awun bayn al- maghreb wa al-outhmaniya » (Aperçus d'une cooperation Maroc- Etat ottoman) – en arabe-in, Majallet dar al-niyaba Rabat Rabat – n°6-1985 pp 21-27.

56- Débat parlementaire à la chambre des députés, le vendredi 19 juin 1908, concernant le maroc. M.Deschanel, déclare que : « La révolution marocaine actuelle a les mêmes origines nationales et religieuses et les mêmes politiques opposées, chérifienne et turque, se diputent pour venir au secours de l'Islam opprimé. Saurons-nous faire triompher les éléments chérifiens ou laisserons-nous prévaloir contre nous la politique turque appuyée sur le mouvement panislamique hamidien et soutenue par les efforts du pangermanisme allemand ? Toute la question est là » Selon Franklin (J.H.) : « La question marocaine à la Chambre des députés » in, Questions diplomatiques et coloniales pp 43-51-1908/2.

Abdhu et la destin de la philosophie réformiste) – en arabe – in, al –Wihada n°13 octobre 1985 pp 17-39.

49- An-Naciri écrivit « .. à l'origine était le « Khalifa » inificateur aux avis respectés dans toutes les contrées musulmanes à l'Est, comme à l'Ouest. Il s'agissait alors, d'une religion suivie, dont les administrateurs ayant la charge de la gestion de ces contrées, ne pouvaient en effet tirer leur ligitimité que de l'unique référence au Khalifat… »

Nous concluons de cette citation que l'historien marocain An-naciri, voit l(union du monde islamique par le biais du Khalifat , comme croyance politique à laquelle il faut adherer. C'est en cela que l'on perçoit l'influence du mouvement réformiste. Ce dernier appelle en effet à l'unification du monde musulman sous l'autorité d'un khalifat basé au Machréq.

Les contemporains orientaux d'An-naciri tels que jamel ed-Dine al-Afghani et Al – Kawakibi etc… partagent avec le penseur marocain, la même conception du monde isalmique.

Le mouvement de la salafiya auquel appartenait An-Naciri était en ces temps un mouvement de rénovation et une idéologie de progrés de la pensée musulmane (An-Naciri (Ahmed.B.Khalid- 1835-1897): « Al Istiqsali akhbar douwal al-maghrib al-aqsa »vol.1 p.72-2d. Dar al-Kitab- Casablanca 1955.

En revanche, d'autres 'Alim marocains, au sujet du Khalifat voient autre chose que An-Naciri . Nous citons en premier lieu l'opinion de Abou Chouaib al-Dukkali : « … Cette opinion est celle du représentant autorisé de la famille de l'un des saints les plus vénérés du Maroc authentique Moulay Bou Chaîb, patron d'Azemmour (…) nous ne reconnaissons pas le Khalifat turc, puisqu'il n'est de Kouraiche ; c'est à dire même pas un arabe.. »

La deuxiéme opinion est de Si Larabi Naçiri et de si Mohamed Rounda : « … Comme les descendants des saints et les héritiers de grandes familles Makhzen, les oulémas donnent leur opinion sur la Turquie. Voici celle des deux personnalités les plus autorisées de Rabat et sale : l'un naîb du ministre de la justice, l'autre cadi de Rabat, tous deux juriconsultes eminents (…). Le califat doit être de Kouraîche de l'Arabie » in, revue de Monde musulman 1914 p 363 et s.

Nous pensons, sans pouvoir le prouver, que les personnalités ont dû se servir aussi du moins occasionnellement de quantité d'écrits aujourd'hui complétement oubliés tels par exemple les articles de la presse « politique » du Machréq et de l'Europe de leur temps.

50- Pour une formation compléte au sujet des publication, voir : Benchneb (Mohamed) : « La vie civile musulman Alger, de la condition de la femme d'après le coran et la Sunna, du travail de la femme musulmane »in , revue indigéne 1907-1908-1909.

Ben Ali-Khudja(Mohamed ben Mustapha) : « Al Jawahir al-Hissan fi Tafsir al-Quran »(Les joyeuses perles dans l'éxégése du Coran)- en arabe-4 vol.1905-Archives Bib.nationale d'Alger.

Ben Ali Khudja (Mohamed ben Mustapha) : « Kitab al-iktirah fi Huquq al-inath » (préocupation ausujet des droits des femmes) -en arabe- Brochure publié à Alger1897-50 p Archives de la Bib.Nationale d'Alger.

Ben Ali Khudja (Mohamed ben Mustapha) : « Al Kitab fi ahkam al-Zina wa al-libas wa al-ihtijab »-en arabe- (L'essentiel des qualification juridiques relatives à la parure, à l'habillement et au voile de la femme) Alger-éd.P. Pontana, 1907-107 p.

(Rachid) : « Le mouvement intellectuel et littéraire algérien à la fin du XIXé et au début du Xxé siécle » in, Revue française d'histoire d'outre – mer T : LXX 1983 n° 258-259, pp.11-24.

46- Le Alim marocain le Cheikh al -Mahdi al-Wazani écrivit une lettre à Mohamed Abduh approuvent la Fetwa de ce dernier, par la maquelle il reconnaît le caractére licite de l'alimentation et du sacrifice animal des « gens du livre ». Il l'invitait par la même lettre à visiter le Maroc. Voir, la revue « Al Manar » V : VII pp 207-229. Ainsi que dans Rachid Ridha : « Tarik al-Ustah al-Cheikh... »op cit T : 2pp 620. Ageron (Charles-Robert) : « Les Algeriens musulmans et la France (1830-1919) »éd. P.U .F 1968 T : II p 917 et s. « Après le voyage en Algerie, Mohamed Abduh se rendit en Angleterre. Il devait faire un voyage au Maghreb en 1905, notamment au Maroc. Lord Cromer fit savoir à M. paul Cambon, que le Cheikh atteint d'un cancer à la derniére période de sa vie ne pourrait s'y rendre. Il mourut le 27 juillet 1905.

47- comme nous l'avons indiqué, le Cheikh Abduh effectua deux séjours en Tunisie dont le but de donner de l'extension à la société secréte du lien indissoluble « Al ourwa al-Wuthqa » selon, Rachid Ridha : « Tarikh al-ustath... » op cit T : 1 p 389. Et de suivre de prés l'expérience des réformes tunisiennes, axées conformément à ses vœux sur le redressement culturel de l'action éducative. Un troisiéme séjour à Alger de dix jours et un séjour pévu mais non effectué au Maroc. Voir Chenoufi (Moncef) : « Les deux séjours de Mohamed Abdh en Tunisie et leurs incidences sur le réformiste musulman en Tunisie » in, cahier de Tunisie n°61-62 1968 pp 57-86. Et sur le voyage de Mohamed Abduh en Algérie :

-Benchenab (Rachid) : « Le séjour du Sâyh 'Abduh en Algérie (1903) » in, studia islamita Fasc L II, 1989 pp 121-135.

Al Jundi (Anwar) : « al-fikr wa al-thagafa al-mou àsira fi chamel ifriqiya » (La pensée et la culture contemporaine en Afrique du Nord)-en arabe- Le Caire 1965.

Merad (Ali) : « Le réformisme musulman en Algérie de 1902 à 1940 » Paris- La haye 1967.

Al jilali (Abdel Rahmane) : « Jawanib min Kifah alCheikh 'Abdel Halim b. Samya al-siyasi wa al thagafi » (Aperçu de la lutte du Cheikh 'Abdel Halim ; b. Samya ; politique culturelle)- en arabe- in, Majallet al- asala- Alger-n°13 mars et Avril 1973 pp 204-309.

Abicheneb (Sa 'ad ad-din) : « Al nahdha al-arabiya li al-jazaîr fi al-nisf al-awal min al-qarn al-rabi' àchar li al-hijra » (La renaissance arabe en Algérie dans la premiére moitié du XIVé siécle de l'Hégire) –en arabe-in Majallet Kuliyat al-Adab (Faculté deslettres) Alger n° 1 1964 pp40-45.

Péres (H.) : « Le mouvement réformiste en Algérie et l'influence de l'orient » in, entretien sur l'évolution des pays de civilisation arabe- Centre d'Etude de politique étrangére, travaux des groupes d'Etudes Publication n°3 paris-p. Hartmann 1937 pp 49-59.

48- Nous pouvons dire que Mohames Abdhu, considére que la politique couvre le domaine pratique de la raison en général. Mais il laisse à la religion un vaste espace à un multiples objectifs, le plus important étant la justice : « Les lois les meilleures et les plus importantes sont celles qui sont promulguées comme conséquence de l'opinion publique de la « Oumma » ; Ce sont également celles fondées sur les principes de la « Choura ». Cette derniére ne peut trouver son expression qu'à la condition que se dégage un consensus dans un milieu déterminé . « Ghalioune (Brahim) : « Mohamed 'Abdhu wa masir al-Falsafa al- islahiya » (Mohamed

(Le clairvoyant) expulsé par les autorités françaises, envoyé par Abdul-Hamid à Tunis où il devait continuer à le servir ... ». Ainsi qu'en 1892, l'ambassade de France à Tunis avait signalé qu'un secrétaire du palais (Sans aucune autres indications) entretiendrait une correspondance régulière avec Mohamed Ben Ferhat Djellouli, secrétaire du premier Ministre tunisien Ben 'Attar, voir : A.A.E. Paris. Questions internationales 31 octobre 1894 et A.A.E. Correspondance Tunis 11 Janvier 1894. Ainsi Al-Mejri (Abdel Karim) : « dawr wa Musahamat al-maghrariba fi al-harakat al -ijtimai'iya al- 'Arabi al- islami ». (Rôle et participation des maghrébiens aux mouvements socio-politiques du monde arabo -musulman)- en arabe- Mémoire de Maîtrise d'histoire. Faculté des lettres- Tunis 1977 260 p. Nous reviendrons sur ce sujets.

42- « Wakil al -maghariba » (le consul-officieus -marocain), assisté de quatres « amin » (Adjoints). En 1910, le Wkil etait le Cheikh al – Fazzani. Selon Charles-Roux F . et Caille Jacques : « Missions diplomatiques françaises à Fés » éd. LAROSE, Paris 1995, 271 p.

43- Le « parti national » crée en 1907 constituait la prolongement d'un petit groupe de nationalistes proches du Khedive Abbas II. Mustapha Kamil, élu à la direction du parti lors de son premier congrés en novembre 1907 (c'est- à dire un an avant sa mort) s'était illustré dés 1893 en organisant des manifestations contre le journal pro-britanique « Al Muqattam » et en tentant en France où étudia le droit le mobiliser les milieux politiques à la cause égyptienne. L'idée de Mustapha Kamil et ses frères, ainsi que Mohamed farid son successeur, était de créer un parti qui prenne en compte l'identité propre de l'Egypte, mais également son islamité et son arabité. C'était un mélange de nationalisme et de panislamisme, c'est à dire de la lutte contre l'occupation étrangère et en même temps l'idée que cette que cette démarche devait s'inscrire dans le cadre du courant islamique.

Ainsi le concept « national » que soit dans le « parti national » de Mustapha Kamil et son journal « Al liwa » ou dans le parti de réforme constitutionnel » « Hizb al-islah 'Ala al-mabadi al-Dusturiya » de Ali Youcef et son journal 'Al Muayad ») est élargi par les considérations religieuses. La preuve en est que les deux partis partagent et défendent l'idée de la ligue islamique « Al Jami à al-islamiya ». En Turquie se constituent quelques formations à caratére racial par exemple : « Al Watane al -turki » (La patrie turque) qui met en avant la nationalité turanienne. En revanche il se trouve que certains leaders turcs préférent la ligue islamique et peu importe la race et la nation. Parmi eux, Anouar Pacha et le prince Sabah Ad Dine qui sont tous deux les pôles de l'asociation « 'Al ittihad wa-Taraqi » (union et progrés) . Voir Lutfi -Jam'a (Mohamed) : « Hayat al-charq » (La vie de l'Orient) – en arabe-éd. Dar -ihya' al- Kaoutub al-Arabiya- Beyrouth, 1969 p.266.

44- Signalé dans « Tarikh al- Ustath al-imam al- Cheikh Mohamed 'Abduh (histoire du professeur imam le Cheikh Mohamed 'Abduh)- en arabe- 3éme Vol. 1931-1907 imp. Al Manar. Le Caire, voir T :1p 870 (Rachid) Ridha dit « ... Il ne serait pas unitile de noter que Mohamed Farid Bey ; chef du parti national égyptien effectua en 1902 un voyage en Tunisie et en Algérie ». Voir aussi : Farid (Mohamed) « Min mis ila misr » (De l'Egypte à l'Egypte)- en arabe- imp.des mawsou àt – Le Caire 1906p.201 sur le séjour de Mohamed Fraid. Nous n'avons pu trouver d'autres informations.

45- Mohamed 'Abduh est venu peu avant sa mort en Algérie en 1903 invité par charles Célestin Jonnart, gouverneur général (5 mai 1903-22 mai 1911). Dés cette époque, il existait à Alger un petit groupe d'admirateurs du « Manar ». Voir Ben Chenab

a la fin de 1889. C'etait un Wahabite. Il revint une deuxiéme fois, sous le régne de Abde-Aziz sans plus de succès et alla s'installer à Tanger où il reçut plus tard la visite de plusieurs 'Alim réformistes, voir ibn Zidane ; « Ithaf 'Alam al-nasse » op. cit . p 359-361 T.2.

Doc. Signé, le Sultan Khalifat Abd-ul-Hamid, dans ibn Zidane « Ithaf » op cit p 359 T.2.

33- Celui-ci avait, en effet, décidé le prolongement de la ligne de chemin de fer du Chame vers Médine et jusqu'à Sana via la Mécque- Taïf et 'Asir en Arabie. Le projet n'a finalement de concrétisation qu'entre la ville de Damas et Médine.

Al-Bityouni (Mohamed Labib) : « Al – rihla al –Hijazia » (Voyage au Hijaz)- en arabe – Matba 'at al –Jamaliya- le Caire (S.D.) pp 303-304 ; où il donne une carte géographique bien détaillée, les noms des villes de Damas à Médine.

-Arcelan (chakib l'Emir) : « Al – irtisamat al-cham » (les plans de la grande Syrie) – en arabe- éd. Dar al –'ilm lil malayine, le Caire 1960. Doc. Bib.Royale- Le palais-Rabat-lettre du Chérif de

34-la Mecque : 'Awn al –Rafiq au Sultan Abbdel-Aziz du Maroc datée de 1900 sous le N°116/97.

35-Al-Fasi Abdel Hafidh : « Khatawat wa Khatarat » (Démarches et réflexions)- en arabe- manuscrit-Bib. Générale-Ratbat n°D :4401.200p.

36-Wadi' Karam, fondateur du journal Al Sabah « Le matin) crée à Tanger le 15/08/1908. Selon Deterazi, vicomte philippe : « Tarikh al –sahafa al-arabiya » (Histoire de la presse arabe)- en arabe- p 501.

37-A.A.E. Paris- correspondance politique dic N°167 Tanger 19 janvier 1892.

38-Autre initiative en ce domaine, Abd-ul-Hamid engage M.Rachid Bey(fils de Farid Pacha). En Tant que négociateur attaché à une mission hafidhiste à Berlin (des informations sûres et précisent concernant cette mission nous manquent). « Pendant son séjour en Allemagne, Rachid Bey aurait de demander au Sultan ottoman la création d'une légation ottomane au Maroc. Il apporterait à Istambul une pétition de 1500 sujets turcs (ottoman) résidant au Maroc) [...]. On prétend qu'à ces signataires se seraient joints un certains nombre d'algériens désireux de se soustraire à l'autorité française et de devenir sujets ottomans... »A.A.E. Paris-Légation de la république française au Maroc.Doc N°495 p237. Tanger le 25 septemebre 1908,(Au sujet de Rachid bey : représentation ottomane au Maroc. Ainsi, Meynier (Gilbet) : « L'Algérie révélée : la guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXé siécle » in, travaux de droit d'économie et sociologie et de sciences politiques n°130. Généve-paris Septemebre 1981 –793 p.

39-A.A.E. Paris : « La question syrienne » 1907/2 p. 523 ; « Ces sujets ottoman, chrétiens appartenant à trois confessions religieuses : Maronites, chrétiens de rite grec et orthodoxe, chacune de ces confessions avait son clergé à Rio de Janeiro et à SaÖ paulo. En 1908, le nombre de sujets ottomans dépasse 90.000 dans toute l'Amérique du Sud.

Le gouvernement turc n'a installé que deux consulats tous deux au Brésil, l'un à Rio de Janeiro et l'autre à Sao-Paulo. Voir R.M..M. 1907/2p 325 et de 1908 /6 « La presse musulmane au Brésil » pp 311-358.

40-A.A.E. Paris- Maroc :Dossier n°287-Tanger le 17 juillet 1905 : « ... sont les plus nobles, protégés officieusement en leur qualité de maronites, par la légation de France, ils ont toujours été pour l'influence française d'utiles auxilliaires... »

41- A l'ambassade de France en Tunisie, on croit que Abd-ul-Hamid entretient des agents secrets à Tunis « ... un syrien qui dirige à Tunis le journal « Al- Baçira »

Al Housari (S) : « Al-Bilal al-Arabiya wa al-dawla al-oùthmaniya » (les pays arabes et l'Etat ottoman) Beyrouth, éd. Matbou'at al ahd(S.D.).

-Samra Mahmud, « Pan-islam and arab-nationalism (A study of the ideas of Syrian muslim writers 1860-1918) ».

Faculty of arts journal university of Jordan Amman,II,n°2 Août 1972pp.5-22.

23-La Qarawiyine, Fés, Le Maroc vivaient replies sur eux-mêmes sans presque aucun contact avec le reste du monde... » Voir Tourneau, Fès avant le protectorat, casablanca, 1949 p 467. En revanche Miege (J.L.) a posé des questions sur l'influence des grands courants musulmans : « Le Maroc et l'Europe (1861-1963)P.U.F. p.137T :IV.

24- D'autre part, il nous faut mentionner le passage au Maroc en 1890 d'un certain Moussa Khalil al-Walidi, originaire de Baghdad. Ce personnage acquis aux idées panislamiques, après une visite à Tunis en 1984/1885, s'est rendu à Alger, Marseille, Oran et Tanger ; puis il est allé à Fès où il pu obtenir une audience du Mouley Al Hassen. Le Sultan l'a longuement interrogé sur la Turquie, l'Egypte et sur d'autres pays musulmans. Il lui a même demandé son appréciation sur le Maroc. Moussa Khalil a répondu en faisant l'éloge du régime. Il projeta d'écrire sur le pays, un mémoire qui ne pourrait manquer, pensait-il , d'intersser vivement le Khalife Abd-ul-Hamid, étant chargé par ce dernier dernier d'établir des relations diplomatiques entre la sublime porte et la cour de Fés.

A.A.E. ParisVol.1n°127,Tunisie:Culte musulman -Février1886, Janvier1891-« Secte religieuse-panislamisme-pp 187-188.

Al-Fasi (Abdel-Hafidh) : « Mu'jam al –chuyukh, al-mussama : riyadh al-janna aw al-mudhich al-mutib » (Dictionnaire des savants, intitulé le : Jardin du Paradis ou celui qui cause l'étonnement et la joir)-en arabe- 2 vol. éd. Imprimerie al –jadida-Fés 1931 (T : 1/200 p- T/2/172P).

25-A.A.E Paris-Lettre n°288 du 288 du 4 mai 1891 p 293 : Lettre de M.Rocard ; Consul de France à Benghazi A. M. Ribot Ministre des affaires étrangères.

26- A.A.E. Paris –Lettre n°288 du 4 mai 1891 op cit p 234.

27- Pour ces personnages, voir : Kemala Ridha : « Mu'jam al –mù alifine » (dictionnaire des écrivains)- en arabe-1961 T.1p 11-26. le Caire .

28- Sarhank (Ismaêl) : « Haqaîk akhbar 'An dawlat al-Bihar » (informations réelles sur l'Etat des mers)- en arabe- 1ére éd.Al-Makhtaba al-amiriya, le Caire 1950 p 350-366.

29- « Muntakhabat al-Mu'ayad » (Anthologie du journal : « Al Mu'ayad) –en arabe-1ére année 1890 pp 423-424 éd/ imprimerie d'Al muayad Le Caire 1907.

30- Egalement une lettre du Ministre ottoman des A.E., à son homologue marocain à propos de la création d'une légation ottomane à Tanger. Document daté du 15 mai 1887. Selon ibn Zidane Abderahman : « Ithaf Alam al-nasse bi jamel akhbar hadhirat Miknes »-en arabe –T : 2pp 361-363 éd/ imprimerie Wataniya (Nationale) Rabat (1929-1933) en 5 T.Et la réponse qui lui est portée pp359-360T :II.

31- Doc du bureau du Ministre Mohamed Ben Idris.Bib.Royale Le palais-Rabat n°J845 pp 31-38.

32-Ibrahim al-Sanussi de Fès, installé à Alexandrie où vivait une importante colonie de marocains, apporte une lettre signée du Cheikh-ul-Islam adressé au grand Vizir Chambellan Moussa Ben Ahmed ainsi qu'une demande d'agrément du Ministre des affaires étrangères ottoman, pour ouvrir une ambassade à Tanger. L'émissaire pense sans doute pouvoir être nommé ambassadeur du Maroc à Istanbul. Mais le projet n'aboutit pas. Ainsi le frère d'Ibrahim, Abdellah al-sanussi regagna le Maroc

militaires Ibrahim Hilmi BeyAli Hayder bey Mustapha Sabri bey ,Ahmed Kamil éfendi,... etc, une bonne quinzaine de fonctionnaires de tout niveau. Il s'agissait là déjà d'un véritable « Lobby maçonnique, selon Ligou d. : « Dictionnaire de la Franc-maçonnerie » ed.P.U.F Paris 1987 P.1203. La revue « Al -Alim » (le monde)-en arabe - N° 295 du 9 septemebre 1989. Londres Article : Les loges maçonnique dans les pays de l'Islam ; les objectifs politiques ; la laicité de l'Etat suit le plan politique, on trouve les objectifs maçonniques bien définis dans le discours du général Wilsy (dans un séminaire maçonnique organisé à Liverpool en 1985, où il déclare que : « ... J'annonce devant vous que tous mes succés et mes réussites notamment militaires dans tous les pays islamiques sont du fait d'une grande aide de mes fréres maçonniques » (Wilsy : commandant en chef de l'armée britanique qui a conqui l'Egypte et qui a étouffé la révolution d'Urabi Pacha en 1982). Et parmi les personnalités qui ont participé, nous citons à titre d'exemple en Egypte : Jacob Sanna, le fondateur de la revue « Abou Nadhara », et Najib Azour, auteur du livre « Le réveil de la nation arabe ».

El-Wari : « Lamahat ijtima'iya àn tarikh al-iraq al-hadith » (Des aperçus sociologiques sur l'histoire d'Irak moderne)-en arabe-éd.Dar al Kitab, le Caire 3T.642p.

Le Sultan Abd-ul-Hamid (1876-1909) entrava toute création nouvelles des loges. Pour lui, la franc-maçonnerie était un facteur politique des puissances européennes et pour cette raison, il a voulu non seulement ne pas l'ignorer mais il pourchassa en précedant à des exils. Ce n'est qu'après la révolution des Jeunes –turcs étaient naturellement les plus influents (Tal'at Pacha, Midhat Chukri Bey, Rahmy Bey, le général Ghalib Pacha, Emmanuel Carosso, etc...). Cette loge s'appuyait sur d'autre groupes tel que « Waten »(Patrie) « Muhibi Hurriyat » (les amis des libertés), « Wefa » (constance) « Chefaq » (Aurore), « Nasse ittihadi taraqi huriyati » (Amis de l'union de progrés et de liberté, Ukuwat osmani » (Fraternité perspectives) in R.M.M.M. n°50, juin 1989, Paris pp30-44. Voir aussi, Kamuran Bekir Har putlu ; La Turquie dans l'impasse : Une analyse maxiste de l'Empire Ottoman à nos jours. Éd. Anthropos 1974 p.28 et s.

20- « Anuar Pacha est polonais, Gawid est d'origine israélite, Tal'at Pacha Bulgare Ahmed Ridha hongrois te bien d'autres. La meilleure analyse de l'idéologie politique de l'organisation « Ititihad wat-Taraqi » (Union et progrés) te de son évolution, nous est présentée par les travaux de : Zeinz « nuchu al-qawmiya al-àrabiya » (L'émergence du nationalisme arabe) –en arabe-Beyrouth éd. 1973.

21- En réaction aux nationalistes turcs, des personnalités arabes, telles que Rafiq al-Azem, le cheikh Rachid Ridha, Abdelhamid al-Zahrawi et d'autres, fondérent en décembre 1912 le « parti de la décentralisation administrative ». Il amorça dans son premier comminiqué : « L'expérience nous a enseigné que le meilleur des régimes était le régime décentralisé, notamment dans un Etat qui réunit un grand nombre de communautés, de confessions et de langues » in, Al-Manar, « Bayan hizb al – lamarkazia al-idariya al-outhmaniya » (communiqué du parti de la décentralisation administrative ottomane)T :III,V :XVI,1912.

22- Ainsi le « comité pour la réforme » fondé à Beyrouth et aussi à Bassorah. Le « club patriotique et culturel » à Baghdad, le « pacte militaire irakien » en 1914, le « comité arabe al-fatal »(paris1909) qui exige l'autonomie arabe, le « comité de fraternité arabo-ottomane », le Drapeau vert, »al-qahtaniya » de constitution arabo-turcs. Et d'autres part, un « congrés arabe » avec des délégués chrétiens et musulmans se tient à Paris en juin 1913.Toutes ces revendications modérées étaient dirigées contre la centralisation exerssive et la turquisation.

13- Istambul est le seul symbole d'un pouvoir musulman indépendant surtout à partir de 1911. La conquête de la tripolitaine, puis la guerre bulkanique suscite de profonds mouvements de solidarité en Algérie, en Tunisie en faveur de la Turquie. Des bruits de (« complot ») panislamique intensifient le réflexe de peur des européens que M.Broussais, répercute à la chambre en amplifiant un fait anodin : « L'industriel de tabac M.Ben Mouhoub- Algérien – est accusé de faire partie de complot, il a eu le front de prier à dîner trois officiers turcs de passage à Alger ».

-Le B.C.A.F. s'alarme de l'introduction clandestine en Algérie des garvures représentant les principales personnalités ottomanes, de là, vient le renforcement de la censure concernant les journaux arabes orientaux dés 1908 puis l'interdiction de la plupart de ces journaux en 1911. Voir : SAAD ALLAH (AK) : op cit p.211.

-DESPARMET (J): " La turcophilie en Algerie" in S.G.A.T. XXI-XXII de 1916 et 1917.

14- Pour ces mouvements,voir : TLILLI (BACHIR) : « Au seuil du nationalisme tunisien : document sur le panislamisme au Maghreb 1919-1923 »in,Revue Africa-dell-intituto ITALO-AFRICANA ROMA,1973,N°11PP 211-236.

15-Les étudesconcernant notamment l'effondrement de l'Etat ottoman et l'émergence de la question arabe. Al Housari (S) : « Al –bilad al-Arabiya wa al-dawla al-outhmaniya" (Les pays arabes et l'Etat ottoman)-en arabe-
Beyrout-Matbou ât al-Ahd (S.D).

16- Zein (Zein.N.) : « al-Siyasa al-Dawliya fi al-charq al-Awsat wa wilayat souriya wa loubnan. » (La politique internationale aux Moyen-Orient et dans les provinces de Syrie et du Liban)-en arabe –Beyrout 1971 pp 34-52.

17-HARTMANNM.,« le panislamisme et le panturanisme « in,R.M.M. T :XXII.1913 pp.90-11618- Au point même où les dirigeants de « L'ittihad wat-Taraqi » (l'Union et Progrés) ont été conduits entre les années 1908-1913 à intégrer les revendications du mouvement panislamique dans l'orientation générale de leur programme et activités. Aussi, l'Union et progrés, adapte-t-elle entre autres dans son congrés de salonique du 7 Janvier 1911, la résolution de « …tenir des assises annuelles à Istanbul, où tous les pays musulmans doivent être représentés pour examiner les questions relatives à la communauté islamique »voir Zein (Zein N°.) : « Nuchu al-qawmiya al-'arabiya » (l'emergence du nationalisme arabe)-en arabe-Beyrouth 1973 p 116 et s.

19- Le Sultan Abd-ul-Hamid n'ignorait pas que son prédecesseur sur le trône MURAD V était un franc – maçon de haut rang, ce qui lui inspira une antipathie tenace vis-à-vis de la franc –maçonnerie selon Dumant (Paul) : »La Turquie dans les archives du grand Orient de France : Les loges maçonniques du milieu du XIX siécle à la veille de la premiére guerre mondiale » in, colloque international C.N.R.S ; (Economie et société dans l'Empire ottoman, fin XVIIé et début Xxé siécle) à Starsbourg du 1er au 5 juillet 1980 pp 171-201. Paris 1983.486p. L'armée ottomane fut rallié assez vite au mouvement Jeunes-Turcs et la franc-maçonnerie qui l'encadrait Deny(J.) et Marchand (R) : « Petit manuel de la Turquie nouvelle » ed . J. Haumant- Paris 1933-318 p.

En 1869, la liste de (l'union d'orient) donne une bonne idée de la qualité de recrutement, nous trouvons entre autres Raouf Bey, le premier aide du camp du Sultan, L .Bey la premier chambellan, Abderahmane Hilmi éfendi inspecteur du ministère de la police, deux gouverneurs Mohamed Ramzi éfendi et Izat Pacha, plusieurs militaires de haut rang Ahmed Aziz Pacha, général de brigade, Ibrahim Aden Pacha général de division, Ismaêl Haqi Bey, colonel, ainsi que d'autres

modernes de constitution marocaine, selon, ACHQARI OUTHMAN, « Socioloujiat al-Khitab al-islahi fi al-Maghreb 1907-1934 » (Sociologie du discours réformiste au Maroc)en arabe-thése université Moh.V,Rabat, 1985/1986). C'est pour cette raison que nous avons écarté toute comparaison avec les deux projets de constitution présentés par des sujets d'origine orientale.
DUVERGER Maurice : « Institutions politiques et droit constitutionnel « Thémis P.U.F.,

6- « Le caractère multinational de l'Islam qui représente aujourd'hui l'une des formes les plus modernes de ce concept de nation qui repose, non plus sur la couleur, la race, l'histoire, la nation, mais qui repose sur un mode de vie « WAY OF LIFE » une idéologie existe en commun entre les pays musulmans. Donc la notion de « Oumma islamiya », loin d'être une relique du passé qui serait dépassé par des définitions modernes de la nation, au contraire, des chances de setrouver à l'avant garde de la définition de communauté ». Voir BAMMATES (NAJMATES (NAJMAD-DINE) : « L'Islam et sa culture face au XX siécle » in, le Monde islamique n°3,mai 1971.p.6, Paris.

7-Le Sultan Abde-ul-Hamid fut proclamé Khalife ; jouissant de tous les attributs de ses prédécesseurs, le 31 août 1876. Son accession sur le trône fut le résultat de la maladie de son frère et de l'aacord des congressistes tel que : Midhat Pacha, Namiq Kamel, Dhiya Pacha et le Cheikh-ul-islam. Du point de vue légal, cette intronisation fut donc parfaitement régulière.

-Omar Nami Bey (Le Prince) : « Survol du régime d'Abdul Hamid et de son temps » dans, Osmanoglou Aiche.PP. 249-278.

8- Les mouvements politiques dont on entendait parler du temps des « ABBASSIDES » et qui réclamaient le retour du « Khalifat » à ceux qui y avaient droit ; les chi'ites avaient fini par renoncer et s'en remettre à la volonté divine en dépit des prétendues injustices des Ottomans. Voir : les « Mémoires d'Abdul-Hamid » rédigées en exil à partir de 1891 jusqu'en 1908. Le Caire 1973-en arabe.

- A ce sujet voir la visite du Chah d'Iran Mouzaffereddine (de 1896 à 1906) rendu au Khalifat Abd-ul-Hamid dans, Osmanoglou Aiche : « Avec mon pére le Sultan Abdul-Hamid, de son Palais à sa prison » traduit du turc par Jacques Jeulin, collection comprendre le moyen orient, édition, L'Harmattan 1991-PP.82-84.

9- Le Journal « Al-Mouqattam » publié au Caire en 1889 était la contitnuation du journal « AL-MUOTATAF » fondé en 1877 à Beyrouth. Voir à ce titre : Ecyclopédie de l'Islam Article : « DJARIDA » P.1049 T.I ..

Dont les fondateurs : YàKoub Sarrouf, et Faris Nimr et le directeur Makarius chahine ; auteur du livre, « Fadhaît Al-Massouniya » (les prérogatives de la Franc-maçonnerie) voir : Azouri (Najib) : « Sahwat al-oumma Al-Arabiya »(Le réveil de la nation arabe) en Arabe-Le Caire (s.d).

10-« Les mémoires d'abd-ul-Hamid »Op cit p.32

Desparmet (J) : « L aturocophilie en Algérie »in S.G.A.T.XXIet XXII, 1916 et 1917.PP(1-45),(1-83). Cet auteur a trouvé des publications et poéme dans la « Mitidja » (Algerie) écrites en 1900 environ représentant d'une maniére claire les idées de la ligne islamique.

11-A.A.E. Paris-doc N° 336 « Panislamisme ».

12- TEBBAL (H) : « La méditéranée tambour de résonance de la politique musulmane » in, renseignements coloniaux : supp. de l'Afrique française de septembre 1923 PP 197-206.

Ce programme exprime les principes suivants :

- La nation est la seule source du pouvoir,
- Le refus d'être assisté par les étrangers, hormis les musulmans ottomans ou égyptiens
- La sauvegarde de l'indépendance du pays,
- La nullité de toutes les dispositions qui entachent le principe de l'indépendance.

NOTES

1-Le Tourneau Roger : « Fés avant le Protectorat », editions Atlantides, Casablanca, 1949.

- Laroui Abdellah : »Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912) », éditions François Maspero, Paris, 1980.

2- L'Etat ottoman, peut –être nommé ainsi dans la totale acceptation de ce que sous entend l'Etat au sens contemporain. Cet Etat est en effet demeuré un axe essentiel de la politique internationale jusqu'au début du XX siécle.

Il a conquis cette position grâce aux institutions et « Tanzimat » qui lui assuraient continuité et perennité, dans sa capacité à affronter les défis tant à l'interieur, qu'à l'exterieur.

3-Laroui Abdellah : « Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912) » éditions F. Maspero, Paris, 1980.

4-Nous trouvons des indices ou des insinuations sur ce sujet chez les auteurs suivants :

-Burk Edmund III : « Pan islamism and Marocan résistance to French colonial penetration 1900-1912", in, journal of African History, 13,N°1, 1972 pp.97-118.

-Baqir Al-Kettani: " Tarjamat al cheikh Moh.al-Kettani al chahid"(la vie de Mohamed al-Kettani, le martyr)en arabe-imp.al-Fajr, Rabat, 1962.

-Gagne Jacques:"La genèse du nationalisme marocain contribution à l'histoire de la nation marocaine à l'époque contemporaine (XIX éme siècle) Thèse Lyon III, 1977.

-Guillen Pierre : « La résistance du Maroc à l'emprisefrançaise au lendemain des accords franco-anglais d'avril 1904 », Revue de l'occident musulman et de Méditérrannée, N°spécial, 1970,PP.115-122.

5- Ce sont deux véritables projets de Constitution, considérés comme des textes fondamentaux, déterminant la forme de l'Etat et réglementant les conditions de l'exercice gouvernemental au sein de la société marocaine (aspect matériel)et édictant ainsi les procédures qui régissent la Constitution elle-même (aspect formel) En revanche, nous avons préféré écarter les projets de réformes élaborés par les sujets marocains tels Ben Saîd de Salé, Ali Znibar. La raison en est simple, nous les considérons comme un ensemble de propositions au sens strict du terme noyées dans des considérations moralisantes, religieuses, sociales, politiques, étroitement imbriquées les unes aux autres, se répétant à l'occasion te le plus souvent d'une imprécision évidente. En définitive, et en dépit du désir des deux auteurs, Ben Saîd et Ali Znibar, ces deux projets s'écartent d'une quelconque œuvre constitutionnelle aussi bien dans la forme qu esur le fond et n'ont qu'une valeur très subjective voire même sentimentale (D'ailleurs et encore actuellement au Maroc, les deux projets sont volontiers considérés comme ancêtres des projets

cours prévu par lui. Mais au moment où il rêvait de l'avenir, il ignorait que le Sultan n'attendait plus qu'une occasion de prendre sa revanche sur lui et son mouvement [71]. Le programme includans la « bay'a » de Fés, et qui porte la marque de la personnalité de son auteur, représente un élément capital de l'histoire du Maroc contemporain.

Mais le Sultan AbdelHafidh se souciait peu des réformes revendiquées. Il était soucieux de se concilier les puissances et de ne rien céder de ses prérogatives.

L'aspect « révolutionnaire » de cette « Bay'a » est ressenti par les 'Ulémas comme une réponse adéquate au contexte marocain de l'époque, porteuse d'espoir et de progrés lié à la réalisation du programme contenu dans l'acte d'allégeance.

D'ailleurs, une frange assez importante de la population adhère à ce qui est considéré comme une véritable Constitution. On en trouvera des échos dans des manifestations populaires au cri : « doustour ya Allah ! Doustour ya rassoul Allah ! » (Une Constitution O Dieu! Une Constitution O prophéte !) [72]. Le journal « ES-SAADA » du 4 août 1908 écrivait en conclusion d'un article consacré à l'action du Cheikh al-Kettani : « ... la revendication d'une constitution est une idée neuve au Maroc et nulle personne, sauf le Cheikh, ne peut la faire passer dans les faits... ».

En 1903, le Sultan Abdelaziz décide d'envoyer à ses frais Mohamed al-Kettani en pèlerinage pendant toute une année. Ainsi, le Cheikh put faire connaissance au Caire et à Médine, avec des représentants du mouvement panislamiste pro-Ottoman [73].

En Egypte, Al-Kettani et ses compagnons sont accueillis par *« l'ambassadeur »* marocain et le représentant diplomatique du Sultan ottoman Abdel-Hamid ; c'est –à-dire que son voyage à la Mecque revêtait un caractére officiel. Le Cheikh profite de son séjour en Egypte pour visiter les lieux religieux et prendre contact avec les 'Ulémas de l'université de l'Azhar [74]. Il y évoque entre autres l'avenir de l'Islam et les dangers qui le guettent. Le Khédive d'Egypte ABBAS-PACHA à le plaisir de le rencontrer et d'échanger quelques propos avec lui [75].

Nous pouvons en conclure comme nous l'avons indiqué auparavant que l'acte de « Bay'a » d'Abdel-Hafidh, contient tout un programme exprimé par les Ulémas.

Il manifeste en outre la pensée et les sentiments existants dans les deux projets constitutionnels : celui du groupe « Lissan-ul-Maghreb » d'une part, et celui d'Abdel-Karim Mourad d'autre part.

frères Nemours, propriétaires du journal «Lissan –ul-Maghreb», pour limiter les pouvoirs excessifs du Sultan, notamment en matière financière.

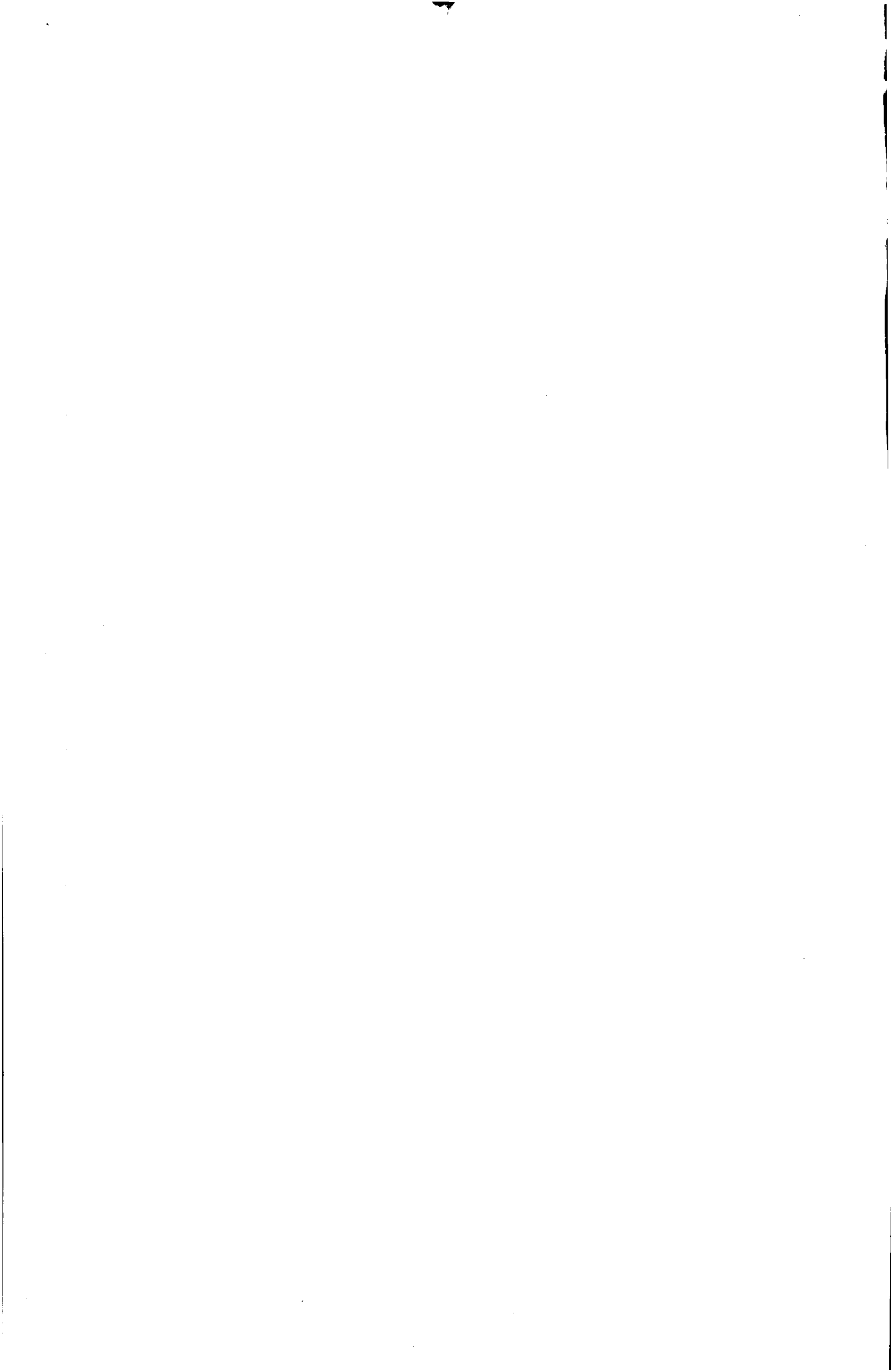
Ces opposants plaçaient leurs espoirs de réformes dans cette contribution et mettaient en garde le Sultan contre les effets « nocifs » d'un mauvais entourage. Ils affirmaient l'impossibilité pour un seul homme de tout diriger, et la nécessité que le Sultan soit assisté d'une assemblée constituante et qu'il lui octroie des libertés d'action et de pensée, ajoutant que les pays n'ont pris leur plein développement qu'une fois libres.

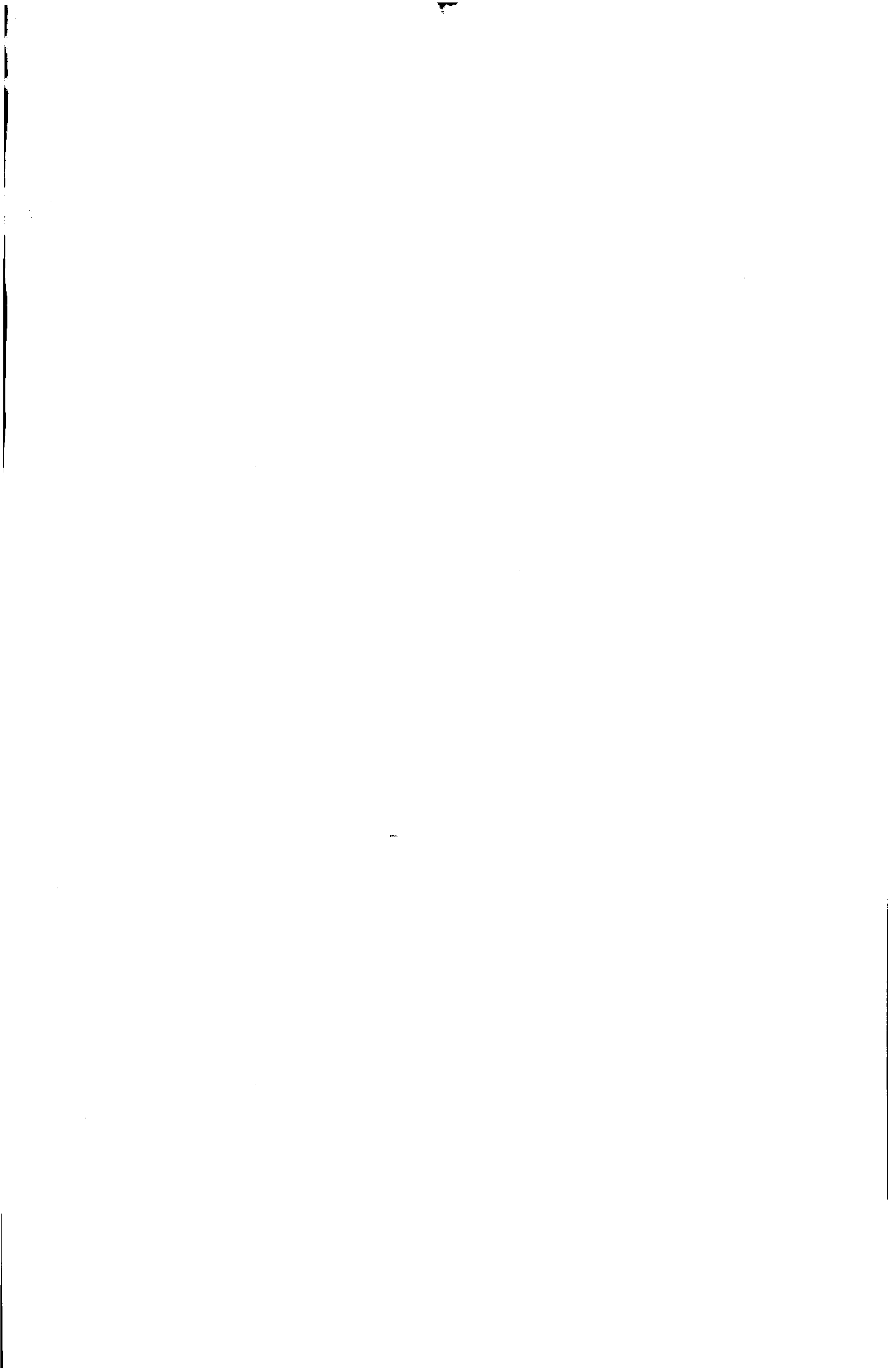
De son côté, et conscient des dangers qui menaçaient le Maroc, Mohamed al-Kettani conseilla vivement aux gouvernants de se faire contrôler par des élus choisis parmi l'élite et les tribus.

Il croyait profondément à la légitimité de ses revendications (66). Comme beaucoup d'autres, il pensait qu'on pouvait venir à bout du despotisme du fait que la « Bay'a » de Moulay abdel-Hafid contenait l'ébauche d'une constitution à la Turque ou à la Japonaise. Al-Kettani de par sa réputation et sa popularité gênait le nouveau Sultan. L'attitude d'Abdel-Hafid envers le Cheikh al-Kettani témoigne implacablement de la méfiance voire de la rancune (67) qu'il éprouva envers ceux qui avaient fait inclure dans l'acte de la « Bay'a » des conditions qu'il avait jugé inacceptables puisqu'elles limitaient ses pouvoirs et l'empêchaient de manœuvrer librement dans ses rapports avec l'étranger. Il en voulait surtout à Mohamed al-Kettani, même si le nouveau Sultan lui devait en partie son trône.

Ainsi, pour obtenir la reconnaissance des puissances, Abde-Hafidh s'obligea à composer. Il accepta l'acte d'Algésiras dans sa totalité, sans aucune restriction. En décembre 1908, il fit prêcher dans les mosquées la nécessité de faire la paix avec les étrangers et de se soumettre à l'acte d'Algésiras. Or l'intransigeance de notre Alim al-Kettani s'accordait mal avec une telle évolution et ne pouvait que lui attirer les foudres d'un monarque qui avait une idée absolustiste des pouvoirs qui lui étaient dévolus (69).

L'importance des évènements qui aboutirent à la mort du Cheikh Mohamed al-Kettani et les conditions de son lent calvaire méritent d'être soulignées. Ces circonstances entraînent l'arrestation du Cheikh le 02 Mars 1909, suivie de sa mort sous les coups le 04 Mai 1909, ainsi que la fermeture de toutes les Zawiyas de son ordre(70). Nul ne peut dire à quel nouveau parti se serait rangé le Cheikh si les évènements avaient suivi le





Le rapprochement avec l'Orient arabe correspond à une féconde démarche de notables de Fès en réaction à une offensive diplomatique française en direction du Maroc [53].

La question du soutient du Machreq au Maroc fut à l'ordre du jour dans les couches du Makhzen, surtout avec le Cheikh Al-Kettani, bien que des projets antérieurs aient échoué essentiellement du fait de l'opposition du Makhzen à l'établissement de relations avec l'Etat ottoman[55].

Le rôle politique du cheikh al-Kettani

Le Cheikh Al-Kettani fut le principal artisan de la « révolution »[56] qui se produisit à Fés, à la faveur du vide créé par le départ de Abdel Aziz[57], le 12 septembre 1907 pour Rabat afin de surveiller les agissements de son frère Abdel- Hafidh, qui venait d'être proclamé sultan à Marrakech en octobre de la même année.

Notre Alim a été en outre à la base de la proclamation de déchéance de Abdelaziz le 5 janvier 1908, ce qui lui permit alors de populariser le programme des réformes qu'il envisageait pour le Maroc ; en le faisant inclure dans la « Bay'a », Mohamed al-Kettani à joué un rôle de premier plan au sein du « comité révolutionnaire » [58] de Fés qui dirigea de fait la ville jusqu'à l'arrivée du Sultan Abdel-Hafid le 7 juin 1908. En différents endroits, les décisions prises par le « Comité révolutionnaire » présidé par le Cheikh al-Kettani sont diverses : paiement de contributions par les familles des membres du Makhzen de Moulay Abdel-Aziz, arrestation des partisans de ce dernier, recrutement d'une « HARKA » pour arrêter les troupes françaises qui viendraient par Oujda, fabrication d'armes et de munitions, création d'un journal officiel[59], suppression de la protection des postes européens, fermerture des maisons de débauches, envoi de commissions dans les provinces, etc...

Cette action des Ulémas est à l'origine de la constitution du premier groupe politique marocain d'opposition au trône.

Alors que la situation se détériore politiquement, on assiste au déclenchement d'une résistance sur une grande échelle, marquée par les idées panislamiques. Au même moment, des projets de réforme sont proposés par des ressortissants(Machréqites) comme solution à la crise, alors qu'apparaît une prise de conscience inspirée par le réformisme du Machréq[60] . A la tête du mouvement des Ulémas, on trouve le Alim Mohamed al-Kettani qui tente d'imposer au Sultan Abdelaziz une certaine forme de coopération avec le Machréq [61]. Sous la direction du

d'affirmer sa supériorité. Mohamed Abduh s'établit au Caire et publie pendant de longues années un journal réformiste avec Rachid Ridha, « AL MANAR », dont l'influence a été considérable dans les milieux éclairés au Maghreb. Ce qui retient notre attention à ce propos va au-delà des préoccupations locales et circonstancielles, c'est le fait que l'intellectuel maghrébin perçoit son actualité par un renvoi plus ou moins constant aux polémiques du Machréq [49]. La démarche intellectuelle des élites maghrébines correspond à l'esprit de son temps et quelles qu'en soient les limites, elle traduit cette époque plus peut-être qu'elle ne la façonne. Elle n'a pas crée un mouvement littéraire, philosophique. Elle a seulement contribué à la formation d'un esprit nouveau, à la fois fidèle aux valeurs islamiques et ouvert aux courants modernes de pensée [50]. Ainsi au point de vue proprement littéraire, il n'y a pas de rupture totale avec le passé. Parmi ceux qui écrivent ou enseignent, on ne peut distinguer nettement ceux qui s'y accrochent et ceux qui incarnent l'esprit nouveau. Les diverses publications concernant uniquement le Maroc, de Ahmed ben Khaled An-naciri, de Al-Kettani,Al –dukkali, Abdel hafidh Al fasi,Al-Zayani, Al Abid B. Souda ...etc, ressemblent par leur composition et leur style aux ouvrages des « *fuqaha* » d'autrefois[51].

Au Maroc, le milieu dans lequel s'élaborent les idées nouvelles est formé en partie de lettrés ayant des préoccupations politiques extérieures, connaissant l'Orient et ayant établi avec l'Egypte et la Syrie des relations personnelles [52].Les étudiants des deux universités maghrébines de l'époque la « Zitouna » et la « Qarawiyine », manifestent une extrême sympathie à l'égard de l'Orient et accueillent avec faveur les idées des innovateurs. La « Qarawiyine » qui était le foyer intellectuel majeur au Maroc, était en outre abonnée aux journaux de Tunisie et d'Egypte, et avait des rapports réguliers avec les grands penseurs du monde musulman, particulièrement avec les réformistes arabo-islamiques, qui avaient pu contribuer puissamment à accélérer la prise de conscience des populations, à démystifier à leurs yeux les pseudo-réformes par un état étranger non musulman, et à les préparer pour le grand combat qu'elles se devaient d'engager pour préserver l'indépendance de leur propre patrie menacée après la défaite des « Tout »(en 1901), et même bien avant par les troupes françaises.

Constatant l'affaiblissement de l'Etat, une partie de l'élite marocaine fut unanime à concevoir la nécessité d'un nouveau système inspiré des régimes aptes à rétablir la situation compromise.

et estudiantine en Egypte que des contacts existent de manière quasi-permanente entre ces deux pays.

Ce trait d'union va favoriser la diffusion d'idées nouvelles au Maroc, fruits du débat contradictoire qui agite alors le Machreq.

De plus, l'Egypte est formellement la seule partie de l'Empire ottoman dans laquelle réside un représentant de la Communauté marocaine chargé également de faciliter l'escale des pèlerins. Expatriés en Egypte, les étudiants autant que les commerçants sont placés sous l'autorité d'un « Wakil »[(42)] (représentant), nommé par le Sultan marocain. Ce Wakil en l'absence de relations diplomatiques officielles entre le Maroc et l'Etat ottoman « tuteur » de l'Egypte, joue officieusement le rôle de représentant, résolvant les problèmes internes à la communauté.

La visite du Cheikh Mohamed Abduh au Maghreb.

Au premier rang de ces visiteurs égyptiens au Maghreb figurent au début du XX siècle deux hôtes de marque. En 1902, Mohamed Farid (1968-1920) leader politique égyptien qui prendra la direction du parti national (Al-Hizb al-Watani) à la mort de son fondateur Mustapha Kamil (1874-1908) visite[43)] la Tunisie et l'Algérie[(44)].L'année suivante(1903) le Cheikh Mohamed Abduh, grand mufti d'Egypte et chef du mouvement réformiste moderne, salafite, au cours d'un bref séjour en Algérie du 27 août au 6 septembre 1903[(45)] renoue des liens depuis longtemps (1830) rompus entre l'Algérie et le Machréq. Cette visite constitue un évènement culturel de la plus haute importance. Le Cheikh est déjà connu en Algérie grâce à la revue « AL-MANAR »(le phare) qui à partir de 1898, avait commencé à diffuser ses idées.

Par ailleurs, il exprima le souhait de se rendre au Maroc en compagnie du Cheikh Abdel-Hamid Al-Zahraoui. Ce projet ne put cependant jamais se réaliser[(46)].

Toute l'action du cheikh Abduh en Egypte et ailleurs [(47)] est dirigée par une idée force qu'on a pu résumer ainsi :

« ...pour les pays musulmans épris de renouveau (TAJDID) la réforme (ISLAH) de la communauté islamique (OUMMA) doit nécessement conditionner toute réforme de l'Etat (DAWLA).[(48)]

Le successeur de Jamel Ed-din al-Afghani dans la doctrine musulmane prêche l'union de la science et de la religion (l'explication du coran par les méthodes modernes), afin de consolider l'Islam et

« commission des indemnités de Casablanca », et Frère de Wadi' Karam[36], a reçu une lettre du conseiller de la délégation ottomane à Madrid, Ali Zaky Bey.Ce dernier demande à Karam Michel de lui « ... indiquer le nombre de sujets ottomans établis à « Marrakech » (au Maroc), les noms de ceux d'entre eux qui étaient employés dans la presse locale et les légations qu'ils fréquentaient... »[37] Il semble que le but de ce recensement soit en fin de compte de justifier auprès du sultan marocain et surtout des puissances la nécessité d'ouvrir une légation ottomane à Tanger qui prenne en charge les intérêts de ses ressortissants. On peut noter également que cette initiative va dans le sens d'un renforcement des liens entre les pays musulmans et le Khalifat d'Istambul, ce qui peut être interprété comme une étape préalable à la réalisation du projet panislamique d'Abd-ul-Hamid[38].

D'ailleurs rappelons que cette logique diplomatique vit le succès au Brésil, avec l'instauration d'un consulat ottoman en raison de la présence de sujets ottomans, le nombre des arabes sujets syro-libanais fixés au Brésil atteignant les 20.000 âmes en 1907[39].

Il faut noter en revanche que la communauté ottomane au Maroc est plus restreinte, Elle ne compte que quelques journalistes, médecins et publicistes dont la plupart sont syriens catholiques tels que les frères Karam[40] et les frères Nemours. Ces derniers après avoir dirigé quelque temps en Tunisie un journal de tendance hamidienne, lancèrent à Tanger une publication hostile à l'action française au Maroc[41].

L'échec de la tentative d'établir des relations diplomatiques entre le Maroc et l'Etat Ottoman ne remet pas en cause les axes politiques extérieurs arrêtés par Abd-ul-Hamid concernant le Maroc.

Ainsi, parallèlement aux démarches officielles, des contacts indirects et informels sont noués à travers un pôle intermédiaire qui est l'Egypte.

La communauté marocaine en Egypte.

L'Egypte demeure légalement à cette époque une partie de l'Etat Ottoman. Des liens spirituels et temporels unissent les populations de l'Etat ottoman à celles du bassin occidental de la Méditerranée : hommes, idées, biens circulent d'une extrémité à l'autre, en un courant continu, malgré l'éloignement, la précarité et les difficultés des voyages et la lenteur des moyens de transport.

C'est par le biais de pèlerins marocains aux lieux-saints de l'Islam et grâce à la présence d'une modeste communauté marocaine commerçante

cette tentative échoue Le Sultan Hassen qui « se targue » d'être le seul Khalife ; le véritable « Emir al-mouminin », descendant du prophéte, refuse d'acceuillir l'envoyé de son rival… »[26]. Il ne faut peut être pas accorder un total crédit à ces propos car les officiers coloniaux ont souvent tendance à exagérer ce particularisme marocain affiché par une partie du Makhzen qui refuse le contact avec l'Etat ottoman, afin de conserver les avantages et les privilèges dont elle bénéficie au sein du système makhzénien lui-même.

L'objet de la visite du représentant du Maroc, était l'établissement de relations diplomatiques entre les deux pays. L'Emir Mahya Ed-din Abdelkader fut désigné pour représenter l'Etat ottoman [27].

Cette mission provoqua l'opposition de la majorité des consulats présents à Tanger, contraignant le Sultan Hassen à la reporter à des moments plus opportuns [28].

Cet incident fut abondamment commenté par la presse arabe [29].

Par ailleurs, le Maroc entretenait une correspondance avec l'Etat ottoman comme en atteste une lettre du Khalifie Abd-ul-Hamid au Sultan Hassen[30], ainsi qu'une lettre de Hassen Khairellah Cheikh-ul-islam, grand « mufti » de l'Etat ottoman, destinée au grand Vizir chambellan Moussa ben-Ahmed[31].

Les deux correspondances furent rédigées au cours de la même année(1878) et le Cheikh Ibrahim Al-Sanussi fut le porteur des plis [32].

Plus tard, le projet de ligne de chemin de fer du « Hijaz » fut une occasion opportune de contacts concrets entre le Maroc et l'Etat ottoman du Sultan Abd-ul-Hamid [33].

Pour la réalisation de la construction ferroviaire, l'Etat ottoman demanda des contributions à tous les pays musulmans. Le Maroc faisait donc partie des pays sollicités [34].

Ainsi Mohamed ben Messaoued Al Debagh, envoyé de l'Emir de la Mecque revint au Maroc porteur d'une lettre du gardien des lieux saints au Sultan de Fés relative à ce projet. Le montant de la participation financière marocaine fut envoyé par le vizir marocain Tores au Premier Ministre de l'Etat ottoman Said Pacha [35].

D'un autre point de vue, il convient à présent de s'attacher à rechercher par quels autres moyens Abd-ul-Hamid a tenté d'établir au Maroc des porte –paroles de l'Etat ottoman.

La légation de France à Tanger, rapporte que M.Karam Michel, sujet ottoman catholique, interprète de la délégation marocaine à la

pour contrecarrer le processus de démontèlement de l'Etat ottoman, et organiser la résistance contre l'irruption coloniale dans le monde arabo-musulman.

Mais les populations arabo-musulmanes mettent en doute la sincérité des principaux responsables de « al-ittihad wa-taraqui » (union et progrès) entre les années 1909 et 1913. Plusieurs faits sont venus confirmer la méfiance des populations arabes, qui reprochent d'abord aux responsables de l'union et progrès d'être sans exception des Francs-maçons(19), et d'être en outre des « renégats convertis à l'islam », ce qui est vrai du moins en ce qui concerne la première accusation. En outre, tous ces dirigeants ne sont pas, en effet, autochtones (20). De plus, l'apparition des mouvements « turanien » et des idéologies « turaniennes » et « panturquiste »annoncent le début d'un processus de turquisation des populations turco-arabes. En tous cas, cette situation générale a engagé incontestablement le mond arabo turque dans une confrantation sous plusieurs formes : selon turquisation-défi, patriotisme exacerbé, supériorité de l'élément turc... (21).

Des unionistes arabes se regroupent alors dans l'opposition à la politique des jeunes turcs. Le mécontentement s'accroît dans les provinces arabes de l'Etat ottoman, des organisations rares se fondent, entre les années 1909 et 1914.

Des organisations dont le programme demande surtout l'égalité des droits pour les Arabes au sein de l'Etat ottoman, des assemblées locales, l'emploi de l'Arabe dans les régions de langue arabe pour l'administration, l'éducation, etc... ce fut notamment le cas du programme du « Parti ottoman pour la décentralisation administrative » fondé en 1909 par le prince Sabah Ad-din (22).

Les relations diplomatiques Maroc-Turquie ou les sujets ottomans au Maroc.

Bien qu'on dise que « le Maroc vivait dans un repliement complet avant les XX siècles » (23), il y a toujours eu des contacts entre les membres du « Dar al-Islam », et des échanges réciproques. Nous pouvons indiquer à ce sujet le projet de création d'une mission ottomane à Tanger qui était l'objet de la visite du Cheikh Ibrahim Al-Sanussi (24).

En effet, quelques années auparavant, le Sultan ottoman avait essayé de nouer des relations diplomatiques avec le Maroc. En 1889, un « chérif d'origine marocaine est envoyé à Fés dans l'esprit qu'il parviendra à sy fixer en qualité d'ambassadeur auprès de la cour chérifienne »(25). Mais

comme les Ottomans, leurs revendications se situant essentiellement dans le cadre de la « Oumma » (nation) arabo-islamique.

Aussi leur opposition au régime hamidien ne remet pas en cause les intérêts vitaux de l'Etat ottoman. L'idée de communauté religieuse et celle de fraternité islamique excluent en effet à cette époque l'émergence d'une quelconque « question arabe », par conséquent la problématique des ethnies dans les pays islamiques ne s'exprime pas clairement. Nous nous écartons sur ce point des interprétations séparatistes qui apparaissent dans certaines études [15].

Toute autre est la force et la vigueur du mouvement panislamiste dans les différentes régions du monde arabo-islamque de l'époque. Incontestablement, cette idéologie sert de fondement à tous les mouvements sociaux et politiques d'alors. L'attachement de la population arabo-musulmane (colonisée, semi-colonisée ou ottomane) à l'institution du Khalifat d'Istanbul demeure en effet indéfectible [16] . Le panislamisme ou le pattomanisme se propose donc de regrouper et de renforcer les liens culturels, juridico-religieux et politique entre les populations musulmanes parmi lesquelles les Arabes, afin de mieux résister au danger extérieur.

L'adversité ouverte et la détérioration des rapports turco-arabes, ne se produisent en réalité qu'à la veille de la seconde guerre mondiale, à la suite de la suppression du Khalifat et du renforcement de l'œuvre des « Kamalistes », c'est à dire du moment où le « turanisme » l'emporte en Turquie sur le panislamisme et le constitutionnalisme [17]. Il est bien évident que l'avènement des jeunes –turcs au pouvoir en 1908 et la proclamation de la constitution, renforce les mouvements constitutionnalistes dans le monde musulman. Le programme des unionistes (égalité, fraternité ottomane, liberté) regroupe en réalité tous les opposants au système du pouvoir hamidien et suscite le développement d'un courant libéral dans le monde arabo- islamique. Ainsi plusieurs organisations unionistes (jeunes égyptiens, jeunes tunisiens et jeunes algériens, etc...) font surface à la veille de la première guerre mondiale et se réclament du programme de « l'union et progrès ». Cela ne signifie pas pour autant que le panislamisme périclite bien au contraire. Conçu et organisé par Abd-ul-Hamid, le projet politique et l'essentiel de son programme est repris par les organisations unionistes pour un certain temps [18].

Même les jeunes turcs ont fini par reconnaître que la ligue islamique pourrait être efficacement utilisée par les unionistes comme parapluie,

l'inventeur du panislamisme, se montra le partisan et l'organisateur le plus résolu et le plus méthodique. Ainsi, l'occupation de l'Algérie, de la Tunisie et de l'Egypte n'avait pas échappé à son attention [10]. Elle fit naître chez ce souverain la volonté de tirer profit des sentiments hostiles manifestés par les musulmans du monde pour lancer l'idée d'un mouvement panislamique. Quoi qu'il en soit, ce fut immédiatement après l'occupation de Tunis et du Caire qu'on vit surgir dans toutes les contrées de l'Islam, les émissaires du Khalifat affiliés aux différentes confréries religieuses.

Partout « des missionnaires propagateurs de la politique et du projet Hamidien recommandèrent à leurs coreligionnaires de tourner leurs regards et leurs espérances vers le Khalifat ottoman »[11]

Avec Abd-ul-Hamid, le mouvement de la ligue islamique trouve un énorme encouragement vers l'Afrique du Nord qui se traduit par la création de multiples « Associations secrètes » pour la diffusion des idées de la ligue islamique. Après que nombre de maghrébins adhérèrent à ces associations religieuses, crées sous contrôle ottoman, ces associations à leur tour incitérent un grand nombre de musulmans à émigrer vers la vie douce et facile du Machréq. Il se trouva parmi les émigrés installés en Syrie des représentants pour le Maghreb dans les commissions de la ligue islamique crées pour représenter les musulmans colonisés.[12]

De Syrie en Afrique du Nord, la presse arabe s'infiltre malgré toutes les interdictions par le moyen des correspondances privées et des émissaires des comités panislamiques, qui ont essayé d'accentuer le mouvement dans un sens révolutionnaire [13]. L'influence de ces menées se traduit chez les « jeunes tunisiens » et les « jeunes algériens » par une levée de bouclier nationaliste.

Au Machreq, la spécificité ethnique s'accuse dans différents mouvements [14] qui révèlent avec plus ou plus ou moins d'énergie et de précision leurs aspirations à l'indépendance.

On peut dire que, face à la Turquie- noyau du projet de fédération panislamique- se dressa le bloc d'un nationalisme arabe « prémices du Panarabisme ». Ce mouvement est du « Comité Union et Progrés » (Jam'iyat al ittihad wa-taraqui), fervents patriotes visant à réveiller le sentiment national et la fierté turque chez leurs compatriotes.

Mais il est particulièrement important de faire observer à ce propos, que sous le régime hamidien les Arabes se considèrent incontestablement

Selon les réformateurs tels qu'Al-Afghani, Abduh et Rachid Ridha, la religion islamique exclut donc la nationalité dans le sens du nationalisme et la foi islamique ne fut point mêlée au « nationalisme arabe ».

Al-Afghani invite à interpréter la religion conformément aux nécessités de l'époque et à l'esprit de la civilisation moderne.

Il s'oppose ainsi aux interprètes« réactionnaires » du « Livre sacré ». Al- Afghani poursuit deux actions, l'une à caractère éducatif afin d'attirer l'attention des musulmans sur la nécessité des réformes religieuses porteuses de progrès par ses écrits et ses discours, l'autre à caractère sociocritique visant à établir un grand Etat islamique.

Le Sultan Abd-ul-Hamid s'inspirera de cet idéal dans l'élaboration de sa propre politique. Il saura exploiter à cette fin les rivalités des puissances européennes concurrentes, en lutte pour la domination de son Empire.

Il reste que dans la seconde moitié du XIX siècle, l'Etat Ottoman était encore une puissance, centre de gravité de l'ensemble des pays d'Islam. Partout dans le monde, les musulmans avaient reconnu la légitimité du « Khalifat » (7) des « BANOU OTHMANE » dont dépendait la sauvegarde de la religion. On n'entendait plus parler de révoltes, ni de sociétés secrètes réclamant la déposition du « Khalifat ». Même les «Chiites» d'Iran avaient eux aussi reconnu ce droit sans contestation aucune.(8)

Ab-ul-Hamid croyait que la meilleure des politiques consistait à suivre une ligne exaltant la solidarité islamique, convaincu que l'unité religieuse surpassait tout ce que préconisaient les penseurs nationalistes de l'Europe, tout ce en quoi croyaient les hommes de la « Jeune Turquie » et les « nationalistes arabes ».

Le projet d'Abd-ul-Hamid suscitait dans le monde arabe deux attitudes contradictoires. A cet égard, l'exemple de l'Egypte en est une illustration. Ainsi Mustapha Kamel, fondateur du parti national « Al-Hizb al-Watani » représente la tendance politique qui appelle à un retour de l'autorité du khalifat ottoman. Au contraire, d'autres mouvements politiques préconisent la collaboration avec l'occupant anglais croyant que ce dernier ne séjournait en Egypte que pour mettre fin à l'injustice et instaurer le régne de la justice. Ainsi, le Parti national libre « Al-Hizb al –Watani Hur » développait-il cette idée dans son journal « Al-Mouqattam » (nom d'un quartier cairote). Le chef de ce parti n'était autre que Mohamed Wahid –Bek (9). Abdel-Hamid s'il ne fut pas

reposait sur les relations qu'en étaient faites par des hommes politiques tels que An-naciri et Allal al-Fasi et qui ont pu entretenir un certain nombre de stéréotypes qui ont acquis valeur de vérité première.

La politique panislamique et le Maroc

L'objectif est de mettre à jour la dynamique subtile des rapports entre le Maroc et l'Etat Ottoman à l'époque du sultan Abd-ul-Hamid, (1876-1909).

Tout au long de notre étude nous tenterons de restituer la complexité de la stratégie de l'Etat Ottoman, notamment de la situer par rapport aux trois cercles concentriques de solidarité que forment le monde musulman, le monde arabe et le Maghreb.

Nous nous attachons au-delà des relations intérétatiques classiques et officielles, à prospecter le jeu diplomatique informel mis en œuvre par Abd-ul-Hamid, par sujets ottomans installés au Maroc interposés.

En premier lieu, il importe de souligner la force et la vigueur du panislamisme dans les différentes régions du monde arabo-musulman à cette époque. Incontestablement, cette idéologie inspire largement tous les mouvements sociaux et politiques de l'époque.

Le panislamisme se propose de renforcer les liens culturels, juridico-religieux et politiques entre les populations arabomusulmanes dans un but d'unification, afin de mieux résister au danger extérieur. Le réformisme de l'Etat ottoman constitue l'élément de base de cette stratégie.

Le projet d'Ab-ul-Hamid

L'Etat Ottoman formé de peuples et d'ethnies multiples assure sa cohésion par la soumission des non-musulmans au Sultan-Khalife.

Abd-ul-Hamid œuvre au renforcement de l'union des musulmans autour de son Etat et invite les pays musulmans qui ne comptent pas parmi ses provinces à adhérer à sa politique pour faire face aux ambitions européennes.

Le Sultan, afin de rallier l'ensemble des musulmans au pavillon Ottoman, mêle son appel d'accents universalistes ; l'Islam est une croyance qui s'adresse à tous les peuples et non exlusivement aux arabes. Cette religion rejette le chauvinisme national, ne connaissant point la conception occidentale du nationalisme.[6]

Dans notre recherche, nous avons entendu nous laisser guider par un doute méthodique, bouleversant ici ou là une idée reçue érigée en dogme.

L'inconfort qui a pu en découler tout au long de notre travail, nous a semblé être l'inconvénient de toute réflexion autonome, guidé par l'exigence d'objectivité et parfois par le souci de démystification. Tel est l'objectif auquel nous espérons être parvenus à travers un certain nombre d'interrogations telles que :

- A partir de quel moment peut-on parler d'émergence du nationalisme marocain ?
- Existe-t-il une communauté ottomane au Maroc avant 1912 ?
- Existe-t-il un groupe de jeunes marocains, comme c'est le cas en Turquie, en Tunisie et en Algérie ?

Ainsi, nous avons étendu l'espace de nos investigations englobant les idées du mouvement panislamique et ses dirigeants afin de cerner l'impact et l'apport de ces réformateurs sur le Maroc pré-protectoral.

Cet impact n'est pas remis en cause, l'amitié qui liait le cheikh Mohamed al-Kettani au « cercle panislamique »(3) et au groupe du journal « Lissan –ul- Maghreb » l'atteste.

Ainsi, le rôle joué par le cheikh al –Kettani lors de «la révolution » de 1909 à Fès (4) et la part qu'il a pris dans la rédaction de la Bay'a de 1908, sorte de «mini-Constitution », nous oblige à réévaluer l'influence et l'apport de ces journalistes ottomans sur les événements du Maroc à l'époque.

Si au premier abord, les résultats tangibles de notre étude peuvent s'avérer décevants pour qui préfère les certitudes et les réponses définitives, nous considérons que le progrès des sciences humaines s'alimente plus de nouvelles questions que de réponses.

Mais, il est aujourd'hui incontestable que l'origine des deux projets de constitution (celui de Lissan-ul-Maghreb et celui d'Abdel Karim Mourad) est extra-marocaine.(5)

Toute participation d'élément marocain en est donc exlue. Il s'agit de projets élaborés et proposés par des sujets ottomans, à l'intention des marocains afin de leur présenter des solutions qui puissent permettre à leur pays de faire face à une situation de plus en plus critique pour son indépendance.

Nous avons pu directement apprécier par nous-mêmes l'origine et l'orientation du journal Lissan-ul-Maghreb Tanger, dont la connaissance

L'impact de la politique extérieure du sultan Abd-ul-hamid (1876-1909) sur le Maroc Pré-protectoral.

**Dr. Mohamed Bachir Masmoudi **

Introduction:

Malgré son éloignement géographique, à l'extrême ouest du monde arabo- islamique et sa situation spécifique, en dehors de la domination ottomane, le maroc préprotectoral est–il pour autant «isolé» du Machreq? C'est en effet l'idée soutenue par certains auteurs [(1)]. Ne peut-on au contraire déceler, eu égard aux contacts et aux échanges avec l'orient arabo-islamique, une certaine influence de celui-ci sur le Maroc ?

Nous tenterons de mettre en lumière a l'aide des renseignements collectés et à l'appui de notre documentation, l'influence horizontale du Machreq sur le Maghreb, avant 1912.

Il apparaît que les contacts Machrèq- Maghreb étaient permanents, par le biais des pèlerins et voyageurs marocains aux lieux saints de l'Islam, ainsi que par l'intermédiaire d'une modeste communauté de lettrés représentée par une partie de l'élite Fasi.

En outre, la presse arabe apparaît comme le canal officieux occasionnellement emprunté par Istanbul à l'époque du Sultan Abdul Hamid pour diffuser son idéologie panislamique.

Ainsi l'introduction de l'imprimerie arabe notamment celle du journal «L'issan-Ul-Maghreb» par quelques journalistes ottomans à Tanger, capitale diplomatique du Maroc Pré-protectoral, permet à ce pays de connaître un courant novateur, bien que de portée limitée, et qui montre que le pays n'était pas «isolé» du Machrèq. Mais il reste cependant que l'Etat ottoman [(2)] a essayé, à de multiples tentatives d'établir une liaison diplomatique avec le Maroc afin d'ouvrir une légation diplomatique à Tanger, et par le biais de l'installation d'un certain nombre de sujets ottomans au Maroc. Cette stratégie se présente comme une simple application de la politique extérieure d'Abdul-Hamid.

** Docteur en sciences politiques de l'université de paris X. Nanterre.*



Sommaire

ARTICLES

***Dr. Mohamed bachir Masmoudi** *L'impact de la politique extérieure du sultan Abdulhamid –1876-1909 -sur le Maroc pré-protectoral… ………………………………………………p.9*

***D[ra].Nuria Attou-** *los sermones de Ibn nubata entre los moriscos de almonacid de la sierra……………………………p.39*

*** Dr. Boucif Mekhaled** – *la propagande italienne dans le constantinois durant la seconde guerre mondiale…………p.53*

***Dr. Abdellatif DIF** – *Frontières et conflits au maghreb: Le cas de la guerre des sables entre l'Algérie et le Maroc en 1963 ……………………………………………………………p.61*

***Dr. Bakhta Moukraenta** – *Siga/Portus sigensis (aršqūl) d'après les sources Arabes médiévales……………………p.80*

Présentation de thèses

*** Dr. Bakhta Moukraenta** – *L'Algérie antique (Maurétanies césarienne, sitifienne et numidie) à travers des sources Arabes du Moyen-Age…………………………………………………p.96*



LES CONDITIONS DE PUBLICATION

La revue ***Oussour*** accepte pour publication tous les travaux et études répondant aux critères académiques suivants :

1. L'article doit être original et inédit.
2. L'auteur de l'article doit respecter les critères scientifiques et méthodologiques en vigueur, notamment les notes bibliographiques dont la liste doit être jointe à la fin de l'article.
3. Les articles doivent être présentés sur disquette en plus d'un exemplaire tiré.
4. L'article (entre 10 et 15 pages) doit être écrit utilisant la police 'Times new Roman' -caractère 14 et espacement 1,5. Pour Les notes bibliographiques, il est préférable d'utiliser le caractère 12 avec espacement simple.
5. Tous les travaux sont soumis au comité de lecture de la revue pour évaluation avant leur publication.
6. Les articles ne seront pas restitués à leurs auteurs qu'ils soient publiés ou non.
7. Les articles publiés ne reflètent que l'opinion de leurs auteurs, et n'engagent en aucun cas la responsabilité de la revue oùssour.

ADRESSE POUR CORRESPONDANCE :

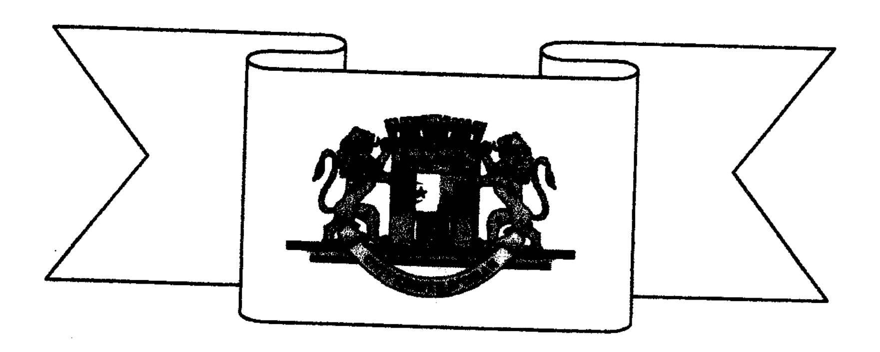
Prof. Boualem BELKACEMI
Laboratoire ' SOURCES ET BIOGRAPHIES'
Département d'histoire et d'archéologie
Université d'Oran. ALGERIE
Tel & Fax : 213 – 041 426 854
E-mail: rev_ oussour @ yahoo.fr

Impressions & réalisations
DAR EL ADIB
Cité Bahi Amar N° 44 Es-Sénia Oran
Tél-Fax : 041 58 31 35

OUSSOUR

Revue Scientifique Publiée par le Laboratoire de Recherche en Histoire

Sources et Biographies



N° 6-7/Juin-Décembre 2005